المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
120$ للنسخة الورقية.	150$ للنسخة الورقية.
10$ للنسخة الإلكترونية.	40$ للنسخة الإلكترونية.
130$ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثالثة والأربعون | ستة وخمسمئة | نيسان/أبريل 2021

المحتويات

■ دراسات

□ **جدل التطبيع مع إسرائيل والمأزق السوداني** ..... عبده مختار موسى 7

بعدما كان العداء لإسرائيل والتعاطف مع القضية الفلسطينية من الثوابت التاريخية في مواقف السودان الرسمية والشعبية، فجأة ينتقل السودان بعد انتفاضة 2018 – 2019 إلى التطبيع مع إسرائيل. فما هي أسباب هذا التحول وما هو موقف الشعب السوداني منه وما هو مستقبله، وهل من مصلحة فعلية للسودان بأن يذهب في خيار التطبيع؟ تحاول هذه الدراسة إثبات خطأ فرضية وجود مصلحة في ذلك كما سوَّق الخطاب التبريري للتطبيع، وتظهر الدراسة رفض أغلبية الشعب السوداني خيار التطبيع، وتتوقع فشل هذا الخيار. وهي تشير إلى أن ربط حل الأزمة الاقتصادية بالتطبيع دليل على فشل القيادة في استغلال الموارد الغنية التي يتمتع بها السودان.

□ **وهن الدول العربية وخصخصة العلاقات الدولية:**
قراءة في تقديس وثن السوق وتخصيص المشترك ..... الحسين شكراني 25

في ظل هيمنة النموذج النيوليبرالي في العالم منذ ثمانينيات القرن العشرين، تخلّت الدول العربية عن سيادتها ووظائفها الاستراتيجية ومهماتها الرقابية الأساسية، وعجزت بالتالي عن مساءلة القطاع الخاص وأصبحت حبيسة رؤى وتوجهات الشّركات المتعددة الجنسيات. تبحث هذه الدراسة في دور الدولة في الوطن العربي ومدى امتلاكها القُدرة على تنظيم بناها السياسية والمؤسّسَية من أجل الخروج من مأزق ودوّامة العولمة الخفية وسيطرة أخطبوط القطاع الخاص على الاقتصاد الوطني؛ وتبحث في الإمكانات المتاحة للانفكاك من السّوق، وفي السّبل الممكنة من أجل تجاوز العولمة النيوليبرالية، أي تفكيك العولمة وتحريرها وإيجاد بدائل لها في منطقتنا العربية.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **الجغرافيا السياسية للطاقة**

في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ..... زهراء عباس هادي 44

تبحث هذه الدراسة في الأهمية الجيوسياسية لموارد الطاقة المكتشفة في مياه شرق البحر المتوسط، وفي دور الطاقة في التفاعلات الإقليمية والدولية، فضلًا عن معرفة أثر الطاقة في التعاون الإقليمي في هذه المنطقة، واستشراف مستقبل الطاقة وأثرها في بلدان المنطقة. تحاول الدراسة الإجابة عن عدة أسئلة، فهل تؤثر الطاقة في الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق البحر المتوسط؟ وهل أثر وجود الطاقة في طبيعة الصراع الإقليمي في هذه المنطقة؟ وما هي الأهمية الجيوسياسية لموارد الطاقة في مياه شرق البحر المتوسط؟ وما هي انعكاسات الموقع الجغرافي لحوض شرق البحر المتوسط على القوى الكبرى؟ وهل تؤثر الطاقة في المستقبل الجيوسياسي لبلدان المنطقة؟.

□ **تأنيث الفقر في التراث الاجتماعي** ..... سعاد رفيق شديد 58

جذبت ظاهرة تأنيث الفقر انتباه الكثير من الباحثين والمهتمين بمشكلة الفقر وتبعاتها على الفرد والمجتمع، وعلى الرغم من أن الاهتمام بفقر المرأة قد جاء متأخرًا نوعًا ما عن الاهتمام بمشكلة الفقر بوجه عام، فإن ظهور الكثير من الدراسات حول الموضوع قد سمح بتكوين تراث نظري يعكس مدى الاهتمام بقضية فقر المرأة كأحد مظاهر التمييز ضد المرأة. تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على التراث الفكري الاجتماعي عن ظاهرة تأنيث الفقر، من خلال البحث في التفسيرات الرئيسية التي قدمت من أجل تحليل هذه الظاهرة، إضافة إلى مراجعة الانتقادات التي أصابت ربط فقر المرأة بظاهرة النساء العائلات.

■ الربيع العربي: مراجعة نقدية (ملف)

□ **الهوية والأمة والمستقبل: تساؤلات** ..... يوسف محمد الصواني 76

منذ بدء المجتمعات الإنسانية في الانتظام أصبحت مسألة الهوية والكيان موضوعًا للجدل والصراع المتواصل. وقد ساهم بروز الدولة الوطنية في توجيه الفكر والعلاقات الإنسانية للتركيز على الهوية الوطنية وملحقاتها من أمة ودولة وطنية (قومية) وسيادة... ورغم ما حدث من تسويات أو تناقضات شهدها القرنان التاسع عشر والعشرون فقد ظلت التصورات حول الأمة والهوية واختلاطها بالمقدسات والأساطير وبالأوهام ماثلة تسكن كل ثنايا الفكر والعمل الإنسانيين، وبخاصة في إثر حروب القرن العشرين. تتناول هذه الدراسة موضوع الهوية والأمة والتصورات عنهما في الفكر والواقع العربيين وتطرح التحديات التي تدفع نحو إعادة طرح التساؤل وتقدير ما يتصل بالمستقبل العربي.

□ **عشرة أعوام من التجاهل: نظريات العلاقات الدولية النقدية ودراسة الانتفاضات العربية: أربع مغالطات معرفية** ..... أحمد محمد أبو زيد 91

بعد مرور عقد على اندلاع الانتفاضات العربية، التي أحدثت هذا المقدار الهائل من الأحداث والتطورات في المنطقة، ظل الانخراط العلمي لنظريات العلاقات الدولية الغربية بهذه الأحداث بسيطًا ومختزلًا إلى حد كبير. تجادل هذه الدراسة في أن معظم منظري العلاقات الدولية الغربيين ما زالوا يهملون بصورة درامية دراسة الانتفاضات العربية. فمعظم هذه النظريات، بما في ذلك النظرية النقدية للعلاقات الدولية، ناقشت «الربيع العربي» وحللته أو فسرته من وجهة النظر الغربية، التي تدافع بقوة وتركز على ضرورة وأولوية الحفاظ على مصالح النخب الغربية وحلفائها من النخب البرجوازية النيوليبرالية العربية، وعلى تقوية النظم الملكية المعادية للثورة.

□ **الجزائر منذ حراك فبراير 2019:**
انتقال سياسي من دون انتقال ديمقراطي ..... سمير قط 110

تقدم هذه الدراسة قراءة نقدية للتحولات السياسية التي تعيشها الجزائر منذ حراك 22 شباط/ فبراير 2019، الذي أطاح نظام بوتفليقة، لكنه لم يحقق بعد طموحات الشعب الجزائري. في هذا السياق تتناول الدراسة أربعة محاور أساسية: الفرصة الذهبية للحراك التي كان يمكن أن تحقق انتقالًا ديمقراطيًا، لولا الثورة المضادة التي قام بها النظام السابق؛ ثانياً، الدور المزدوج لقيادة الأركان بين مساعدتها الحراك على التخلص من النظام السابق ومحاربة الفساد، مقابل عدم التأسيس لنظام جديد ديمقراطي؛ ثالثاً، نتائج الانتخابات الرئاسية التي لم تحقق التوافق؛ رابعاً، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها الجزائر، والتي تعيق عملية الانتقال الديمقراطي.

□ **الوقفات الاحتجاجية ومأزق التوفيق بين إكراهات السلطة وانزلاقات الحرية: حالة المغرب** ..... الحبيب استاني زين الدين 125

تحولت الممارسة الاحتجاجية في المغرب إلى استراتيجية للتعبير عن الرفض والاختلاف والصراع الاجتماعي والسياسي القائم داخل المجتمع المغربي. لكن ما يسترعي الاهتمام في هذه الاستراتيجية أنه كلما تدخلت قوات الأمن لدفع المشاركين في الاحتجاج بالفضاء العام إلى التراجع عن مطالبهم أو الدعوة إلى عقلنتها، تعالت الأصوات المستنكرة لتصاعد انتهاك الحق في الاحتجاج السلمي. تتناول هذه الدراسة واقع ممارسة الحق في الاحتجاج في المغرب وعلاقته بالمقاربة الأمنية التي تسلكها الإدارة لتدبير الممارسة الاحتجاجية في علاقتها بطريقة إعمالها للنصوص القانونية المنظِّمة لها من جهة وبمدى نجاح القضاء في مهمة التوفيق بين السلطة وإكراهاتها والحرية وانزلاقاتها من جهة أخرى.

■ مقالات وآراء

□ **لماذا يربط السلفيون بين الكوارث والعقاب الإلهي؟** ... عبد الله البريدي 144

□ **الهوية والصراع الرمزي في فلسطين:**
التربية والتعليم خلال انتفاضة الحجارة 1987 ..... زياد حميدان 151

■ كتب وقراءات

□ **الإسلام، الفرصة الأخيرة: لماذا؟ وكيف؟ وماذا نصلح في الإسلام**
(نور الدين بوكروح والسعيد برانين) ..... نور الدين ثنيو 166

□ **في قضايا اللغة والفكر وكيفيات اشتغال الذهن:**
فصول مختارة من مؤلفات ستيفن بنكر..... يوسف رحايمي 175

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 180

الكتب العربية: ما قبل الاستشراق: الإسلام في الفكر الديني المسيحي؛ الدبلوماسية الروحية والمشترَك الإبراهيمي: المخطط الاستعماري للقرن الجديد؛ التنمية والفقر: مراجعة نقدية للمفاهيم وأدوات القياس؛ مئة عام من تاريخ تركيا الحديث.. سيرة سياسية واجتماعية، 1920 – 2020.

الكتب الأجنبية: Consequences of Capitalism: Manufacturing Discontent and Resistance; War Time: Temporality and the Decline of Western Military Power; Lucky: How Joe Biden Barely Won the Presidency; Gender Inequalities: GIS Approaches to Gender Analysis.

التقارير البحثية: How Should Joe Biden Respond to Russia's Middle East Strategy?; The Case for More Inclusive - and More Effective - Peacemaking in Yemen.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: بورتريه للفنانة التشكيلية
اليمنية ندى الكينعي.

جدل التطبيع مع إسرائيل والمأزق السوداني

عبده مختار موسى(*)

أكاديمي وباحث من السودان.

مقدمة

من أسوأ أنواع السلوك السياسي في ممارسة الحكم هو أن تفرض القيادة السياسية الخيارات على الشعب وتجرِّده من إرادة الاختيار في قضايا مصيرية أو تغيِّبه عن عمليات رسم السياسة وصناعة مستقبله؛ فتلك هي بعض خصال الأنظمة الاستبدادية ومن خصائص الدكتاتورية. فالطغاة هم الذين يسعون لمصادرة إرادة الأمة وقمع توجهها نحو الحرية والديمقراطية – وهي جوهر أهداف الثورة السودانية.

لفهم أسباب موافقة الحكومة الانتقالية في السودان على عملية التطبيع مع إسرائيل بهذه الطريقة الدراماتيكية ينبغي النظر في العلة الجوهرية التي تعانيها الطبقة السياسية الحاكمة في السودان، وهي أزمة العقل السياسي التي تتجلى في أزمة حادة في القيادة؛ والتي تعكس بدورها أزمة أخلاق كان نتاجها إقصاء الكفاءات القادرة على إدارة المرحلة الانتقالية بمستوى يليق بثورة كانون الأول/ديسمبر 2018 – نيسان/أبريل 2019 ومستوى طموح الشعب السوداني الذي قدم أفضل ثورة سلمية عدّها العالم نموذجًا للمقاومة المدنية السلمية الناجحة في العصر الحديث[1].

لإثبات فقر العقل السياسي للحكومة الانتقالية تكفي الإشارة إلى أن قيادتها فجّرت قضية جدلية (مثل التطبيع) في واقع يتسم بالسيولة قوامه حكومة انتقالية ضعيفة في شقها المدني، مع تحالفات هشة ووضع اقتصادي في غاية السوء، وتعقيدات أمنية وسياسية واضطرابات قبلية واعتصامات ووقفات احتجاجية بسبب قضايا معلَّقة وأزمات غير محسومة... في مثل هذا الواقع المضطرب يقفز رئيس مجلس السيادة – دونما تفويض ـ في الظلام ليزيد الوضع تأزيمًا!

إعلان التطبيع ـ الذي أربك المشهد السياسي السوداني وأدى إلى حالة انقسام عمودي حاد بين النخب ووسط الشعب – إنما هو نتاج أزمة القيادة السودانية التي أثبتت الوقائع والأحداث

(*) البريد الإلكتروني: drmukhtar60@googlemail.com.

(1) في أيلول/سبتمبر 2019 شاركتُ في ورشة عمل نظمها معهد السلام الأمريكي (USIP) عن المقاومة المدنية السلمية في العالم، وكان السودان واحدًا ضمن أفضل ثلاثة نماذج ناجحة تم تناولها في الورشة.

أنها تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية والإرادة السياسية؛ وأن تعاملها مع قضايا المرحلة الانتقالية يؤكد قصور الرؤية وغياب التفكير السليم في إدارة حقبة يكتنفها الكثير من التعقيدات والتحديات ومواجهة الدولة العميقة من عناصر نظام البشير العسكري/الإسلاموي – فضلًا عن وضع اقتصادي مأزوم وتدخلات إقليمية وضغوط أمريكية لدفع تعويضات لضحايا أحداث لم يكن الشعب السوداني طرفًا فيها.

أولًا: رياح التطبيع: مع وضد

بعيدًا من الأحلام الطوباوية ومن الشعارات «اللائية» فإن الحقيقة التي ينبغي الإقرار بها أن الموقف السوداني المعادي لإسرائيل لم يعد موضع إجماع كما كان في الماضي، فقد بدأ ذلك الاجماع يتآكل ويتراجع بعدما تدخلت عوامل جديدة، من بينها:

نجحت القيادة السياسية في استمالة المزيد من الأصوات الداعمة للتطبيع – على الرغم من أنها ليست أغلبية بعد – لكن بمعيار الموقف التاريخي للشعب السوداني تجاه القضية الفلسطينية وموقفه الديني المعادي لليهود فإن تحولاً ما حدث وتسبب في شروخ في جدار الإجماع التقليدي في موقف الدولة السودانية تجاه إسرائيل.

1 ـ حالة الإحباط التي يعيشها السودانيون من موقف البلدان العربية من القضية الفلسطينية بحسبان أن السودان دولة «أفريقية» مستعربة وبعيدة من إسرائيل (فلماذا يكون السوداني ملكيًا أكثر من الملك؟)؛ وأن دول المواجهة نفسها مطبعة مع إسرائيل (مصر والأردن كمثلين)، وأن كثيرًا من الفلسطينيين يعملون في إسرائيل ويتعاملون معها.

2 ـ تأكيدًا للنقطة الأولى يبرر تيار التطبيع موقفه بأن دول المواجهة ذاتها والفلسطينيين وقّعوا اتفاقيات سلام مع إسرائيل: كامب دايفيد (1979) مع مصر، مؤتمر سلام مدريد (10/30 – 11/1/ 1991)، اتفاقية أوسلو (1993/9/13)، ووادي عربة، مع الأردن (1994/10/26).

3 ـ حركات دارفور – التي كثير من مكوناتها إثنيات غير عربية – وجدت دعمًا من إسرائيل خلال حرب تلك الحركات ضد نظام البشير (تدريب ضباط إسرائيل لعناصر تلك الحركات)؛ كما أن المتسللين إلى إسرائيل – في هجرة غير شرعية – هم أغلبهم من أبناء دارفور. وبمنطق الواقعية السياسية (البراغماتية) يرون أنهم ليسوا عربًا، ولا ضير في التطبيع ما دام «يحقق مصلحة».

4 ـ حالة الفقر والغلاء التي يعيشها الشعب السوداني منذ عهد البشير والأزمة الاقتصادية التي تفاقمت وعجزت عن معالجتها الحكومة الانتقالية، وهو ما دفع القيادة السياسية (البرهان، وحميدتي، ثم لحق بهما حمدوك) إلى استغلال معاناة المواطنين وتصوير الأمر لهم بأن «الخلاص» هو في التطبيع – عبر إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

والنقطة الأخيرة هي الأخطر، لأن فشل القيادة السودانية في إدارة الملف مع الولايات المتحدة الأمريكية ورضوخها لعملية الابتزاز الأمريكي دفعها إلى صناعة حالة من اليأس وسط الشعب السوداني الذي يعاني في الحصول على الخبز والوقود والدواء وتهيئته نفسيًا لتأييد التطبيع. في الواقع – وبسبب تلك الظروف المعيشية الضاغطة على المواطن السوداني – تخلى «البعض» عن مبدأ نصرة القضية الفلسطينية؛ مفسرًا ذلك بمنطق أن «مصلحة السودان» فوق كل اعتبار، وبذلك نجحت القيادة السياسية في استمالة المزيد من الأصوات الداعمة للتطبيع – على الرغم من أنها ليست أغلبية بعد – لكن بمعيار الموقف التاريخي للشعب السوداني تجاه القضية الفلسطينية وموقفه الديني المعادي لليهود فإن تحولًا ما حدث وتسبب في شروخ في جدار الإجماع التقليدي في موقف الدولة السودانية تجاه إسرائيل، إلى درجة أن جواز السفر السوداني كان في الماضي عليه ختم يقول «هذا الجواز صالح لكل الأقطار عدا إسرائيل»؛ هذا فضلًا عن اشتهار الخرطوم بأنها عاصمة اللاءات الثلاثة في مؤتمر ما بعد النكسة الذي عُقد في السودان في 1967/8/29 (لا سلام، لا اعتراف، لا تفاوض).

يُقابل ذلك منطق مضاد لتأييد التطبيع وهو منطق يستند إلى مبررات واقعية تفند حجج تيار التطبيع وتقلل من فرص نجاحه – أو استمراره مستقبلًا:

أ ـ إن التطبيع غير قانوني، إذ يوجد قانون «مقاطعة إسرائيل» الذي صدر في السودان عام 1958، وهو يحظر تعامل السودانيين مع أشخاص أو جهات أو مؤسسات إسرائيلية ويوقع عقوبات تصل إلى السجن 10 أعوام. وقد ناشد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة (رئيس وزراء السودان الأسبق الذي توفي في 2020/11/25) نقابة المحامين «أن تتولى فتح بلاغات ومساءلة الذين يخالفون قانون مقاطعة إسرائيل... فالخيانة ليست وجهة نظر تحميها الحرية»[2].

ب ـ التطبيع ضد إرادة الأمة، ومن المتوقع أن يُواجَه بمقاومة شعبية قوية؛ ففي مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 انطلقت «الحملة الشعبية لمقاومة التطبيع مع إسرائيل» وذلك من خلال جمع مليون توقيع وتنظيم وقفات احتجاجية وتنظيم ندوات.

ج ـ يعكس عدم التقديرات السياسية الحكيمة، فقد قال البرهان في لقاء تلفزيوني في الخرطوم في الفضائية السودانية (2020/10/26) أن «الأغلبية مع التطبيع» وتحدى الأحزاب السياسية أن تضع معارضة التطبيع في برنامجها الانتخابي فهي لن تفوز. واضح أن الحكومة السودانية تتجاهل قطاعات كبيرة وسط الشعب السوداني الذي ينظر إلى إسرائيل بمنظور الدين وليس من منظور العروبة أو السياسة أو المصلحة؛ فهنالك الطوائف الدينية والطرق الصوفية ورجال الدين

(2) <http://www.alquds.co.uk> 24 تشرين الأول/أكتوبر 2020. كان الاتفاق حول التطبيع قد أعلنته الرئاسة الأمريكية وذلك بعد لقاء عبر الفيديو ديجيتال كونفرنس DVC جمع الرئيس دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وذلك بعد ساعة من إبلاغ ترامب الكونغرس الأمريكي برفع اسم السودان من لائحة الإرهاب.. وهذا الربط بين المسألتين يؤكد السلوك الابتزازي لأمريكا تجاه السودان حيث كان موضوع رفع السودان قد تمت الموافقة عليه سلفاً (بعد استيفاء السودان شرط دفع التعويضات لأسر ضحايا عمليات إرهابية دعمها نظام البشير وبخاصة تفجيرات المدمرة «يو أس كول» (2000) والسفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا 1998) قبل موجة التطبيع التي بدأتها الإمارات في آب/أغسطس 2020 وتبعتها البحرين بعد شهر واحد.

المؤثرون في المجتمع السوداني وكثير من الأحزاب السياسية المتماهية في برامجها مع توجهات الشعب وقيم المجتمع السوداني وعقيدته. وقد انسحب الصادق المهدي من مؤتمر الحريات الدينية والتعايش الذي نظمته وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الخرطوم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (18 – 10/19 2020) احتجاجًا على موافقة الحكومة السودانية على التطبيع مع إسرائيل.

د ـ الإشارة إلى أن الفلسطينيين يتعاملون مع إسرائيل وبعضهم يعمل فيها لا يعطي مبررًا للتطبيع مع دولة بعيدة ولها مواردها. فالفلسطينيون يتعاملون مع الإسرائيليين بمنطق (شرٌّ لا بد منه)، وبفقه الضرورة، ويخضعون لإكراهات، فهم محاصرون، ولذلك يعيشون بالأمر الواقع المفروض عليهم بحكم الاحتلال، وهذا لا يُعطي مبررًا لشعب (مثل السودان) له كامل حريته وحكومته وفرص عمله وثرواته بأن يطبِّع مع إسرائيل.

هـ ـ يثبت فشل الحكومة برضوخ القيادة السياسية للابتزاز الأمريكي/الإسرائيلي بينما السودان قويٌّ بشعبه، غنيٌّ بموارده. كما أن ظهور تيار التطبيع بهذه الدرجة يعكس وجود نخبة لا تملك الرؤية السياسية ولا ترى مواردها الغنية بقدر ما تبحث عن الحلول السهلة في الخارج حتى ولو يتم ذلك على حساب القيم والمبادئ والموقف الديني لأغلبية الشعب السوداني (كما سوف يظهر في استطلاع في هذه الدراسة في الصفحات القادمة).

و ـ إسرائيل دولة استعمارية، دولة احتلال؛ فهي موجودة بحكم الواقع وليس بحكم القانون. فعلى مر التاريخ ارتكبت إسرائيل منذ تأسيسها – وما زالت ـ فظائع في حق الشعب الفلسطيني المغتَصَبة أرضه.

ز ـ موقف الشعب السوداني من القضية الفلسطينية وإسرائيل يتجاوز مسألة «العروبة» إلى الدين الإسلامي والقيم الإنسانية العالمية؛ فالفظائع التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الفلسطينيين يهتز لها ضمير العالم. كما أن الشعب السوداني يستند إلى القرآن الكريم في نظرته إلى إسرائيل لأن العلاقة بإسرائيل بالنسبة إلى الشعب السوداني هي أشبه بالمحرمات لأنها تتجاوز السياسة والمصالح إلى العقيدة الدينية. فالشعب السوداني ينظر إلى إسرائيل من خلال تصورات تستند إلى القرآن الكريم في وصفه لليهود: ﴿**وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُم** ...﴾ (البقرة: 120). فصورة اليهود في المخيّلة السودانية مستمدة من وصف القرآن الكريم لليهود بصفات كثيرة منها: نقضهم للعهود، تحريف الكتاب، قتلهم للأنبياء، قتلهم الدعاة، الخيانة، شدة كراهيتهم للمسلمين، قلوبهم شديدة القسوة، اتباعهم السحر واستعانتهم بالشياطين، ترويجهم للإشاعات الكاذبة، وحرصهم على إيقاد الحروب والفساد في الأرض[3].

(3) للمزيد من التفاصيل حول صفات اليهود في القرآن الكريم. انظر: «سورة البقرة،» الآيات 61، 67، 73، 74،75، 79، 100، و102؛ انظر كذلك «سورة المائدة،» الآيات 13، 18، 24، 64، 70، 71 و82، و«سورة آل عمران،» الآية 21 و181؛ و«سورة النساء،» الآية 46، و«سورة الحشر،» الآية 14.

ثانيًا: تاريخ وجود اليهود وضعهم في السودان

أشار أحد الباحثين إلى أن وجود اليهود في السودان يرجع إلى وجودهم في مصر ودولة كوش القديمة (شمال السودان الحالي) وبخاصة بعد هجرتهم عقب غزو الآشوريين لفلسطين في القرن الثامن قبل الميلاد. لكن يُرجَّح أن تاريخ اليهود الحديث في السودان يرجع فقط إلى عهد الحكم العثماني (1821 – 1885) حيث احتاج الحكم الجديد إلى إداريين وموظفين يسيِّرون دفة الحكم... فاستجلبوا أوروبيين ومصريين وأتراك وغيرهم... وكان من ضمن المستقدمين يهود. ومن ضمن هؤلاء يهودي نمساوي (أمين باشا) الذي «ادعى» الإسلام وتم تعيينه مديرًا لإحدى المديريات الجنوبية في العهد العثماني. كما استعان بهم الحكم البريطاني (1898 – 1955) وهو ما مكّنهم من الانخراط في المجتمع السوداني. واستمر توافد اليهود واستقروا في العاصمة الخرطوم وبعض المدن الكبرى ونالوا الجنسية السودانية وما زال بعض أحفادهم يعيشون في السودان[4]؛ وأسسوا شركات ولهم أنديتهم، وأصبحوا بيوتات وأُسر مشهورة[5].

وبحسب إحصائية تمت في عام 1957، هاجر 350 يهوديًا من السودان إلى إسرائيل[6]. وأن كثيرًا منهم هاجر عند ترحيل اليهود الفلاشا من إثيوبيا عبر السودان (1983 – 1985) في عهد الرئيس السوداني الأسبق الراحل الجنرال جعفر نميري عبر عملية عُرفت بـ«عملية موسى» التي أثارت

---

(4) وردت ادعاءات كثيرة أيام تولي بنيامين نتنياهو رئاسة وزراء إسرائيل أنه من مواليد مناطق قبيلة الشايقية بالولاية الشمالية في السودان، وهي ادعاءات أيدها بعض السودانيين، وهو يشير إلى معرفتهم بوجود جالية يهودية في تلك المناطق، وما زالت هنالك أرض معروفة في (نوري) تُسمى «ساقية إلياهو»، وهي ربما لأسرة شاؤول إلياهو التي جاءت مهاجرة من العراق واستوطنت بمدينة (مروي) بشمال السودان. وما زالت قلة من الأسر اليهودية التي تخلفت عن الهجرة إلى إسرائيل تعيش في الخرطوم في هدوء تام، لا يتواصلون مع ذويهم في إسرائيل ولا يزورونهم ولكن يلاقونهم سراً في دول أخرى. وهنالك حي من أحياء مدينة ام درمان بالقرب من السوق يسكنه يهود وهو «الحي اليهودي» ويُسمى أحيانًا «حي برمبل» أو «حي قديس»، وكان يسكن معهم عدد من الجنسيات الأخرى من الأرمن والأغاريق، واضطر أغلب اليهود إلى ترك منازلهم وبيعها لأسر سودانية بعد سياسات التأميم التي حدثت في عهد الرئيس نميري وهاجروا إلى إسرائيل وإنكلترا ما عدا القليل منهم. ولهم مقابر في حي باريس بالخرطوم جوار جسر الحرية على شارع الحرية وبالمقبرة نحو 16 – 18 قبراً. ولهم معابد. وتم بناء أول معبد يهودي في السودان عام 1926 انظر: محمد سعيد محمد الحسن، «يهود السودان،» الأنباء (الخرطوم)، 2003/7/15.

(5) مثل أسرة أولاد مراد (شركتهم تعمل في مجال استيراد الشاي والخيوط القطنية والصوفية)، وأسرة داوود إسحاق (عملوا في تجارة الجُملة وصناعة العطور)، وأسرة الأخوان سيروسي (هما فكتور وشالوم وموريس أشهر الدباغين والمصدرين للجلود)، وأولاد قاوون (ألبرت ونسيم قاوون – شركة لتصدير الحبوب الزيتية والأمباز)، وأولاد تمام (ألبرت وجبرائيل – في مجال الجلود والأدوية)، عائلة عبودي (يعقوب وإلياهو وإبراهيم – مستوردون)، أسرة حبيب كوهين (مستوردون وتجار جُملة) وغيرهم. من الشخصيات اليهودية التي عاشت في السودان وأصبحت شخصية يهودية عالمية معروفة لكل يهود العالم هو نسيم قاوون الذي يمتلك سلسلة فنادق منتشرة في أوروبا باسم مجموعة نوقا وهو رئيس اتحاد اليهود السفارديم العالمي. منصور إسحق داوود إسرائيل الآنف الذكر صاحب صيدلية الأزمنة بالعرضة، شقيقته ليلى إسحق داوود إسرائيل كانت سكرتيرة الرئيس جعفر نميري ويُقال إن الذين هاجروا من السودان في الماضي أكثر من 40 ألف يهودي. انظر: فايد عاشور «96% من يهود العالم ليسوا ساميين،» **الأهرام العربي**، 2003/10/22. انظر أيضًا: عوض صالح الكرنكي، «اليهود في السودان: الأثر الثقافي والاجتماعي والسياسي،» (مجموعة الراصد للبحوث والعلوم، 2010)، ص15 ـ 16، 28 و30.

(6) «اليهود العرب،» مقالة في موقع «واقدساه» <http://www.raig.com>.

لغطًا وجدلًا كبيرين للسرية التي تمت بها وتم كشفها بعد اكتمالها، وقد تمت بما يشبه الصفقة بين إسرائيل ونميري.

ثالثًا: السودان في الاستراتيجية الصهيونية

يرى البعض أن وجود اليهود في السودان محدود وقد هاجر معظمهم إلى إسرائيل ودول أخرى خلال الربع الأخير من القرن العشرين. ولكن يبدو أنهم «يريدون وادي النيل بأكمله، لذلك يعملون على تضخيم تاريخهم في السودان وقد جندوا لذلك وسائل إعلام عديدة واتبعوا وسائل مختلفة لترويج هذه الفكرة»[7].

بدأ النشاط الصهيوني والماسوني في السودان مع بداية دخول اليهود في ظل الدولة العثمانية (1821) واستمر بتركيز في عهد الاستعمار البريطاني. وكانت الماسونية هي أداة من أدوات الاستعمار أنشأها الحاكم العام وعيّن أعضاءها لتخدم أهدافه وتحارب الأديان... وقد عملت الماسونية من أجل تمكين اليهود بأسلوبها.

بدأ النشاط الصهيوني والماسوني في السودان مع بداية دخول اليهود في ظل الدولة العثمانية (1821) واستمر بتركيز في عهد الاستعمار البريطاني. وكانت الماسونية هي أداة من أدوات الاستعمار أنشأها الحاكم العام وعيّن أعضاءها لتخدم أهدافه وتحارب الأديان... وقد عملت الماسونية من أجل تمكين اليهود بأسلوبها الخاص الذي تمثل في أهدافها الحقيقية التخريبية التالية رغم تخفيها وراء العمل الخيري[8]: (أ) محاربة الأديان ولا سيما المسيحية والإسلام ونشر الإلحاد؛ (ب) وضع النظريات التي تمزق الشعوب؛ (ج) هدم القوميات وقتل الانتماء الوطني في الآخرين؛ (د) اختراق المؤسسات الدينية والإسلامية والعمل على تخريبها من الداخل[9]. ولم يخلُ تاريخ الطوائف والأحزاب السودانية من الأثر الأجنبي سواء كان بالإنشاء ابتداءً أو بالمساعدة في التكوين أو التمويل أو المساندة بأنواعها المختلفة[10]. وقد أدى تعاظم النفوذ الصهيوني- الماسوني لدى طبقات المجتمع العليا إلى أن تنمو بعض الصلات السرية بين بعض القادة في بعض الأحزاب السياسية وإسرائيل بعيدًا من أعيُن المراقبين والشعب، وهي صلات اتخذت مسارب ومسارات معاكسة للتوجه العام للبلاد حتى توجت تلك الصلات بإقامة محطة للموساد في الخرطوم، وبتحقيق واحدة من أنجح العمليات السرية التي قام بها جهاز الاستخبارات الإسرائيلي

(7) موقع سودايلي نيوز، «جنوب السودان في الاستراتيجية الإسرائيلية،» في: الكرنكي، المصدر نفسه، ص 74.

(8) المصدر نفسه، ص 41.

(9) المصدر نفسه، ص 15.

(10) عبد الوهاب الأفندي، **الثورة والإصلاح السياسي في السودان** (القاهرة: دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1995)، ص 87.

وهي ترحيل اليهود الفلاشا من إثيوبيا عبر السودان[11] كما سبقت الإشارة (هنالك لقاءات كثيرة عبر الحقب المختلفة بين زعماء ومسؤولين سودانيين ومسؤولين إسرائيليين).

يرجع اهتمام إسرائيل بالسودان لمميزاته الاستراتيجية من التحكم في مياه النيل ومحاصرة مصر وتطويق السعودية وضمان أمن البحر الأحمر لمصلحتها ثم للحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع أفريقيا. ففي عام 1982 نشرت مجلة **كيفونيم** التي تصدرها الصهيونية العالمية وثيقة بعنوان: «استراتيجية إسرائيلية للثمانينيات» وقد نُشرت الوثيقة بالعبرية، وتُرجمت إلى اللغة العربية. تتحدث الوثيقة عن هشاشة الوضع في البلدان العربية وقابليته للتشظي والتشرذم، فقالت إن دولاً مثل ليبيا والسودان والدول الأبعد منها لن يكون لها وجود بصورتها الحالية، بل ستنضم إلى حالة التفكك والسقوط التي ستتعرض لها مصر، فإذا ما تفككت مصر فستفكك سائر الدول الأخرى. إن الخطط [الحالية] الساعية لفصل جنوب السودان وتقسيمه، هي أيضًا من الأفكار الواردة في الوثيقة التي تقول عن السودان: «وأما السودان – أكثر دول العالم العربي الإسلامي تفككًا – فإنها تتكون من أربع مجموعات سكانية كل منها غريبة عن الأخرى؛ فمن أقلية عربية مسلمة سنية تسيطر على أغلبية غير عربية إفريقية إلى وثنيين إلى مسيحيين»[12]. وفي عام 2003 قال آرييل شارون رئيس وزراء إسرائيل لمجلس وزرائه «لقد حان الوقت لكي نتدخل في غرب السودان وبنفس الآلية والوسائل وبنفس أهداف تدخلنا في جنوب السودان[13].

أكد كل تلك الحلقات الاستراتيجية وزير الأمن الإسرائيلي آفي ديختر في محاضرة ألقاها في 2008/9/4، في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي وبثتها مختلف أجهزة الإعلام الشرقية والغربية، وجاء فيها عن السودان[14]:

«يتساءل البعض في إسرائيل: لماذا نهتم بالسودان ونعطيه هذا القدر من الأهمية؟ ولماذا التدخل في شؤونه الداخلية في الجنوب سابقًا وفي الغرب (دارفور) حاليًا طالما أن السودان لا يجاورنا جغرافيًا، وطالما أن مشاركته في إسرائيل معدومة أو هامشية وارتباطه بقضية فلسطين

---

(11) للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: Anthony Sylvester, *Sudan under Nimeiri* (London: Bodley Head, 1977), p. 99.

انظر: عبد الرحمن مختار، **خريف الفرح، أسرار السودان: 1950 – 1970**، ط 2 (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 1996)، ص 155 – 163. انظر أيضًا: مقالات عبد المحمود الكرنكي في صحيفة **الأنباء** (الخرطوم)، 2003/5/2، و 2003/5/4 (الأعداد 2062، 2072، 2074 و2349 – 2354).

(12) **وثائق مختارة في تفتيت الوطن العربي**، سلسلة دراسات ووثائقية (دمشق: هيئة الأبحاث القومية، 2009، الوثيقة رقم 12: الوثيقة الصهيونية لتفتيت الأمة العربية، مجلة **كيوفونيم** 1982)، نقلها إلى العربية وقدمها عصمت سيف الدولة، ص 69، والوثيقة رقم 15 البصمات الإسرائيلية والقرار 1706: تفتيت للسودان أم حماية لدارفور، ص 119؛ في: ساسين عسّاف، الوحدة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني،» **المستقبل العربي**، السنة 32، العدد 372 (شباط/فبراير 2010)، ص 24؛ انظر كذلك: فهمي هويدي، «أجراس الغارة على السودان،» موقع قناة الجزيرة، 31 آذار/مارس 2009، <https://bit.ly/3cdgKPs>.

(13) محمود عوض، «إسرائيل في السودان جنوبا وغرباً،» موقع اليوم السابع، 20 آذار/مارس 2009، <http://www.youm7.com>.

(14) الكرنكي، «اليهود في السودان: الأثر الثقافي والاجتماعي والسياسي،» ص 76 – 78.

حتى نهاية الثمانينيات ارتباطًا واهيًا وهشًّا؟ يتعين أن نسجل هنا عدة نقاط محورية تكفي لتقديم إجابات عن هذه التساؤلات[15]:

(1) إسرائيل حين بلورت محددات سياستها واستراتيجيتها حيال العالم العربي انطلقت من عملية استجلاء واستشراف للمستقبل وأبعاده وتقييمات تتجاوز المدى الحالي أو المنظور.

كانت هنالك تقديرات إسرائيلية حتى مع بداية استقلال السودان في منتصف الخمسينيات أنه يجب ألاّ يُسمح لهذا البلد رغم بُعده من إسرائيل أن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي لأن موارده إن استُثمرت في ظل أوضاع مستقرة ستجعل منه قوة يُحسَب لها ألف حساب.

(2) السودان بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه كان يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية منافسة لدول عربية رئيسية مثل مصر والعراق والسعودية. لكن السودان نتيجة أزمات داخلية بنيوية ـ صراعات وحروب أهلية في الجنوب سابقًا ثم في دارفور ومناطق أخرى إضافة إلى صراعات في داخل المركز الخرطوم ـ تحولت إلى أزمات مزمنة. هذه الأزمات فوتت الفرصة على تحوله إلى قوة إقليمية مؤثرة تؤثر في البنية الأفريقية والعربية. كانت هنالك تقديرات إسرائيلية حتى مع بداية استقلال السودان في منتصف الخمسينيات أنه يجب ألاّ يُسمح لهذا البلد، رغم بُعده من إسرائيل، أن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي، لأن موارده إن استُثمرت في ظل أوضاع مستقرة ستجعل منه قوة يُحسَب لها ألف حساب. وفي ضوء هذه التقديرات كان على إسرائيل أو الجهات ذات العلاقة أو الاختصاص أن تتجه إلى هذه الساحة وتعمل على مفاقمة الأزمات وإنتاج أزمات جديدة حتى يكون حاصل هذه الأزمات معضلة يصعب معالجتها فيما بعد.

(3) كون السودان يمثل عمقًا استراتيجيًا لمصر، وهذا معطى تجسد بعد حرب الأيام الستة 1967 عندما تحوّل السودان إلى قواعد تدريب وإيواء سلاح الجو المصري وللقوات البرية الليبية. ويتعيّن أيضًا أن نذكر بأن السودان أرسل قوات إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف التي شنتها مصر أعوام 1968 – 1970.

(4) «كان لا بد أن نعمل لإضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قوية موحدة رغم أنها تعج بالتعددية الإثنية والطائفية – لأن هذا المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي ضرورة من ضرورات دعم وتعظيم الأمن القومي الإسرائيلي»[16].

لذلك كان تدخلهم في غرب السودان (إقليم دارفور) يستند إلى تلك التصورات ويصب في إطار تلك الاستراتيجية. فالتدخلات الإسرائيلية في غرب السودان تتم في إطار إبعاد السودان من العرب ودعم القضية الفلسطينية، فقد كشف أحد الباحثين عن تورط منظمات أجنبية وسودانية في

(15) المصدر نفسه، ص 77 – 78.

(16) <http://www.sudanradio.info/php/vb>.

أنشطة استخباراتية بإقليم دارفور لمصلحة إسرائيل، والدور الذي أدّته الوكالة اليهودية الأمريكية العالمية التي دخلت إلى الإقليم من طريق (لجنة الإنقاذ الدولية) واجهة النشاط اليهودي، وأن هنالك مخططًا صهيونيًا من ثلاثة محاور لزعزعة الأمن بدارفور[17]: **الأول**، نشر معلومات مضخمة عن الأوضاع في إقليم دارفور؛ **الثاني**، خطة عسكرية شاملة؛ **الثالث**، خطة سياسية تعتمد على تحريك البرلمانيين، استطاعت إصدار عشرين قرارًا من الأمم المتحدة.

وقد أثبت كثيرون تدخل إسرائيل في غرب السودان، فبحسب تقارير بلجيكية أن قادة عسكريين إسرائيليين يدربون سرًا بعض قوات التمرد في دارفور منذ سنوات، ويضعون لها خطط المواجهة العسكرية مع جماعات الجنجويد، ويلقنونهم دروسًا في حرب العصابات... بل إن بعض الخطط ترمي إلى ضرب الخرطوم نفسها من خلال أجنحة التمرد على حرب المدن والمناطق السكنية[18]؛ وفعلًا استطاعت قوات خليل إبراهيم (حركة العدل والمساواة) ضرب الخرطوم في 10 أيار/ مايو 2008 في محاولة للسيطرة على الحكم في السودان، لكنه فشل[19].

في واقع الأمر، إن كل ذلك يأتي في إطار تنفيذ استراتيجية إسرائيلية قديمة وضعها في خمسينيات القرن العشرين مؤسس دولة إسرائيل دايفيد بن غوريون، حيث ألّف فريق عمل إسرائيليًا أُسند إليه مهمة وضع الاستراتيجيات اللازمة لاختراق البلدان العربية، وبخاصة بلدان الطوق والمحيط ومن أبرز هذه الدول السودان؛ وقد قال دايفيد بن غوريون: «إن الجهد الإسرائيلي لإضعاف الدول العربية لا يجب أن يُحشَد على خطوط المواجهة فقط، بل في الجماعات غير العربية التي تعيش على التخوم في شمال العراق وجنوب وغرب السودان وفي جبال لبنان»[20]. وقد وضح ذلك من خلال دعمهم لحركات التمرد في جنوب السودان (انفصل واستقل عام 2011) حيث زار زعماء التمرد الجنوبي إسرائيل في مقابل الزيارات الميدانية لجنوب السودان من جانب ضباط أمن واستخبارات إسرائيليين. وأُرسل عدد كبير من شباب الجنوب إلى إسرائيل وخضعوا «لدورات عسكرية وأمنية مكثفة، واستطاعت إسرائيل تدريب 30 ألف متمرّد في الحدود اليوغندية الشمالية في شهر آذار/مارس 1994 وأقامت جسرًا جويًا إلى مناطق المتمردين، كما أوفدت الخبراء العسكريين لتدريب المتمردين»[21].

إضافة إلى ذلك فإن لإسرائيل استراتيجيتها للأمن المائي. وفي إطار ذلك حصلت عدة محاولات ومشروعات لكي تصل إسرائيل إلى مياه النيل. ويظل السودان هو الحلقة المفقودة في الجغرافيا

---

(17) جابر الطميزي، «الدور الإسرائيلي في إفريقيا،» موقع حزب الشعب الفلسطيني، في: أمين محمد سعيد الطاهر وعبد اللطيف محمد سعيد الطاهر، **التدخل الإسرائيلي في إفريقيا بين الدين والسياسة** (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005) ص 136.

(18) زكي البحيري، **مشكلة دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص 275.

(19) عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمي** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2009)، ص 55.

(20) الطميزي، «الدور الإسرائيلي في إفريقيا».

(21) الطاهر والطاهر، **التدخل الإسرائيلي في إفريقيا بين الدين والسياسة**، ص 70.

السياسية لتلك الاستراتيجية. وهذا يمثل أحد أسباب أهمية التطبيع مع السودان. هذا مقروءًا مع مشاطأة السودان للبحر الأحمر الذي تمثل البلدان العربية نحو 90 بالمئة من إجمالي سواحله، حيث لإسرائيل أطماع كبيرة لدعم استراتيجيتها الأمنية وتحقيق مصالح أخرى. لذلك أقامت إسرائيل علاقات قوية مع بلدان القرن الأفريقي، ويتجلى اهتمامها بالبحر الأحمر في كثير من المواقف والأنشطة، مثل إقامة قواعد عسكرية في إريتريا وإثيوبيا ومساعدتها لليمن في احتلال جزر حنيش عام 1995 وعينها على باب المندب وخليج عدن وتوسيع نفوذها الحيوي كقوة إقليمية...[22].

منذ عام 1949 أعلن دايفيد بن غوريون «إنني أحلم بأساطيل داوود تمخر عباب البحر الأحمر». وقد كانت فرحة إسرائيل بإعلان التطبيع مع السودان كبيرة أيضًا لأن ذلك يحقق لها نظرية «الدومينو» كونها لها علاقات بكل الدول المحيطة بالسودان تقريباً.

بعد بضعة أيام من إعلان موافقة الحكومة السودانية على التطبيع مع إسرائيل تداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي فيديو يتحدث فيه رئيس وزراء إسرائيل في اجتماع وهو واقف وفي يده مؤشر ويشير إلى خارطة السودان. في الخارطة سهم كبير لمسار جوي من تل أبيب إلى الخرطوم ودائرة على المنطقة التي يشاطئ فيها السودان البحر الأحمر. في الواقع تعد إسرائيل كلًا من البحر الأحمر والقرن الأفريقي موقعًا استراتيجيًا «حيث يمر النفط العالمي من البحر الأحمر وقناة السويس وخليج العقبة والخليج العربي والذي يتصل بأفريقيا، لذلك قامت ببناء مراكز عسكرية في جزر فاطمة ودهلك وحالب على الساحل الإريتري، واحتفظت بمحطات استخبارية وقوات كوماندوز، وقطع بحرية صغيرة على تلك الجزر، لأنها ترى في القرن الأفريقي والبحر الأحمر الممر الجنوبي الوحيد الذي يصلها بجنوب وشرق الكرة الأرضية وهي عن طريقه تستطيع تصدير منتجاتها والحصول على ما تحتاج إليه من سلع ونفط ومواد أولية»[23].

منذ عام 1949 أعلن دايفيد بن غوريون «إنني أحلم بأساطيل داوود تمخر عباب البحر الأحمر»[24]. وقد كانت فرحة إسرائيل بإعلان التطبيع مع السودان كبيرة أيضًا لأن ذلك يحقق لها نظرية «الدومينو» كونها لها علاقات بكل الدول المحيطة بالسودان تقريبًا: مصر وتشاد وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا وكينيا ويوغندا وبالنسبة إليها يمثل السودان واسطة العقد بين هذه الدول الحليفة لإسرائيل. وبمقتضى التطبيع سوف تكون الأجواء السودانية مفتوحة لها وكذلك الأسواق ومجالات الاستثمار المختلفة، وعلى الطبقة السياسية الحاكمة في السودان التي أعلنت

(22) موقع مجلة **البيان**، 27 شباط/فبراير 2020.

(23) محمد النحال وفارس النعيمي، **تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر**، ط 2، (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 2003)، ص 14.

(24) ميادة إبراهيم رزوق، «أطماع إسرائيل في البحر الأحمر والحرب على اليمن،» الجبهة الثقافية لمواجهة العدوان، 23 تموز/يوليو 2020، <http://www.cfca-ye.com/articles.php?lng=arabic&aid=2708>

التطبيع مع إسرائيل أن تدرك أن إسرائيل تأخذ لكن من الصعب أن تعطي، وإذا أعطت لن يكون ذلك إلا في مقابل «ثمن ما». وقد دخلت موريتانيا في تجربة التطبيع ولكنها تراجعت لاحقًا وألغته.

رابعًا: تجربة موريتانيا: تطبيع ثم قطيعة!

تشبه موريتانيا السودان في كثير من الخصائص والملامح (حتى في ثوب المرأة)، فهي دولة عربية/أفريقية وفيها خليط من أعراق وثقافات عربية وأفريقية – تتسم التركيبة السكانية بأغلبية عربية وأقلية زنجية ـ وتعاني أيضًا جدلية الهوية بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي وأزمة هوية في الخطاب الفكري. والملاحظ أنها استقلت في عام 1960 لكنها لم تحصل على عضوية الجامعة العربية إلا في عام 1973 – بعد رفض من المغرب (بحجة «مغربية موريتانيا»). موريتانيا أيضًا ليست دولة مجاورة لإسرائيل، وتعرضت لانقلابات كثيرة (شهدت 15 انقلابًا بين 1978 و2008)، وخاضت تجربة التطبيع مع إسرائيل ثم ألغته: كيف ولماذا؟

ترجع بدايات التمهيد لتطبيع العلاقات الموريتانية ـ الإسرائيلية إلى تسعينيات القرن العشرين خلال حقبة حكم الرئيس معاوية ولد أحمد الطايع «حيث شهدت مدن نيويورك ومدريد وبرشلونة سلسلة من الاتصالات السرية ما بين موريتانيا وإسرائيل... وقد جرى أول اتصال وزاري رسمي بين وزير خارجية موريتانيا السابق محمد سالم ولد لكحل ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز في 18 حزيران/يونيو 1995 في مدريد، برعاية وزير الخارجية الإسباني السابق خافيير سولانا...»[25].

رصد البعض عدة دوافع حثت النظام السياسي الموريتاني على تطبيع علاقاته مع إسرائيل، من بينها[26]: (1) بعد مشاركة إسرائيل في بعض أنشطة حلف الأطلسي... سعت موريتانيا إلى تقديم دعم للحلف والتعاون معه... بهدف الحصول على امتيازات أمنية واقتصادية وحفظ استقرارها؛ (2) العلاقات السلمية مع إسرائيل هي السبيل الأنجح من أجل سلام دائم في المنطقة العربية... (في الواقع لم يتحقق ذلك، بل زاد الأمر سوءًا)؛ (3) الحصول على مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية...؛ (4) كسب اللوبي اليهودي في أمريكا لحمايتها من أية عقوبات نتيجة انتهاكاتها حقوق الإنسان (مثل تعذيب السجناء السياسيين). هذه وغيرها أسباب دفعت الحكومة الموريتانية إلى التطبيع «في ظل غياب سياسة عربية مساندة لدعم موريتانيا في مواجهة التحديات التي تعترضها بشدة ... وأن العرب تخلوا عن تقديم الدعم الاقتصادي لموريتانيا...»[27].

---

(25) توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص 146، في: محمود صالح الكروي وفيصل شلال عباس، «العلاقات الموريتانية-الإسرائيلية: من التطبيع إلى التجميد إلى القطع،» **المستقبل العربي**، السنة 33، العدد 379 (أيلول/سبتمبر 2010)، ص 54.

(26) للمزيد من التفاصيل في هذه النقطة، انظر: محسن عوض، ممدوح سالم وأحمد عبيد، **مقاومة التطبيع: ثلاثون عامًا من المواجهة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 247؛ انظر كذلك: إبراهيم الأزرق، «موريتانيا ... والنفق الطويل!،» المسلم نت، في: الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص 54 ـ 56.

(27) الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص 56.

وقد اتخذ التطبيع عدة أوجه وشمل عدة مجالات: (أ) تطبيع دبلوماسي: فتح السفارتين في البلدين في تشرين الأول/أكتوبر 1998، وزيارة شالوم – وزير الخارجية الإسرائيلي إلى موريتانيا في عام 2005، وزيارة وفد رفيع من الكنيست الإسرائيلي لموريتانيا في شهر نيسان/أبريل 2000؛ (ب) تطبيع استخباري: حصلت موريتانيا على الخبرة الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية التي تساعدها في البقاء في هرم السلطة[28]... (ج) التطبيع الزراعي: استثمر رجال الأعمال اليهود في المجالات كافة بغية تطبيع العلاقات مع موريتانيا ومن ضمنها القطاع الزراعي... من ضمنها نفذت إسرائيل مشاريع النخيل والتي أصابها نوع من المرض يدعى «بيوض النخيل»[29]؛ (د) التطبيع الاقتصادي: كان التطبيع الاقتصادي، وما يزال، هدفًا استراتيجيًا ثابتًا لـ «السلام» مع البلدان العربية، الغرض منه إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بمستوياتها كافة، وفتح الأسواق العربية، ودمج إسرائيل في المنطقة، وتحقيق أطماعها في المياه والطاقة، كون اقتصادها يعاني شحًا واضحًا في موارده‍ما[30]. كما شمل التطبيع مجالات الصحة، والعلوم، والاتصالات والصحافة. وقد «بيَّن صحافي موريتاني أن الوسائل والأساليب التي يلجأ لها السفير الإسرائيلي في تحرّكه تتنافى وقيم وسلوك المجتمع الموريتاني المحافظ»[31].

غير أن التطبيع وجد مقاومة شعبية كبيرة في موريتانيا، وهو ما يؤكد أنه كان مفروضًا من النظام السياسي على الشعب؛ فمنذ إعلان التطبيع بدأت ردود الفعل المناهضة له. فقد «شهدت موريتانيا على نحو غير مسبوق تظاهرات شعبية احتجاجية واسعة وقوية رافضة للاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل، ووجهت الروابط الصحفية والنقابية العمالية عريضة احتجاج إلى الحكومة على استمرار علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. واعتبر الموقعون على عريضة الاحتجاج أن موقف الحكومة الموريتانية يسيء إلى سمعة البلاد، ويمس القضية الفلسطينية»[32]. بينما ظل الرفض للتطبيع هو السائد، تم رفض الخطاب الذي يبرر العلاقة مع إسرائيل[33]. وعند زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم موريتانيا عام 2005، شهدت العاصمة نواكشوط سلسلة من التظاهرات والاعتصامات الرافضة للزيارة، فاضطرت الشرطة الموريتانية إلى استخدام القوة المتمثلة بالغاز المسيّل للدموع لتفريق المئات من الطلاب المتظاهرين الذين كانوا يرفعون شعارات كُتب عليها

(28) جاسم الحريري، «موريتانيا والتوترات الداخلية،» **أوراق دولية** (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 122 (2003)، ص 6.

(29) عوض، سالم وعبيد، **مقاومة التطبيع: ثلاثون عامًا من المواجهة**، ص 93.

(30) المصدر نفسه.

(31) خديجة أحمد الطيب، «السفير الإسرائيلي في موريتانيا يحاول الحصول على معلومات عن الوزير الأكثر شعبية وزائرية من رجالات ولد الطائع»، <http://www.akhbarna.com> في: الكروي وعباس، «العلاقات الموريتانية-الإسرائيلية: من التطبيع إلى التجميد إلى القطع،» ص 65.

(32) ولد سيدي باب، «مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا،» ص 176، في: الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص66.

(33) الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص 66.

«تسقط الصهيونية»...[34] واستمر الرفض الشعبي للتطبيع وزاد مع وقوع الهجوم الإسرائيلي على غزة في نهاية عام 2008، واستمراره حتى مطلع 2009. كما زاد الاصطفاف الوطني الرافض للتطبيع والأحزاب السياسية ولا سيما أحزاب المعارضة (التيار الإسلامي، تكتل القوى الديمقراطية، التيار القومي) إضافة إلى النقابات والاتحادات الطلابية.. أمام هذا الضغط الشعبي المتواصل اضطرت الحكومة الموريتانية إلى إنهاء التطبيع. فقد أعلنت السيدة الناها بنت حمدي ولد مكناس وزيرة خارجية موريتانيا في تجمع جماهيري حاشد نظمته أحزاب الأغلبية في العاصمة نواكشوط في 2010/10/22؛ أعلنت قطع علاقات بلادها الدبلوماسية مع إسرائيل، وقالت: «فليعلم العالم من هنا إن موريتانيا قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع دولة إسرائيل بشكل نهائي»[35]. كما أفاد الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز لدى لقائه السفير الفلسطيني في نواكشوط «إن موريتانيا لم تحصل على أية فوائد من العلاقة مع إسرائيل»[36].

إذًا تؤكد التجربة الموريتانية أن إرادة الشعوب – إذا توحدت – يمكن أن تهزم سطوة القيادة وأطماعها.

خامسًا: استطلاعات الرأي العام السوداني حول التطبيع

أجريتُ استطلاعًا للرأي العام، حول مسألة تطبيع السودان علاقاته مع إسرائيل، شمل تنوعًا من حيث الفئات العُمرية والمهنية والتعليمية ـ من الجنسين. تم توزيع استمارات استبيان لعيّنات عشوائية وبلغ عدد المستجيبين 600 ـ ورقيًا. كما تمت الاستعانة باستطلاع إلكتروني وكان عدد المستجيبين 520[37]، وهكذا يكون جُملة المستجيبين للاستطلاع ـ ورقيًا وإلكترونيًا – 1120[38].

تم توزيع الاستمارات (الورقية) في ثلاث جامعات ومدرسة ثانوية وموقف مواصلات وسوق. تم التركيز على الشباب (أقل من 30 عامًا) وذلك لعدة أسباب: (1) يمثّل الشباب في السودان أكثر من 60 بالمئة من السكان؛ (2) معظم الذين شاركوا في الثورة الشعبية ضد نظام البشير هم صغار الشباب؛ (3) إن المستقبل السياسي سوف يشكله الشباب – والتطبيع مسألة تتصل بمستقبل العلاقات الخارجية للدولة بحكم امتدادها في المستقبل لأنها «عملية» مستمرة؛ (4) الشباب هم الفئة الأكثر مشاركةً في الحراك الشعبي وفي أية تظاهرات رافضة للتطبيع (حالة موريتانيا التي تمت الإشارة إليها سابقا في هذه الدراسة).

---

(34) أحمد ولد اسلم، «الموريتانيون يطالبون بقطع العلاقات مع إسرائيل والحكومة صامتة،» **القدس العربي**، 2008/2/11. انظر أيضًا: رفض شعبي للتطبيع، الجزيرة نت <http://www.aljazeera.net>؛ كذلك ولد أحمد، «موريتانيا ... اختراق صهيوني لأحفاد المرابطين،» في: الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص 67.

(35) «قطع العلاقات مع إسرائيل وتحالف مع إيران... ماذا يجري في موريتانيا؟،» المرابط الراصد، في: الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص 74.

(36) **الصباح** (بغداد)، 2010/3/25، ص 7.

(37) في الاستطلاع الإلكتروني استعنتُ بمركز الرؤى للإعلام بالخرطوم. انظر الموقع: <https://rmc-sudan.com>.

(38) تنويه: لم أقصد بهذا الاستطلاع حرفية البحث العلمي، وإنما الهدف تحقيق درجة معقولة من الموضوعية في رصد اتجاه الرأي العام السوداني في هذه القضية الجدلية.

من جُملة الـ 1120 مستجيبًا هناك 738 قالوا: «لا أوافق» – أي أنهم رافضون للتطبيع – بنسبة 66.25 بالمئة مقابل 378 مؤيدين للتطبيع بنسبة 33.75 بالمئة. في التصويت الإلكتروني: 312 ضد التطبيع بنسبة 60 بالمئة و208 مع التطبيع بنسبة 40 بالمئة. بينما المستجيبون للاستطلاع الورقي الـ 600 منهم 402 ضد التطبيع (بنسبة 67 بالمئة) مقابل 198 مؤيدين للتطبيع (33 بالمئة).

في الاستمارات التي تم توزيعها على المستوى الثالث الثانوي (الفئة العمرية: 15 – 19) التي بلغت 150 استمارة كانت نسبة الرافضين للتطبيع 79.4 بالمئة (مقابل 19.6 بالمئة) مع التطبيع. هذا مؤشر على أن المستقبل ليس في مصلحة التطبيع – إذا ما خضعت القيادة لخيارات الشعب. من ناحية أخرى كان توزيع الـ 600 استمارة ورقية (يدويًا) للعينات شملت 450 جامعيًا وفوق الجامعي من ناحية المستوى التعليمي مقابل 150 ثانويًا. وشملت العينة الأولى (جامعي وفوق الجامعي): طلبة وطلبة دراسات عليا وموظفين وتجار ومهن مختلفة.. كما شملت العينة في الفئة فوق الـ 30 عامًا 100 مستجيب: في الفئة العمرية بين 30 – 39 بلغ العدد 45، كان تصويتهم كالآتي: 32 ضد التطبيع (بنسبة 71.1 بالمئة) مقابل 13 مؤيدًا للتطبيع (بنسبة 28.9 بالمئة). أما بالنسبة إلى الفئة العُمرية (40 سنة فما فوق) فكان عدد المشاركين/المستجيبين 55، كان عدد الرافضين للتطبيع 48 (بنسبة 87.3 بالمئة) مقابل 7 مع التطبيع (بنسبة 12.7 بالمئة). بعض الذين وضعوا علامة على الخيار (لا أوافق) كتبوا تعليقات على الهامش مثل «التطبيع مع إسرائيل خيانة». ووجهنا سؤال لبعض الذين اختاروا (أوافق للتطبيع): لماذا؟ قالوا: «لأن في التطبيع مصلحة»، هذا يؤكد فرضية أن لحديث الفريق البرهان تأثيرًا في هذا الخيار، فقد ظل خطابه يؤكد على أن الخلاص هو في التطبيع مع إسرائيل!

استطلاع الرأي العام السوداني تجاه التطبيع مع إسرائيل (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

الفئة العُمرية	العدد الكلي في كل فئة	مع التطبيع (أوافق) العدد/النسبة المئوية	ضد التطبيع (لا أوافق) العدد/النسبة المئوية
15 – 19 عام	150	19.6/28 بالمئة	79.4/122 بالمئة
20 – 29	350	42.9/150 بالمئة	57.1/200 بالمئة
31 – 39	45	8.9/13 بالمئة	71.1/32 بالمئة
40 فأكثر	55	12.7/7 بالمئة	87.3/48 بالمئة
الجملة	600	33/198 بالمئة	67/402 بالمئة (النسبة العامة)

ملاحظة: هذا العدد (600) لا يشمل الاستطلاع الإلكتروني الذي لم يشتمل إلا على خياري (أوافق ولا أوافق) ولم يشمل البيانات الأخرى (مثل العمر والمهنة ...).

على الرغم من أنه لم يُجرَ أي استطلاع للرأي العام في السودان في الماضي في شأن مسألة التطبيع إلا أنه كان من المسلمات أن «إسرائيل دولة عدوّة». في متوسط نتيجة الاستطلاع يمكن القول إن نحو أغلبية ما يزيد على الثلثين رافضة للتطبيع. أما نسبة الثلث المؤيِّدة للتطبيع فهي نتجت من مناخ جديد وظروف مختلفة – مع تأثير من القيادة السياسية في موقف الرأي العام حيث سعت لاستمالته لصالح التطبيع من خلال الترويج لفكرة أن «التطبيع يحقق مصلحة السودان» – مع عدم وجود شرح كافٍ لكيفية تحقيق تلك المصلحة. بينما أثبتت تجربة تطبيعية سابقة (موريتانيا) عكس ذلك (كما سبقت الإشارة). كان الأحرى بالقيادة السياسية أن تترك الأمر للبرلمان المنتخب الذي إما أن يقرر في شأنه (بتصويت ديمقراطي) وإما أن يلجأ إلى نظام الاستفتاء – كما جرت العادة في الأنظمة الديمقراطية التي تحترم الرأي العام وخيارات الشعب. مضت بضع أشهر بعد إعلان التطبيع ولم يحدث اختراق حقيقي للأزمات التي يعيشها المواطن السوداني في حياته اليومية؛ فهل بضع شحنات من الدقيق من إسرائيل تحقق «مصلحة» الشعب السوداني من التطبيع؟ أم أن الحل في استغلال **الموارد** الغنية التي يزخر بها السودان ولم تملك القيادة السياسية البصيرة لتراها فطفقت تبحث عنها في الخارج في تحالفات تجر على الدولة المتاعب أكثر من الاستقرار – عصب التنمية؟!

خاتمة

إذًا على الذين يؤيدون التطبيع أن يتأملوا في الحقائق التالية:

1 ـ أن توقيت قرار إعلان التطبيع تم اتخاذه من دون استشارات أو تفكير أو دراسات، أو حتى تقدير للحاضنة السياسية التي تمثل الشعب (بالشرعية الثورية)، أو احترام للرأي العام السوداني في قضية خطيرة وجدلية ومصيرية مثل هذه المسألة.

2 ـ إن التطبيع فرضته القيادة السياسية – في شقها العسكري – حيث لم يشارك رئيس الوزراء (عبد الله حمدوك) في الخطوة منذ البداية. وحتى عندما زار وزير خارجية أمريكا بومبيو الخرطوم (في 2020/8/25) والتقى حمدوك كان رأي وقرار حمدوك الواضح أنهم كحكومة انتقالية غير مفوّضين لاتخاذ قرار في مثل هذه القضايا وأنها مسألة تخص البرلمان المنتخب... غير أنه لاحقًا تغيّر موقف حمدوك ووافق على التطبيع – سواءٌ كان تماهيًا مع الفريق البرهان أو رضوخًا لضغوط أمريكية – وفي الحالتين فإن عملية التراجع عن موقفه هي خصم على شخصيته القيادية وفي ثقة الشعب فيه.

3 ـ النقطة السابقة تؤكد أن القيادة السياسية والتنفيذية للمرحلة الانتقالية لا تحترم المؤسسية والنهج الديمقراطي، وهو ما يثير التساؤل حول قدرتها (أو رغبتها) في العمل بصورة مُخلِصة من أجل الانتقال نحو الديمقراطية التي تعني – في ما تعني – المشاركة والشفافية والمؤسسية واحترام الرأي العام.

4 ـ أن التطبيع فرضته ضغوط ابتزازية من قوى أجنبية ثم فرضته الحكومة الانتقالية ـ التي لا تتمتع بالشرعية الدستورية – على الشعب وألغت به توجهات وقناعات حكمت الدولة عدة عقود – تجاه إسرائيل منذ ظهورها في الوجود.

5 ـ ما يؤكد النقاط (1، 2 و3) أعلاه أن وفدًا إسرائيليًا زار السودان في 2020/11/23 وزار منظومة الصناعات الدفاعية بالخرطوم[39] بينما صرح وزير الإعلام السوداني أنهم (في مجلس الوزراء) ليس لديهم علم بهذه الزيارة. وفي الوقت نفسه أعلن الفريق البرهان (رئيس مجلس السيادة): «مجلسا السيادة والوزراء شريكان في إنهاء العداء مع إسرائيل»[40].

إن فرض التطبيع في واقع مأزوم واقتصاد عليل وحكومة انتقالية لا تملك الرؤية والإرادة التي سلبها منها المكوِّن العسكري الذي رضخت قيادته لابتزاز أمريكي وانتهازية إسرائيلية... يفرض سؤالاً لخيار «براغماتي»: أليس هنالك من طريق ثالث يتسق مع تلك المعطيات ويحقق التوازن والتوافق والتماسك والاستقرار لحكومة الانتقال؟

6 ـ إن إعلان رئيس مجلس السيادة التطبيع فيه خرق للوثيقة الدستورية التي تحكم المرحلة الانتقالية حيث إن الوثيقة لا تعطي الحق لمجلس السيادة أن يقرر بشأن مثل هذه القضايا الكبرى.. كما أنه يعكس سوء تقدير من القيادة السياسية (بشقيها المدني والعسكري) ولا يمكن فهمه سواء أنه استجداء لإسرائيل ومحاولة لاسترضاء الولايات المتحدة الأمريكية.

7 ـ مَن كان يرى أن التطبيع يحقق «مصلحة» للشعب السوداني عليه النظر في التجربة الموريتانية التي قدمت هذه الدراسة ملخصًا لها.

8 ـ مَن كان يعتقد أن التطبيع يحقق السلام أو يخدم الفلسطينيين فليعلم أن إسرائيل ما زالت مستمرة في مشروعها وفي حصارها وقتلها وتشريدها للفلسطينيين واعتقالهم وهدم منازلهم وتهويد القدس... وظلت تلك العمليات مستمرة بعد كل مفاوضات وبعد كل اتفاقيات سلام وحتى بعد التطبيع الآن تستمر إسرائيل في مشروعها الاستيطاني ورفض مقترح حل الدولتين، ورفض عودة اللاجئين وارتفاع وتيرة وحجم مشروعات المستوطنات الإسرائيلية، ويكفي أنه في الحكومة الإسرائيلية وزير لـ «الاستيطان الإسرائيلي».

(39) **السوداني**، 2020/11/29.
(40) صحيفة **الصيحة** (الخرطوم)، 2020/11/29.

9 ـ لا يغيِّر سلوك إسرائيل اتفاق سلام ولا تطبيع – هذا استنتاج إمبيريقي – فهي لا تحترم الشرعية الدولية ولا نداءات الرأي العام العالمي في تعاملها مع الفلسطينيين ولا تنفذ قرارات الأمم المتحدة (كأمثلة عدم تنفيذها لقراري مجلس الأمن الرقم 242 في 1967 و338 في 1973).

10 ـ التطبيع يعطي فرصة لإسرائيل لاختراق الأمن القومي السوداني، وسبق أن ضربت إسرائيل السودان عدة مرات بغارات جوية. ففي بداية عام 2009 قصف سلاح الجو الإسرائيلي قافلة سيارات قالت إسرائيل إنها تحمل أسلحة لقطاع غزة. وفي نيسان/أبريل 2011 قصف الطيران الإسرائيلي سيارة قرب مطار بورتسودان على ساحل البحر الأحمر مما تسبب في مقتل سودانيين فيها بتهمة أن فيها فلسطينيًا يهرِّب أسلحة لغزة... كما ضربت إسرائيل مجمع اليرموك للتصنيع الحربي جنوب الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر 2012. وفي 6 أيار/مايو 2015 شنت إسرائيل غارات جوية على منطقة تحتوي على مصنع (صافات) للطيران، والقاعدة الجوية ومركز المراقبة والسيطرة الجوية شمال غرب مدينة أم درمان وأن المضادات الأرضية أسقطت طائرة من دون طيار.

إن أزمة السودان هي في «قيادته السياسية»، في عقليتها وفي أخلاقها وأنانيتها، وفي افتقارها إلى الرؤية والبصيرة والإرادة... لو كانت القيادة السياسية تملك الرؤية والإرادة لكانت استندت إلى ثورة الشعب التي بقوتها انتزعت إرادتها من دكتاتورية عسكرية وتعاطف معها كل العالم.

إن فرض التطبيع في واقع مأزوم واقتصاد عليل وحكومة انتقالية لا تملك الرؤية والإرادة التي سلبها منها المكوِّن العسكري الذي رضخت قيادته لابتزاز أمريكي وانتهازية إسرائيلية... يفرض سؤالًا لخيار «براغماتي»: أليس هنالك من طريق ثالث يتسق مع تلك المعطيات ويحقق التوازن والتوافق والتماسك والاستقرار لحكومة الانتقال؟ أليس من الممكن – مثلًا – إعلان إنهاء حالة العداء مع إسرائيل وتأجيل النظر في التطبيع حتى يكون السودان في ظروفه الطبيعية مع الاحتفاظ بحق الشعب السوداني في دعم الشعب الفلسطيني في كل الأحوال؟ أليس من المنطق أو المعقول والمقبول سياسيًا وواقعيًا أن هنالك حالة وسطى ما بين العداء والتطبيع تناسب حالة الانتقال السودانية بكل هشاشتها وتعقيداتها؟ أليس من الجور أخلاقيًا ابتزاز دولة فقيرة وشعب ثار ضد الظلم والاستبداد والفساد ليدفع ثمن صفقات سياسية ليس هو طرفا فيها ولا تخدم ثورته الوليدة وتطلعه نحو الديمقراطية والكرامة؟ أليس موقف القيادة السياسية التركية جديرًا بالتأمُّل في هذا السياق؟

يمكن القول إن هذه أسئلة مركزية تفرضها عملية التأمل في المأزق السوداني الذي نتج من إعلان التطبيع.

كما سبقت الإشارة في مقدمة هذه الدراسة، فإن أزمة السودان هي في «قيادته السياسية»، في عقليتها وفي أخلاقها وأنانيتها، وفي افتقارها إلى الرؤية والبصيرة والإرادة... لو كانت القيادة السياسية تملك الرؤية والإرادة لكانت استندت إلى ثورة الشعب التي بقوتها انتزعت إرادتها من دكتاتورية عسكرية وتعاطف معها كل العالم، وفي ذلك رصيد إيجابي كان يمكن أن تستغله الحكومة الانتقالية وتعمل على تجميد عملية دفع التعويضات، أو على الأقل رفض الابتزاز بفرض التطبيع على الشعب السوداني في استغلال غير أخلاقي لأزماته التي صنعها نظام فاسد وفاشل. هذه التداعيات والمعطيات تقول إن الشعب السوداني «غير محظوظ» في قيادته – السابقة والحالية (الانتقالية)؛ مع أنه يزخر بكفاءات وطنية مستقلة لو وجدت الفرصة في الحكم الانتقالي لنقلت السودان إلى مرحلة مختلفة □

وهن الدول العربية وخصخصة العلاقات الدولية
قراءة في تَقديس وَثَن السّوق وتَخصيص المشترك

الحسين شكراني(*)

أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي،
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض – مراكش،
ومدير المرصد المغربي للأجيال المقبلة.

«أصبحت الدولة ـ الأمة أَصْغَر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأَكْبَر من أن تتعامل بفاعلية مع المُشكلات الصغرى»(1).

دانيال بيل

مقدمة

الدولة(2) كيان سياسي واجتماعي يتفاعل مع تناقضات حرب الكل ضدّ الكلّ (توماس هوبس) من أجل ضمان البقاء (مكيافيلي في كتابه **الأمير**) كما يتفاعل مع قضايا الحرب والسّلم (رايمون آرون) بحكم الانضواء تحت مظلّة التكتلات والمحاور وتجاذباتها؛ ويمكن الدولة أن تقوى أو تندثر وفق معادلة ميزان القوى (Balance of Power) بين أطراف ومكونات المجتمع الدولي.

(*) البريد الإلكتروني: chougranielhoucine1@gmail.com.

(1) «The common problem, I believe, is this «The nation-state is becoming too small for the big problems of life, and too big for the small problems of life» (Daniel Bell, «Previewing Planet Earth in 2013,» *Wahington Post*, 3/1/1988).

انظر: Donald F. Kettl, *The Transformation of Governance: Public Administration for Twenty-First Century America* (Baltimore, MA; London: The Johns Hopkins University Press, 2002), p. 148.

(2) الدولة في التعريف العلمي السياسي «هيئة سياسية مشتملة على ثلاثة عناصر جوهرية، لا بدّ من وجودها، في كل دولة، وهي: **أولًا**، الشّعب، ومنه تتألف البيئة الاجتماعية، التي تنبثق منه الدولة؛ **ثانيًا**، الإقليم، الذي يحدّد المجال الجغرافي للدولة؛ **ثالثًا**، السّلطة التي تمارسها الدولة على من يقيم ضمن حدودها». انظر. جميل م. منيمنة، «نماذج من مشروع الدولة في الفكر العربي المعاصر،» **الفكر العربي**، العددان 35 ـ 36 (كانون الأول/ديسمبر 1983)، ص 5.

وقد رأى رُوّاد النظرية الواقعية الأرثوذكسية (ولا سيما هانس مورغانتو)[3] أن الدولة (بارتباطها بمفهوم السيادة) هي الفاعل (Actor) الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية؛ ولم ينكر كينيث والتز[4] الأب الروحي للواقعية البنيوية، أهمية الدولة ومركزيتها في التّحليل؛ واستندت عدّة مقاربات في حقول القانون الدولي والعلاقات الدولية إلى إرادة الدول (كالمدرسة الإرادية) من أجل قَبُول الالتزامات الدولية و«الخُضُوع» لها. لكن مع اندثار المنظومة الاشتراكية وزيادة حركية تدفّق الأموال والخدمات والتّجارة والاستثمار عبر الحدود الوطنية السيادية بدأت الشّكوك تتزايد حول مدى قُدرة الدولة على مواجهة ومجاراة ديناميات العولمة والاعتماد المتبادل المكثف (روبرت كوهن وجوزيف ناي).

تخصيص القيم لفائدة جميع شرائح المجتمع يتطلب القُدرة على التّنظيم والتّوزيع ونشر ثقافة حقوق الإنسان وفاعلية السّلطة والنظام السياسي، وهو ما يعترض الكثير من الدول العربية التي تعيش على الريع والاحتكار والفساد والبيروقراطية.

ومع انتهاء الحرب بين العملاقين، تَمّ تقليم أظافر الدول (ولا سيما الدول العربية)، فعلى المستوى الدولي أصبحت تُزاحم الدولَ الشركاتُ المتعدّدة الجنسيات (كتعبير عن إعادة إنتاج النّظام الرأسمالي) والمنظماتُ الدولية الحكومية والمنظماتُ غير الحكومية، الأمر الذي أفقد الدول العربية القدرة على فرض سيادتها على المستوى الخارجي[5]. وعلى المستوى القطري تخلت الدول العربية بموجب مسلسل الخصخصة[6] عن سيادة قراراتها الاقتصادية المرهونة للمؤسسات الدولية فضعُف موقعها كمحتكر للإكراه المشروع (احتكار شرعية العنف، بتعبير ماكس فيبر) من أجل تحقيق التنمية والعدالة والإنصاف.

فالسياسة بحسب دايفيد إيستون[7] ترتبط بعملية التخصيص السّلطوي للقيم (Authoritative Allocation of Values) لفائدة المجتمع. ففي أي مجتمع، لا تكفي الموارد المُتَاحة لإشباع حاجات[8]

---

(3) Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred A. Knopf, 1948).

(4) Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).

(5) يكاد يجمع فقهاء القانون على أن للسيادة مظهرين، مظهر داخلي ومظهر خارجي. فداخليًا تعني انفراد الدولة بإصدار وتطبيق قراراتها داخل إقليمها الوطني. أما على المستوى الدولي فتعني السيادة الانخراط ايجابيًا في الحياة الدولية، لكن لا يحق لأي دولة أن تتصرف وفق مشيئتها إذ عليها أن تراعي مصالح الدول وعلاقتها بأعضاء المجموعة الدولية.

(6) في هذه المقالة كلمة خصخصة هي مرادف لكلمة خوصصة.

(7) David Easton, John G. Gunnell and Luigi Graziano, eds., *The Development of Political Science. A Comparative Survey* (London; New York: Routledge, 1991), p. 172, 248 and 284.

انظر أيضاً: كمال المنوفي، «السياسة: مفهوم وتطور وعلم،» **مجلة الفكر الاستراتيجي** (معهد الإنماء العربي)، العدد 22 (1981)، ص 90.

(8) يمكن أن نفكر في هذا الصدد في التسلسل الهرمي للحاجات عند ماسلو (Maslow's Hierarchy of Needs) (الحاجات الفسيولوجيّة، حاجات الأمان، الحاجات الاجتماعية، تقدير الذات، تحقيق الذات). ويمكن أن نضيف تعريف التنمية المستدامة حسب تقرير غرو هارلم برانتلاند (Gro Harlem Brundtland) (التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات =

سائر الأفراد، فيقوم جهاز الحُكْم بتوزيع الموارد، على نحو يؤدي إلى إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات (تسلسل ماسلو الهرمي للحاجات (Maslow's Hierarchy of Needs) إن صحّ القول)؛ ويتم هذا التّوزيع، بموجب ما يصدره ذلك الجهاز من قرارات سلطوية، أي قرارات ملزمة للمواطنين.

في ظل تطبيق وهيمنة النّموذج النيوليبرالي العالمي منذ ثّمانينيات القرن العشرين المسمّى تَوَافق واشنطن، تخلّت الدول العربية عن سيادتها ووظائفها الاستراتيجية ومهماتها الرقابية الأساسية وعجزت عن مساءلة القطاع الخاص، بل وَفّرت له حصانة.

لكن تخصيص القيم لفائدة جميع شرائح المجتمع يتطلب القُدرة على التّنظيم والتّوزيع ونشر ثقافة حقوق الإنسان وفاعلية السّلطة والنظام السياسي، وهو ما يعترض الكثير من الدول العربية التي تعيش على الريع والاحتكار والفساد والبيروقراطية، وهو ما أدى إلى تكريس وتعميق الفوارق المجتمعية وتقديس اليد الخفية (عند آدم سميث) في تدبير الاقتصاد والتّفريط في تدبير «المشترَك» بين الشّعوب العربية كتسليع الموارد الطّبيعية من أجل تلبية «متطلبات» السّوق في سياق تضارب المصالح والقيم في ما يتعلق باستخدام الموارد (إلينور أوستروم).

أطروحة البحث الأساسية: في ظل تطبيق وهيمنة النّموذج النيوليبرالي[9] العالمي منذ ثّمانينيات القرن العشرين المسمّى تَوَافق واشنطن، تخلّت الدول العربية عن سيادتها ووظائفها الاستراتيجية ومهماتها الرقابية الأساسية وعجزت عن مساءلة القطاع الخاص، بل وَفّرت له حصانة طبقًا لمقولة: دعه يعملْ دعه يمرّ، وتَنَكّرت الدول العربية للضّوابط التّنظيمية والرقابية وأصبحت حبيسة منظورات ورؤى الشّركات المتعددة الجنسيات التي تحكّمت في صوغ وتنفيذ ومراقبة العُقود الاستثمارية وتسعير الموارد المشتركة للشعوب (أي القبول بالسوق كمحدد لسعر الموارد)؛ هذه الموارد التي تقع ضمن ما سمّاه الفيلسوف مايكل ساندل (Michael Sandel)، الحدود الأخلاقية (أو الإيتيكية) لوظيفة السّوق، مما يستلزم، في نظره، وجوب ضبط دور السّوق في المجتمع.

إشكالية البحث الأساسية: أصبح الوضع أكثر تعقيدًا في الدول العربية من أجل التوفيق بين

= الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها). انظر: World Commission on Environment and Development, *Our Common Future* (New York: Oxford University Press, 1987), p. 43.

(9) لم تكن النيو-ليبرالية فقط إجراءات اقتصادية صاغها اقتصاديون في عتمة مكاتبهم، بل أفكارًا ورؤى تقاسمتها شرائح مهمة في مختلف المجتمعات. وهي عملت كنظرية اقتصادية على إثبات أن علاقات التبادل ضمن إطار السوق هي الأفضل لجهة المنفعة التي تُوَفّرها للمتبادلين. وحَاجَجت كأيديولوجية سياسية لمصلحة السّوق ضد الدولة في عملية رصد الموارد. واجترحت كنموذج في إعداد السياسات الاقتصادية، إجراءات تؤول إلى تحرير الأسواق من التّشريعات التي تُقيّدها، وخصخصة المؤسسات العامة، وإرساء حرية تبادل على مستوى العالم. وعكست كنموذج لتخيّل المستقبل، وتأييد روح المبادرة، وطلب الغنى والثّروة، واعتبار البرامج الحكومية مرادفة لعدم الفاعلية والفساد وعدم الكفاية. انظر: ألبر داغر، «ضد النيو-ليبرالية: خلفية نظرية لـ«اقتصاد اليوم التالي»»، **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 422 (نيسان/أبريل 2014)، ص102 ـ 103.

تعارض المصالح في شأن سيادة الدولة الوطنية كحماية الموارد الطبيعية من نهب الشركات المتعددة الجنسيات، وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمار الدولي من جهة أولى، وحماية مصالح المستثمر الأجنبي وتحصين حقوقه كحرية تحرك رؤوس الأموال، وضمان المنافسة، والمساواة، وحق التقاضي من جهة ثانية.

وتبيّن بالملموس أن «السّوق في عجز تام عن توزيع مناسب للموارد، ويرجع ذلك إلى سببين أساسيين هما: لا تأخذ السّوق في الحسبان بعض التأثيرات الثانوية كالتلوث، ولا تستطيع تحمل جزء من الأعباء المرتبطة بتدبير البيئة»[10]. وبالتأكيد فهذا المنطق يؤدي إلى تقليص الدور التدخلي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي تقليص دور الدولة في حماية رأس المال أي تحقيق دولة الحدّ الأدنى (Less State) وتبني مبادئ النيوليبرالية التي فاقمت من سُوء استخدام الموارد الطبيعية المتدهورة والمحدودة.

منهج البحث: ستنظر الدراسة في حجم مقاومة الضّغوط أو على الأقل التّكيف من جانب مختلف الدول العربية ومدى امتلاكها القُدرة على تنظيم بنياتها السياسية والمؤسّسَية من أجل الخروج من مأزق ودوّامة العولمة الخفية[11] التي تشير إلى سيطرة أخطبوط القطاع الخاص (الدولي والوطني على حدّ سواء) على الاقتصاد الوطني؛ وما هي الإمكانات المتاحة للانفكاك من السّوق، وما هي العراقيل التي تحد من حركية وفاعلية الدول؛ وما هي السّبل المُتَاحة من أجل تجاوز العولمة النيوليبرالية أي تفكيك العولمة (De-globalization) وتحريرها وإيجاد بدائل لها في منطقتنا العربية.

أولًا: خصخصة العلاقات الدولية: بين وهن الدول العربية وتفكيك العولمة

1 ـ بنية المنتظم الدولي والحاجة إلى تفكيك العولمة

توجد محاولات من أجل تغيير مفهوم العلاقات الدولية التي تركز على الدولة كوحدة للتحليل بمفهوم السياسات الكونية أو الأممية (Global Politics) وربط ذلك بالعولمة[12] بقصد دراسة مختلف الفاعلين المؤثرين في المسرح الدولي، كالشركات المتعدّدة الجنسيات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني العالمي. وعلى عكس هذه المقاربة، ترى نرجس زهرة أن «طبيعة العلاقات

(10) Oswaldo Sunkel et José Leal, «Les Sciences économiques et l'environnement dans la perspective du développement,» *Revue Internationale des Sciences Sociales* (UNESCO), no. 109 (septembre 1986), p. 452.

(11) للمزيد حول مفهوم العولمة الخفية، انظر: James Petras et Henry Veltmeyer, *La Face cachée de la mondialisation: L'impérialisme au XXI* (Paris: Ed L'Aventure: 2001).

(12) يمكن أن نذكر مثلًا: John Baylis and Steve Smith, *The Globalization of World Politics: An Introduction To International Relations* (New York : Oxford University Press, 2001).

الاقتصادية تتمحور حول التّنازع، وصراع القوة لدى أصحاب المصالح؛ والهدف المحوري من الاقتصاد هو تقوية سلطة الدولة»[13].

لكن العلاقات الدولية[14] كحقل من حقول المعرفة الاجتماعية مرتبطة بعالم ما بين-دولتي (The Inter-state World)، وبراديغم وستفاليا (Westphalian Paradigm)؛ فالعولمة في حُلّتها الحالية أنتجت أنماطًا وصيغًا جديدة تكون معها الصنوف القديمة للتّفكير والفعل مَحَلّ تَسَاؤل (نذكر بالخصوص أعمال ستيفن كرازنر Stephen Krasner) لذا لا يمكن فهم «استقرار» العلاقات الدولية في سياقها التّاريخي ولا سيما مع كثافة التّداخل[15] بين المعطيات الخارجية والداخلية وتعرّض الدولة لتحدّيات أكبر من قبل الفاعلين الآخرين (كالمشاركة في المفاوضات المناخية الماراتونية التي انطلقت منذ عام 1995 وما زالت مستمرة في إطار ما يُعرف بمؤتمر الأطراف COP) ومختلف مجالات حركيتها (كالأمن والصحة والحرب السيبرانية والإرهاب والجريمة المنظمة وعسكرة الفضاء). ومن شأن سُرعة التحولات وديناميات العولمة والنّقاش بشأن كيفية التّعامل مع العولمة أن يُفرز استراتيجيات ربما لا تقوى الدول العربية على مُجَارَاتها في عصر الاعتماد المتبادل[16] بين الدول والأمم والشّركات العملاقة.

فمشكلة «القرن الحادي والعشرين وتحدّياته تتطلّب استيعاب الكثير من التّحولات، مثل التّغير الديمغرافي، وخفض أعداد الفقراء، والتوسع في توفير الطاقة الآمنة والنّظيفة من دون جعل البيئة تتضرّر، وكذلك تقليل المخاطر الصحية وغيرها من التّحولات»[17]. كما أن التعاون في شأن هذه القضايا لن يكون وطنيًا بل يتطلب تَضَافُر الجُهُود الدولية للدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني العالمي والأفراد والجماعات. فالعولمة أخلّت بالتوازنات، بل أعادت توزيع القُوة بين الدولة

---

(13) Nargis Zehra, «The Realist State and De-globalization,» *Policy Perspectives*, vol. 8, no. 2 (July-December 2011), p. 42.

(14) Luc Sindjoun, «Transformation of International Relations: Between Change and Continuity: Introduction,» *International Political Science Review*, vol. 22, no. 3 (July 2001), pp. 220-221.

(15) بَلْوَرَ جيمس روزنو (James Rosenau) مقاربة الربط (Linkage) بين السياسات الداخلية والسياسات الخارجية. فالربط عند روزنو هو تسلسل متتال للسّلوك في نظام معيّن مع تفاعله مع النظام الآخر. انظر: James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Jr., *Contending Theories of International Relations* (Philadelphia: J. B. Lippincott Company, 1971), p.114.

(16) بدأ الاعتماد المتبادل كمفهوم «يخضع للدّراسات المعمّقة في السّبعينيات من القرن العشرين؛ وحسب بعض المدارس المهتمة، توجد ثلاثة تغييرات أساسية في العلاقات الدولية، **أولها**؛ إن تبعية الدول أصبحت أوسع في قضايا متعدّدة مُرُورًا بالسّلع الاستهلاكية ووصولًا إلى (قضايا) الأمن. **ثانيًا**؛ إن قُدرة الدول على صياغة وصُنْع القرار في الاقتصاد العالمي أصبحت مُتَضَائلة و**ثالثًا**؛ كلّما زَادَ الارتباط بين الدول كلّما أصبحت هذه الدول هشّة وضعيفة إزاء ما يحدث من الاضطرابات والأحداث التي تقع في مناطق أخرى من العالم». انظر: Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, *International Relations: The Key Concepts* (London: Routledge, 2002), p. 67.

(17) مراد بن سعيد، «من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 421 (آذار/مارس 2014)، ص 138.

(الوطنية) من جهة، والسّوق (بمعنى اليد الخفية لآدم سميث[18]، وتطبيق الحدّ الأدنى للتدخل) وتنظيمات المجتمع المدني (التي تبحث عن مُتنفس خارج الأطر المؤسّسية والسياسية التقليدية).

لُوحِظ الدّور المتزايد للشركات المتعدّدة الجنسيات في اكتساح العالم في سياق بحثها المستدام عن الأسواق والموارد والنّفوذ والتّوسع والهيمنة؛ إذ لم تترك هذه الشركات أية فرصة للبلدان النامية من أجل الانفكاك والانحلال وفكّ الارتباط عنها.

وقد أرست العولمة بظلالها على السيادة الوطنية، وهو ما جعل كوفي أنان (الأمين العام السابق للأمم المتحدة) يتحدث عن وُجُود نوعين من السيادة[19]: سيادة الدولة وسيادة الفرد، كما قال بأن العولمة ساهمت في إعادة تعريف مفهوم السيادة. من جهته تحدّث ستيفن كرازنر[20] عن مفهومين للسيادة: السيادة الوستفالية (Westphalian Sovereignty) أو التّنظيم السياسي الذي يَرْفُض الفاعلين الدوليين نتيجة قِوى البنيات السلطوية؛ والسيادة القانونية[21] الدولية أو الممارسات المُصَاحبة بالاعتراف المتبادل بين الوحدات التّرابية التي تتمتّع باستقلال القضاء.

وقد لُوحِظ الدّور المتزايد للشركات المتعدّدة الجنسيات في اكتساح العالم في سياق بحثها المستدام عن الأسواق والموارد والنّفوذ والتّوسع والهيمنة؛ إذ لم تترك هذه الشركات أية فرصة للبلدان النامية من أجل الانفكاك والانحلال وفكّ الارتباط عنها؛ وقد أنتجت هذه الشركات في مجالات أنشطتها المعايير والقرارات التي تحميها، وتَعَامَلت مع مُدوّنات السّلُوك (Code of Conduct) بذكاء من أجل تلميع صُورتها أمام الدول والرأي العام.

وبخلاف ذلك «تعاملت الدول الغنية مع العولمة على أنّها حُزمة قابلة للتّفكيك[22]، وفكّكتها فعلًا، وانتقت ما يُوافق مصالحها، ولكنها لا ترغب في إتاحة مثل هذه الفرصة للدول النامية. بل إنها تمُارس ضُغُوطًا شتّى عليها كي تلتزم بالتّحرير المتعجّل والشّامل لتجارتها، وكي تلغي الدّعم عن صناعتها الناشئة، وكيْ تُزيل القيود على دخول الاستثمارات الأجنبية إليها، وكي تلتزم بجميع اتفاقات منظمة

(18) هناك استيعاب الآن (أخيرًا) بأن الأسواق في حد ذاتها ليست كفؤًا. فاليد الخفية لآدم سميث – والتي بواسطتها يحقق الأفراد مصلحتهم الخاصة والتي من المفترض أن تقود إجمالًا، إلى رفاهة المجتمع بكامله- هي خفية لأنها ببساطة ليست موجودة. انظر: جوزيف إي. ستيغلتز، **اليورو: كيف تهدّد العملة الموحّدة مستقبل أوروبا**، ترجمة مجدي صبحي يوسف، عالم المعرفة؛ 476 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)، ص 17.

(19) Kofi Annan, «Two Concepts of Sovereignty,» *The Economist* (18 September 1999).

(20) Jack Goldsmith, «Sovereignty, International Relations Theory and International Law,» *Stanford Law Review*, vol. 52, no. 4 (April 2000), p. 961.

(21) ينص ميثاق منظمة الأمم المتحدة على سيادة الدول؛ ومن الملاحظ أن أرجحية الفقه المهتم يتحدّثون عن السيادة القانونية وليس السيادة الفعلية.

(22) انظر مراجعة الحسين شكراني وزياني أبو القاسم، لكتاب: «تفكيك العولمة،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 437 (تموز/ يوليو 2015)، ص 158ـ160.

التجارة العالمية، وكي تدخل في مناطق حُرّة أو شراكات مع دول مُتقدمة»[23]. فـ«جوهر العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في عصر العولمة يتلخص في أن الاقتصاد المعولم يترك خلفه قطاعات كبيرة مهمّشة، على السياسة أن تتعامل معها، أيْ أن دور السياسة هُنا ينبغي أن يركّز على تصحيح أخطاء الاقتصاد وتخفيف أوجاعه»[24]. وتبعًا لذلك فالاقتصاد هو المُحَرّك للتفاوتات الاقتصادية، أما مهمة السياسي فهي وَأْدُ الأزمات وتجاوزها أو على الأقل إخْمَاد حريقها إلى حين بأقل تكلفة (سياسية).

أصبحت الدولة تتآكل من أعلى من خلال جُهُود القوى العالمية التي تعمل على إضعاف سُلْطة الدولة المركزية القوية، ومن أسفل نتيجة تبلّر مطالب اقتصادية محلية لا وطنية، ولا تَتَمّ بالارتباط بالإطار الوطني أو المحلي، بل بالإطار الخارجي، فتضعف السيادة، وتخترق الحدود.

يتحدّث المهدي المنجرة عن تحرير أو تَفكيك العولمة[25] ويكشف عن خبايا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسّسات الدولية من أجل فرض الهيمنة والغطرسة ونزع ملكية الشّعوب وتواطؤ الطّبقة الحاكمة في بلدان الجنوب في هذه اللعبة. كما يرفض المنجرة الحُمُولة اللغوية للعولمة وتطلّعاتها لِصَهْر جميع الثّقافات المتنوعة في بوتقة واحدة ولا سيما عن طريق شركاتها العملاقة.

وفي هذا السياق، يمكن أن نذكر أن الدولة في الوطن العربي بقيت حبيسة التّبعية الاقتصادية للنظام الرّأسمالي وإذا «كانت المسألة (أي ما يتعلق بالسيادة) بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة هي الدّرجة التي تعرّضت فيها سيادتها للتعرية، إلاّ أن المسألة بالنّسبة للعديد من الدول الفقيرة هي الدرجة التي لم تتمكن فيها أبدًا من التمتع بسيادة فعلية»[26]. ونتيجة هذه المُفَارَقَة وجود مستويات متباينة من بين الدول والأمم والشّعوب.

2 ـ وَهَن الدول العربية أم إعادة تحديد مهماتها؟

أصبحت الدولة تتآكل[27] من أعلى من خلال جُهُود القوى العالمية التي تعمل على إضعاف سُلْطة

(23) إبراهيم العيسوي، **نموذج التنمية المستقلة**، أوراق عربية؛ 29. شؤون اقتصادية؛ 7 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 11.

(24) صالح سالم زرنوقة، «معضلة إيكولوجيا الدولة الوطنية،» **المستقبل العربي**، السنة 42، العدد 488 (تشرين الأول/أكتوبر 2019)، ص 42.

(25) المهدي المنجرة، **عولمة العولمة: من أجل التنوع الحضاري** (الرباط: منشورات الزمن، 2011)، وMahdi Elmandjra, «The Need for a «Deglobalization» of «Globalization»,» in: Chris Pierson and Simon Tormey, eds., *Politics at the Edge: The PSA Yearbook 1999* (London: Palgrave Macmillan, 2000), pp. 29-39.

(26) مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 265 (بتصرف).

(27) سمير أمين، «العولمة ومفهوم الدولة الوطنية،» ورقة قدمت إلى: **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، نقلًا عن: مسعود موسى الربضي، «أثر العولمة في المواطنة،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19 (صيف 2008)، ص 111ـ112.

الدولة المركزية القوية، ومن أسفل نتيجة تبلّر مطالب اقتصادية محلية لاوطنية، ولا تَتِمّ بالارتباط بالإطار الوطني أو المحلي، بل بالإطار الخارجي، فتضعف السيادة، وتخترق الحدود وتتعرض الثّقافة والاقتصاد والسياسة للغزو المنظم أو غير المنظم.

ومن المعلوم أن سقوط حائط برلين أدى إلى بداية تآكل المنظومة الاشتراكية وتفتيت الاتحاد السوفياتي إلى دويلات غير قادرة على مواجهة فوضوية المجتمع الدولي. وقد دفعت العولمة بالدول إلى قبول الأمر الواقع المتمثل في دولة الحدّ الأدنى وتآكل السيادة وإطلاق العنان للشركات الكبرى من أجل تدبير الشّؤون الدولية. وتبعًا لذلك لم تعد الدولة وحدة للتّحليل مع نهاية الحرب الباردة؛ لذلك لاحظ جيليان يونغ (Gillian Youngs)[28] التطور أو الانتقال من منظور العلاقات الدولية إلى العلاقات الكونية. وما يعني ذلك في نظرنا من دراسة سلوك واستراتيجيات الفاعلين من غير الدول في سياق تراجع أدوار الدولة على المستوى الخارجي.

وتنبّأ العلماء[29] بنهاية الدولة ـ الأمة عندما ينشئ الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية وقوى العولمة عالمًا من دُون حُدود تنقص فيه قوة/سُلطة الدولة مقارنة بِقِوَى السّوق، إذ دفعت العولمة[30]، والتّدويل المستمر للمبادلات وتدويل المسؤوليات بالعديد من المهتمين للحديث عن زوال الدول، أي خوصصة المؤسّسات العمومية وأهمية التّفكير في إعَادة تحديد أدوار الدولة من جديد. بمعنى أن الدولة لن تندثر ولكن هي في طور إعادة تشكيل بنيتها من جديد، وأن الخوصصة تعني قبل أي شيء أن وظائف الدولة في طريقها إلى التّغيرُّ[31] والتبدّل. فضعف الدولة أو اندثارها[32] يعني تخلي الدولة عن مجالات اقتصادية وسياسية في مرحلة الانتقال (من نظام إلى آخر إن صح ذلك). مما يتطلّب منها التكيف (كما جاء في أعمال تالكوت بارسونز) أو التّغيرُّ (كما هو الحال في المنظور الماركسي) مع الظّروف والوقائع المستجدة، وهو تطور سياسي منطقي في هذه المرحلة. فالخوصصة[33] قد تعني لدى بعض الباحثين (النيوليبراليين) نوعًا جديدًا من الأنماط التدخلية للدولة.

لكن يجب ألّا نغفل أن للخوصصة تكلفة مباشرة وتكلفة خفية، فالتكلفة المباشرة هي سحق

---

(28) Sindjoun, «Transformation of International Relations: Between Change and Continuity: Introduction,» p. 220.

(29) أنتوني غيدنز وفيليب صاتن، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة محمود الذوادي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 340.

(30) O. M. «Reviewed Work: La Privatisation des États, coll. «Recherches internationales» by Béatrice Hibou,» *Esprit*, vol. 12, no. 259 (1999), p. 217.

(31) ينطوي التغيير على معان نبيلة؛ ينطوي على معنى الارتقاء والتحسين والتجويد في أداء الوظائف، وينطوي على معنى الاستجابة للتغيرات، وينطوي على مراجعة الأخطاء وتصحيح المسار، وينطوي على معنى تلبية حاجات المواطنين المتغيرة، وينطوي على معنى الملاءمة بين الوظائف والغايات المنشودة منها. انظر: زرنوقة، «معضلة إيكولوجيا الدولة الوطنية،» ص 41.

(32) Patrick Chabal, «La Privatisation des états (by Béatrice Hibou),» *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs), vol. 76, no. 2 (April 2000), p. 397.

(33) Jean Pierre Olivier de Sardan, «La Privatisation des Etats by Béatrice Hibou,» *Revue Tiers monde*, vol. 41, no. 161 (janvier- mars 2000), p. 218.

الطبقات المتوسطة والفقيرة أما التكلفة الخفية فهي تعبيد الطريق للمنافسة الشّرسة بين أصحاب رؤوس الأموال من أجل تقوية نُفُوذ الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج.

فالعولمة المالية[34] تَسير في اتجاه معاكس للبيئة والموارد المشتركة كالمياه. وقد أدّت هذه العولمة (كما لا يخفى على أحد) إلى تحويل التّلوث (كالملوثات الإلكترونية) إلى دول الجنوب وبعض المنتوجات السّامة. علمًا بأن مناطق التبادل الحر تسمح بهذا التحويل إلى الدول الفقيرة (كالهند وبنغلادش). كما تبيّن أن الناتج الوطني الخام[35] لا يستطيع أن يَقِيس(حجم) تدمير الموارد والخيرات.

من أجل رد الاعتبار للدولة، ولا سيما في الوطن العربي، على الحكومات أن تتأهب لممارسة الأدوار «الجديدة» التي نادت بها ساحات التغيير في الوطن العربي، أما «الدول التي لم تتأثر» بقوة، فعليها أن تتخلى عن شعار الاستثناء بحجة توافر مناخ ديمقراطي ملائم.

لقد أصبحت الدولة عاجزة عن مواكبة التحديات المطروحة في عصرنا الحالي، إذ «لم يعد من الممكن إنكار أن التحديات المتعدّدة التي تواجه البشرية هي أكثر تعقيدًا مما كانت عليه. كما أن التجارب، وبخاصة منذ انتهاء الحرب الباردة، وتحديدًا منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في خريف 2008، أثبتت أن دولة واحدة، أو حتى مجموعة من الدول، أيًا كان حجم قوتها، لا تقوى بمفردها على إيجاد حلول لهذه التحديات»[36].

ومن أجل رد الاعتبار للدولة[37]، ولا سيما في الوطن العربي، على الحكومات أن تتأهب لممارسة الأدوار «الجديدة» التي نادت بها ساحات التغيير في الوطن العربي، أما «الدول التي لم تتأثر» بقوة، فعليها أن تتخلى عن شعار الاستثناء بحجة توافر مناخ ديمقراطي ملائم، فقد تكون الأعوام القليلة المقبلة قاسية على الاقتصادات الوطنية؛ إذ من المنتظر أن تتلقّى ميزانيات البلدان النامية ضَرَبَات مُوجعة ومُؤلمة، وهو ما يستلزم وضع وتنفيذ استراتيجيات مستقبلية واضحة المعالم، ولا سيما في مجالات الاقتصاد الأخضر، مثل الطاقة البديلة أو المتجددة.

كما أن «العالم الافتراضي الذي تسقط فيه الحدود الجغرافية، والذي يسمح بالاتصال والانتقال في ثَوَان معدودة، لا يُلغي الواقع الداخلي للدولة [...] فالدولة هي التي تضمن تحقيق العدالة، وهي التي تحفظ الأمن، وتُحافظ على الحقوق وتوفّر الخدمات، وتحمي المصلحة العامة، ودورها في

(34) Jacques Sapir, *La Démondialisation* (Paris: Ed. Seuil, 2008), pp. 18-20.

(35) يمكن تطوير هذه الفكرة بالإطلاع على تقرير: Joseph E. Stiglitz, Amartya Sen and Jean-Paul Fitoussi, «Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress,» <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/118025/118123/Fitoussi+Commission+report> (accessed 9 September 2019).

(36) وليد محمود عبد الناصر، «المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي،» **السياسة الدولية**، العدد 187 (كانون الثاني/يناير 2012)، ص 85.

(37) الحسين شكراني، **حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 305.

التفاعلات والترتيبات الدولية أساسي ومركزي»[38]. فمسؤولية الدولة تبقى حاضرة على المستوى الوطني (مظهر السيادة الداخلية) والدولي (المساواة في السيادة مع الدول الأخرى).

ثانيًا: أزمة الدول العربية ومسلسل الخصخصة

1 ـ هل الخصخصة شرّ لا بد منه؟

لم تحقق السياسات الليبرالية[39] الازدهار الاجتماعي الموعود، وإن حققت النمو الاقتصادي لفائدة رأس المال الذي بَدَأَ توسّعه الكبير خارج إطار سُلطة الدولة ـ الأمة. في ظل تلك التحوّلات تَعمّم الفقر، وتوسّعت قاعدته في الدول الرأسمالية المتطوّرة صناعيًا. ولأن الأوضاع في دول أطراف النظام الرأسمالي لم تكن أفضل؛ إذ بقيت الدول الوطنية المستقلة حديثًا تابعة للقوى الاستعمارية القديمة، ولم تتمكن لأسباب هيكلية من القضاء على الفقر، أو حتى التقليل منه، فإنه يمكن تأكيد وجاهة افتراض التّلازم بين تطور الرأسمالية والفقر.

إن الدولة الوطنية «لم يعد بمقدورها أن تتعامل بمفردها مع قضايا أصبحت بطبيعتها عالمية، مثل الفقر والهجرة الجماعية والأزمات الاقتصادية والجريمة الدولية والإرهاب». وقد فقدت معظم الدول النامية القدرة على تدبير شؤونها الداخلية والخارجية معًا.

ومن المعلوم أن العالم دخل منذ الثّمانينيات من القرن العشرين مسلسل الخوصصة ولا سيما بعد تولي الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغن السّلطة عام 1980 (الذي مثّل القوى اليمينية والمحافظة) ورئيسة الوزراء في بريطانيا مارغريت تاتشر منذ عام 1979.

ومن الأسباب الرئيسية التي كرست مسلسل الخوصصة توافُق أو إجماع واشنطن الذي يعني «مجموعة من التّدابير المطبّقة في بداية ثمانينيات القرن الماضي في الاقتصادات النامية التي كانت تعاني أزمة الدّيون والرّكود والتضخّم المفرط، من جانب المؤسسات المالية الدولية التي يوجد مقرّها في واشنطن (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وبدعم من وزارة الخزانة الأمريكية. في العقد الأخير، أصبح توافق واشنطن يرمز إلى جميع التّدابير النيوليبرالية المُستوحاة من أيديولوجيا «مدرسة شيكاغو» النيوكلاسيكية»[40]. وقد أثرت أفكار توافق

(38) زرنوقة، «معضلة إيكولوجيا الدولة الوطنية،» ص 47.

(39) منوبي غباش، «فكرة الفقر وواقع الفقراء،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 30 (خريف 2019)، ص 99.

(40) مراد دياني، «اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة، أو استقراء معالم النّموذج الليبرالي المُستدام لما بعد الربيع العربي،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 2، العدد 5 (صيف 2013)، ص 67، الهامش الرقم (12).

واشنطن[41] تأثيرًا بالغًا في مجموعة من الدول التي فرضت عليها الإصلاحات الاقتصادية ولا سيما ما يتعلق بإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية والاستثمار الدولي.

يتضمن توافق واشنطن إجراءات اقتصادية «صَارِمَة» في مجالات وحقول مختلفة، وهو يتلخص في عشرة «مبادئ أساسية» وهي[42]: التّضريب؛ وإعادة هيكلة النّفقات العمومية؛ وإصلاح الضّريبة؛ وتحرير الاقتصاد؛ وتحرير الاستثمار الخارجي؛ وتحرير التجارة؛ و(تعزيز) التّنافسية التجارية؛ والخوصصة؛ ونزع طابع التّنظيم (Deregulation) عن الاقتصاد؛ وضمان حقوق الملكية.

باختصار شديد[43]، هدفت حُزْمة سياسات توافق واشنطن إلى الحدّ من تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وإلى تأكيد سيادة آلية السّوق في تخصيص الموارد وضمان هيمنة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية في كل دولة.

وبما أن أحد أهم محاور هذه الدراسة هو تخصيص المشترك، نُشير أن «لوبي الطّاقات الأحفورية في الولايات المتحدة الأمريكية نجح في تعطيل أي تشريع أو قانون يُنظم انبعاث الغازات الدفيئة. فهذه اللوبيات لها قوة داخل الكونغريس الأمريكي»[44]، لذلك لا تقوى الدولة على فرض التشريعات في هذا المجال.

ورغم هذا النجاح، ترى مجموعة لشبونة في أحد تقاريرها أن[45] أبطال اليوم والمستقبل معًا ليسوا هم الأكثر قدرة على التّنافس، أو الفائزين في مواجهة الرياح العاتية أو الانتصار على القوى المالية والتجارية والتكنولوجية والعسكرية. الأبطال الحقيقيون هم المدافعون عن الموارد العامة، والمساهمون في تأكيد حقوق الجميع في الحياة والمُواطنة.

2 ـ النيوليبرالية ومأزق تسعير المشترك؟

المؤكد أن الدولة الوطنية «لم يعد بمقدورها أن تتعامل بمفردها مع قضايا أصبحت بطبيعتها عالمية، مثل الفقر والهجرة الجماعية والأزمات الاقتصادية والجريمة الدولية والإرهاب»[46]. وقد فقدت معظم الدول النامية القدرة على تدبير شؤونها الداخلية والخارجية معًا، إذ إن جلّها خرج من براثن الاستعمار في الستينيات من القرن العشرين، ولم تستطيع في الأعوام التالية أن تبني مجتمعات ديمقراطية تقبل بتدبير الخلافات والنزاعات حول التداول على السّلطة. وفي تلك المراحل

---

(41) Moisés Naim, «Washington Consensus or Washington Confusion?,» *Foreign Policy*, no. 118 (Spring 2000), pp. 88 and 94.

(42) Philip Arestis, «Washington Consensus and Financial Liberalization,» *Journal of Post Keynesian Economics*, vol. 27, no. 2 (Winter 2004-2005), p. 252.

(43) علي عبد القادر علي، «ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 1، العدد 1 (صيف 2012)، ص 36.

(44) Charles Perrow and Simone Pulver, «Organizations and Markets,» in: Riley E. Dunlap and Robert J. Brulle, eds., *Climate Change and Society: Sociological Perspectives* (Oxford University Press, 2015), pp. 72-73.

(45) The Group of Lisbon, *Limits to Competition* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995).

(46) زرنوقة، «معضلة إيكولوجيا الدولة الوطنية،» ص 43.

كانت الدول الغربية تُحَضّر نفسها من أجل ابتلاع الدول الفتية، وفعلًا فاجأتها بتوافق واشنطن (لعام 1989) الذي يشير إلى أن «النمو سيستعاد تلقائيًا ما إن تتمّ عمليات إشاعة الاستقرار الاقتصادي والليبرالية التجارية والخصخصة. وبمعنى آخر ينبغي العمل على رفع القُيُود عن حركة الاقتصادات وتخفيف الإجراءات الحكومية»[47]. ومن القطاعات التي تضرّرت كثيرًا من سياسات التكيُّف الهيكلي المطبقة في الدول النامية نذكر قطاع التّعليم، إذ عُدَّ قطاعًا غير مُنتج في نظر المؤسّسات الدولية المقرِضة. و«تخلّت الدولة عن مسؤولياتها تُجَاه تطويره ودعمه، بحجة عدم القدرة على تحمل نفقات وأعباء الطلب المتزايد على الخدمات التّعليمية»[48]. وفتح هذا المنطق العنان للقطاع الخاص من أجل إثقال كاهل الأسَر في الوطن العربي.

ويشير محمد عبد الشفيع عيسى[49] إلى أن برامج التكيف الهيكلي انتشرت انتشار النّار في الهشيم عبر أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، خلال الثمانينيات والتسعينيات، تحت رعاية صندوق النقد الدولي ـ الوكيل عن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ـ من غير مُنازع.

وقد شملت «برامج الإصلاح الاقتصادي مكوّنين: برنامج للتّثبيت، أو الاستقرار، الاقتصادي يُعنى بسياسات الاقتصاد الكلّي الاسمي، ويفرض شروطه، ويراقب تطبيقه صندوق النقد الدولي؛ وبرنامج للتكيف الهيكلي، يُعنى بسياسات المستويات الوسيطة والجزئية، ذات العلاقة بالاقتصاد الحقيقي، ويفرض شروطه، ويراقب تطبيقه البنك الدولي، بحيث يجري فرض الشروط لكل من المكونين بالاتفاق والتضامن بين المؤسستين»[50].

وليس في ذلك أي غرابة؛ ففي عصر العولمة[51]، لا يمكن أن يتحقق المستقبل والأداء الجيد إلا لصانعي القرار «المؤمنين» بالمُخَاطرة والتّدبير الأمثل للموارد النّادرة (الطّبيعية والبشرية)، والرّهان على الإبداع والابتكار انطلاقًا من المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والصناعية والتّواصل النّابع من الذّات.

---

(47) سالم توفيق النجفي. **التنمية العربية بين الثوابت والمتغيرات**، أوراق عربية؛ 38. شؤون اقتصادية؛ 10 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 18.

(48) نداء أبو عواد، «الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمَر،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 421 (آذار/مارس 2014)، ص 84.

(49) محمد عبد الشفيع عيسى، «الدور التنموي للدولة: دراسة مقارنة للخبرة المصرية المعاصرة على مشارف ثورة 25 يناير،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 1، العدد 1 (صيف 2012)، ص 71.

(50) علي، «ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية،» ص 31، ومنير الحمش، «الخصخصة في الاقتصاد السوري،» ورقة قدمت إلى: **الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد**، أدار الحلقة جورج قرم؛ تحرير عامر خياط (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2010)، ص 101.

(51) Mwayila Tshiyembe, «Refondation de l'Etat africain et mondialisation,» *Présence Africaine*, no. 173 (1er semestre 2006), pp. 161-162.

ومن الخلاصات التي توصل إليها فيصل يونس بشأن التنمية العربية في ظل العولمة نذكر بـإيجاز[52]:

أولًا، مع تقدّم مسيرة العولمة، لم يعد هناك من خيار لأية دولة أن تنمو وتتطور حضاريًا خارج دائرة العالم الموحّد بمؤسساته المُهيمنة (منظمة الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير) وسياستها الهادفة إلى دمج الكيانات الاقتصادية الدولية في سوق واحدة.

ثانيًا، يدخل العالم بمراكزه الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، اليابان، الاتحاد الروسي، الصين) والثانوية (الهند، كوريا الجنوبية، البرازيل) مرحلة الثّورة الصناعية الرابعة، والبلدان العربية في ظل منهجها التنموي القائم على التّكامل رأسيًا مع العالم الغربي لا تزال تُراوح في دائرة الثّورة الصناعية الأولى، حيث ظلّ الطّابع العام لاقتصاداتها ريعيًا.

وقد تفيد هذه الاستنتاجات بالقول إن الدولة في العالم العربي هي كالأخطبوط في التّعامل مع الرأي المخالف لتوجهاتها، إذ إنها تبتلع المؤيدين والمعارضين معًا؛ لكنها دولة ضعيفة في التّعامل مع قضايا التنمية لذلك تلجأ إلى الخوصصة في كل مرّة من أجل إحداث توازنات مجتمعية هشّة مبنية على الريع وغياب التّنافس والشّفافية.

وعن استعداد دول العالم الثالث من أجل «القَبُول» بالانفتاح على الأسواق وتحرير التجارة، يرى هنري بريتون «أن دفع بلدان العالم الثالث إلى الانفتاح على السّوق الدولية، من دون أن تكون قد توافرت لها مُسبقًا شروط تجعلها قادرة على الاستفادة من الانفتاح، كان في أصل الفشل الذريع في التنمية النيو-ليبرالية»[53]. وفي الأصل لم تكن هذه الدول على استعداد لخوض غمار الحد الأدنى من الدولة وتقليص تدخلها إلى مستويات أدنى. وكنتيجة منطقية، فالدولة[54] المستسلمة للسوق لا قدرة لها على تحقيق توزيع أكثر عدالة للخيرات، حتى وإن طالبتها بذلك الأكثرية السّاحقة من المواطنين.

ثالثًا: دولة الحد الأدنى وأولوية القطاع الخاص في البلدان العربية

1 ـ الخصخصة والمديونية: معادلة متلازمة

دخلت البلدان النامية في أزمة المديونية، فـ«المديونية العالمية التي كانت في عام 2007 لا تزيد على 70 بليون دولار أمريكي، ارتفعت حتى منتصف العام 2013 إلى 100 بليون دولار»[55]

---

(52) عبد الزهرة فيصل يونس، «الآفاق المستقبلية للتنمية في البلدان العربية»، **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 446 (نيسان/أبريل 2016)، ص 75.

(53) داغر، «ضد النيو-ليبرالية: خلفية نظرية لـ«اقتصاد اليوم التالي»،» ص 106.

(54) هورست أفهيلد، **اقتصاد يغدق فقرًا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ (335الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص285 .

(55) أرنست فولف، **صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ 435 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 226.

بسبب تناقضات النظام الدولي. لذلك يبدو أساسيًا التفكير في توزيع الثّروة عند الإقْدَام على الخوصصة، فـ«الخصخصة يجب أن تتم بعناية، من أجل ضمان ألاّ تنتقل الأصول إلى أيدي نخبة صغيرة، وإلاّ فإن حالة مماثلة لما حدث في روسيا ستترسّخ لتصبح الثّروة موزّعة بصورة متفاوتة للغاية (أو حتى موزّعة بصورة أكثر تفاوتًا)»[56].

منذ ثمانينيات القرن الماضي، راجت عبادة وثن «السّوق» وقُدراته العجائبية؛ مخترقة السياسات الاقتصادية في صُورة حُمّى الخصخصة. وأصبحت الدولة وتدخّلها في النشاط الاقتصادي موضع اتهام حتّى تثبت البراءة.

وما دمنا نتحدّث عن أهمية الحفاظ على المشترك ورفض تخصيصه، يمكن تقديم النّقد الذي قدّمه محبوب الحق، فما يجب استدامته هو[57] الحياة الإنسانية، وأن البيئة الطبيعية ما هي إلا وسيلة لمثل هذه الاستدامة وليست غاية. في إطار مثل هذا الفهم على كل جيل مُقَابَلة حاجاته من دون أن يترتب على ذلك دُيُون لا يستطيع الوفاء بمقابلتها. ويعني هذا التّعريف البديل تفادي تراكم الدّيون البيئية (التي تترتب على تلوث البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية)، والدّيون المالية (من خلال الاقتراض غير الرشيد)، والدّيون الاجتماعية (بإهمال الاستثمار في تنمية الإنسان)، والدّيون الديمغرافية (بالسماح للنمو السكاني غير المنظم ومعدلات التحضر العالية).

2 ـ الإيهام بالنّدرة واحتكار الوفرة

لا شك في وجود تناقض بين الوفرة والنّدرة[58]: وفرة في الأداء والإنتاج والتّسويق والربح؛ وندرة نتيجة الاحتكار وتوسيع النّفوذ والبيروقراطية. لذلك «يتعرض النّظام الرأسمالي للتّناقض بين إمكان إنتاج معلومات ومنتجات وفيرة مجانًا للكافّة، وبين منظومة من الشّركات الاحتكارية والبنوك والحكومات التي تعمل على الاحتفاظ بكل شيء ـ بما في ذلك النّفوذ والسّلطة والمعلومات ـ في المجال الخاص وفي نطاق عالم النّدرة»[59]. وقد عمّق هذا التّناقض من الفوارق بين الدول الصناعية والدول النامية مما أدىّ إلى التّوزيع غير المتكافئ في الفرص والإمكانات والقُدرات التّنافسية. ولعلّ الحرب التّجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لدليل واضح على اتساع فجوة النّهب والاحتكار وعُقدة التّفوّق.

---

(56) رافي كانبور، «التّفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 5 (صيف 2013)، ص 18ـ19.

(57) علي، «ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية،» ص 26.

(58) من الكتب المؤسّسة في الأنثروبولوجيا الاقتصادية المشككة في «مبدأ» النّدرة كـ«أساس» للاقتصاد الليبرالي (والنيوليبرالي) يمكن أن نذكر حسب معرفتنا المتواضعة جدًّا. انظر: Marshall Sahlins, *Age de pierre, âge d'abondance: L'économie des sociétés primitives*, traduit de l'Anglais par Tina Jolas (Paris: Editions Gallimard, 1972).

(59) إبراهيم العيسوي، «هل تحكم تكنولوجيا المعلومات على الرأسمالية بالاندثار؟»، **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 27 (شتاء 2019)، ص 29.

رابعًا: عبادة السّوق
وتزايد التّفاوت الاجتماعي في البلدان العربية

1 ـ وهم اليد الخفية وتصحيح الاختلالات ذاتيًا

يجزم عبد الغفار شكر أننا «لا نستطيع أن نغفل أوضاع التبعية للرأسمالية العالمية التي سادت كل أرجاء الوطن العربي، وما فرضته العولمة الرأسمالية ومؤسساتها الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) من شروط على اقتصادات وسياسات الأقطار العربية التي قبلت الاندماج في السّوق الرأسمالية العالمية بالشروط التي فرضتها قوى العولمة»[60]. وهذه الوضعية لن تؤدي إلى الانفكاك من مخالب قوى العولمة وشُروطها المجحفة في المجال الاقتصادي والسياسي.

وللتذكير فمنذ ثمانينيات القرن الماضي[61]، راجت عبادة وثن «السّوق» وقُدراته العجائبية؛ مخترقة السياسات الاقتصادية في صُورة حُمّى الخصخصة. وأصبحت الدولة وتدخّلها في النشاط الاقتصادي موضع اتهام حتّى تثبت البراءة. وغدا تحديد دور الدولة وتصغير حجمها مفتاحًا لإنقاذ البلد الفقير من دوّامة الفقر والتخلف. وقد أدى ذلك، في نظرنا، إلى فسح المجال للحركات الاجتماعية الاحتجاجية للمطالبة بالتغيير وردّ الاعتبار للمواطن والتنديد بكل أشكال الريع والفساد والبيروقراطية وإقصاء الدولة.

وتعرّض العالم لأزمات متكرّرة، كان «آخرها» الأزمة المالية العالمية[62] في عام 2007؛ لذلك سَارعت الدول الكبرى إلى انقاذ بُنُوكها من الانهيار (من طريق المساعدات المالية العمومية، أي من الضّرائب التي تؤدّيها مختلف الشّرائح الاجتماعية) وكأنّها أهملت أن اليَد الخفية لآدم سميث هي التي تُعيد التّوازن والانضباط إلى الاقتصاد وتصحيح الاختلالات[63] باستمرار.

2 ـ نفوذ الأوليغارشية المالية وتعميق الفوارق الاجتماعية

يمكن الحديث عن أوليغارشية مالية تتحكّم في مصير العَالَم؛ فـ«وفق دراسة نشرتها الجامعة التكنولوجية في زيوريخ، أمسى 80 بالمئة من حجم المبيعات العالمية بأيدي 1.7 بالمئة من المشاريع العابرة للجنسيات، وأن 147 شركة عملاقة تُسيطر بمفردها على 40 بالمئة من هذه المبيعات»[64].

---

(60) عبد الغفار شكر، «المشروع النهضوي العربي في عام 2012: التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 416 (تشرين الأول/أكتوبر 2013)، ص 131ـ130.

(61) طاهر حمدي كنعان، «الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 1 (صيف 2016)، ص 46.

(62) توجد أربعة آراء في محاولة منها تفسير الأزمة المالية العالمية: **التفسير الأول** هو أن الأزمة مجرد انعكاس للأزمة التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي (جوزيف ستيغليتز)؛ أما **التفسير الثاني** للأزمة المالية فهو أنها نتيجة طبيعية لسُوء فهم كيفية عمل الاقتصاد المعولم (فريد زكريا ونيال فرغسون)؛ **التفسير الثالث** للأزمة، أعطاه الخبير في الاقتصاد والإدارة بيتر دراكر، حيث إن الأزمة هي نتاج لتهميش الاقتصاد الفعلي. ويشير **التفسير الرابع** للأزمة المالية إلى تجليات هيمنة الثقافة الريعية على الرأسمالية المالية المسيطرة في الدول المتقدمة. (انظر: زياد حافظ، **الأزمة المالية العالمية**، أوراق عربية؛ 30. شؤون اقتصادية؛ 8 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 13 ـ 21. ويمكن التوسع في تفصيل هذه الآراء بالاعتماد على مقالة: بديعة لشهب، «الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 52 (شتاء 2010)، ص 77ـ73.

(63) عندما نتحدث عن النظرية الوظيفية (دايڤيد ميتراني) والوظيفية الجديدة، نجد أنهما تتحدثان عن الاختلالات وليس الصّراع كما هي الحال عند جورج زيميل (Georg Simmel)؛ فالهدف الأساسي من النظرية الوظيفية هو الحفاظ على التوازن وليس إحداث التغييرات الجوهرية والأساسية.

(64) فولف، **صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية**، ص 228.

الأمثلة كثيرة عن خطورة تشكّل هذه الأوليغارشية، إذ «في عام 2013، استحوذ 85 فردًا من أغنى أغنياء العالم على ثروة مقدارها 1.7 بليون دولار أمريكي، أي أنهم استحوذوا على ثروة تُعادل الثّروة التي يمتلكها 3.5 مليار من بني البشر، أي استحوذوا على الثّروة، التي يمتلكها نصف البشرية»[65].

وقد سبق لجوزيف ستيغليتز أن انتقد السياسة الاقتصادية والضريبية والنقدية، وأشار في كتابه **تكلفة عدم المساواة** إلى الولايات المتحدة الأمريكية ووصفها بالأوليغارشية[66] الموروثة[67] وخُطُورة الفَوَارق الاجتماعية وتأثير ذلك في الديمقراطية. وكشف ستيغليتز في عام 2015[68] عن طبيعة ازدياد نسب عدم المساواة وتعدّد أبعاد هذا التفاوت كنتيجة للسياسات المطبقة. وقد كشف أن 95 بالمئة من فوائد الاقتصاد الأمريكي استفاد منها 1 بالمئة فقط.

ومن أحدث «تطبيقات الرّأسمالية الجديدة على الصّعيد العالمي تشوّهات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية؛ فقد ضَاعفت هذه الليبرالية الفوارق الطّبقية داخل مُعظم بُلدان العالم، كما بَين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ودفعت إلى مُرَاكَمَة جبال من المديونية لدى الكثير من بُلدان المراكز الرأسمالية وبلدان الأطراف»[69]. ولا شك أن المديونية دفعت الكثير من البلدان إلى زيادة الاقتراض والتّفريط في القطاعات الاستراتيجية من دون إجراء دراسة الجدوى الاجتماعية، فالقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية ليس مؤشرًا على نجاح الخصخصة، بل من أجل إرضاء قوى العولمة وأصحاب المصالح.

خامسًا: نحو الانفكاك من «تأليه» السّوق وحماية المشترك في البلدان العربية

1 ـ مدى وضع يد البلدان العربية على وظيفة السّوق

من أجل الحدّ أو على الأقل كبح جماح هذه الأوليغارشية، فإن «التّحديد العلمي لدور الدولة في الاقتصاد يقتضي الانفكاك من النّزعة الوثنيّة التي تَتَعَامل مع الموضوع من خلال موقف عقائدي، وتبنّي موقف موضوعي مبنيّ على حاجات المجتمع وأهدافه في تحقيق التّنمية المستدامة والمِنْعَة الاقتصادية والرّفاه لجميع المواطنين، بإنصاف وتكافؤ»[70]. لكن الأمر ليس بالهيّن في عالم يعج بالفوضى وقدرة الفاعلين من غير الدول على رسم خطوط الاقتصاد

(65) المصدر نفسه، ص 228.

(66) الأوليغارشية كمفهوم تعني حكم الأقلية في نظام سياسي معين، ويمكن للنظام الأوليغارشي أن يستند إلى المال والنفوذ وأصحاب الأملاك والتجارة والصناعة... إلخ، لشرعنة الاستبداد والطغيان.

(67) Joseph E. Stiglitz, *The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endanger* (New York; London: W. W. Norton and Company, 2012), p. 73.

(68) Joseph E. Stiglitz, «Inequality in America: A Policy Agenda for Stronger Future,» *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 657 (January 2015), p. 9.

(69) غالب أبو مصلح، «سياسة الخصخصة في لبنان: الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية،» ورقة قدمت إلى: **الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد**، ص 51.

(70) كنعان، «الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج،» ص 47.

الدولي، إذ لم تعد الدولة تقوى على مجاراة التّدفقات المالية والتجارية أو «إيقاف» تدفّقها عبر الحدود الوطنية السيادية.

يصحّ القول إن «للقطاع العام موقعًا رئيسيًا في نموذج التنمية المستقلة، وإن التّصدي لمشكلات القطاع العام لا يكون بالخصخصة، وإنّما بتوفير سُبُل العلاج الفني والإداري والمالي والتّسويقي لهذا القطاع، وبمحاربة الفَسَاد فيه وفي المجتمع ككل»[71]. لكن إطلاق يَدَ القطاع الخاص وحمايته وصون مكتسباته أَضَرّ بالقطاع العام والمصلحة العامة. فقد عرفت العديد من الدول تخصيص المشترك (Privatizing the Commons) بين الأفراد كالماء والموارد الطّبيعية وصيد الأسماك والغابات، ويكون التخصيص لصالح الأفراد أو لوحدة مصغّرة (Restricted Entity) تبعًا للعرض والطّلب.

في سياق تطبيق المفهوم الليبرالي دولة الحد الأدنى، تبيَّن بالملموس أن السّوق في عجز تام عن توزيع الموارد بإنصاف بين شرائح المجتمع وتبيَّن أن الواقع الاجتماعي الذي يطغى عليه التعقيد والتشابك بين شرائحه لا يستلزم بالضرورة حقنه بمواد ذات طابع تقني وتجزيئي.

وتصنّف خصخصة الموارد إلى ثلاثة صنوف[72]: يهدف النّوع **الأول** إلى خصخصة الموارد المادية؛ ويهتم الصنف **الثاني** بخصخصة مسلسل الحكامة؛ أما الصّنف **الثالث**، فيطلق عليه خصخصة الملكية الفكرية.

ومن المهم الاختيار بين هذه الأنواع من الخصخصة؛ فالشّرط الأساسي هو فتح النقاش في شأن هذا الاختيار وتكريس الشّفافية في الوطن العربي، وإلا ستكون النّتائج المصاحبة للخصخصة كارثية بكل المقاييس. ومثال ذلك خصخصة قطاع المياه في الوطن العربي، إذ سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار (كما هو الحال في المغرب) وسخط الشّرائح والفئات المعوزة على الخصخصة. ومن أجل تَفَادي سيناريو الاحتجاجات على الدول العربية أن تضع يدها العليا على القطاعات الاستراتيجية.

2 ـ مدى حماية المشترك ورفض عبادة السّوق

تعمل العولمة[73] على تغيير مُمَارسات الدول (عدم إصدار الضوابط التنظيمية، الشراكة مع الشركات المتعدّدة الجنسيات... إلخ)، إذ تفرض عدم الضّبط والتنظيم في الأنشطة المنتجة، فالدول انتقلت من مرحلة التأميم خلال الحرب الباردة إلى مرحلة جديدة تميزت بالخصخصة. فالعولمة[74] مسخّرة من أجل خدمة مصلحة القلّة.

---

(71) العيسوي، **نموذج التنمية المستقلة**، ص 15.

(72) Stefan Partelow [et al.] «Privatizing the commons: New Approaches Need Broader Evaluative Criteria for Sustainability,» *International Journal of the Commons*, vol. 13, no. 1 (2019), p.764.

(73) Jean-Jacques Roche, *Relations Internationales* (Paris: Ed. L.G.D.J, 2014), p. 282.

(74) ستيغلتز، **اليورو: كيف تهدّد العملة الموحّدة مستقبل أوروبا**، ص 14.

خاتمة

الدولة كيان مجتمعي وسياسي يَسْبَح في عالم يعج بالفوضى، وهو ما أفقده القُدرة على احتكار العنف المشروع بتعبير ماكس فيبر. ومن الناحية الموضوعية تخضع الدولة لآليات ميزان القوة. وقد أولت النظرية الواقعية بشقيها الأرثوذكسي (مع هانس مورغانتو) والبنيوي (مع كينيث والتز) الدولة أهمية قصوى في التحليل. لكن ديناميات العولمة أفقدت الدولة بَرِيقَ احتكار العنف المشروع ودخلت في دوّامة تخصيص ما هو مشترك بين الأفراد تبعًا لسياسات تَوَافُق واشنطن (مع تيار المحافظين الجدد) وتوصيات المؤسّسَات الدولية المالية والنقدية التي تبنت هجمة شرسة على ما هو مشترك بين المجتمعات بحجة التقليل من نفقات الدولة غير الضرورية وعقلنة طرائق صرف المال العام وضمان التوازنات الماكرو-اقتصادية على حساب التوازنات المجتمعية. فهذه المؤسسات لم تبذل الجهود الأساسية من أجل محاربة الفساد والبيروقراطية ونهب المال العام في البلدان النامية، لذلك عرفت هذه البلدان رغم اختلاف مستويات ودرجات الانصياع لتعليمات المؤسسات المالية والنقدية، اختلالات كبيرة وأزمات متكررة وخانقة.

وفي سياق تطبيق المفهوم الليبرالي دولة الحد الأدنى، تبيَّن بالملموس أن السّوق (أو اليد الخفية أو غير المرئية عند آدم سميث) في عجز تام عن توزيع الموارد بإنصاف بين شرائح المجتمع وتبيَّن أن الواقع الاجتماعي الذي يطغى عليه التعقيد والتشابك بين شرائحه لا يستلزم بالضرورة حقنه بمواد ذات طابع تقني وتجزيئي، فالصراع في المجتمع يتجاوز توصيات المؤسسات الدولية. وما دامت الجرعة الدوائية التي فرضت على الدول النامية لم تكن ملائمة؛ طالب الدّارسون بتحرير العولمة من عقالها وتفكيكها من أجل بناء الذّات والتنمية المستقلة. لكن الدول العربية، لم تستجب لهذه الدّعوات ولم تقو على حفظ ثرواتها وضمان انسيابها بين الأجيال بل فشلت فشلًا ذريعًا في الانفكاك من أخطبوط العولمة وصراع المصالح على الموارد الطبيعية بين مختلف الفاعلين.

ويمكن إيجاز نتائج الدراسة في فقرتين أساسيتين هما:

1ـ لم تعد الدولة الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، إذ برزت إلى السّطح أهمية تغيير أدوارها ووظائفها تبعًا لديناميات العولمة التي غلّبت مصلحة تدفق الرأسمال عبر الحدود وتحرير حركيته من جميع (القيود) التي قد تَحُد من انسيابه العابر للحدود الوطنية. وبذلك أصبح الرّأسمال يتحكم في كل دواليب ومفاصل الاقتصادات الوطنية، وهو ما أثر سلبًا في استنزاف البيئة والميراث المشترك للمجتمع بسبب فشل الدولة في تدبير وإدارة الصراع على الموارد الطبيعية. فللنيوليبرالية تأثيرات واسعة في بنية النظام الدولي في غياب التّعددية القطبية، ومن نتائجها المباشرة تقزيم الأدوار المجتمعية للدول العربية. ومن أجل النّهوض بالمجتمعات في هذه الدول، يجب الاستعداد لتقويض وتفكيك العولمة؛ فإذا كانت العولمة شرّا لا بد منه، فيجب العمل على الانفكاك عنها وتفكيكها أو على الأقل العمل على إيجاد بدائل مُجتمعية بهدف تقوية المناعة الذاتية والتحول في البناء السياسي للمؤسسات القادرة على كبح جبروت الشركات المتعددة الجنسيات التي تتجه في الغالب إلى الاستثمار في القطاعات ذات الربح المضمون والسريع.

2ـ إن الرّكون إلى «تأليه» السّوق وعدم وضع الحدود الأخلاقية (أو الإيتيكية) لوظيفته من

أجل ترسيخ الكفاءة والتّوزيع هو وَهْم يجب محاربته وتجاوزه ورفضه باستمرار. فالموارد الطبيعية وموارد الأرض محدودة في مخزونها، وزيادة الضغط عليها بهدف النمو الاقتصادي اللامستدام سيحرم الأجيال المقبلة خيراتها والولوج إليها مُناصفة وسيؤثر ذلك في أفضلياتها وخياراتها، وبالتالي ستكون هذه الأجيال حبيسة منظورنا الضيق الذي يهتم فقط بالمديين القريب أو المتوسط. فتخصيص المشترك يُؤدي إلى تعميق الفوارق والصراعات الاجتماعية بين الدول والأمم وسيؤثر لا محالة في مستويات الاستدامة البيئية والإنصاف ما بين الأجيال في الوطن العربي ككل. وبوجود تلازم بين الخوصصة والمديونية يتطلّب الأمر بَذْل قُصارى الجهود من أجل تجاوز معضلة الدّيون ولا سيما الديون الإيكولوجية التي تؤثر في توزيع الثروات والاستفادة من المشترك بين الأجيال؛ لكن تخصيص القيم لجميع شرائح المجتمع يتطلب القُدرة على التّنظيم والتّوزيع ونشر ثقافة حقوق الإنسان وفاعلية السّلطة ونجاعة الأنظمة السياسية التي نفتقدها في الوطن العربي.

فهل ما زالت الدولة ـ الأمة العربية أَصْغَر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأَكْبَر من أن تتعامل بفاعلية مع المُشكلات الصغرى؟ لا شك أن الجواب يحتاج إلى تغيير براديغم الاشتغال، وسؤال دانيال بيل قد تجيب عنه المجموعة العلمية العربية (Arab Scientific Community) في رؤاها الاستراتيجية وبرامجها البحثية الضخمة التي لا تعترف بوهم التخصص بين الحقول المعرفية المتداخلة □

الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط(*)

زهراء عباس هادي(**)

أستاذة الجغرافية السياسية في جامعة بابل،
كلية التربية للعلوم الإنسانية، بابل – العراق.

تعد دراسة الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط واحدة من الموضوعات المهمة، إذ تأتي اهمية الموضوع من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط بسبب موقعها الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، إذ تشكل منطقة ربط بين هذه القارات ولها شأن في مجال نقل الطاقة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى اكتشاف موارد الطاقة في مياهها العميقة إلى تزايد الأهمية الجيوسياسية لهذه المنطقة، كما ساهم في تأجيج الصراع الإقليمي في المنطقة، التي شهدت اهتمامًا عالميًا وأصبحت القوى الكبرى تتسابق فيما بينها للسيطرة على مواقع موارد الطاقة التي اكتشفت فيها وذلك خدمة لمصالحها الاقتصادية والسياسية.

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الأهمية الجيوسياسية لموارد الطاقة المكتشفة في مياه شرق البحر المتوسط، والكشف عن دور الطاقة في التفاعلات الإقليمية والدولية، فضلًا عن معرفة أثر الطاقة في التعاون الإقليمي في المنطقة، وكذلك استشراف مستقبل الطاقة وأثرها في بلدان المنطقة.

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية: هل تؤثر الطاقة في الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق البحر المتوسط؟ وهل أثر وجود الطاقة في طبيعة الصراع الإقليمي في منطقة شرق البحر المتوسط؟ ما الأهمية الجيوسياسية لموارد الطاقة في مياه شرق البحر المتوسط؟ ما انعكاسات الموقع الجغرافي لحوض شرق البحر المتوسط على القوى الكبرى؟ وهل تؤثر الطاقة في المستقبل الجيوسياسي لبلدان المنطقة؟

يعتمد البحث على المنهج التحليلي لبيان أثر موارد الطاقة في بلدان المنطقة والمنهج التأريخي لتوضيح تاريخ اكتشاف مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط والكشف عن العلاقات بين بعض

(*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر قريبًا عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني: zahraa5573@gmail.com.

من بلدان المنطقة، فضلًا عن عرض تاريخ الصراع الإقليمي بين لبنان والكيان الصهيوني من جهة وقبرص وتركيا من جهة أخرى.

أولًا: الموقع الجغرافي وأهميته الاستراتيجية

إن الموقع الجغرافي من أكثر العوامل الطبيعية ديمومة في بناء القوة القومية وفي أولويات السياسة الدولية. ومن المفيد دراسة الموقع لأية دولة من حيث موقعها من مراكز القوى الرئيسة وقوى الدول المتاخمة والمجاورة، وأثر الموقع في الاقتصاد والتجارة العالمية وكذلك الأهمية الاستراتيجية[1]، فالموقع الجغرافي عامل أساس بالنسبة إلى الجغرافيا السياسية وعليه تتوقف الاتصالات مع الخارج التي تعدّ بدورها شرطًا أساسيًا للقوة[2]. وله شأن كبير في جعل الدولة قوية إذا ما وفر لها المرونة التامة في عملية بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية من دون أن يعرضها لضغوط خارجية دولية، ينقص من سيادتها في الحرية والاستقلال عند اتخاذ القرار السياسي. لذا لا بد من أن تقع الدولة ضمن رقعة سياسية من الأرض لها واجهة بحرية لتسريع عملية تطوير اقتصادها من خلال اتصالها بالعالم الخارجي[3]. لذلك قامت الإمبراطوريات العظيمة في العصور القديمة في مناطق الزراعة الإروائية حول الأنهار الكبرى، ثم تغيرت قيمة الموقع بعد ذلك فأصبح البحر المتوسط بوصفه مقرًا للثقافة القديمة مركز الحضارة العالمية، وأصبح اتخاذ موطئ على شواطئه أمرًا ضروريًا للسيادة والقوة في حقبة طويلة من الزمن[4].

تظهر أهمية الموقع لشرق البحر المتوسط من الناحية الاستراتيجية إذا ما نظرنا إلى التفاعلات والصراعات بين القوى المؤثرة في المجال الدولي، التي أدت إلى بروز تحولات للهيمنة على المنطقة.

وبحسب منظمة الهيدروغرافيا الدولية (IHO) فإن الحدود الشمالية لمنطقة الدراسة تتمثل بهضبة الأناضول (تركيا)، أما الجنوبية فتتمثل بسواحل مصر والشرقية سواحل كل من سورية وفلسطين ولبنان، أما الحدود الغربية فإنها تتمثل بالحدود الشمالية الشرقية والشرقية للحوض الغربي التي تبدأ من المدخل الغربي لمضيق الدردنيل وتنتهي عند السواحل الغربية لمصر[5].

(1) كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الاستراتيجية** (بغداد: شركة إياد للطباعة الفنية، 1988)، ص 151.

(2) بيير سيليريبه، **الجغرافيا السياسية والجغرافية الاستراتيجية**، ترجمة أحمد عبد الكريم (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1988)، ص 34.

(3) محمد الحمادي [وآخرون]، **الجغرافيا السياسية** (دمشق: مطبعة الروضة، 2007)، ص 185.

(4) أمين محمود عبد الله، **في أصول الجغرافيا السياسية**، ط 2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1984)، ص 43.

(5) International Hydrographic Organization [IHO], *Limits of Oceans and Seas*, Special Publication; no. 28 (Monte-Carlo: IMP. Monégasque, 1953), p. 15.

اما فلكيًا فتقع المنطقة بين دائرتي عرض °30 و°42 شمالًا وبين خطي طول °26 و30 ـ °36 شرقًا، وبهذا فهي تمتد عبر 12 دائرة عرض، ومن ثم فهي تقع ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية من الكرة الأرضية، فهي تقع ضمن الجزء الأكبر من اليابسة أي بالقرب من الأسواق العالمية وموارد الثروة الطبيعية والنشاط التجاري، فضلًا عن سهولة اتصالها بالعالم الخارجي، كما أن موقعها في المناطق المعتدلة المناخ جعلها تتمتع بظروف مناخية مناسبة للنشاط البشري[6]، ولقد مثّل الموقع الاستراتيجي لمنطقة الدراسة أثرًا مهمًا في تاريخ المنطقة، إذ إنه يمثل أهم المواقع في العالم وخصوصًا بالنسبة إلى دول الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أي دول حلف شمال الأطلسي وكذلك كان مهمًا في استراتيجيات المعسكر السابق (حلف وارسو) بزعامة الاتحاد السوفياتي السابق وخلال حقبة الحرب الباردة ما بين المعسكرين (1945 – 1990)، إذ إنه كان مسرح تنافس وصراع[7]. وتظهر أهمية الموقع لشرق البحر المتوسط من الناحية الاستراتيجية إذا ما نظرنا إلى التفاعلات والصراعات بين القوى المؤثرة في المجال الدولي، التي أدت إلى بروز تحولات للهيمنة على المنطقة فضلًا عما تعانيه من مشكلات أمنية زادت من حدة الاهتمام بها كمنطقة جيوستراتيجية تتمركز فيها كثير من المصالح والاستراتيجيات، لذلك ظلت هذه المنطقة منطقة تنافس بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى المتنافسة، إذ ينظر إليها من خلال دورها في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية[8]. فالنظرة الأمريكية تحصرها في أنها فضاء استراتيجي في نشر القوى والتحرك لردع كل جهة معارضة للمصلحة الأمريكية، وهو لا يعدو أن يكون مجرد فضاء آخر للعبور العسكري الدائم وتأمين الدول الاستراتيجية ودمجها في الإقليم. وتعد جزءًا من الفضاء الاستراتيجي الأوروبي (الأمن والبيئة)، وهذه المنطقة هي الطريق المؤدي إلى الخليج العربي وكذلك نحو الشرق الأوسط سياسيًا وتكتيكيًا، كما أنها مدخل لمناطق ذات مصلحة عُليا واستراتجية تتمثل بالخليج العربي، البحر الأسود، آسيا الوسطى. وبما أن هذه المنطقة تمثل جزءًا من البحر المتوسط فإن لها الأهمية نفسها التي يشكلها المتوسط[9].

وما يضفي أهمية استراتيجية للموقع هو اكتشاف الطاقة في مياه شرق البحر المتوسط، إذ كانت هذه المياه وستبقى قوة محركة في الشرق الأوسط، فاكتشاف حقول الغاز في شواطئ البحر المتوسط أثار آمالًا برفاه عظيم من شأنه أن يُحسن الوضع الاقتصادي لدول المنطقة، وإن التعاون بين حكومات دول المنطقة كفيل بأن يسمح لها بزيادة الأرباح من الحقول[10]. وبالتالي يواصل

---

(6) حسين حمزة بندقجي، **الدولة: دراسة تحليلة في مبادئ الجغرافية السياسية**، ط 3 (جدة: ح. ح. بندقجي، 1981)، ص 41.

(7) إبراهيم كيدو، «محاور الوحدة الجغرافية لحوض البحر المتوسط،» (جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 2014ـ2015)، ص 7.

(8) ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط** (عمّان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 38.

(9) المصدر نفسه، ص 39.

(10) إيال زيسر، «باكتشاف الغاز في البحر المتوسط: هكذا ينتقل الشرق الأوسط إلى حروب الطاقة،» **القدس العربي**، 2020/1/14، <https://bit.ly/3jIzJVz> (تمت زيارة الموقع بتاريخ 5 نيسان/أبريل 2020).

الشرق الأوسط احتفاظه بموقع الهيمنة في عالم تجارة الطاقة على الرغم من التنامي المتواصل والثابت في الاحتياطيات المثبتة في أنحاء العالم، فالشرق الأوسط يؤمن حاليًا ما يقرب من 70 بالمئة من احتياطيات النفط المثبتة، بل إن هذه النسبة يتوقع لها أن تزداد في واقع الحال كنتيجة للتنقيبات الجديدة، كما سينمو حجم المساهمة الإجمالية لإمدادات الشرق الأوسط في التجارة العالمية تبعًا للتزايد في طاقات الإنتاج[11]، وعلى الرغم من أن النفط يهيمن على كل المشاورات التي تدور حول أمن الطاقة والحصول عليه بأسعار مناسبة فإن الاهتمام سيكون متزايدًا بإمدادات الغاز الطبيعي ونقله، بل إن بعض الدول المستهلكة في أوروبا الغربية وآسيا تبرز عندها أهمية الغاز قوية جدًا في حسابات أمن الطاقة[12]. وبالتالي فهي تبحث عن مصادر جديدة تمدها بالغاز الطبيعي، ومنطقة شرق البحر المتوسط بموقعها الجغرافي المتميز والقريب من أوروبا يمكن أن تشكل مصدرًا مهمًا لتوريد يمد أوروبا بالغاز الطبيعي.

ثانيًا: اكتشاف موارد الطاقة في شرق المتوسط

منذ عام 1990 ازدادت أهمية الموارد الهيدروكربونية في منطقة شرق البحر المتوسط إلى حد كبير، كما أدى التقدم في البحث الزلزالي وتكنولوجيا الحفر، فضلًا عن ارتفاع أسعار الطاقة، إلى استكشاف النفط والغاز الطبيعي بصورة خاصة، وأوضحت الاكتشافات الأخيرة أن هذه المنطقة ستصبح أهم مصادر الغاز الطبيعي في العالم طوال نصف القرن القادم. فلقد أشار تقرير هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية لعام 2010 أن منطقة قاع البحر تحتوي على 3455 مليار م^3 من الغاز الطبيعي، وأن الحوض المشرقي (Levant) يحتوي ما لا يقل عن 122 تريليون قدم^3 من احتياطي الغاز الطبيعي، وهذا الاحتياطي سيكون مصدرًا مهمًا للطاقة ليس لسكان المنطقة فحسب، بل سيغطي حاجات أوروبا والمناطق الأخرى[13]. وقد أكدت الاكتشافات الأخيرة هذه التقديرات، ففي 2011 بلغت الاحتياطيات المؤكدة لمصر 77,33 تريليون قدم^3 (2188.8 مليارم^3). كما أكدت قبرص في العام ذاته وبعد اكتشاف أول بئر لها (أفروديت) في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص بأنه يحتوي على إمكان احتياطي يراوح ما بين 5 و8 تريليون قدم^3 (141.5 – 226.5 مليار م^3) من الغاز الطبيعي. وفي عام 2012 أطلقت قبرص جولة التراخيص البحرية الثانية التي اجتذبت الكثير من الشركات النفطية الكبرى. كما صرحت وزارة الطاقة والموارد المائية الإسرائيلية في عام 2012 أن إجمالي احتياطي الغاز في مياهها يبلغ 49.4 تريليون قدم^3 (1400 مليار م^3)[14]،

(11) Ian O. Lesser, «Energy and Middle Eastern Security: New Dimensions and Strategic Implications,» in: Nora Bensahel and Daniel L. Byman, eds., *The Future Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability, and Political Change* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2004), pp. 205 – 206.

(12) Ibid, pp 207 and 209.

(13) James Stocker, «No EEZ Solution: The Politics of Oil and Gas in the Eastern Mediterranean,» *Middle East Journal*, vol. 66, no. 4 (Autumn 2012), p. 579.

(14) George Christian Pelaghias, «Major Gas Finds in Eastern Mediterranean: A Source of New Supply and Conflicts in South East Europe,» presented at: Network for Oil and Gas (NOG), Stockholm, 26 September 2012, p. 1, <https://bit.ly/2ZdJBgv>.

في حين تحتوي فلسطين على حقل «مارين» القريب من قطاع غزة، ويحتوي على 1 تريليون قدم^3 من الغاز الطبيعي[15].

وفي ما يخص حوض هيرودوتس والجرف القاري المصري، فإنه يحتوي على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تعادل تلك التي تم اكتشافها في الحوض المشرقي، كما أن هذه الاكتشافات تمثل حقل ظهر جديد في غرب مصر وفقًا للدراسة التي أعدتها شركتا (EGAS) المصرية و(PGS) النرويجية، إذ كشفت الشركتان عن وجود فرص واعدة في التراكيب الجيولوجية من العصر الجوراسي التي تمثل نحو 50 بالمئة من مساحة المياه الاقتصادية المصرية بالبحر المتوسط. وقد كشفت الدراسة بإعادة تقييم دراسات المسح الزلزالي الأحادي الأبعاد (D1) للأحواض الترسيبية في الآبار (كيوي – 1 وسيدي براني) لمحاولة حساب الاحتياطيات القابلة للاستخراج من هذه المنطقة حيث تم التأكد من وجود احتياطيات قابلة للاستخراج تقدر بنحو 315 تريليون قدم^3. وقد جرى مسح زلزالي (D2) جديد للحقلين، وذلك لإجراء تقييم كامل للموارد فيهما. وتُمثل بيانات هذا المسح الأساس لجولة التراخيص التي قررت مبدئيًا في نهاية عام 2017 [16]، أما احتياطي النفط فَيُقدر بـ 1.7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج من الحوض المشرقي [17]، أما حوض دلتا النيل فتشير التقديرات بأنه يحتوي على 1.763 مليار برميل من احتياطي النفط غير المكتشف[18].

ثالثًا: موارد الطاقة وأثرها في الصراعات الإقليمية

تتمثل هذه الصراعات بالآتي:

1 ـ الصراع القبرصي – التركي

تعد جزيرة قبرص ثالث أكبر جزيرة في شرق البحر المتوسط بعد جزيرتي صقليا وسردينيا، أعلنت استقلالها في عام 1960، وفي عام 1974 تم تقسيم الجزيرة إلى قسمين: الجزء الناطق بالتركية (القبارصة الأتراك) في الشمال والجزء اليوناني بالجنوب (القبارصة اليونان). بعد الغزو العسكري التركي لقبرص في إثر انقلاب فاشل برعاية أثينا ولم تنسحب منها القوات المسلحة التركية حتى الوقت الحاضر[19].

---

(15) Energy Information Administration - EIA, U.S. Energy Information Administration, Eastern Mediterranean Region, 2013, p. 6.

(16) Simon Baer and Ayman Almorshedy, «New Opportunities Offshore West Egypt,» *Geoexporo*, vol. 13, no. 1 (2016), pp. 43-44.

(17) وليد خدوري، «الغاز الطبيعي وإسرائيل: تطور الاكتشافات ومجالات التصدير،» في: وليد خدوري، محرر، **بترول شرق المتوسط (الأبعاد الجيوسياسية)** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015)، ص 50.

(18) US Geological Survey, «Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levan Basin Province, Eastern Mediterranean,» Fact Sheet, no. 2010-3014, March 2010, p. 3, <https://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014>.

(19) Pavlos Theodoulou, «Cyprus Hydrocarbons: Analysis of the Strategic Development Options,» *CEPMLP Annual Review 2012/2013*, vol. 17, Center for Energy, Petroleum and Mineral Law and Policy, University of Dundee - United Kingdom, 2013, p. 4.

وكان للأمم المتحدة عدة محاولات لحل هذا الصراع منذ عام 1983 إلا أنها جميعًا كانت دون جدوى، وفي عام 1984 اقترحت إقامة اتحاد ثنائي بين الطرفين لكن المفاوضات أخفقت في ذلك وتم استئنافها بعد أربع سنوات ولكنها أخفقت مجددًا في تحقيق إنشاء الاتحاد بعد أن تقدمت قبرص بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتم الاعتراف بها كدولة عضو في الاتحاد عام 2004. وقد تولت قبرص رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي في الحقبة من شهر تموز/يوليو وحتى شهر كانون الأول/ديسمبر 2012 وحاولت عدة مرات حل الصراع إلا أنها أخفقت في محاولاتها، ولكن اكتشاف موارد الطاقة في منطقة الدراسة ربما يضع حلًا لهذا الصراع، إذ سعت قبرص لتدوين حقها وتعزيز مكانتها القانونية والدبلوماسية في شرق البحر المتوسط بتوقيعها اتفاقيات الحدود البحرية مع كل من مصر ولبنان وسورية والكيان الصهيوني منذ عام 2003[20]، وبموجب هذه الاتفاقيات رسمت حدودها البحرية وقامت بالاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط في منطقة تبلغ مساحتها 51 كم^2 في الجزء الجنوبي من مياهها التي تم تقسيمها إلى 13 قطاع[21]. كما أدى اكتشاف الموارد إلى تأجيج الصراع على المناطق البحرية التي تتداخل فيها القطاعات بين الجانبين، فقامت تركيا بتوقيع اتفاقية عام 2011 مع قبرص اليونانية الخاصة بتحديد الجرف القاري الذي يحتوي على سبعة قطع بحرية، ستة منها تابعة لقبرص اليونانية (1، 2، 3، 8، 9، 13) وقامت باستكشاف المنطقة حيث بدأت شركة (Turkiye Petrolleri Anonim OrtaklığI) باستكشاف الموارد الهيدروكربونية في مياه قبرص التركية، كما أنها طالبت بالقطاعات البحرية التي تتداخل مع قطاعات نيقوسيا في الجنوب الغربي (4، 5، 6، 7)[22]، وفي عام 2013 قررت تركيا إجراء المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد (D2) في الجزء الجنوبي من مياه قبرص من خلال إرسال سفينة البحث (باربا روس)[23]، وفي أواخر عام 2014 بدأت قبرص بالاشتراك مع

إن تحالفات قبرص (اليونانية) مع روسيا والولايات المتحدة وإسرائيل تشير إلى سياسة الدفاع الجديدة التي اتبعتها قبرص وإن هذا التحول في السياسة أدى إلى تكثيف الوجود العسكري في جنوب الجزيرة.

(20) Nikhil Gahlawat, Nathan Haft and Julian Lopez, «New Finds of Energy in the Eastern Mediterranean: Cause for Conflict or Cooperation?,» Harvard Kennedy School of Government, Harvard University, Cambridge, MA, 2012), p. 9, <https://bit.ly/3jPDRDi>.

(21) Ayla Gürel and Laura Le Cornu, *Turkey and Eastern Mediterranean Hydrocarbons* (Istanbul: Global Political Trends Center Publications, Istanbul Kültür University, 2013), p. 7, <https://bit.ly/3b50ijJ>.

(22) Laura El-Katiri, «Political Dialogue to Facilitate the Development of Energy Resources in the East Mediterranean,» in: Silvia Colombo and Nicolò Sartori, eds., *The OSCE's Contribution to Energy Governance in the Mediterranean Region* (Roma: Istituto Affari Internazionali (IAI), 2016), p. 19, <http://www.iai.it/sites/default/files/newmed_energy.pdf>.

(23) Gürel and Le Cornu, Ibid., pp. 14-15.

روسيا والكيان الصهيوني مناورات عسكرية باستعمال سلاحَي الجو والبحرية على مشاريع الغاز ردًا على قرار تركيا بإجراء عملية مسح للمنطقة ورصدت باربا‌روس وسفينتين أُخريين في طريقهما إلى الجنوب الشرقي من قبرص بحثًا عن النفط والغاز الطبيعي، كما قدمت أول رخصة لاكتشاف النفط والغاز لشركة نوبل إنرجي الأمريكية ومن ثم فإنها ضمنت أن التهديدات العسكرية التركية لمشاريع الغاز لن تؤدي إلى هجوم عسكري يعمل على توقيف عمليات استخراج الغاز فضلًا عن أنها سمحت للجيش الروسي باستخدام قواعدها العسكرية الجوية والبحرية، ومن ثم فإن تحالفات قبرص (اليونانية) مع روسيا والولايات المتحدة وإسرائيل تشير إلى سياسة الدفاع الجديدة التي اتبعتها قبرص وأن هذا التحول في السياسة أدى إلى تكثيف الوجود العسكري في جنوب الجزيرة. في المقابل تفاقَم الوجود العسكري التركي شمال الجزيرة والمنطقة المحيطة بها[24]. وبذلك فإن قبرص وفرت دفاعًا فعّالًا لحقول النفط والغاز ومنصات الحفر في مياهها الإقليمية، وأن تهديدات تركيا لا تُشكل خطورة على موارد الطاقة فيها، ذلك لأن تركيا تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لذا لجأت إلى المفاوضات في عام 2013 التي من شأنها أن تُعيد توحيد الجزيرة ومن ثم فإنها سوف تعمل على إحلال السلام في المنطقة.

يُعد اكتشاف الغاز في حوض ليفانت السبب الرئيسي للصراع على الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان والكيان الصهيوني، وبخاصة بعدما اكتشف الكيان الصهيوني حقولاً للغاز في المنطقة القريبة من المياه اللبنانية المتمثلة بحقلَي تامار وليفياثان.

2 ـ الصراع اللبناني ـ الصهيوني

يُعد اكتشاف الغاز في حوض ليفانت السبب الرئيسي للصراع على الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان والكيان الصهيوني، وبخاصة بعدما اكتشف الكيان الصهيوني حقولًا للغاز في المنطقة القريبة من المياه اللبنانية المتمثلة بحقلَي تامار وليفياثان وأن الاكتشافات تُمثل فرصًا عظيمة وواعدة للبنان وللكيان الصهيوني، كما أنها سببت خلافًا حول الحدود البحرية؛ ذلك لأن هناك تداخلًا في الحدود البحرية للبنان وفلسطين التاريخية، وهو ما أدى إلى التنافس بينهما من أجل الوصول إلى المناطق التي يتركز بها الغاز الطبيعي[25]. فالحدود اللبنانية الجنوبية تتداخل مع الحدود الشمالية للكيان الصهيوني (فلسطين المحتلة عام 1948) ولم يتم الاتفاق على تحديد

(24) Stratis Andreas Efthymiou, «Extracting Gas and Engaging In Peace Talks: Normalizing a Politics of Defence and Contesting Reconciliation in Cyprus,» Institute for Conflict Transformation and Peacebuilding, Bern, February 2013, pp. 7 and 9, <https://bit.ly/3ponjmF>.

(25) Hana Krhovská, «Conflict Resolution in the Disputes Over Resources in the Eastern Mediterranean: Thecase of Israel and Lebanon,» (Master Thesis, Masaryk University, Faculty of Social Studies, Czech Republic, 2014), p. 32.

الحدود البحرية رسميًا بين لبنان والكيان الصهيوني، والأهم من ذلك أن تصاعد الصراع يُركز على تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكليهما؛ لأنها تحتوي على احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، ومن وجهة نظر لبنان فإن موارد الطاقة المكتشفة في المنطقة المتنازع عليها هي جزء من مياهه الإقليمية ومنطقته الاقتصادية الخالصة وبناءً على ذلك صرح لبنان بأنه في حال وقوع أي عدوان على موارده النفطية والغازية فإنه لن يبقى صامتًا[26].

يبلغ طول المنطقة المتنازع عليها في الساحل اللبناني ـ الصهيوني 22 كم فقط، أما طول الحافة الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة فيبلغ 17 كم، وإجمالًا تُمثل مساحة المنطقة المتنازع عليها 860 كم^2. وعلى الرغم من صغر حجم المنطقة إلا أنها غنية بالموارد الطبيعية، ولم يحصل فيها أي نشاط للحفر ولم تمنح الدولتان تراخيص في هذه المنطقة وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بدأت مفاوضات غير مباشرة بين لبنان والكيان الصهيوني بوساطة قوات اليونيفيل على الحدود بين الطرفين لكنها لم تتوصل إلى أي آفاق حل حتى الآن. وعلى الرغم من استمرار النزاع بينهما فلا يُحتمل أن يكون هناك مفاوضات مباشرة لإيجاد حل لمشكلة الحدود البحرية ذلك لأن الجمهورية اللبنانية لا تعترف بكيان يُسمى دولة إسرائيل[27]، بينما تعد فلسطين دولة مجاورة لها كما أنه لا يوجد اعتراف رسمي بالخط الحدودي الذي رسمته الأمم المتحدة بين الدولتين منذ عام 2000[28]، ويسمى هذا الخط (الخط الأزرق) وقرار الانسحاب الصهيوني من لبنان تم بناءً على ترسيم هذا الخط، فضلًا عن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701 لعام 2006 لترسيم الحدود ولم يلتزم به كلا الطرفين، فضلًا عن أن الحدود البحرية تعتمد على الحدود البرية، والخلاف حول ترسيمها سوف يكون مبنيًا على الخلاف الأول، ومن ثم فإن عدم وجود خرائط واتفاقيات خاصة يتم الاعتماد عليها في ترسيم الحدود البحرية أدى إلى تصعيد الصراع بين الطرفين وصعوبة إيجاد حل لمسألة اكتشافات حقول الغاز في شرق البحر المتوسط[29]، وحاولت قبرص التوسط بين لبنان والكيان الصهيوني من أجل ترسيم الحدود البحرية؛ لأنها تسعى إلى جذب المستثمرين لتعزيز مشاريع الاستكشافات المشتركة بين الأطراف الثلاثة[30]، وفي 17 كانون الثاني/يناير 2007 عقدت قبرص اتفاقية مع لبنان لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، إذ تم تحديد 6 نقاط متساوية الأبعاد على طول الخط الغربي ومن الجنوب إلى الشمال. ومن ثم وفقًا لنص الاتفاقية تم تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الطرفين بالاستناد إلى خط المنتصف الذي تكون كل نقطة على طول امتداده متساوية الأبعاد من أقرب نقطة على خطوط الأساس لكلا الطرفين، كما هو معرّف

---

(26) Ehab Abu-Gosh and Rafael Leal-Arcas, «Gas and Oil Explorations in the Levant Basin: The Case of Lebanon and Israel,» *Oil, Gas and Energy Law Intelligene*, vol. 11, no. 3 (April 2013), p. 7.

(27) Roby Nathanson and Ro'ee Levy, «Natural Gas in the Eastern Mediterranean Casus Belli or Chance for Regional Cooperation?,» IEPN and INSS, Tel-Aviv, November 2012, p. 22, <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/israel/09591.pdf>.

(28) Abu-Gosh and Leal-Arcas, Ibid., p. 13.

(29) Krhovská, «Conflict Resolution in the Disputes Over Resources in the Eastern Mediterranean: Thecase of Israel and Lebanon,» pp. 36 – 37.

(30) Nathanson and Levy, «Natural Gas in the Eastern Mediterranean Casus Belli or Chance for Regional Cooperation?,» p. 23.

ومحدد في الإحداثيات الجغرافية الملحقة بالاتفاقية التي وقعها الطرفان، إلا أن البرلمان اللبناني رفض مصادقة هذه الاتفاقية بسبب عدم تحديد قيمة النقطة 1 من قبل المفاوضين اللبنانيين وهذا ما يتناقض مع ما أعرب عنه الاتفاق القبرصي اللبناني في المادة الأولى (يمكن تغيير الحدود في المستقبل وفقًا لاتفاقيات خاصة مع الدول المعنية) والسبب الأرجح هو الضغط السياسي من قبل تركيا التي عارضت اتفاقيات قبرص التي أبرمتها مع كل مصر وإسرائيل أيضًا، فضلًا عن أن لبنان في حالة تفاوض مع تركيا في شأن اتفاقية التجارة الحرة التي وقعت في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2010[31]. ومن جانب آخر فإنها اعتمدت من جانب مجلس الوزراء (القرار الرقم (51)) في أيار/ مايو 2009. وأرسلت الإحداثيات الجغرافية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في تموز/ يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2010، وأُضيف للنقاط الست التي تم تحديدها عام 2007 الحدود الشمالية والجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة وتوفير إحداثيات جديدة للحدود في الشمال مع (سورية وقبرص) والجنوب مع قبرص، إذ تمت اضافة النقطة 7 في الشمال والنقطة 32 في الجنوب والتي تمثل الحدود الشمالية الغربية والجنوبية الغربية للبنان. ويشير هذا الترسيم إلى خريطة الأدميرالية البريطانية والتي تعترف بها إسرائيل، وقد تم تحديد القسمين الشمالي والجنوبي برسم خطوط وسطية على مسافة متساوية من خطوط الأساس على النحو الذي أوصى به قانون البحار[32]. تختلف الإحداثيات الجغرافية للحدود الجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان مع الكيان الصهيوني والحدود الغربية مع قبرص عن ما تعده إسرائيل حدودها البحرية مع لبنان وما هو منصوص عليه في اتفاقية قبرص – لبنان لعام 2007، لهذا طلب لبنان من قبرص إعادة النظر في اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة مع إسرائيل، لأن الاتفاقية أنشأت حدودًا بحرية تبدأ بالنقطة 1 بدلًا من النقطة 23 التي اقترحتها لبنان والتي تبعد مسافة 1 كم من الجنوب الغربي، ومن ثم فإنها تتطابق مع المنطقة التي يطالب بها الكيان الصهيوني[33]. وهذا أدى إلى خلق منطقة تداخل بين لبنان والكيان الصهيوني، وبالتالي فإنها تُشكل منطقة صراع حول الحدود البحرية، وقد سعى وزير الطاقة القبرصي يورجوس لاكوتريبس إلى إيجاد حل لمسألة الحدود البحرية المتنازع عليها، فأي تقدم من جانب لبنان والكيان الصهيوني سوف يؤثر بطريقة غير مباشرة في قبرص، وقد سعت قبرص لتوقيع اتفاقية مع لبنان خاصة باستغلال الموارد الهيدروكربونية على أساس خط الوسط[34]. وفي 20 حزيران/ يونيو 2011 بعث لبنان رسالة إلى الأمم المتحدة احتج بها على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص والكيان الصهيوني إذ إنها اقتطعت جزءًا من المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، الأمر الذي يُمثل تعديًا فاضحًا على حقوق لبنان السيادية على تلك

(31) Daniel Meier, «Lebanon's Maritime Boundaries: Between Economic Opportunities and Military Confrontation,» (St. Anthony's Collge, University of Oxford, 2013), p. 4, <https://bit.ly/3b983VI>.

(32) Ibid., p. 3.

(33) Ayla Gürel, Fiona Mullen and Harry Tzimitras, *The Cyprus Hydrocarbons Issue: Context, Positions and Future Scenarios*, PRIO Report; no. 1 (Nicosia, Cyprus: Peace Research Institute Oslo, 2013), p. 16.

(34) Giannis Kallika, *Cyprus Hydrocarbons Scenarios and Options: A Non-Political Review* (Cyprus: Thoukidides Think Tank, 2014), p. 30.

المنطقة. وأكد لبنان أن النقطة تمثل نقطة مشتركة بين لبنان وقبرص فقط ولا يمكن النظر إليها كنقطة مشتركة بين الكيان الصهيوني ولبنان وهي ليست نقطة طرفية، لذا لا تؤخذ كنقطة بداية بين قبرص وأي بلد آخر، فهي مجرد نقطة كسائر النقاط الموجودة على هذا الخط[35]. وفي 12 حزيران/يونيو 2011 بعث الكيان الصهيوني الإحداثيات الجغرافية إلى الأمم المتحدة لتعيين حدودها البحرية المقترحة استنادًا إلى اتفاقية تعيين الحدود بين إسرائيل وقبرص لعام 2009، وبناءً على ذلك أرسلت الجهورية اللبنانية رسالة إلى الأمم المتحدة أوضحت فيها أن «الإحداثيات الجغرافية المودعة من جانب الكيان الصهيوني تنتهك الحقوق السيادية والاقتصادية للبنان في مياهها الاقليمية ومياهها الاقتصادية الخالصة وبأنها تقتطع مساحة تبلغ 860 كيلو متر مربع»[36]. ونتيجة لذلك تفاوضت قبرص مع لبنان وإسرائيل على الحدود البحرية ووجدت نفسها في وضع دبلوماسي معقد وأن لبنان لن يصدق اتفاقيته مع قبرص إلى أن تتم إعادة التفاوض عليها وهذا ما لا يمكن أن يحدث إذا لم تتم إعادة التفاوض بين قبرص وإسرائيل وهذا الأمر غير مرجح، إذ إن إسرائيل لا تقبل بتعديل ترسيم الحدود. أما إذا تمت تسوية النزاع بين لبنان وإسرائيل فإن تصديق الاتفاقية سوف يصبح ممكنًا[37].

رابعًا: إشكالية التصدير

هناك تحديات تقف بوجه تصدير مصادر الطاقة وبخاصة الغاز المنتج في المنطقة، فالكيان الصهيوني في حالة حرب مع بعض الدول المجاورة له، ولو كان في حالة سلام فإن طريق التصدير الأكثر فاعلية بالنظر إلى التكلفة هو ذلك الممتد برًا عبر حدوده الشمالية إلى أوروبا، لكن مثل هذا الخيار مغلق في وجهها[38]، أو إنشاء خط أنابيب يتصل بالخط العربي لتصدير الغاز إلى الأسواق الإقليمية (فلسطين، الأردن، لبنان) وصرح وزير الطاقة والمياه الإسرائيلي عوزي لانداو أنه «من الطبيعي أن يكون التصدير الفوري للغاز الطبيعي إلى جيراننا الفلسطينيين والأردنيين، وأعتقد أن هذه العلاقة ستكون خطوة مهمة في بناء الثقة والسلام في المنطقة»[39]. وهناك طريقتان يمكن من خلالهما تصدير الغاز الطبيعي، إلا أن كل طريقة من هذه الطرق تمثل إشكالية تعيق تصدير الغاز وهاتين الطريقتين هما[40]:

أ ـ خطوط أنابيب تتجه إلى اليونان وتركيا وهذه تمثل إشكالية فاليونان عاجزة اقتصاديًا.

---

(35) Gürel, Mullen, and Tzimitras, Ibid., p. 16.

(36) Letter from the Minister for Foreign Affairs and Emigrants of Lebanon addressed to the Secretary-General of the United Nations, UN Doc. 3372.11D, 3 September 2011, <https://bit.ly/3qkoC7L>.

(37) Gürel, Mullen, and Tzimitras, Ibid., p. 17.

(38) بول سالم، «الغاز في شرق المتوسط: تأثيرات متصاعدة،» **الحياة**، العدد 17884 (2012)، ص 11.

(39) Sharon Udasin, «Natural Gas Will 1st Go to Arap Neighbors,» *Jerusalem Post*, 28/3/2012, <https://bit.ly/3rXmsen>.

(40) ربيع محمد يحيى، **الغاز الطبيعي الإسرائيلي بين تقليص التبعية والإنعكاسات الإقليمية (2000 – 2013)**، دراسات استراتيجية؛ العدد 182 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 83.

ب ـ محطات الغاز الطبيعي المسال (بعد أن يتم تبريده وتحويله للحالة السائلة) ويتم من خلال بناء محطة تتكلف عدة مليارات من الدولارات بالقرب من البحر.

خامسًا: التعاون الإقليمي في مجال الطاقة

لاكتشافات الغاز الطبيعي دور كبير في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة فضلًا عن أنها تسهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي، وتشير التوقعات الأولية لعام 2015 وبخاصة بعد اكتشاف حقل غاز ظهر البحري في مصر الذي أعاد تشكيل توقعات الغاز الإقليمية، كما أثار آفاقًا جديدة للتعاون الإقليمي، فهذا الحقل سيغطي حاجات مصر وسيجعلها مصدرة للغاز الطبيعي المسال. فضلًا عن قربه الجغرافي من حقل أفروديت القبرصي، إذ يقع على بعد 90 كم منه، كما يبعد 7 كم من حقل ليفياثان الإسرائيلي الذي يسمح بتطوير هذه الحقول ومن ثم فإنه يسهم في خلق البنية الاقتصادية اللازمة في المنطقة لتصدير الغاز إقليميًا. وبذلك فإنها يمكن أن تقرر المضي قدمًا بمفردها من خلال تصدير كميات الغاز الفائض أو بالتعاون مع إسرائيل وقبرص من خلال ربط هذا الحقل بالحقول القريبة منه، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مركز إقليمي جديد للغاز في شرق المتوسط وهو الخيار الأفضل لجميع الأطراف المعنية، ويسهم في تعزز دور مصر في المنطقة، كما يتيح لإسرائيل وقبرص الاستغلال الكامل لاحتياطي الغاز، فضلًا عن أنه يتيح فرصة لأوروبا، إذ سيزداد الطلب على الغاز بعد عام 2020 بسبب انخفاض الإنتاج المحلي وانتهاء عقود طويلة الأجل مع روسيا والنرويج[41].

وسيتم ربط هذا الحقل بالحقول المجاورة بعد تطويره، وتخطط شركة «إيني» لاستعمال المنصة والأنابيب عند حقل «ظهر»، لتصبح محور الصادرات من حقول شرق البحر المتوسط التي لا تملك الجدوى الاقتصادية الكافية للتصدير إلى أوروبا. فحقل أفروديت القبرصي، الذي يضم احتياطيات تكفي لاستهلاك قبرص الداخلي، لكن المتبقي منها لا يكفي لتشييد مشروع تصدير بمليارات الدولارات إلى أوروبا. أما سياسة الكيان الصهيوني في مجال الغاز فتهدف إلى إعطاء الأولوية لتصدير الغاز لدول الشرق الأوسط المجاورة، وخصوصًا تركيا والأردن ومصر وذلك لأسباب اقتصادية وجيوسياسية[42].

يندرج بيع الغاز الإسرائيلي للأردن ضمن استراتيجية عمان للتغيير في إمدادات الطاقة بما في ذلك تنويع واردات الغاز الطبيعي من مصادر بديلة في المنطقة، إذ وقعت شركتا نوبل وديليك مع شركة الكهرباء الأردنية عقدًا غير ملزم للعمل كمشترٍ للغاز ليتم تزويدها بـ 1.6 طن قدم^3 لمدة خمسة عشر عامًا، أما المشاريع الأخرى فتركز على إنشاء خط أنابيب يربط شمال «إسرائيل» بشمال

(41) Simone Tagliapietra, «Energy: A Shaping Factor for Regional Stability in the Eastern Mediterranean?,» Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Union, June 2017, <https://bit.ly/3pkpkQU>.

(42) وليد خدوري، «غاز شرق المتوسط في 2017،» **المصري اليوم**، 2016/12/14، <https://bit.ly/3jPBn7K>.

الأردن بطول 25 كم[43]، وهو ما يسهل توريد الغاز الطبيعي إلى معامل التصنيع الأردنية الرئيسية، وأن شركات البنية التحتية بين إسرائيل والأردن يمكن أن توفر حوافز حقيقية لتحسين العلاقات، كما أن توفير الطاقة الرخيصة والموثوقة يعزز اقتصاد المملكة، وأن عائدات تصدير غاز ليڤياثان سوف تزيد. وهناك خيار إضافي لاستثمار مراكز الغاز الإسرائيلية في مصر، وأن سياسة الطاقة الإسرائيلية مع مصر لها بعد مزدوج فمن جانب تركز على بيع غاز ليڤياثان وتامار والمصالحة بين البلدين من جانب آخر. فإسرائيل تسعى لاستعمال مرافق الغاز الطبيعي المصرية كمحطات تصدير وذلك للوصول إلى أسواق أوروبا وآسيا. وهكذا أصبحت خطوط الأنابيب من احتياطيات الغاز الطبيعي الإسرائيلي إلى مصر من أجل التسييل وإعادة التصدير خيارًا حقيقيًا مع النظر إلى المسافة بين السواحل المصرية والإسرائيلية، ونقل الغاز الإسرائيلي سيتم إما عن طريق خط الأنابيب المصري الذي يعبر سيناء وإما من خلال إنشاء خط جديد تحت سطح البحر. وبالفعل تم توقيع عقد غير ملزم لتصدير ما يصل إلى 2.5 تريليون قدم^3 من غاز تامار عبر مصنع دمياط للغاز وكذلك من حقل ليفياثان حيث تم التوصل إلى اتفاق مع شركة (British Gas – BG) لتصدير الغاز إلى محطة الغاز الطبيعي المسال في إدكو (شمال مصر) عبر خط أنابيب تحت سطح البحر[44]. وكذلك الحال بالنسبة إلى قبرص، ومن الخيارات الأخرى للتصدير مد خط أنابيب تحت سطح البحر إلى تركيا إلا أنه غير ممكن ما لم تتم مصالحة بين البلدين على الرغم من أن المشروع يغري الشركات؛ لأن التكلفة رخيصة لبناء خط أنابيب بطول 480 كم. وأعربت تركيا عن تحفظها في شأن الأمن المالي والاتفاقيات المستقبلية في مجال الطاقة بينها وبين الكيان الصهيوني واقترحت أن يقدم الأمن المالي من جانب طرف ثالث كالولايات المتحدة أو شركة الاستثمار الخاص في الخارج، أو بنك التصدير الأمريكي، أو شركة Euler Hermes الألمانية. أما ما يتعلق بالجبهة الصهيونية – الفلسطينية، فإن السلطة الفلسطينية هي المسيطرة على صناعة الطاقة في الضفة الغربية مع تنفيذ اتفاقية موقعة بين الشركات المستثمرة لحقل ليفياثان وشركة توليد الطاقة الفلسطينية لشراء الغاز الطبيعي الإسرائيلي بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي على مدى عشرين عامًا ويجب بناء خط أنابيب غاز بطول 10 كم من شمال الكيان الصهيوني، لكي يتم شحن الغاز إلى محطة توليد الكهرباء الفلسطينية في جنين، الذي سيسمح

الاتحاد الأوروبي يهتم بتعزيز جميع أوجه التعاون الإقليمي، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد التعاون الإقليمي لأسباب أمنية، حيث تعد اليونان وتركيا جزءًا من حلف شمال الأطلسي وتعد إسرائيل حليفًا رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية ولاحتواء دور روسيا في المنطقة.

(43) Antonia Dimou, «East Mediterranean Gas Cooperation and Securitychallenges,» *National Security and the Future,* vol. 17, nos. 1-2 (2016).

(44) Ibid., pp. 101-102.

للفلسطينيين بإنتاج الكهرباء وخلق فرص عمل في الضفة الغربية، إلا أن هذا الأمر لا يزال معلقًا بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية[45].

وعلى الرغم من الاتفاقيات التي عُقدت فإن مصر ربما لا تحتاج إلى الغاز الصهيوني بسبب حقل زهر الذي سيحولها إلى دولة مصدرة، وأن مصانع الغاز الطبيعي المسال تُفضل الإنتاج المحلي، لذلك تسعى إسرائيل وقبرص لتطوير خيارات التصدير إلى أسواق أبعد وقد ناقشت ثلاثة خيارات تتمثل بـ: الغاز الطبيعي المسال، خطوط الأنابيب إلى تركيا وخطوط الأنابيب إلى اليونان[46]. لهذا فإن موارد الطاقة عززت التعاون الإقليمي والسياسي والاقتصادي بين الطرفين الذي امتد ليشمل اليونان، وهو ما يتيح الفرصة لإنشاء خط الأنابيب المقترح. وإذا كان هذا السيناريو ممكنًا فإنه ربما يسمح بالتعاون مع باقي المنتجين في المنطقة مثل مصر. وربما يكون هناك تعاون بين الكيان الصهيوني وتركيا في مجال الطاقة، فالكيان الصهيوني يسعى إلى حل المشكلة القبرصية لأن حلها يساعد على التعاون الاقليمي بين الأطراف الثلاثة[47].

وبهذا تمثل موارد الطاقة المكتشفة فرصة للتعاون الإقليمي وتحقيق أمن الطاقة وازدهار اقتصادات دول المنطقة، ويؤدي استغلالها ونقلها بالوقت المناسب إلى تقليل الوقت وتحقيق أقصى حد للوصول إلى الأسواق ذات القيمة الكبيرة، وكذلك يسمح بالتعاون المفتوح والفعال بين مختلف الدول وشركات الطاقة التي تعمل في المنطقة إلى اتخاذ قرارات استثمارية صائبة مثل تطوير البنى التحتية المشتركة للتصدير من الحقول الواقعة في دول مختلفة، إذ إن الدول التي تشترك في البنية التحتية والوصول للأسواق الأوروبية ستوفر المليارات أما إذا لم تشترك في تلك الموارد فإنه سيبقي معظم الغاز في الأرض. وهذه المصالح الاقتصادية المتقاربة تمثل دافعًا قويًا لعقد اتفاقيات سياسية مع دول المنطقة حيث يمكن ان تتلقى الحكومات الدعم من ممثلي المجتمع المدني والجهات الاقتصادية الفاعلة. كما أن الاتحاد الأوروبي يهتم بتعزيز جميع أوجه التعاون الإقليمي، فضلًا عن أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد التعاون الإقليمي لأسباب أمنية، حيث تعد اليونان وتركيا جزءًا من حلف شمال الأطلسي وتعد إسرائيل حليفًا رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، مقابل احتواء دور روسيا في المنطقة[48].

---

(45) Ibid., p. 103.

(46) Ilksoy Aslim, «Energy Sources in the Eastern Mediterranean Contributor to Solve the Problems in Cyprus, Turkey, and Israel Triangle?,» *Athens Journal of Mediterranean Studies* (Cyprus), vol. 4, no. 1 (2018), pp. 41-42

(47) Sohbet Karbuz and Luca Baccarini, «East Mediterranean Gas: Regional Cooperation or Source of Tensions?,» Notes internacionals CIDOB, Barcelona Center for international Affairs, 2017, p. 10, <https://bit.ly/2NvTjs8>.

(48) Charles Ellinas with John Roberts and Harry Tzimitras, «Hydrocarbon Developments in the Eastern editerranean,» Atlantic Council, Global Energy Center and Dinu Patriciu Eurasia Center, 1 August 2016, p. 26, <https://bit.ly/3jQI0GL>.

خاتمة

بناء على ما تقدم يتضح لنا إن منطقة شرق البحر المتوسط تتميز بموقع جغرافي حيوي مهم اكتسبت منه أهميتها الجيوسياسية، فهي تتوسط قارات العالم القديم، وهذا الموقع يُمثل نقطة التقاء وتقاطع الطرق بين الشرق والغرب والجنوب والشمال، إذ تلتقي عنده خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية، كم اسهمت اكتشافات الطاقة في ترسيم الحدود البحرية في المنطقة، فالحدود البحرية في شرق المتوسط لم تكن مرسمة من قبل وجرى ترسيمها بعد الكشف عن وجود كميات ضخمة من موارد الطاقة؛ وقد بدأت الجمهورية القبرصية بعملية الترسيم من خلال عقد اتفاقات ثنائية مع دول المنطقة، وهذا الجانب يمثل الجانب الإيجابي لهذه الاكتشافات، أما الجانب السلبي لموارد الطاقة المكتشفة، فيتمثل باستمرار وتصاعد المطامع الإسرائيلية في الأراضي العربية (الفلسطينية واللبنانية) التي تحتلها، وبإقحام المنطقة في صراعات إقليمية على ترسيم الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الكيان الصهيوني ولبنان وتركيا وقبرص، وتواجه هذه الاكتشافات تحديات تتمثل بإشكالية التصدير وإذا لم يتم إيجاد حلول لها فإن ذلك سوف يؤثر في مستقبل الطاقة في هذه المنطقة □

تأنيث الفقر في التراث الاجتماعي

سعاد رفيق شديد(*)

دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الملك عبد العزيز – جدة.

مقدمة

جذبت ظاهرة تأنيث الفقر انتباه الكثير من الباحثين والمهتمين بمشكلة الفقر وتبعاتها على الفرد والمجتمع. وعلى الرغم من أن الاهتمام بفقر المرأة قد جاء متأخرًا نوعًا ما عن الاهتمام بمشكلة الفقر بوجه عام واقترن بوجه خاص بالموجة النسوية الثانية في أمريكا تحديدًا؛ إلا أن ظهور الكثير من الدراسات قد سمح بتكوين تراث نظري يعكس مدى الاهتمام بقضية فقر المرأة وعدها مظهرًا مهمًا من مظاهر التمييز ضد المرأة في المجتمعات الإنسانية عمومًا.

إن الهدف الرئيسي لهذه الورقة هو إلقاء الضوء على التراث الفكري الاجتماعي عن ظاهرة تأنيث الفقر، من خلال البحث في التفسيرات الرئيسية التي قُدمت من أجل تحليل هذه الظاهرة، إضافة إلى الانتقادات التي شملت ربط فقر المرأة بظاهرة النساء العائلات ووصفهن بأفقر الفقراء، الأمر الذي يهمّش فئات أخرى من النساء الفقيرات.

أولًا: تعريف تأنيث الفقر

شهد عام 1978 أول ظهور لمصطلح تأنيث الفقر حين نشرت دايانا بيرس مقالة[1] لفتت فيها الانتباه إلى أن الفقر قد أصبح مؤنثًا في أمريكا، وأنه قد أصبح بصورة متسارعة مشكلة المرأة بالدرجة الأولى، حيث لاحظت أن مكانة المرأة الاقتصادية في أمريكا قد تراجعت إلى مستويات متدنية، بينما تضاعف عدد النساء الفقيرات فوق 16 عامًا في الحقبة الواقعة بين عامَي 1950 و1970 وأصبح يمثل ما يقارب ثلثي عدد الفقراء في أمريكا آنذاك، وذلك على الرغم من ازدياد أعداد النساء العاملات في تلك الحقبة عما كانت عليه قبلها، كما لاحظت أن النساء العائلات قد شكلن نسبة كبيرة من أعداد النساء الفقيرات، واضعة اللوم على نقص الدعم الحكومي للنساء المطلَّقات والأمهات العازبات اللاتي يدفعن ثمن استقلالهن فقرًا وعوزًا واعتمادًا على برامج الرعاية الحكومية.

(*) البريد الإلكتروني: suad@shadid.com

(1) Diana Pearce, «The Feminization of Poverty: Women, Work, and Welfare,» *Urban and Social Change Review,* vol. 11 (1978), pp. 28-36.

الأمر الجدير بالإشارة هنا هو ضرورة التفريق بين مفهومَي فقر المرأة وتأنيث الفقر، فهُما وإن كانا يناقشان القضية نفسها إلا أنهما لا يقدمانها بالطريقة نفسها، حيث يشير فقر المرأة هنا إلى حالة العوز والحرمان التي تتعرض لها نتيجة فقدان الموارد الأساسية التي تسمح لها بتجاوز هذه الحالة، في حين يشير مفهوم تأنيث الفقر إلى عملية يتحالف فيها عدد من القوى المجتمعية، تؤدي إلى أن تصبح المرأة أكثر فقرًا من الرجل في مجتمع معين. وبالتالي فإن أي عملية تفسير لتأنيث الفقر هي عملية تفسير لفقر المرأة والعكس ليس صحيحًا، حيث تشير التفسيرات الخاصة بفقر المرأة إلى عدد من الأسباب التي تنطبق على الرجال والنساء الفقراء على حد سواء، بينما تنفرد تفسيرات تأنيث الفقر بتوضيح العوامل التي تؤدي إلى زيادة نسبة الفقيرات من النساء مقابل الفقراء من الرجال وفقًا لتبعات التمييز الجندري الذي تتعرض له المرأة بشكل مؤسسي ينعكس أثره على زيادة احتمال تعرض المرأة للفقر في المجتمعات الإنسانية عمومًا.

ثانيًا: تفسيرات ظاهرة تأنيث الفقر

احتلت ظاهرة تأنيث الفقر مساحة واسعة في أدبيات العلوم الاجتماعية والتنمية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي أثناء العقد الذي خصصته الأمم المتحدة للنساء. ويعَدّ مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرابع الذي عُقد في بكين عام 1995 عاملًا تسريعيًا حاسمًا؛ حيث أُعلن أن نسبة 70 بالمئة من فقراء العالم هنَّ نساء، وأن هذه النسبة آخذة في التزايد، وهذا ما جعل هذه الظاهرة تتصدر جداول أعمال الاجتماعات الخاصة بالقضاء على الفقر، إضافة إلى تبني الحاجة إلى القضاء على عبء الفقر المستمر في التصاعد على المرأة كواحدة من 12 حاجة ملحّة وحيوية من مهمات الأمم المتحدة في قاعدة عمل بكين BPFA التي تم تبنيها في ذلك المؤتمر.

وعلى الرغم من تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل إلا أن هذه الزيادة لا يمكن وصفها بأنها تساهم في الاستقرار الاقتصادي للمرأة والأسرة بوجه عام. فالنساء أيضًا ما زلن معزولات في مجموعة من المهن تكاد أن تنحصر في عشرين مهنة فقط.

وكانت عدة دراسات قد أثارت جملة من القضايا التي تتعلق بكون المرأة فقيرة، بدءًا من عدّها نتيجة عملية ممنهجة تتم على نحوٍ غير مقصود أحيانًا، وعلى نحوٍ مقصود في الكثير من الأحيان، ويقصد بها عملية تأنيث الفقر، وانتهاءً بإثارة قضايا مهمة تتعلق بأوضاع النساء خارج إطار ظاهرة الفقر، وتقوم على فكرة أن النساء وبوجه عام هن أكثر فقرًا من الرجال؛ حيث تتحصل النساء على أجور أقل من التي يتحصل عليها الرجال، حتى وإن أقرت قوانين العمل بخلاف ذلك. فالنساء لا يحصلن على الفرص والمزايا نفسها التي يحصل عليها الرجال من أجل تحسين أوضاعهن، كما أنهن ـ وبسبب التمييز الجندري في جميع مؤسسات المجتمع ـ أصبحن أقل قدرة على الوصول إلى موارد أساسية لرفع مستوياتهن المعيشية بعامة كالوقت والقدرة وفرص التعليم المتكافئة.

وتشير بيرس[2]، التي اضطرت في كثير من المرات إلى مواجهة المشككين في أطروحة تأنيث الفقر وتشديدهم على تاريخيتها ومحدوديتها الجغرافية، وحصرها بفئات معينة من الفقراء وفقًا لتقسيمات عرقية وإثنية، إلى أن أطروحتها عن تأنيث الفقر ليست ابتداعًا ولا تحليلًا لظاهرة غامضة تحتاج إلى تفسير، وإنما هي ببساطة قراءة لواقع النساء الفقيرات في أمريكا ومعظم الدول المتقدمة والنامية كما تعكسه الإحصاءات، واللاتي يؤكد واقعهن أنهن يصبحن أكثر فقرًا من الرجال. تقدم بيرس[3] تفسيرًا لظاهرة تأنيث الفقر يؤكد أنه على الرغم من أن الرجال والنساء يصبحون فقراء للأسباب نفسها، كالبطالة ونقص التعليم وقلة المهارات، بما يؤدي إلى مواجهتهم للعقبات التي تمنعهم من الانخراط في سوق العمل وتأمين حاجاتهم وحاجات أسرهم الأساسية؛ إلا أن المرأة تواجه عقبات أكبر في سوق العمل من أجل الحصول على وظائف بصورة دائمة وعلى مدار السنة والحصول على أجور متساوية مع الرجال، بينما يُلقى العبء الاقتصادي على النساء بصورة غير عادلة بحيث يتحملن وحيدات مسؤولية أسرهن الاقتصادية. وتؤكد بيرس[4] أن هذا التفسير يشمل جميع فئات الفقراء في المجتمع الأمريكي بغضّ النظر عن الخلفيات الإثنية أو العرقية التي ينتمون إليها.

ثالثًا: تفسيرات ظاهرة تأنيث الفقر

1 ـ عمل المرأة

تناقش وجهات نظر متعددة مسألة تأنيث الفقر بارتباطها بالتمييز الجندري ضد المرأة في الفضاءين العام والخاص، وخصوصًا في ما يتعلق بالبناء الأسري وعمل المرأة، وتقوم على أساس أن تأنيث الفقر هو نتيجة لعدم حصول المرأة على عمل ووجود عقبات تمنعها وتحد من قدرتها للوصول إلى الموارد المطلوبة للحصول على المؤهلات التعليمية والمهارات، إضافة إلى إمكان التنقل وامتلاك الوقت الذي لا يتوافر للمرأة بعامة، وخصوصًا لدى النساء اللاتي تقمن بمهمة رعاية الأبناء بوصفها مسؤولية المرأة، وهي مهمة قد تكون عائقًا كبيرًا أمام القضاء على فقر المرأة في ظل شروط ومتطلبات العمل الحديث.

تبرز أهمية عمل المرأة كعامل أساسي في تحليل ظاهرة تأنيث الفقر ووضع سياسات تهدف إلى مكافحتها، حيث أصبح عملها بصيغته الحديثة، التي تبعت تعقيدات الثورة الصناعية في أوروبا وعمليات التحديث التي شملت دول العالم أجمع، ضرورة حياتية وليس خيارًا لضمان مستوى من الرفاه يسمح لها بالحصول على متطلباتها الأساسية، إضافة إلى العقبات التي تواجهها المرأة من أجل الحصول على عمل وأجر عادل ومنصف، حيث تقوم جميع التحليلات على عدّ تلك العقبات من أهم أسباب تخلُّف المرأة اقتصاديًا عن الرجال في كثير من الدراسات التي بحثت في هذه الظاهرة، والتي

(2) Diana Pearce, «The Changing Faces of the Feminization of Poverty,» (Speech prepared for the Seminar on the Feminization of Poverty, Valparaiso, Chile, 7 March 2011).

(3) Sylvia Chant, «Revisiting the «Feminisation of Poverty» and the UNDP Gender Indices: What Case for a Gendered Poverty Index?,» *Journal of Human Development*, vol. 7, no. 2 (2006).

(4) Ibid.

تؤكد أنه في غياب فرص العمل والأجر العادل فإن المرأة إن لم تصبح فقيرة فإنها بالتأكيد تكون أكثر عرضة للفقر من الرجل. وعلى الرغم من تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل إلا أن هذه الزيادة كما تناقش بيترسون[5] لا يمكن وصفها بأنها تساهم في الاستقرار الاقتصادي للمرأة والأسرة بوجه عام. فالنساء أيضًا ما زلن معزولات في مجموعة من المهن تكاد تنحصر في عشرين مهنة فقط من المهن الأربعمئة والعشرين التي يُعمل بها في أمريكا؛ حيث يعمل 60 بالمئة من العاملات في عشر مهن أساسية تشمل المبيعات والتصنيع البسيط والخدمات العامة، التي تتسم بكونها ذات دخل منخفض وسقف ترقٍّ محدد بحيث يقلل فرص هؤلاء النساء لزيادة دخلهن وتجنبهن الوقوع في الفقر.

إن عدم التكافؤ الملحوظ بين الرجال والنساء في التعليم والمهارات والفرص أدى بكل وضوح إلى عملية إقصاء للمرأة من سوق العمل، وخصوصًا الوظائف ذات الدخل المرتفع.

إن حقيقة عمل النساء بالوظائف الجزئية والوظائف ذات الدخل المنخفض، أي عملهن بالوظائف التي أطلقت عليها كل من تامايو وميتشيل[6] مصطلح الوظائف الوردية، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الحياة اليومية، كل هذه جعلت الكثير من النساء ـ بناء على ما يحصلن عليه من أجر ـ غير قادرات على إعالة أسرهن أو المساهمة بفاعلية في تقديم الرعاية المناسبة لأطفالهن، وخصوصًا ما يتعلق بالرعاية الطبية، وأصبح الكثير منهن يبحثن عن المساعدات التي تقدمها الدولة. فهذه «الوظائف الوردية» لا تقدم دخلًا منخفضًا فحسب، بل تحرم العاملات الحصول على مزايا التأمين الصحي أو مكافآت نهاية الخدمة.

يشير كل من إلميليتش ولُو[7] إلى أن النظريات التي تفسر تأنيث الفقر في إطار عدم المساواة وعدم التوازن الجندري بين النوعين قد اشتملت على نوعين من التفسيرات، **أحدهما** يركز على رأس المال البشري الذي يهتم بالفوارق الجندرية في مهارات وفرص وإمكانات كل من الرجال والنساء في سوق العمل، بينما يركز الآخر على الأسرة، وبالأخص على التغيرات في البناء الأسري وتزايد ظاهرة المرأة المعيلة. هذان التفسيران بحسب بريسمان[8]، متداخلان جدًا؛ حيث يؤدي وضع المرأة كرئيسة أسرة إلى نفيها إلى الوظائف الأقل دخلًا وحرمانها فرص الحراك الاجتماعي.

(5) Janice Peterson, «The Feminization of Poverty,» *Journal of Economic Issues*, vol. 21, no. 1 (March 1987), pp. 329-337.

(6) Mojisola Tiamiyu and Shelley Mitchell, «Welfare Reform: Can Higher Educati on Reduce the Feminizati on of Poverty?,» *The Urban Review*, vol. 33, no. 1 (March 2001), pp. 47-56.

(7) Yuval Elmelech and Hsien-Hen Lu, «Race, Ethnicity, and the Gender Poverty Gap,» *Social Science Research*, vol. 33, no. 1 (March 2004), pp. 158-182.

(8) Steven Pressman, «Feminist Explanations for the Feminization of Poverty,» *Journal of Economic Issues*, vol. 37, no. 2 (2003).

وفي إطار نظرية رأس المال البشري، يؤكد بلاو وخان[9] أهمية التحصيل التعليمي وخصائص سوق العمل في إنتاج التفرقة الجندرية، ويريان أن النساء والرجال يحصلون على مهارات ومؤهلات مختلفة تميل لمصلحة الرجال الذين لديهم القدرة على الوصول إلى المكافآت المادية والاجتماعية أكثر من النساء. ومن أجل ذلك تكون مصادر الاقتصاد للمرأة أقل من الرجل، وبالتالي فإنها تصبح أكثر عرضة للفقر من الرجل.

وترى زيلنر[10] أن عدم التكافؤ الملحوظ بين الرجال والنساء في التعليم والمهارات والفرص أدى بكل وضوح إلى عملية إقصاء للمرأة من سوق العمل، وخصوصًا الوظائف ذات الدخل المرتفع، وهو الأمر الذي أكدّه ريتش ورياتش[11] حيث يشيران إلى أنه قد تم إقصاء المرأة على مدى عقود طويلة من الوظائف ذات الدخل المرتفع ونفيهن إلى الوظائف المنخفضة الدخل التي أُقصي الرجال منها نتيجة لذلك. وبالتالي أصبحت المرأة أقل دخلًا وأكثر فقرًا من الرجال، وخصوصاً إذا كانت ربة أسرة.

2 ـ البناء الأُسَري

يطرح عدد من الباحثين مسألة تقسيم العمل داخل الأسرة وطبيعة البناء الأسَري كمسبب رئيسي لظاهرة تأنيث الفقر في المجتمعات الحديثة، حيث يرى بريسمان[12] أن بناء الأسرة الزواجية يؤدي إلى أن يكون دخل المرأة أقل من دخل الرجل، حيث تضطلع المرأة بمهمة العمل المنزلي غير المأجور الذي يؤدي بدوره إلى استنفاد الوقت الذي يؤهلها للعمل المأجور، وتزداد الحال سوءاً إذا كانت الأسرة تعتمد على عائل واحد، وهذا يجعل دخل الأسرة عرضة للتقلبات التي قد تتبع مرضًا أو وفاة أو توقف العائل الوحيد عن العمل لأسباب تتعلق بظروف سوق العمل وغير ذلك.

ويؤكد كل من إلميليتش ولُو [13] التغيرات في بناء الأسرة الحديثة، وخصوصاً تزايد ظاهرة الانفصال في نموذج «أسرة الزوج والزوجة» كعامل أساسي سبّب تأنيث الفقر منذ عام 1960، ويشيران ـ من خلال هذا المنظور ـ إلى الفوارق الجندرية في الأسرة بعامة، وتزايد الاعتماد على المرأة المعيلة بخاصة، ويعدّانه مفتاحًا لفهم لماذا تسقط المزيد من النساء في دائرة الفقر. وهو الأمر نفسه الذي تؤكده بيترسون[14] والتي ترى أن الربط بين الفقر والمرأة يعود أكثر فأكثر إلى بناء الأسرة، حيث إن الحالة الاقتصادية للمرأة مرتبطة بحالتها الاجتماعية. فالحالة الاجتماعية للمرأة تحتل أهمية كمؤشر على الرغد الاقتصادي أكثر من العمل، حيث تجد الكثيرات من المطلقات والمهجورات والأرامل أنفسهن في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي أكثر من النساء المتزوجات.

---

(9) Francine D. Blau and Lawrence M. Kahn, «Rising Wage Inequality and the U.S. Gender Gap,» *American Economic Review,* vol. 84, no. 2 (May 1994), pp. 23-28.

(10) Harriet Zellner, «Discrimination against Women, Occupational Segregation, and the Relative Wage,» *American Economic Review*, vol. 62 (1972), pp.157-160.

(11) Peter A. Riach and Judith Rich, «Testing for Racial Discrimination in the Labour Market,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 15, no. 3 (September 1991), pp. 239-256.

(12) Pressman, «Feminist Explanations for the Feminization of Poverty».

(13) Elmelech and Lu, «Race, Ethnicity, and the Gender Poverty Gap».

(14) Peterson, «The Feminization of Poverty».

وترى بيرغمان[15] أنه كلما كانت مكانة المرأة الاقتصادية تتحدد بمسؤولياتها الأسرية، التي تشتمل على العمل المنزلي غير المأجور ورعاية الأبناء، كان احتمال تحسُّن الوضع الاقتصادي للنساء الفقيرات يظل ضعيفًا، نظرًا إلى كون أسواق العمل لا تعير انتباهًا لهذه الحقيقة. كما أنه لا توجد تشريعات تولي اهتمامًا لحق المرأة في المميزات التي يستوجبها وضعها كمقدمة أساسية لرعاية الأبناء. وكانت بيرغمان قد أكدت ـ بناء على الأبحاث التي قامت بها ـ أن الكثير من التشريعات التي تعوق عمل المرأة وحصولها على أجر عادل لن يتم تجاوزها بمجرد تعديلها من دون أن تؤخذ مهماتها المنزلية في الحسبان[16].

كما تشير كل من بينيريا وفيلدمان[17] إلى أن المرأة أكثر عرضة للفقر كونها تتحمل عبئًا مزدوجًا نتيجة تحمّلها مسؤوليات أساسية داخل المنزل وعملها خارجه، أي اضطلاعها بعمليتي الإنتاج وإعادة الإنتاج في الوقت نفسه، وتؤكدان الحلول التي تقدم لحل مشكلة قهر المرأة تدفع بها إلى العمل خارج المنزل من دون الالتفات إلى العبء المنزلي الملقى على عاتقها الذي يستنفد جزءًا مهمًا من وقتها ودخلها المادي على حساب تمتُّعها بالرفاه المتوقع حصولها عليه. وفي السياق نفسه يشير كل من بيردسال وماكغريفي[18] إلى أن الفقر مسألة تخص المرأة وتعنيها بصورة أكبر وتؤثر فيها أكثر من الرجل، حيث إن مسؤولياتها وحاجاتها الأسَرية تختلف نوعيًا عن تلك الحاجات والمسؤوليات الخاصة بالرجال، وبالتالي فإن النساء، كما يشير بيردسال وماكغريفي أيضًا، هن أكثر عرضة للفقر وأكثر فقرًا من الرجال الفقراء.

ووفقًا لجيمينيز[19]، فإن الفقر بالنسبة إلى الرجل هو حالة يمكن تجاوزها بمجرد حصوله على عمل، إلا أن المرأة معرضة للوقوع في دائرة الفقر حتى وإن كانت عاملة، وترى أن كل امرأة من نساء الطبقة الوسطى هي عمليًا معرضة للفقر بمجرد طلاقها أو ترمُّلها، لأنها تتحمل عبء الفقر نتيجة لدورها الإنتاجي.

3 ـ النساء العائلات

يعزو الكثير من الباحثين فقر المرأة إلى ظاهرة النساء العائلات، حيث تم الربط بينهما في كثير من الدراسات التي تناولت ظاهرة تأنيث الفقر بعد لفت دايانا بيرس الانتباه إليه. فقد حصرت معظم الدراسات هذه الظاهرة بتزايد نسبة الأسَر التي تعولها نساء مقابل الأسَر التي يعولها رجال،

---

(15) Barbara R. Bergmann, *The Economic Emergence of Women*, 2nd ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2005).

(16) Ibid.

(17) Lourdes Benería and Shelley Feldman, *Unequal Burden: Economic Crises, Persistent Poverty, and Women's Work* (Boulder, CO: Westview, 1992).

(18) Nancy Birdsall and William Paul McGreevey, «Women, Poverty, and Development,» paper presented at: *Women and Poverty in the Third World*, edited by Mayra Buvinić, Margaret A. Lycette, and William Paul McGreevey (Baltimore, MA: Johns Hopkins University Press, 1983).

(19) Martha E. Gimenez, «The Feminization of Poverty: Myth or Reality?,» (Pacific Sociological Association Meeting, Eugene, Oregon, 1987).

وعدِّ المرأة ضحية المساواة غير العادلة التي لا تحقق لها وسائل الاكتفاء الذاتي وتبتعد كثيرًا من الإنصاف والعدالة الاجتماعية. كما أصبحت ظاهرة النساء العائلات مدخلًا لدراسة فقر المرأة بصورة واسعة الانتشار، وتعدت ذلك إلى دراسة الفقر عمومًا. وتشير شانت[20] إلى أن هذه التوأمة بين الفقر وترؤّس النساء للأسَر غدت أمرًا روتينيا إلى درجة تجعل من أي تساؤل حول وجود علاقة جوهرية بينهما أمرًا ثانويًا وغير قابل للنقاش أحيانًا.

احتلت ظاهرة النساء العائلات مساحة واسعة من أدبيات الفقر التي اهتمت بدراسة تأنيث الفقر، وذلك على الرغم من أن البعض قد اختلف في تفسير هذه الظاهرة التي تزامنت مع تزايد أعداد الفقراء من النساء وخصوصًا العائلات منهن، حيث يلقي البعض اللومَ على النساء أنفسهن في تزايد هذه الظاهرة كتشالرز موراي[21] الذي يلوم النساء وخياراتهن في الزواج الذي هو في رأيه جزء من حالة الانهيار الأخلاقي وتنامي النزعة الاتكالية والاستسلام للأمر الواقع لدى أفراد «ما دون الطبقة» (The Underclass) التي تتميز بكثرة الفقراء وخصوصًا النساء. ومن جهة أخرى يُلقى الكثير باللوم على السياسات الحكومية والتغيرات الديمغرافية، حيث يشير كل من بوفينيك وغوبتا[22] إلى دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول في تزايد معدلات الفقر ومن ثم تنامي ظاهرة هجران الأزواج لزوجاتهم، سواء عبر تركهم للمنزل بصورة عملية، أو حتى انعدام دورهم كأرباب للأسَر وتهرّبهم من مسؤولياتهم الأسرية وترك زوجاتهم يواجهن مسؤولية إعالة الأسرة، إضافة إلى تزايد معدلات الطلاق وانهيار العائلات الممتدة ووسائل المساندة الاجتماعية، ووفاة الأزواج المتزوجين من زوجات صغيرات في السن وبخاصة في الأماكن التي تنتشر فيها هذه الظاهرة.

تعرضت بعض الدراسات لكثير من الآثار السلبية المترتبة على تنامي ظاهرة النساء العائلات، التي غالبًا ما يتم حصرها في نوعية الحياة التي يعيشها الأبناء، حيث يلقي عدد من الباحثين باللوم على ظاهرة النساء العائلات في مساهمتها بما يطلق عليه الفقر المنتقل عبر الأجيال، يرى كل من كاسبر وبيانتشي[23] أن أطفال الأسر التي يترأسها نساء يتأثرون بصورة أو بأخرى من خوضهم لتجربة العيش بلا رجل في المنزل، ويطلق توماس[24] على أسر النساء العائلات مسمى «النموذج الجديد للفقر» بحيث يكون العيش في أسرة فقيرة تترأسها إمرأة عاملًا أساسيًا يساهم في نقل

(20) Sylvia Chant, «Female Household Headship and the Feminisation of Poverty: Facts, Fictions and Forward Strategies,» New Working Paper Series, Issue 9, Gender Institute, London School of Economics and Political Science, 2003).

(21) Charles Murray, *Losing Ground: American Social Policy, 1950-1980* (New York: Basic Books, 1984).

(22) Mayra Buvinic and Geeta Rao Gupta, «Female – Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 45, no. 2 (1997), p. 259.

(23) Lynne M. Casper; Suzanne M. Bianchi, *The Stalled Revolution: Gender and Time Allocation in the United States* (New York: Palgrave Macmillan, 2002).

(24) Susan Thomas, «From the Culture of Poverty to the Culture of Single Motherhood: The New Poverty Paradigm,» *Women and Politics*, vol. 14, no. 2 (1994), pp. 65-97.

الفقر إلى الجيل القادم الذي تعوله المرأة، ويعلن كل من موفيت وريندال[25] أن نصف النساء في العالم سوف يخضن تجربة ترؤس الأسَر في مرحلة من مراحل حياتهن، وأن نسبة ليست بالقليلة منهن سوف يصبحن بحاجة إلى الدعم للتمكن من إعالة أسَرهن. ويضيف كل من غريف وليكتر[26] أن الأغلبية من أبنائهن سيعيشون في أسر تترأسها أمهاتهم لمراحل غير قصيرة. ويفترض لويس[27] أن النساء العائلات، ولعدم مقدرتهن على رعاية أسرهن وأبنائهن يساهمن في خلق مصيدة فقر لن يستطيع أبناؤهن الخروج منها بسهولة، وذلك بسبب النقص في التعليم والتغذية والرعاية الصحية، وهو ما سوف يجعلهم فقراء جددًا، الأمر الذي سيحد من إمكان حراكهم في السلم الاجتماعي مستقبلًا. وترى مهرا وآخرون[28] أن النساء العائلات لا يستطعن دعم أسرهن ولا توفير الرعاية لهم بسبب حرمانهن الشخصي الذي ينقلنه إلى أبنائهن، وهو ما سيؤثر فيهم على المديين القريب والبعيد. ويشير ديلمونيكا وآخرون[29] إلى الآراء التي تؤكد أن نموذج الأم العائلة ليس بالنموذج المثالي الذي يمكن أن يجد الأبناء أنفسهم يعيشون فيه، ولا يعدّ مؤشرًا جيدًا لحياة الرفاه التي ينبغي أن يعيشها الأبناء. وأن هذا النموذج سيؤثر بالضرورة في مراحل النمو من الطفولة إلى المراهقة ومن ثم إلى الرشد.

إن نظرية تأنيث الفقر، وخصوصًا ما يتعلق بارتباطها بسياسات مكافحة الفقر القائمة على أساس التركيز على النساء العائلات بوصفهن مظهراً أساسيًا من مظاهر تأنيث الفقر في أي مجتمع، خلفت جدلاً كبيراً حول علمية وفاعلية هذه النظرية عندما تترجم إلى برامج عملية.

كما يشير فوا[30] إلى أن النساء العائلات وأفراد أسَرهن يعيشون ظروفًا حياتية أقسى من تلك التي يعيشها نظراؤهم في أسَر يوجد فيها الوالدان بسبب نقص الشريك العائل إضافة إلى صعوبة الحفاظ على العمل الرسمي، وهو ما يجعل الكثير من النساء يعملن في أعمال غير رسمية ويؤثر في المزايا والمكافآت والتأمينات الاجتماعية التي من شأنها تحسين وضعهن الاقتصادي والاجتماعي.

---

(25) Robert A. Moffitt and Michael S. Rendall, «Cohort Trends in the Lifetime Distribution of Female Family Headship in the United States, 1968–1985,» *Demography*, vol. 32 (August 1995), pp. 407–424.

(26) Deborah Roempke Graefe and Daniel T. Lichter, «Life Course Transitions of American Children: Parental Cohabitation, Marriage, and Single Motherhood,» *Demography*, vol. 36, no. 2 (May 1999), pp. 205-217.

(27) David Lewis, «Going It Alone: Female-Headed Households, Rights and Resources in Rural Bangladesh,» *European Journal of Development Research*, vol. 5, no. 2 (1993), pp. 23-42

(28) Rekha Mehra, Simel Esim and Marjorie Sims, *Fulfilling the Beijing Commitment: Reducing Poverty, Enhancing Women's Economic Options* (Washington DC: International Center for Research on Women, 2000).

(29) Enrique Delamonica, Moira Donahue, and Alberto Minujin, *Children Living Only with Their Mothers: Are They Disadvantaged?* (New York: UNICEF, 2004).

(30) Nobuhiko Fuwa, «The Poverty and Heterogeneity Among Female-headed Households Revisited: The Case of Panama,» *World Development*, vol. 28, no. 8 (2000), pp. 1515-1542.

تساهم عوامل شائعة لدى النساء العائلات بحسب كلايسين وآخرين[31]، تتمثل بتدني مستوى التعليم، وقلة الوعي، ومحدودية الوقت، وصعوبة الحركة، في قلة الدعم الذي من الممكن أن تحصل عليه هؤلاء النساء من الشبكات الاجتماعية ومن الدولة، كما يشير لويس[32] إلى ضعف ومحدودية الشبكة الاجتماعية لدى النساء العائلات، التي تعمل في العادة كمصدر للمعلومات عن الوظائف المتوافرة وتوافر موارد مالية على شكل إعانات أو قروض غير ربحية كما توفر مصدرًا للدعم النفسي والاجتماعي في الكثير من الأحيان، الأمر الذي يحد من قدرتهن على الوصول إلى رأس المال الاجتماعي، إضافة إلى قلة الروابط مع الأزواج السابقين أو مع أقربائهن وبالتالي قلة ـ وأحيانًا انعدام ـ المساعدات التي تتلقاها النساء العائلات منهن، حيث عادة ما يقمن بإبعاد أنفسهن من عائلاتهن الممتدة بسبب شعورهن بالخجل إما لسوء اختيارهن وإما لفشل زواجهن ومعاناتهن الوصمة الاجتماعية، فضلًا عن عدم توافر الوقت الكافي الذي يسمح لهن بتطوير شبكة العلاقات الاجتماعية. وتضيف بيبرس[33] عدم قدرة الدولة على تقديم مساعدات على المستوى المادي، أو على المستوى التشريعي، حيث نادرًا ما يعاقَب الآباء على عدم رعاية أبنائهم ماديًا وغالبًا ما يفلتون من أي التزامات قضائية بسبب البطالة وتدني مستوياتهم المادية.

رابعًا: نقد حصر تفسير تأنيث الفقر بظاهرة النساء العائلات

إن نظرية تأنيث الفقر، وخصوصًا ما يتعلق بارتباطها بسياسات مكافحة الفقر القائمة على أساس التركيز على النساء العائلات بوصفهن مظهرًا أساسيًا من مظاهر تأنيث الفقر في أي مجتمع، خلَّفت جدلًا كبيرًا حول علمية هذه النظرية وفاعليتها عندما تترجم إلى برامج عملية. وتعرضت هذه النظرية من جانب عدد من الباحثين وواضعي السياسات إلى مراجعات جمّة، ارتكز معظمها على نقد هذه النظرية بدءًا من انتقاد مفهوم تأنيث الفقر إلى بيان نقاط تتعلق بترسيخها لفقر المرأة بدلًا من تقليله أو القضاء عليه. اشتملت معظم الانتقادات التي استهدفت نظرية تأنيث الفقر على تبنيها لمفهوم فقر الدخل المادي عند تعريفها للفقر، إضافة إلى اعتمادها على البيانات الإحصائية التي ترتكز على معرفة عدد الأسَر التي ترأسها نساء مقابل تلك التي يرأسها رجال وعدِّ ذلك مؤشرًا على حجم تأنيث الفقر في دولة ما، وهو ما يقلل من الاهتمام بالفقر المتعدد الأبعاد وإهمال حقائق أساسية كفقر الرجل وتأثيره في علاقات القوة والجندر داخل منازل الفقراء، وإهمال فهم آليات الكسب والانفاق وإعادة توزيع الموارد داخل الأسرة.

تؤكد فالنتاين موغادام[34] أن الفرضية القائلة إن المرأة تتحمل العبء الأكبر من الفقر على مستوى مختلف المجتمعات الإنسانية قد تم اختزالها على نحو واسع النطاق حول فكرة دايانا بيرس

(31) Stephan Klasen, Tobias Lechtenfeld and Felix Povel, «What about the Women? Female Headship, Poverty and Vulnerability in Thailand and Vietnam,» *Courant Research Centre: Poverty, Equity and Growth - Discussion Papers*, no. 76 (2011).

(32) Lewis, «Going It Alone: Female-Headed Households, Rights and Resources in Rural Bangladesh».

(33) Pearce, «The Changing Faces of the Feminization of Poverty».

(34) Valentine Moghadam, *The Feminisation of Poverty: Notes on a Concept and Trend*, Women's Studies Occasional Paper; no. 2 (Normal, IL: Illinois State University, 1997).

عن تأنيث الفقر، وذلك على الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة عن عدد الفقراء في العالم، فضلًا عن إحصاءات توضح عدد الذكور والإناث. وترى فالنتاين أنه في غياب بيانات دقيقة فإن ظاهرة تأنيث الفقر نفسها، بوصفها تخص النساء العائلات، تظل محل شك إلى أن تثبتها الأرقام.

وتلخص نائلة كبير[35] الأسباب التي تجعل عددًا من المهتمين بفقر المرأة يعدون النساء العائلات «أفقر الفقراء» في قلة إمكانات النساء، وقدراتهن وتحمّلهن عبء العمل المضاعف داخل المنزل وانخفاض دخولهن في حال حصولهن على عمل خارجه، إضافة إلى القيود على حراكهن الاجتماعي بسبب الحواجز الثقافية، والقانونية، إضافة إلى الحواجز في سوق العمل.

قدمت سيلفيا شانت في مختلف أعمالها مراجعات قوية حول نظرية تأنيث الفقر، معتمدة على انتقادين أساسيين وهما التركيز على ربط تأنيث الفقر بالنساء العائلات، وذلك بالرغم من قلة البيانات التي تدعم هذه الفرضية، إضافة إلى الصورة النمطية التي خلفها هذا الربط حول النساء العائلات بتقديمهن على أنهن «أفقر الفقراء». وتؤكد شانت[36] أن هذا الانتقادات لا تسعى بالضرورة إلى نفي الفقر والمصاعب التي تواجهها النساء العائلات، أو دحض الصورة النمطية عنهن بتقديم صورة نمطية مقابلة تسعى لتصوير نموذج المرأة العائلة على أنه نموذج مرغوب فيه، بقدر ما تسعى إلى التحقيق والبحث حول هذه الافتراضات، إضافة إلى الكشف عن صور أخرى من فقر المرأة تتعرض لها النساء بعامة، قد تم إهمالها وتجاهلها نتيجة إهمال عوامل مهمة كالجندر وعلاقات القوة داخل الأسرة.

ترى شانت[37] أن تصوير النساء العائلات على أنهن «أفقر الفقراء» هو أمر لا يقوم على بيانات إمبيريقية ولا يقف على أرضية علمية. وتزعم شانت أن هناك الكثير من الأسباب المقنعة التي تجعلنا نتوقع أن مجموعة من المميَّز ضدهن على أساس جندري سوف يكُنَّ بالضرورة محرومات اقتصاديًا، وخصوصًا في حالات الحروب والكساد الاقتصادي وتزايد معدلات هجرة الرجال وعدم قدرة العائلات الممتدة على مساندة أسَر قريباتهم العائلات. وتشير شانت[38] أيضًا إلى أن الكثير

---

(35) Naila Kabeer, *Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals: A Handbook for Policy-makers and Other Stakeholders* (London: Commonwealth Secretariat, 2003).

(36) Sylvia Chant: «Revisiting the «Feminisation of Poverty» and the UNDP Gender Indices: What Case for a Gendered Poverty Index?;» *Gender, Urban Development and Housing* (New York: United Nations Development Programme, Publications Series for Habitat II, 1996), vol. 2; «Women-headed Households: Poorest of the Poor? Perspectives from Mexico, Costa Rica and the Philippines,» *IDS Bulletin*, vol. 28, no. 3 (1997), pp. 26-48; Chant, «Female Household Headship and the Feminisation of Poverty: Facts, Fictions and Forward Strategies,» and *Gender, Generation and Poverty: Exploring the «Feminisation of Poverty» in Africa, Asia and Latin America* (Cheltenham: Edward Elgar 2007), and «The «Feminisation of Poverty» and the «Feminisation» of Anti-Poverty Programmes: Room for Revision?,» *Journal of Development Studies*, vol. 44, no. 2 (2008), pp. 165 – 197.

(37) Chant, «Revisiting the «Feminisation of Poverty» and the UNDP Gender Indices: What Case for a Gendered Poverty Index?».

(38) Chant, «Female Household Headship and the Feminisation of Poverty: Facts, Fictions and Forward Strategies».

من الدراسات التي أجريت حول الأسَر التي ترأسها نساء قد ساهمت في خلق الفكرة التقليدية حول النساء العائلات بوصفهن وأفراد أسرهن «أفقر الفقراء»، وذلك في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، إضافة إلى فكرة أن النساء العائلات يساهمن في نقل الفقر عبر الأجيال كونهن غير قادرات على رعاية أبنائهن، وبالتالي فإنهن يساهمن في إعادة إنتاج الفقر. وقد أثرت هذه الفكرة في برامج مكافحة الفقر على المستوى الدولي حيث تبَّنت منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها هذا الفهم عن فقر المرأة وأضفت عليه شرعية بتركيز برامجها حول محاولة مساعدة الدول المتضررة في رفع مستويات النساء العائلات، وهو أمر سهل على عدد من المنظمات المحلية في تلك البلدان، وبخاصة النسوية منها، الإبقاء على قضايا حيوية، كالتمييز الجندري ضد المرأة في سوق العمل وانعدام المساواة والإنصاف، في الواجهة. وتؤكد شانت[39] أنه قد تم تحدي هذه الأفكار في دراسات كثيرة أجريت على المستويين الماكرو والميكرو بحيث ساهم في خلق معضلة لدى المؤسسات الدولية التي ركزت برامجها على هذا النوع من الفقر.

إن عدم فهم مسألة قدرة المرأة على الاختيار ناتجة من تصوير الأسرة التي يترأسها الرجل على أنها النموذج المثالي الذي يجب أن تكون عليه الأسرة لضمان مستوى من الرفاه لأفرادها.

كما تنتقد شانت[40] عاملًا مهمًا ساهم في تصوير النساء العائلات على أنهن «أفقر الفقراء»، وهو أن معظم الدراسات والإحصاءات ركزت أساسًا على النواحي المادية للفقر، كالدخل والغذاء والاستهلاك مقابل الحرمان الاجتماعي والحاجات الاجتماعية، نظرًا إلى صعوبة التوجه نحو دراسة الفقر من منظور شمولي يأخذ في الحسبان أهمية استخدام أدوات بحثية تتضمن المشاركة الفعلية لحياة الفقراء والانتباه لأصواتهم ودراسة عوامل أساسية ومهمة كالتبعية الجندرية وعلاقات القوة داخل الأسرة، إضافة إلى سهولة الركون إلى الصيغ الكمية لدراسة الفقر، وخصوصًا عند القيام بدراسات مقارنة على مستوى دولي، كالتقارير التي يصدرها البنك الدولي عن حالة الفقر في العالم مثلًا، التي تعتمد على مستوى دخل الأسرة بوصفه أساسًا لقياس مستوى الدخل، وليس على عدد الرؤوس ومستوى الدخل الفردي. كما تؤكد شانت[41] أيضًا دور العوامل السياسية في ترسيخ الفكرة عن النساء العائلات، حيث إنهن يمثلن فئة ظاهرة يسهل الوصول إليها وحصرها من خلال الإحصاءات، بما يجعل الاهتمام بها وإثارة قضاياها أمرًا ميسرًا، سواء من جانب الحكومات والأحزاب السياسية للحصول على القبول وإرضاء الرأي العام من أجل مكاسب سياسية أو من جانب المنظمات النسوية لضمان الحصول على الدعم واستمراره تطبيقًا لمبدأ «الحصول على شيء قليل أفضل من عدم الحصول على أي شيء على الإطلاق».

(39) Ibid.

(40) Ibid.

(41) Chant, «Female Household Headship and the Feminisation of Poverty: Facts, Fictions and Forward Strategies».

تؤدي عوامل مهمة كمكان الإقامة والعمر والدعم القرابي وإمكان الوصول إلى الموارد، دورًا أساسيًا في ظاهرة النساء العائلات التي تحدث لعدة أسباب، كالطلاق والهجر والترمل، حيث إن هناك الكثير من النساء اللاتي فضلن الإقامة في الريف والضواحي بالقرب من أسَرهن ومجتمعهن المحلي على الانتقال مع أزواجهن الذين يرغبون في تغيير مكان الإقامة والبحث عن فرص عمل بحيث تصبح المرأة عائلة اختياريًا، إضافة إلى تصوير المرأة العائلة وكأنها تعيش في عزلة مطلقة ولا تحصل على أي مساعدات من أسرتها الممتدة وهو أمر نسبي تمامًا كما تؤكد شانت[42]؛ حيث إن وضع المرأة العائلة يتأثر بإمكان الاعتماد على الدعم القرابي والوصول إلى الموارد خارج دائرة الأسرة كمساعدات الدولة والمجتمع المحلي. وترى شانت أن وضع المرأة العائلة الفقيرة أفضل كثيرًا من وضع الكثير من الرجال العائلين، وهو الأمر نفسه الذي تشير إليه هيلين صفا[43]، حيث ترى أن المرأة العائلة تحصل على مساعدات مادية ومعنوية أحيانًا تفوق ما قد تحصل عليه مع وجود الزوج في الأسرة، حيث يستفيد كثير من الأسر الممتدة من وجود إمرأة عائلة بينها إذ توفر لهم دخلًا إضافيًا وتسهل الحصول عليه.

كما يتأثر وضع المرأة العائلة بعمرها وعمر أفراد الأسرة الذين تقوم بإعالتهم، إذ يساهم عمر المرأة في خلق الظروف الملائمة لاستمرارية الأسرة ودعمها، حيث تشير شانت[44] إلى دراسة بيبرس[45] عن النساء العائلات في القاهرة حيث كانت معظم النساء العائلات كبيرات في السن وأميات ونسبة حصولهن على عمل لتحسين أوضاعهن ضئيلة جدًا، بينما في تشيلي وفقًا لدراسة سوزان توماس[46]، كانت النساء العائلات الفقيرات أصغر سنًا بعقدين من النساء العائلات غير الفقيرات. ومن جهة أخرى، فإن لعمر المرأة العائلة دورًا إيجابيًا حيث تستفيد الكثير من النساء العائلات الأكبر سنًا من زواج أبنائهن واستقلالهم عن أسرتها أو حتى من إقامتهم معها وبالتالي ضمان دخل إضافي للأسرة. وهذا يعني أن النساء العائلات عادة ما يقمن بتطوير استراتيجيات معيشية تسهل لهن تجاوز حالة نقص الدخل والحرمان من الموارد التي يعانينها بصورة أفضل من كثير من الرجال العائلين الذين لدواعي الشرف والكرامة والإحساس بالتفوق، يمنعون الأفراد داخل أسَرهم من العمل وخصوصًا النساء منهم. كما يؤدي عمر أفراد الأسرة دورًا أساسيًا في تخفيف العبء عن المرأة العائلة حيث يساهم الأبناء البالغون في مساعدة الأم على تحمل متطلبات الأسرة.

---

(42) Ibid.

(43) Helen Safa, «Questioning Globalisation: Gender and Export Processing in the Dominican Republic,» *Journal of Developing Societies*, vol. 18, nos. 2-3 (2002), pp. 11-31.

(44) Chant, «Female Household Headship and the Feminisation of Poverty: Facts, Fictions and Forward Strategies».

(45) Iman Bibars, *Victims and Heroines: Women, Welfare and the Egyptian State* (London: Zed, 2001).

(46) Thomas, «From the Culture of Poverty to the Culture of Single Motherhood: The New Poverty Paradigm».

إن امتلاك القدرة على التحكم في الموارد داخل الأسرة يجب أن يوضع في نفس مستوى القدرة على الحصول على الموارد ذاتها. وحول هذا الأمر تشير شانت[47] إلى قدرة المرأة على الإفادة من الدخل الذي تحصل عليه لتحسين المعيشة، حيث يتم إنفاق كامل الدخل الذي تحصل عليه المرأة غالبًا على المتطلبات المختلفة التي يحتاج إليها كل من الأسرة والمنزل. غير أن هناك دراسات أثبتت أن الرجال العائلين ينفقون جزءًا مهمًا من الدخل الذي يحصلون عليه على حاجاتهم الخاصة. ففي الهندوراس، وبحسب سارة برادشو[48]، فإن ثلث دخل الرجل يحجب عن أسرته، أما في المكسيك ونيكاراغوا فإن نصف دخل الرجل ينفق على حاجاته الخاصة. وبحسب نانسي فولبر[49]، فإن الرجال العائلين ـ وبسبب الامتيازات التي يتمتعون بها حيث يسيطرون على ميزان القوة في منازلهم ـ قد ينفقون في بعض الأحيان أموالًا أكثر من التي يجنونها في الواقع، وتعمل الثقافة أحيانًا على دعم موقف الرجال الذين يعتمدون على زوجاتهم في الحصول على المال. فمن المقبول جدًا أن يأخذ الرجال المال من زوجاتهم في تايلاند لإنفاقها على المقامرة وشرب الخمر. كما لاحظت ذلك كريستينا بلانك – زانتون[50]، فوجود الوالدين في المنزل نفسه كما تذكر كل من كارولين بيليز[51] وفرانسين فان دريل[52]، لا يعطي أي ضمانات لتوافر الدعمين المادي والمعنوي. وذكرت النساء العائلات اللاتي يحصلن على دخل منخفض في كل من الفيليبين وكوستاريكا والمكسيك أنهن يشعرن بالأمان المادي من دون وجود الرجال في حياتهن، حتى مع كون دخلهن متدنيًا وقابلًا للتحولات. وقلن (النساء العائلات) أنهن يشعرن بقدرتهن على التأقلم مع الصعوبات حينما لا يكن تحت رحمة الرجال وأنهن أكثر حرية في اتخاذ قراراتهن الخاصة. كما ورد في دراسة شانت[53] التي أجرتها عن حالة النساء العائلات في البلدان الثلاثة، فنموذج الفقر في ظل إعالة المرأة لا يقدم

---

(47) Chant, «Female Household Headship and the Feminisation of Poverty: Facts, Fictions and Forward Strategies».

(48) Sarah Bradshaw, «Female-headed Households in Honduras: A Study of their Formation and Survival in Low-income Communities,» (Unpublished PhD Thesis, Department of Geography, London School of Economics, 1996).

(49) Nancy Folbre, «The Unproductive Housewife: Her Evolution in Nineteenth-century Economic Thought,» *Signs*, vol. 16, no. 3 (Spring 1991), pp. 463–484.

(50) Cristina Blanc-Szanton, «Gender and Inter-generational Resource Allocation among Thai and Sino-Thai Households,» in: Leela Dube and Rajni Palriwala, eds., *Structures and Strategies: Women, Work and Family* (New Delhi: Sage, 1990), pp. 79-102

(51) Carolyn Baylies, «Diversity in Patterns of Parenting and Household Formation,» in: Elizabeth Bortolaia Silva, ed., *Good Enough Mothering? Feminist Perspectives on Lone Motherhood* (London: Routledge, 1996), pp. 76- 96.

(52) Francien van Driel, *Poor and Powerful: Female-headed Households and Unmarried Motherhood in Botswana*, Nijmegen Studies; 16 (Saarbrücken: Verlag für Entwicklungspolitik Breitenbach GmbH, 1994)

(53) Chant, «Women-headed Households: Poorest of the Poor? Perspectives from Mexico, Costa Rica and the Philippines».

نموذجًا مختلفًا من الفقر فقط بل إنه، كما تجادل غراهام[54]، قد يكون نموذجًا مفضلًا لديها، فحالة العيش مع قلة الموارد وتدنّي الدخل أفضل لدى هؤلاء النساء من حالة الاعتماد والتبعية أو الاستغلال التي قد يعانينها. بمعنى آخر، فإن هؤلاء النساء قد اخترن أن يكن قادرات على تحديد الطريقة التي يقمن فيها باستخدام مواردهن.

هذه القدرة على الاختيار تمثل عاملًا حاسمًا في فهم ظاهرة النساء العائلات بحسب برادشو[55] فقد يبدو أن النساء يقدن أنفسهن للعيش في ظروف حياتية تتسم بالمعاناة والحرمان، بينما هن في الواقع يعبرن عن امتلاكهن القدرة على تحديد مصيرهن. إن معرفة المرأة للثمن المرتفع الذي يمكن أن تدفعه عند اختيارها مهمة إعالة أسرتها بمفردها، والذي يمكن وصفه عمليًا بحسب شانت[56]، على أنه عبارة عن عملية مفاضلة بين نوعين الحرمان، يفتح المجال للحديث حول أهمية أخذ تعاريف الفقر المختلفة في الحسبان، وخصوصًا تعريف الفقر المتعدد الأبعاد، بحيث يصبح من السهولة بمكان فهم لماذا تفضل بعض النساء اللاتي يعانين الدخل المنخفض أن يخترنّ إعالة أسرهن بصورة تجعلهن في بعض الأحيان يرفضن المساعدات التي يقدمها أزواجهن السابقين، وهو ما قد يفسر ظاهريًا على أنهن يجلبن الضرر لأنفسهن.

ترى كل من دايفيدز وفان دريل[57] **أن عدم فهم مسألة قدرة المرأة على الاختيار ناتجة من تصوير الأسرة التي يترأسها الرجل**[58] **على أنها النموذج المثالي الذي يجب أن تكون عليه الأسرة لضمان مستوى من الرفاه لأفرادها.** إن السؤال الذي لم يُطرح بحسب دايفيدز وفان دريل[59] هو هل النساء أفضل حالًا في الأسر التي يترأسها رجال؟ وتشيران إلى أن ترسيخ نموذج الأسرة التي يعولها الرجل كمعيار للنجاح ولتحديد مستوى الأسرة الاقتصادي، يؤدي إلى إهمال واقع حياة النساء في تلك الأسر وتجاهل وضع عدم المساواة على مستوى المكانة الاجتماعية والوضع الاقتصادي الذي تعانيه النساء. وهذا الأمر تؤكده فوكودا- بار[60]، التي ترى أن إهمال التفاوتات الأسرية في عملية

---

(54) Hilary Graham, «Women's Smoking and Family Health,» *Social Science and Medicine*, vol. 25, no. 1 (1987), pp. 47-56.

(55) Bradshaw, «Female-headed Households in Honduras: A Study of their Formation and Survival in Low-income Communities».

(56) Chant, «Female Household Headship and the Feminisation of Poverty: Facts, Fictions and Forward Strategies».

(57) Tine Davids and Francien van Driel, «Globalisation and Gender: Beyond Dichotomies,» in: Frans J. Schuurman, ed., *Globalisation and Development Studies Challenges for the 21st Century* (London: Sage, 2001), pp. 153-175.

(58) شملت الانتقادات أيضًا إهمال نماذج الأسر المختلفة التي حصلت في بعض الدول على الاعتراف الشرعي والقانوني؛ كأسرة الشركاء من دون زواج والأسرة المثلية أو أسرة النساء العازبات وهذا الجدل على الرغم من اتساعه وتشعبه إلا أنه لا يمثل محل اهتمام في هذا العرض.

(59) Davids and Van Driel, Ibid.

(60) Sakiko Fukuda-Parr, «What Does Feminisation of Poverty Mean? It Isn't Just Lack of Income,» *Feminist Economics*, vol. 5, no. 2 (1999), pp. 99-103.

إعادة توزيع الموارد داخل الأسر التي يرأسها رجال يؤدي إلى غض النظر عن الفقر الثانوي الذي تعانيه النساء غالبًا في تلك الأسَر.

جادلت شانت[61] حول ضرورة تركيز أطروحة تأنيث الفقر على اختلاف المساهمة التي يقدمها الرجال والنساء من أجل الحفاظ على الأسرة وتلبية متطلباتها في نموذجَي الأسَر ذات العائل الواحد أو ذات العائلين، بدلًا من التركيز على الفوارق المادية بين الرجال والنساء، وترى شانت أن كون النساء عائلات لا يمثل فرقًا جوهريًا في قضية تأنيث الفقر، حيث إن المسؤوليات والواجبات الأسرية قد تم تأنيثها وألقيت أكثر فأكثر على عاتق المرأة حتى في ظل وجود العائل الرجل. إن تصوير فقر المرأة وكأنه يبدأ وينتهي عند ظاهرة النساء العائلات كما تؤكد شانت[62] قد ترك ذلك الانطباع الذي يُرجع أسباب فقر المرأة إلى سمات وخصائص النساء بدلًا من التركيز على السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يوجدن فيه، بحيث ينظر إلى الإعالة النسائية على أنها وصمة اجتماعية كونها غير طبيعية وتقابل بالعزل والرفض في كثير من المجتمعات التي توجد فيها. في بريطانيا مثلًا، كما تشير آن فونيكس[63]، أدت مركزية ظاهرة النساء العائلات في الجدل حول تنامي الفقر إلى عدِّ النساء العائلات فئة تفتقر إلى الدافعية والقوة وتحمُّل المسؤولية وتصوير هذه السمات على أنها السبب الأساسي في ما تعانيه أُسَرهن من فقر، وكما تؤكد صوفي لوز[64] أصبحت مشكلة فقر المرأة متعلقة بمن يكون مسؤولًا عن إعالة الأسرة وليس بالظروف التي توجد فيها. هذا التوجه كما تؤكد هنريتا مور[65]، لا يقدم النساء العائلات على أنهن كبش فداء فقط بل يبعد الأنظار من الفوارق الجندرية في البناء الأسري وعن التفاوتات في المكانة الاقتصادية الاجتماعية للمرأة بوجه عام.

إن عدم فهم مسألة قدرة المرأة على الاختيار ناتجة من تصوير الأسرة التي يترأسها الرجل على أنها النموذج المثالي الذي يجب أن تكون عليه الأسرة لضمان مستوى من الرفاه لأفرادها.

(61) Chant, *Gender, Generation and Poverty: Exploring the «Feminisation of Poverty» in Africa, Asia and Latin America.*

(62) Chant, «Female Household Headship and the Feminisation of Poverty: Facts, Fictions and Forward Strategies».

(63) Ann Phoenix, «Social Constructions of Lone Motherhood: A Case of Competing Discourses,» in: Silva, ed., *Good Enough Mothering? Feminist Perspectives on Lone Motherhood*, pp. 175-190.

(64) Sophie Laws, «The Single Mothers Debate: A Children's Rights Perspective,» in: Janet Holland and Lisa Adkins, eds., *Sex, Sensibility and the Gendered Body* (Houndmills, Basingstoke: Macmillan, 1996), pp. 60-77.

(65) Henrietta Moore, «Mothering and Social Responsibilities in a Cross-cultural Perspective,» in: Silva, ed., *Good Enough Mothering? Feminist Perspectives on Lone Motherhood*.

هناك الكثير من الأدلة العملية على صدق الفرضية القائلة بأن الفقر يولد في الأسرة، إلا أن هذه الأسرة ـ كما تقول شانت[66] ـ يجب ألّا تكون أسرة تعولها امرأة. إن مواجهة فقر المرأة بالتركيز على أسَر النساء العائلات يحمل الكثير من التبسيط والتسطيح لتعقيدات ظاهرة تأنيث الفقر وعلاقتها بالسياق العام للمجتمع ومكانة المرأة فيه، التي تتأثر بعدة عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وتاريخية أيضًا، ففقر المرأة ـ كما تشير برادشو[67] ـ ليس متعدد الأبعاد فقط، ولكنه متعدد القطاعات أيضًا (Multisectoral) وطرق العيش وأماكن التواجد أيضًا فالمرأة تعيش الفقر بطرائق مختلفة وفي أوقات مختلفة وفضاءات مختلفة. يوضح برايان لينيكير[68] ذلك فيشير إلى أنه في الوقت الذي تعاني فيه النساء العائلات مشاكل تتعلق بمحدودية ومصاعب طرائق الحصول على الأصول – الملكية والعمل والدخل وغير ذلك من الأصول – تعاني النساء اللاتي يعشن في أسر يترأسها رجال، إضافة إلى ذلك، عدمَ قدرتهن على الوصول إلى تلك الأصول بصورة شبه كاملة في الكثير من الحالات، حيث تعيش معظم النساء في حالة من التبعية قد تصاحبها حالات عنف جسدي ونفسي تشل قدرتهن على المبادرة وامتلاك الرغبة في تحسين أوضاعهن.

خامسًا: تأنيث الفقر من منظور جندري

إن عدم اهتمام الباحثين وواضعي سياسات مكافحة الفقر بالمسائل المتعلقة بوضع النساء في المجتمع، الذي يتحدد بعوامل أساسية كعلاقات القوة بين النوعين داخل الأسرة وخارجها ومظاهر التمييز الجندري ضد المرأة في الفضاءين العام والخاص، وعدم الالتفات إلى حقيقة أن الكثير من النساء يعشن في حالة من الفقر الثانوي بسبب عدم قدرتهن على الوصول إلى الموارد، ويجعل الكثير من النساء عرضة للفقر الذي قد يصل إلى مستويات متدنية في حال تعرض أسَرهن لتغيرات اقتصادية أو ديمغرافية، إضافة إلى أن ذلك يقلل فرص كثير من النساء للإفادة من برامج مكافحة الفقر، التي تتضمن فتح قنوات تسهل وصولهن إلى الموارد كتوفير فرص عمل وتدريب وغير ذلك.

تشير غيتا سين[69] إلى أن الفقر يؤثر في النساء والرجال بطرائق مختلفة، حيث يؤثر الجندر كغيره من العوامل ـ كالعمر والمجموعات الاثنية والمكان وغيرها ـ في الفقر ويزيد احتمال تعرض المرأة له. بهذا المعنى، فإن هشاشة وضع كل من الرجال والنساء تجاه الفقر ليست متساوية.

---

(66) Chant, «Revisiting the «Feminisation of Poverty» and the UNDP Gender Indices: What Case for a Gendered Poverty Index?».

(67) Bradshaw, «Female-headed Households in Honduras: A Study of their Formation and Survival in Low-income Communities».

(68) Brian Linneker, 2003.

(69) Gita Sen «El empoderamiento como un enfoque a la pobreza,» in: Irma Arriagada and Carmen Torres, eds., *Género y pobreza: Nuevas dimensiones*, no. 26 (ISIS International, Ediciones de las Mujeres, Santiago, Chile, 1998).

وترى روزا برافو[70] أنه بتعيين المرأة مسؤولة عن الفضاء الخاص فإن تقسيم العمل على أساس النوع يسبب تقليل الفرص أمام المرأة كنوع للوصول إلى الموارد المادية والاجتماعية (ملكية رأس المال، العمل المدفوع، التعليم، والتدريب) أو للمشاركة في عمليات صنع القرار في الفضاءين العام والخاص أكثر فأكثر. تؤكد ذلك إليزابيتا روسبيني[71]، إذ ترى أن قلة الفرص أمام المرأة للوصول إلى الموارد بسبب التقسيم النوعي للعمل، إضافة إلى التراتبية الاجتماعية المبنية على أساسه، يترجم إلى حرمان المرأة مجالات اجتماعية جمة، وبالأخص ثلاثة مجالات أساسية وهي سوق العمل، ونظام الرعاية الاجتماعية، والمنزل.

إن قلة الفرص أمام المرأة للوصول إلى الموارد بسبب التقسيم النوعي للعمل، إضافة إلى التراتبية الاجتماعية المبنية على أساسه، يترجم إلى حرمان المرأة مجالات اجتماعية جمة، وبالأخص ثلاثة مجالات أساسية وهي سوق العمل، ونظام الرعاية الاجتماعية، والمنزل.

تجادل نيلوفر كاغاتي[72] حول أن تحليل تأنيث الفقر يجب أن يتضمن العلاقة بين الجندر والفقر من خلال التشديد على صورها الأكثر تعقيدًا التي تصف وضع المرأة في مجتمع ما بوجه عام، بدلًا من التركيز على الصورة البسيطة لتلك العلاقة التي تتضح في نموذج التحليل وفقًا لنوع عائل الأسرة، الذي تؤكد كاغاتي أنه يسبب إهمال جوانب مهمة من هذه العلاقة بحيث يفشل الانتباه إلى حقيقة وجود فقيرات في الأسر غير الفقيرة نتيجة عدم قدرتهن على الوصول إلى الموارد.

يتطلب فهم تأنيث الفقر من منظور جندري ـ كما توضح ذلك كاغاتي [73]ـ فهمًا لعلاقات القوة داخل الأسرة التي تقوم على أساس عاملَي العمر والجندر، وآليات التعاون والصراع، إضافة إلى ديناميات التفاوض والمساومة التي تحدد طريقة توزيع العمل، والدخل والأصول المنزلية داخل الأسرة. إن القدرة على القيام بالتفاوض والمساومة لا تأتي من فراغ كما تؤكد سين أيضًا؛ بل إنها تتأثر بالمعايير الاجتماعية، إضافة إلى قدرة أفراد الرجال والنساء على الوصول إلى الفرص والموارد المتاحة خارج المنزل. وتضيف كاغاتي[74] ضرورة فهم علاقات التفاعل بين الأسَر وأفرادها مع مجموعة متنوعة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مثل الدولة أو سوق العمل أو مؤسسات

(70) Rosa Bravo, «Medición de la pobreza desde un enfoque de género,» document presented at the Expert Meeting on Poverty and Gender, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC)/ International Labour Organization (ILO), Santiago, Chile, 12-13 August 2003.

(71) Elisabetta Ruspini, «Lone Mothers and Poverty in Italy, Germany and Great Britain: Evidence from Panel Data,» Working Paper, nos. 99-10, Institute for Social and Economic Research, Colchester, University of Essex, 1996.

(72) Nilüfer Çagatay, «Gender and Poverty, Social Development and Poverty Elimination Division,» Working Paper Series 6, Bureau for Development Policy, United Nations Development Programme, New York, 1998).

(73) Ibid.

(74) Ibid.

المجتمع المدني، التي يفترض بها أن تعمل على أساس من الحياد بين النوعين. إلا أن الكثير من الدلائل الإمبيريقية تؤكد خلاف ذلك، وفي السياق نفسه تضيف ضرورة فهم الاقتصاد على المستوى الكلي الذي يمثل السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي تساهم في الحفاظ على الأسرة أو تتسبب في وقوعها في حالة من الفقر والعوز.

خاتمة

تم عرض أهم الدراسات والآراء النظرية التي تناولت مفهوم وظاهرة تأنيث الفقر في التراث النظري الاجتماعي، بدءاً من ظهور المصطلح على يد دايانا بيرس، وما تبع ذلك من جدل حول هذا المفهوم وتركيزه على ظاهرة النساء العائلات، وتأثير ذلك في سياسات مكافحة الفقر وضرورة توسيع دلالات هذا المفهوم ليشمل المسائل المتعلقة بوضع النساء في المجتمع، والذي يتحدد بعوامل أساسية كعلاقات القوة بين النوعين داخل الأسرة وخارجها ومظاهر التمييز الجندري ضد المرأة في الفضاءين العام والخاص □

الهوية والأمة والمستقبل: تساؤلات

يوسف محمد الصواني(*)

أستاذ السياسة والعلاقات الدولية، جامعة طرابلس، ليبيا،
ومدير قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

إن التساؤل عن الذات والهوية ليس جديدًا، فمنذ بدء المجتمعات الإنسانية في الانتظام صارت مسألة الهوية والكيان وإبرازها في مواجهة الآخرين موضوعًا للجدل والصراع المتواصل. ولقد ساهم بروز الدولة الوطنية في توجيه الفكر والعلاقات الإنسانية إلى التركيز على الهوية الوطنية وملحقاتها من أمة ودولة وطنية (قومية) وسيادة وغيرها. ورغم ما حدث من تسويات أو تناقضات شهدها القرنان التاسع عشر والعشرون فإن التصورات حول الأمة والهوية واختلاطها بالمقدسات والأساطير وبالأوهام ظلت ماثلة تسكن كل ثنايا الفكر والعمل الإنساني، وبخاصة في إثر حروب القرن العشرين. في هذه الدراسة نعرض للهوية والأمة والتصورات عنهما في الفكر والواقع العربي ونتناول التحديات التي تدفع نحو إعادة طرح التساؤل وتقدير ما يتصل بالمستقبل العربي.

أولاً: الهوية: جدل لم ينتهِ: «من نحن»؟

تؤمن كل شعوب الدنيا وتعيش تحت سيطرة تصورات معينة حول ذاتها وحول الآخرين، الأنا والآخر[1]. ليس هناك من ثقافة في هذا الكون إلا وتعتمل بها أسئلة تتصل بهذه التصورات التي قد تستند إلى مقومات مادية ومعنوية، كما قد تعكس مخيالًا أو أوهامًا وأساطير تتصل بالقومية أو الهوية العرقية أو الثقافية أو اللغوية وتمثلاتها وتعبيراتها المختلفة. يرتبط بذلك الكيفية التي تنظر بها أي جماعة بشرية لدورها في العالم وتصوراتها عن الآخرين أو برؤيتها لما ينبغي أن يكون عليه العالم. ومع أن الجماعات الإنسانية والدول أيضًا تعمل وتتفاعل وسط عملية بناء وتطور التصورات والأوهام، إلا أنه لا بد من التوضيح أنه كلما كانت الدولة أو الأمة كبيرة وقوية كان لموقع تصوراتها أو أوهامها وأساطيرها دور أكبر، وربما أخطر، والذي يحدد الخطر ودرجته يعتمد على عوامل

(*) البريد الإلكتروني: ysawani@caus.org.lb.

(1) تطرح هذه الأسئلة في أمم وبلدان كثيرة ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصدر صامويل هنتنغتون في 2004 كتابًا عنوانه: *Who Are We?: The Challenges to America's National Identity*، تناول فيه التحديات التي تواجهها الهوية الأمريكية وصلتها بمستقبل الدولة. انظر: صامويل هنتنغتون، **أمريكا: الأنا والآخر: من نحن؟ الجدل الكبير في أمريكا**، ترجمة عثمان المثلوثي؛ مراجعة وتقديم يوسف الصواني (طرابلس – ليبيا: منشورات المركز العالمي، 2006).

متعددة كالقيادة أو النخبة الحاكمة والنخب الفكرية القائدة والموارد المتاحة وتوظيفها مثلما يعتمد على شكل وطبيعة النظام السياسي والنظام الدولي السائد.

وبينما تم الترويج منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين لمفهوم المواطنة العالمية كنتاج للعولمة في بعدها الثقافي ضمن المقاربة القائلة بأن العولمة والديمقراطية ستفرضان قدرًا مناسبًا من الهوية المشتركة يمكن أن تتجاوز الهوية بمفهومها الميتافيزيقي أو السوسيوتاريخي، فقد برزت أو عادت لدائرة الفعل الهويات المستندة إلى الدين أو الإثنية، ولم تفلح العولمة وطروحات الديمقراطية في استيعاب أو تجاوز القيم المرتبطة بالدين والإثنية لتحقق استجابة كونية أو قبول للاشتراطات التي تندرج ضمن قيم الحرية والعدالة والديمقراطية والمساواة في مقابل القيم والخصائص التي تميز الجماعات بعضها عن بعض.

أتاحت العولمة للجماعات الثقافية أو الإثنية المختلفة فرصًا أكثر للتعبير والتواصل والعمل والتأثير. هنا ظهر ما صار يعرف بالقومية المدنية التي تشير إلى أن الأمة تتكون من كل أولئك الذين ينتمون إليها بصرف النظر عن العرق أو الإثنية أو اللون أو المعتقد أو النوع الاجتماعي أو اللغة.

في المقابل، أتاحت العولمة للجماعات الثقافية أو الإثنية المختلفة فرصًا أكثر للتعبير والتواصل والعمل والتأثير. هنا ظهر ما صار يعرف بالقومية المدنية (Civic Nationalism) التي تشير إلى أن الأمة تتكون من كل أولئك الذين ينتمون إليها بصرف النظر عن العرق أو الإثنية أو اللون أو المعتقد أو النوع الاجتماعي أو اللغة، بل أعضاء في الجماعة يتساوون سياسيًا وقانونيًا في المواطنة والحقوق ويتحدون في ارتباطهم بقيم وممارسات سياسية مشتركة، وحيث الأمة بناء أو تشكل سياسي يضع الالتزامات ويعطي الحقوق للجميع من دون تمييز. هذا المفهوم ينافس مفهوم القومية الإثنية (Ethnic Nationalism) التي تعد سابقة للسياسة (Pre-political) بما هي نتاج للماضي وليست تعبيرًا عن المنتمين إليها، وحيث الأمة أو الدولة ليست كيانًا أو تشكلًا طوعيًا بقدر ما هي ما تحقق في التاريخ ويستند للغة والثقافة ورابطة الدم أحيانًا كما ترى التصورات العرقية.

هذا الجدل بين المفهومين كان له أثره في تطوير مفهوم الهوية، فظهر ما صار يعرف بالمواطنة المتعددة الثقافات كمحاولة للتعامل مع ظواهر التنوع اللغوي والثقافي. لكن هذا لم يؤدِّ إلى إلغاء بل استدامة فكرة القومية والهوية وليس تجاوزها[1]. ومع أن ما حصل في الاتحاد الأوروبي كنموذج تجاوز الحدود الوطنية بمفهومها التقليدي المعروف كان أمرًا لافتًا من شأنه أن يقود إلى تحولات على الهوية والوطنية وتعبيراتها السياسية، فقد انتهى الأمر بالاتحاد والاندماج

(1) Eleni Psarrou, «National Identity in the Era of Globalisation,» (PhD Thesis Submitted to LSE, 2014), pp. 243-252 and 296-306, <http://etheses.lse.ac.uk/2507/1/U615456.pdf>.

إلى العودة من حيث بدأ تقريبًا حيث مصيره لا يرتبط بفكرة تجاوز الهوية الوطنية بل بالمآل الذي ستصير إليه التدابير المتعلقة بمعالجة التحديات والمشاكل التي تواجهها كل دولة بعيدًا من صيغة المواطنة الأوروبية ما-بعد القومية. كان هذا واضحًا مؤخرًا في الاختلافات، بل التناقضات، في شأن حرية التنقل بين الحدود والعمل والمهاجرين والعملات، وهو ما قاد إلى خروج بريطانيا من الاتحاد وتلويح دول أخرى بذلك، وبخاصة أثناء أزمة المهاجرين؛ وهو ما صار أكثر وضوحًا عند انتشار جائحة كورونا واتجاه كل دولة للاعتماد على ذاتها وتجاوز كل ترتيبات الوحدة.

لم تؤدِّ العولمة، مع عدم الإنكار لما ولدته من «قيم ومثل» تجاوزت الحدود الوطنية، إلى ذوبان الهويات أو نهاية الدولة الوطنية التي نشهد اليوم في ظل جائحة الكورونا حاجة أكثر قوة إلى وجودها كدولة قوية وقادرة.

ورغم أن التطور بلغ حدًا يجعل الإحساس بأن العالم قرية واحدة صغيرة أقوى مما كان عليه الأمر في أي مرحلة سابقة مع وجود منظومة عالمية لها أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والثقافية والإعلامية التي تنقل نماذج الغرب إلى كل مكان في ذات الوقت، فنحن في الواقع أمام تأثيرات مختلفة أو متعاكسة لكنها تحدث في آن معًا. هكذا لم تؤدِّ العولمة، مع عدم الإنكار لما ولدته من «قيم ومثل» تجاوزت الحدود الوطنية، إلى ذوبان الهويات أو نهاية الدولة الوطنية التي نشهد اليوم في ظل جائحة الكورونا حاجة أكثر قوة إلى وجودها كدولة قوية وقادرة. وبينما تطرح العولمة فرصًا أمام ترجمة هويات جامعة أو آفاق حضارية وثقافية مشتركة إلى تعبيرات سياسية تتجاوز حدود الدولة الوطنية حيث الفضاءات الكبرى حقيقة واقعة في السياسة العالمية اليوم، وفرت العولمة وهي تروّج لنهاية الهويات والثقافات والقوميات والإثنيات المجال الرحب، لكي تحافظ على تمايزاتها وتتمسك بخصوصيتها وبطاقتها التعبيرية وباستنادها إلى سمات ومشاعر وقيم وذكريات وأساطير مشتركة وإحساس بهوية تاريخية ومصير مشترك. بات واضحًا أن هذه الهويات والثقافات نجحت في مواجهة أو استيعاب تحدي العولمة وثقافتها التي روجت لروح جديدة لا يمكنها أن ترتبط أو تنتسب إلى أية هوية تاريخية. لذلك عادت الهويات والثقافات لتؤدي دورها، لأن الشعوب على ما يبدو غير قادرة على الحياة بلا ذاكرة، ولأن ثقافة العولمة لم تجب عن حاجات حياتية معاشة، كما أن السمات الجديدة لمستقبل النظام العالمي لم تتبلر بعد، وبالتالي فإن هناك احتمالات متباينة ممكنة.

ترتبط عمليات إضعاف الرابطة الوطنية أو القومية بسياق التحدي الذي تواجهه فكرة الاندماج والانصهار القومي كمهمة تاريخية وأصيلة للدولة القومية. أيضًا هناك احتمالات حقيقية من أن تؤدي العولمة في سياقها الاقتصادي أو الإعلامي إلى التأثير في الثقافات القومية والهويات القومية كما تبين دراسات اللغات، ومن بينها اللغة العربية وما تواجهه من تحديات في التعليم والإعلام والإنترنت بسبب الانتشار الواسع للغة الإنكليزية، وكيف يؤثر ذلك بقوة في الهوية العربية الجامعة

ويضع مستقبلها أمام تحد كبير، وبخاصة أن تعريف العربي يعتمد على اللغة بوجه أساسي[2]. لذلك فإن قيام جماعات قومية وإثنية بالتعبير عن هوية يمثل تحديًا للمفاهيم السائدة ودخول مفاهيم جديدة حول الجماعة السياسية والمواطنة والسيادة والدولة والأمة. ويطرح ذلك التحدي أمام «الأمم» التي لم تتحقق بعد أو التي لم تحقق كيانًا قوميًا جامعًا ينسجم مع الشكل السياسي السائد عالميًا منذ معاهدة وستفاليا في 1648. ذلك يعني ببساطة أن الجماعات الثقافية أو الإثنية المتعايشة، وبأي صيغة، داخل ما يعدّ إقليمًا لتلك «الأمة» تصبح رأس حربة سياسات الهوية مجدداً، وبخاصة أن الدولة الوطنية هي وحدها الفاعل الرئيسي الأول في النظام الدولي السائد وهي تترسخ رغم كل الصعوبات في سياقات متعددة ومنها الوطن العربي.

إن المجتمعات المتنوعة والمتعددة إثنياً، كتلك التي تقطن ما يعرف بالعالم العربي، ليست بحاجة إلى أن تدفع ثمن تجاهل الحاجات والقيم المعبرة عن تنوعها الطبيعي أمام مغريات تحقيق الاندماج الذي قد يقود إلى هيمنة جماعة أو إثنية ما على غيرها.

وسيراً في هذا الاتجاه، فإن المجتمعات المتنوعة والمتعددة إثنياً، كتلك التي تقطن ما يعرف بالعالم العربي، ليست بحاجة إلى أن تدفع ثمن تجاهل الحاجات والقيم المعبرة عن تنوعها الطبيعي أمام مغريات تحقيق الاندماج الذي قد يقود إلى هيمنة جماعة أو إثنية ما (والعبرة هنا ليست للحجم) على غيرها بهذه الذريعة حيث لا مبرر لأن تتنافس الحاجات البشرية المتنوعة بما فيها الطموح للاندماج مع الهوية الوطنية. في المقابل، فإن تبني موقف مناقض في التعامل مع هذه الحاجات وبخاصة ضمن مقاربة الهويات الفرعية سيقود إلى سعي الأفراد لتحقيق حاجات جماعتهم، ولو تم ذلك بتكلفة التمزق الاجتماعي وتفتيت كيان الدولة. إن ذلك يجد تفسيره في حقيقة كون الحاجات والقيم لها أهمية مركزية وهي غير قابلة للتفاوض والمساومة بالطريقة ذاتها كالمصالح في عالم السياسة.

ثانياً: جدل الهوية والعروبة

لم يكن الوطن العربي (المنطقة، الوطن، أو كما تروق لك التسمية) بمنأى من الجدل والتطورات في شأن كل ما يتعلق بالهوية والأمة والقومية والدولة، فقد انقسم العرب حيالها (فكرًا وممارسة) واختلفوا حول ما ارتبط بها إلى درجة يمكن معها القول إن التاريخ المعاصر للمنطقة لم يكن سوى جدل وتفاعل وصراع تمحور حولها وما يلحق بها وما نتج منها على كل المستويات،

(2) Abdulkafi Albirini, *Modern Arabic Sociolinguistics Diglossia, Variation, Codeswitching, Attitudes and Identity* (New York; London: Routledge, 2016), pp. 122-124.

وبخاصة بعد صعود المنافسة بين دعاة العروبة السياسية ودعاة الإسلاموية. كان ذلك حاسمًا في جعل السؤال المتصل بالهوية والأمة والدولة من محاور حياة المنطقة وسكانها ضمن سياقات التحرر من الاستعمار وبناء الدولة ونمط علاقاتها الإقليمية ومع جيرانها أيضًا.

يتصل جدل الهوية والعروبة بالطموح إلى تحقيق النهضة والوحدة التي تجمع مكونات «الأمة العربية» كما عبر عنها الفكر القومي العروبي. لذلك نجد أن الخطاب حول النهضة يستحضر النهضة المأمولة ضمن تصور لماضٍ عربي يراه ترجمة لفكرة الهوية الجامعة والدولة الواحدة المعبر عنها، كما تنتصب الفكرة والطموح كعلامة أو مرشد وطريق أو حلم بالمستقبل. لذلك نجد الفكر النهضوي منقسمًا بين الماضي والمستقبل بينما يبقى الحاضر مهمشًا ولا يحظى بالدراسة والتفكير بما يستكشف ديناميات الواقع وآفاق النهضة المستقبلية إلا في حدود ضيقة. ولا غرابة أن يحفل الفكر العربي[3] بتلك الإشكاليات التي لا يمكنه أن يؤطرها إلا ضمن الماضي والحلم، وقد يكون ذلك نتيجة طبيعية ومباشرة لما نجم عن حقبة الاستعمار الأوروبي والاحتكاك أو الاصطدام بالغرب منذ حملة نابليون على مصر. هكذا رأينا الفكر العربي الذي انطلق في عصر النهضة يحاول استكشاف أسباب التقدم الغربي فاتجه للبحث في الموروث والهوية والذات والخصوصية والثقافة والدين كرد فعل ضد الاستعمار. ينطبق هذا على الأدبيات العربية باستثناء ما بدأ يظهر مؤخرًا من أعمال ودراسات تستند إلى منهجيات العلوم الاجتماعية المعاصرة التي لا تزال، رغم ذلك، تواجه التحديات والمحددات التي يعرفها الإنتاج المعرفي والمتعلقة باللغة والتواصل وضعف بنية الجماعة العلمية والآثار السلبية للاستبداد الطويل[4]. تلك الإسهامات تبقى محدودة الأثر لسببين على الأقل: **أولهما** أن هذا الانتاج لا يزال يعتمد مرجعيات ومنهجيات هذه العلوم كما هي في الغرب ولم ينتج معرفته الخاصة به ويبقي محدودًا بجماعة المختصين، و**ثانيهما** أنه يقوم في مواجهة خطاب يستند إلى العلوم الشرعية أو الدينية التي تخوض معركة تنزيل الفقه على الواقع من دون أن تتسلح بالعدة المناسبة وتزداد الهوة بينها وبين العلوم الاجتماعية الحديثة ومناهجها اتساعًا.

تلك ليست خاصية استثنائية للفكر العربي (المكتوب أساسًا باللغة العربية والموجه إلى ناطقيها) بل سمة يشترك فيها مع غيره في مناطق أخرى من العالم واجهت أيضًا ذات الأسئلة والتحديات. وكما تبين إليزابيث كساب، فإن التواريخ الاستعمارية والموروثات الثقافية في الأقاليم الثلاثة (الوطن العربي وأفريقيا وأمريكا الجنوبية) أثرت فكريًا أكثر فأكثر في كل منها، وبخاصة التشابه في سجالات ما بعد الاستعمار المتعلقة بالاستقلال الفكري، النزعة الكونية والخصوصية،

(3) يستخدم تعبير الفكر العربي في كل هذه الدراسة ليشير إلى الإنتاج الفكري المكتوب أساسًا باللغة العربية والموجه للناطقين بها ولا يقتصر على الفكر الذي يتبنى العروبة السياسية والقومية والوحدة العربية.

(4) انظر: ساري حنفي وريغاس أرفانيتيس، **البحث العربي ومجتمع المعرفي: نظرة نقدية جديدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، انظر أيضًا: ساري حنفي، «السوسيولوجيا الكونية: نحو اتجاهات جديدة،» **إضافات**، العدد 46 (ربيع 2019)، ص 10ـ 13.

الرأسمالية، النزعة الثقافوية، التحديث، والنزعة النسوية[5]. يصدق ذلك مثلًا على أمريكا الجنوبية وأفريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار (Post-colonialism) حيث انطلقت بداية دعاوى تأكيد الهوية والتاريخ والاستقلال الفكري والنزعة الثقافية.

لكن بينما حدث تطور محدود في الفكر العربي انتقلت التجارب الأخرى إلى الاهتمام بجوانب وقضايا مختلفة تحددت وفقًا للأوضاع العالمية. انفرد الفكر العربي، وشقه القومي بخاصة، بتصور يمكن عدّه هوسًا بحالة مناقضة لفكرة الدولة الوطنية عبر تصدير القول بأنها وافدة وغريبة وتجزيئية تحول دون قيام الدولة الحقيقية، دولة العرب جميعًا[6]. وكما حاجج عبد الله العروي، فقد ظل التركيز منصبًا على مقتضيات الفكرة العروبية التوحيدية وإنكار شرعية الدولة القطرية والتركيز على السلطة وليس الدولة ذاتها كمفهوم فلسفي واجتماعي وسياسي كما يشير وضاح شرارة[7]. يصدق ذلك أيضًا على الفكر العربي ـ الإسلامي الذي رأى في الدولة القطرية تناقضًا مع مفهوم الأمة الإسلامية ووحدتها في دولة واحدة. هكذا كان هذا التمسك أو الرغبة في رؤية دولة واحدة وبفكرة الوحدة ذاتها، عربية أو إسلامية، جوهر الفكر السياسي العربي. فالوحدة جزء من التاريخ والتراث الثقافي، وقد تحققت في الماضي (رغم الكثير من التناقض في هذه الفكرة، على الأقل بمعايير الدولة الحديثة)[8].

انفرد الفكر العربي، وشقه القومي بخاصة، بتصور يمكن عدّه هوسًا بحالة مناقضة لفكرة الدولة الوطنية عبر تصدير القول بأنها وافدة وغريبة وتجزيئية تحول دون قيام الدولة الحقيقية، دولة العرب جميعًا.

وبصرف النظر عما إذا كانت وافدة أو أن لها جذورها المحلية، فقد كان لظروف الولادة المتأخرة للدولة العربية[9]، ورغم توظيف الدولة والنخب الحاكمة وداعميها لوسائل متعددة، أن فشلت في تحقيق الدولة بالمفهوم المعاصر فأنتجت دولة «وطنية» ضعيفة في الداخل ومنكشفة أمام الخارج. ولعل ذلك يفسر لنا لماذا يحفل تاريخ الدولة العربية المعاصرة بتجارب سعت من

(5) إليزابيث سوزان كساب، **الفكر العربي المعاصر: دراسة في النقد الثقافي المقارن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 446ـ454.

(6) لمراجعة معمقة حول هذا الموضوع، انظر الفصل الخامس من كتابنا: يوسف الصواني، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 47 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

(7) وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربي** (بيروت: دار الحداثة، 1980)، ص82ـ83.

(8) محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص79.

(9) نستخدم تعبير الدولة العربية في الدراسة ليشير إلى أعضاء جامعة الدول العربية وليس بمعنى عروبي أو هوياتي للسكان.

خلالها لتوظيف رؤى وأيديولوجيات وسياسات لتقوية موقفها وتعزيز مناعتها في مواجهة الداخل والخارج ولو على المستوى الإقليمي فقط. لقد قادت هزيمة 1967 إلى إثارة الحاجة إلى النقد الذي تجاوز نقد السياسة والحكومات إلى نقد الهوية والثقافة والمجتمع، إلا أن هذا التفكير النقدي ظل محدودًا محاصرًا بالقيود وبخاصة ما فرضته الدولة التي أصبحت أكثر تسلطًا وقدرة لتجعل التفكير النقدي أقل قيمة. وحتى عندما اندلعت الثورات والاحتجاجات عاد الصراع إلى ثنائية الدين والقومية والعلمانية والإسلام وغيرهما من ثنائيات زمن الفكر النهضوي التي لم تكن من مقومات النهضة الممكنة بل كانت مجرد ردود فعل أو خطابات انفعالية في مواجهة التحدي الخارجي ولم تكن نابعة من إدراك للدافع وإرادة تنتج فكر النهضة والتغيير.

إن كلاً من الدولة الوطنية والأيديولوجيا بصيغها المتنافسة لم تسهم في جعل النهضة ممكنة بل ربما جعلتها مستحيلة عملياً وقادت إلى تهاوي الدولة ومؤسساتها أمام أول هزة للربيع العربي عرَّضت المجتمع أيضًا للتدمير لعجز العقد الاجتماعي السائد على تلبية حاجاته.

لقد تم توظيف واستغلال الهوية القومية بمعنى العروبة على نحو قاد إلى نتائج كارثية على كل المستويات. ويمكن بمراجعة سريعة للتاريخ المعاصر أن نعرف كيف سعت الدولة العربية لتوظيف رؤى وأيديولوجيات وسياسات لتقوية موقفها وتعزيز مناعتها في مواجهة الداخل والخارج الإقليمي (أو العربي!). رأينا كيف وظفت دول عربية مثلًا السياسات الوحدوية التي من شأنها لو تحققت أن تقود عملياً إلى نفي الدولة الوطنية ذاتها، بل إن كل دولة عربية استخدمت تلك السياسات في مواجهة الأخرى وبما حقق عظيم الضرر للفكرة العروبية ومفهوم وأهمية التكامل أو الاندماج أو التعاون العربي ذاته، وصارت العروبة والوحدة في أحيان كثيرة غطاء وأداة للتسلطية والتدخل في الشؤون الداخلية وغير ذلك.

كما استخدمت الدولة العربية سياسات وتبنت مواقف كثيرة للهدف نفسه، كالدعوة إلى الوحدة الإسلامية، أو الدعوة إلى الحرب واستخدامها لدعم جهود بناء الدولة واستقرار نظام الحكم، واستخدمت الدين مصدرًا لشرعية مبتغاة، بينما قاد ذلك في الواقع إلى تجهيز الأرضية للمنادين بشرعية بديلة تتوخى دولة تستند إلى تصور إثني أو ثقافي-إثني أو تحلم وتعمل لأجل خلافة مأمولة، وهو ما أدخل المنطقة لاحقًا في أتون عنف متوحش وإرهاب عبرت عنه تنظيمات جهادية وإرهابية معروفة[10].

النتيجة كانت حلول الإحباط واليأس في الفكر العربي فاندفع مجددًا إلى الأيديولوجيا وبأشكال عنيفة كما في الحركات الإسلاموية الجهادية. هكذا فإن كلًا من الدولة الوطنية والأيديولوجيا بصيغها المتنافسة لم تسهم في جعل النهضة ممكنة بل ربما جعلتها مستحيلة

(10) حسام عيسى عبد الرحمن، «أزمة الدولة الوطنية-العربية: تحديات التراث السياسي التقليدي والحداثة في حقبة ما بعد الاستعمار،» مؤمنون بلا حدود، 2019، ص 12-14، متوافر على الرابط <https://bit.ly/2MA4nDL>.

عمليًا وقادت إلى تهاوي الدولة ومؤسساتها أمام أول هزة للربيع العربي عرضت المجتمع أيضًا للتدمير لعجز العقد الاجتماعي السائد على تلبية حاجاته وانسداد أفق صوغ عقد اجتماعي جديد يحرر الطاقات والإبداع لنغوص مجددًا في سياسات الهوية والطائفية والأممية أيضًا. هكذا نرى انكفاء نحو ما قبل الدولة فصار الفكر منشغلًا بالغيبيات أو يعيد إنتاج أدبيات وفقه الهوية بمستوياته التجزيئية بدل الانشغال في مواجهة المشكلات النظرية والعملية المنبثقة من واقع المجتمعات العربية لتصبح أكثر قدرة على التمييز بين الواقع والحلم الأيديولوجي[11].

يحتاج الفكر اليوم إلى البحث في ما يمكن أن ينهي التشرذم والانقسام بمستوياته المختلفة بأفكار تتلاءم مع المعطيات والتحديات وكيف يمكن اقتران هذه الأفكار والطروحات بالأدوات اللازمة التي تصبح بها أكثر فاعلية وواقعية.

الفكر العربي مضطر وبحاجة ماسة إلى أن يعيد طرح الإشكاليات والأسئلة من أجل نهضة تستوعب التجربة المرة وتتعلم الدرس القاسي مما عاشته بلادنا وشعوبها وتتفهم حياة المجتمعات ونهضتها من دون إصرار على تميز ربما لا يكون عمليًا. كما عليه أن يستوعب حركة التاريخ وموقعنا فيه ضمن نظرة شاملة إلى تاريخ المجتمعات البشرية وتحديدًا لصورة واضحة عن الإنسان بمختلف أبعاد حياته. لقد أكدت التجربة الفاشلة في تحقيق النهضة أنه لا مجال للسير قدمًا ضمن ثنائيات وصراعات الهوية والدين والعلمانية، والقومية والإسلاموية والطائفية أو الإثنية. وقد بدا هذا واضحًا خلال تجربة الربيع العربي القصيرة (لكن الغنية بالدروس) وبخاصة على مستوى العلاقة بالدين الذي لا يمكن أن يكون هو فقط محدد كل شيء أو مبررًا لشمولية أو استبعاد لا يقل سوءاً عما سبقه[12]. وبقدر ما يتأكد أن الحداثة لم تتحقق ينشغل المفكرون اليوم بهذه الانقسامات والصراعات ويعودون إلى نظرية المؤامرة أو المناداة باستقالة العقل والعودة إلى التراث في العصر الذهبي بينما لا تُطرح الأسئلة عن وسائل الخلاص: هل هي ذاتية؟ أم خارجية؟ وهل يمكن صناعة النهضة بالذات فقط؟ أم أننا بحاجة إلى إدراك حقيقة البنى الكونية الطابع وبخاصة في عصر العولمة التي أضافت بعدًا عالميًا وعززت البعد المحلي للهوية أيضًا؟

غابت عن موضوعات الفكر العربي مسائل من صميم النهضة، وهي تحرير المجتمع والفرد من أسار السلطة وقيودها وضبط حدود الدولة والسلطة مقابل أنظمة الرعاية والتبعية والقمع التي تجعل المواطن أو الفرد والمجتمع بكامله رهينة لدى الدولة، فيصبح السياسي أو الحاكم ليس خادمًا لدى الشعب، بل سيداً أولى بالطاعة. لذلك هناك كما يبدو اليوم حاجة ماسة إلى الخروج من

(11) انظر كيف تتفاعل قضايا الظلم والعدالة والعقد الاجتماعي لتنتج حالة الانسداد والأزمة في: مجموعة مؤلفين، **الظلم في الوطن العربي والطريق الى العدل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).

(12) محمد الحوراني، «لماذا أخفقت النهضة العربية؟،» <https://bit.ly/2kv8cwB> .

أسر التصورات والأساطير والأوهام التي سادت على مدى نحو قرنين من الزمان والقيام بشجاعة ووعي كافٍ بإعادة طرح أسئلة تتصل بالحياة والمستقبل على كل المستويات. علاوة على تحدي التنمية المرتبط بالتعليم وتحرر المرأة وإطلاق طاقات الشباب، يواجه الفكر العربي اليوم أسئلة تتعلق بأفضل السبل لمواجهة التشرذم الذي أصاب الدولة القطرية أو الوطنية بعد أن أصاب الفكرة العروبية الجامعة. إن مواصلة الانقسام في الفكر النهضوي ليس سوى تعبير عن فقر معرفي وعجز منهجي عن استخلاص الدروس والتمسك بسردية أصولية ما أو أخرى (عروبة/ إسلام/قومية/ وطنية/ إثنية) وهو ما يؤدي تمامًا إلى تراجع التفكير في مسألة النهضة والإجابة عن أسئلتها المباشرة.

يحتاج الفكر اليوم إلى البحث في ما يمكن أن ينهي التشرذم والانقسام بمستوياته المختلفة بأفكار تتلاءم مع المعطيات والتحديات وكيف يمكن اقتران هذه الأفكار والطروحات بالأدوات اللازمة التي تصبح بها أكثر فاعلية وواقعية. كيف يمكن التعامل مع الحقائق المجتمعية والحياة اليومية؟ كيف يمكن تقديم مشروع نهضة بديل لما فشل من عروبة سياسية أو إسلام سياسي أو دولة قطرية على السواء؟ كيف نتصدى لمسائل الوحدة والسلم الاجتماعي داخل كل بلد على حدة؟ هذه أسئلة حاسمة بخاصة بعد أن عجزت أيديولوجيا الدولة أن تصبح وريثًا للقومية أو الدين الذي يعجز هو الآخر عن صيانة الدولة والمجتمع وتقديم نموذج مقبول بل إنه لم ينجح حتى في الحفاظ على ما بدا من مكاسب برائحة الياسمين في تونس مثلًا بما يهدد كيان الدولة ذاته وليكرر التجربة الفاشلة نفسها التي اختصرت المسألة كلها في سرديتين برؤية هوياتية استبعادية أو إقصائية أو ضمن الهويات المتنوعة تناقضًا.

تبدو الصورة بعناصر متداخلة ومتشابكة، وبخاصة أن تحولات وتطورات مهمة تحصل في المنطقة العربية منذ انطلاقة موجة ما عرف بالربيع العربي عام 2010 وارتداداتها وما نتج منها من بروز لهويات وفاعلين ما دون الدولة الوطنية وإعادة إحياء لرؤى تنحدر إلى ما قبل الدولة الوطنية أو تتجاوز فكرة العروبة نحو أممية إسلامية أو مشرقية جديدة أو شرق أوسط جديد. لا مناص من الخروج من أسر التصورات والأوهام التي سادت على مدى نحو قرنين من الزمان والقيام بشجاعة ووعي كافيين بإعادة طرح أسئلة تتصل بكل المستويات. جانب من هذه الأسئلة يتصل حتمًا بالهوية وما الذي يشكل الهوية، وماذا تعني الهوية في مرحلة ما وكيف تختلف في مرحلة أخرى؟ كيف يمكن أن تتحول الهويات من مرحلة إلى مرحلة؟ ماذا كانت تعني الهوية العربية قبل خمسين عاماً؟ وماذا تعني اليوم؟ ما هي الهوية الإسلامية وهل هي مطابقة لفكرة الدولة؟ ماذا تعني الهوية لأية دولة أو قطر عربي أمس واليوم وغداً؟ هل الهوية حالة ثبوتية ساكنة أم أنها حالة دينامية؟ ويرتبط بهذه أسئلة أخرى بشأن التعامل مع قضايا كانت جامعة وفي مقدمها القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل، ومع التحديات الحاضرة والتصور عن المستقبل والتعامل مع الجوار والعالم الأبعد جغرافيًا.

ثالثاً: ارتدادات الربيع العربي وتحدي الهوية

أبانت تجربة ما بعد الربيع العربي الضعف والفشل المتراكم في قدرة الدولة على تلبية المطالب الاجتماعية ولم يعد ممكناً الاتكال على عقد اجتماعي وضعت مضامينه في عقود ما بعد الاستقلال ليُنظم العلاقة بل ليفرض العلاقة على المجتمع وفقاً للصيغة التي أرتأتها النخب المسيطر.

يجمع المثقفون والدارسون على استمرار حالة الانفصال بين المجتمع والدولة التي لم تتمكن من استيعاب الكيان الاجتماعي بما فيه من تنوع وتعدد فلم تتجاوز الحدود الشكلية والسلطوية. والنتيجة المترتبة على ذلك هي عدم تحقق إنجاز الدولة الوطنية بالاندماج في أمة حديثة تفارق الحدود التي رسمتها المفاهيم الأوسع للأمة سواء أكانت إسلامية أو عربية أو غيرها من التصورات لنزعات مرتبطة بكيانات أو تصورات تاريخية أو جغرافية أو عرقية أو مذهبية. هذا الفشل أعاق أيضًا التمكن من معظم مقومات الحداثة السياسية الضرورية لمشروع الدولة الوطنية المتسلحة بالمفاهيم الأخلاقية اللازمة للاستمرار والازدهار والاستقرار. قاد ذلك بالطبع إلى استمرار العناصر والعوامل والقوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ما قبل الدولة الحديثة لتفعل فعلها، وبخاصة استمرار الثقافة والمقومات المذهبية والقبلية، لتجعل من مسألة الهوية التحدي الأبرز أمام الدولة العربية.

قاد الربيع العربي إلى ارتدادات ظاهرة جعلت الحلم أبعد منالًا ولم يسفر عن اتجاه لتقوية الدولة القطرية وتمتين أسس وجودها عبر تحقيق الاندماج الوطني وهوية المواطنة أو تكامل إقليمي. أظهرت العوامل نفسها التي قادت إلى احتجاجات الربيع العربي الحاجة إلى قدر ومستوى من التكامل بما يمكن الدولة القطرية من الاستجابة ضمن جهد تكاملي لمتطلبات التنمية والحياة الكريمة بتعاونها الوثيق مع جيرانها الذين تقاسمهم فضاء واحد من المشتركات التاريخية والثقافية والمصيرية. لم تتمكن الدولة العربية القطرية من تحقيق أيٍّ من الأهداف، ولم تتمكن حتى من مجرد تحصين ذاتها أو الحفاظ على تماسكها، وما إن اتضحت معالم المرحلة الجديدة حتى بدا واضحًا للعيان أن الدولة العربية لم تصبح بعد الدولة المأمولة بل تستمر في كونها مجرد ممارسات سلطوية تراكمت عبر عقود من الزمن غاب المجتمع بكل تفاصيله عنها. هكذا تبدو الدولة القطرية اليوم غير قادرة على التمسك بكيانها واستدامة ما كانت ترسمه لذاتها من هوية، وظهر تمامًا كيف أن غياب المواطنة الحقيقية جعل الدولة تغرق في سردية هوية خادعة أُصيبت بمقتل بمجرد أن انطلقت الهويات الفرعية من عقالها وصارت مسيسة على كل المستويات.

هكذا رأينا كيف أصبحت مسألة الأقليات مثلًا تطرح بقوة وبدعم خارجي مكشوف على المستويات الإثنية والمذهبية والثقافية واللغوية في صيغ سياسية تناقض الدولة في أساسها

وجوهرها كفكرة ومؤسسات تسمو على ما قبلها من هويات لتصوغ هوية وطنية جامعة. هذا يفسر لنا، جزئيًا على الأقل، كيف تواجه الدولة بعد الربيع العربي تحديات وجودية حيث «الأقليات» قوى ضغط سياسي تطالب بالتمثيل والحصص والاستقلال الذاتي والفدرالية والتقسيم، وغير ذلك من الصيغ التي تجعل الدولة الوطنية كفكرة ومشروع في مأزق حقيقي. يجري ذلك بينما تغرق دول وتترشح أخرى للصراعات والحروب الأهلية إضافة إلى الصراعات الهوياتية المختلفة المستويات بما فيها تلك العابرة للحدود التي لا تعترف بالدولة الوطنية ولا تقبل تعايش الهويات المحلية أو الأقلوية.

إن الدولة العربية لن تنجح في سعيها لصوغ هوية خاصة بها، ما دامت هذه المحاولة تصطدم بقوى وديناميات الواقع الاجتماعي، وستظل عرضة لذلك ما دامت تتعمد الانفصال عن جوهر خصوصيتها التاريخية والثقافية والاجتماعية الحافلة بالتنوع.

إن أحد أهم دروس التجربة هو أن الدولة العربية لن تنجح في سعيها لصوغ هوية خاصة بها، ما دامت هذه المحاولة تصطدم بقوى وديناميات الواقع الاجتماعي، وستظل عرضة لذلك ما دامت تتعمد الانفصال عن جوهر خصوصيتها التاريخية والثقافية والاجتماعية الحافلة بالتنوع؛ بما في ذلك الارتباط بين العروبة والإسلام. هكذا لم يتعدّ ما أنجزته الدولة بناء مؤسسات سلطوية أو رفع شعارات الوطنية والهوية والتمسك بهياكل وبنى سلطة لم تحقق، أو لم تتحصل على، خصائص المؤسسات التي ترتبط بالدولة الحديثة، وافتقرت إلى مضامين المواطنة والمشاركة والسيادة فأصبحت محل شك وضعف وتواجه خطر التفتت والفشل على المستويين السياسي «الدولتي» والاجتماعي. كل ذلك يمثل تحديًا أمام مهمة إعادة بناء الدولة أو صيانة كيانها من خلال مجانسة الهوية الوطنية بحيث تتناغم المكونات المتنوعة في هوية جامعة معاصرة وليس ماضوية وهو ما يتطلب رفع هدف الوحدة الوطنية والمواطنة إلى مرتبة الهوية.

لقد أبانت تجربة ما بعد الربيع العربي الضعف والفشل المتراكم في قدرة الدولة على تلبية المطالب الاجتماعية ولم يعد ممكنًا الاتكال على عقد اجتماعي وضعت مضامينه في عقود ما بعد الاستقلال ليُنظم العلاقة بل ليفرض العلاقة على المجتمع وفقًا للصيغة التي أرتأتها النخب المسيطرة مناسبة لاستدامتها وإخضاع المجتمع لها. ولا جدال أن ذلك يشترط الإجماع على عقد اجتماعي ومبادئ جامعة حاكمة تترسخ في الثقافة وفي عقول الأفراد والجماعات وضمائرهم ومخيالهم وشعورهم الجمعي الذي لا مناص من الاعتماد عليه في بناء واستدامة المنظومة العامة من المبادئ التي تحكم إدارة شؤون الدولة والمجتمع[13].

(13) أشواق عباس، **أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة: مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 106ـ108.

رابعاً: نحو عروبة جديدة

مرت العروبة بثلاث مراحل رئيسية منذ بدايتها كحركة واتجاه فكري وأيديولوجي موجَّه ضد الإمبراطورية العثمانية. كانت العروبة في مرحلتها **المبكرة** تعبيرًا عن الرغبة في هوية أو كيان أو وجود مستقل، ولذلك كانت الأهداف الأساسية تحرير العرب أولاً من هيمنة الأتراك، ثم تبلورت بعد ذلك في النضال من أجل التحرر من الاستعمار الأوروبي كمرحلة **ثانية**. وعكست المرحلة **الثالثة** الانشغال بالتغيير الاجتماعي والتنمية بينما أجلت الدول العربية إعمال الديمقراطية وحرية المواطن بحجة أن الأولوية هي تحقيق التغيير الاجتماعي والتنمية والعدالة الاقتصادية. استند هذا الاختيار للأولويات إلى الاعتقاد الضحل بأن بلوغ هذه الأهداف كان يلوح في الأفق، وأنه لن يمر وقت طويل قبل أن تتحقق الديمقراطية ويتم تمكين الشعب سياسياً. ومع ذلك فقد ثَبُت خطأ هذا التفكير بعد تجارب مُرة وتلقي الدرس المؤلم بأنه لا يمكن تعريض الديمقراطية للخطر أو تأجيلها من دون المخاطرة بخسارة أي إنجازات اجتماعية تبين لاحقًا استحالة الحفاظ عليها من دون حماية الديمقراطية. لقد تعلم العرب هذا الدرس بالطريقة الصعبة، فقد احتجنا لهزيمة العرب في حرب «الأيام الستة» عام 1967 مع إسرائيل وموت جمال عبد الناصر، ثم تبرز الحاجة إلى درس أكثر مرارة حينما اندلعت احتجاجات الربيع العربي لتعيد إلى الأذهان أنه لا حياة واستقرار من دون حرية وكرامة.

لا بد من وجود مراجعة شاملة، حيث لم يعد يجدي النظر إلى العروبة كاستنساخ للماضي، بل لا بد من إعادة تعريفها وتحديد مقوماتها وضمان ممازجتها لبقية مكونات الهوية في المنطقة التي تمثل إطارها الجغرافي والثقافي.

تضم الصورة اليوم عناصر أكثر إثارة للتساؤل والقلق وهو ما بدا واضحًا من تخلي النظام العربي الرسمي عن آخر معاقله وتنازل عن قضيته المركزية (فلسطين) ومواجهة العدو الاستيطاني الصهيوني العنصري ليدخل في مسلسل من التطبيع المشين. كما يبدو ذلك أيضًا عبر ما يجري التسويق له من صياغة جديدة للأمن القومي العربي بإعادة تعريف العدو (إيران هذه المرة) وليصبح الدفاع العربي المشترك أمرًا غير لازم بحد ذاته إلا ضمن إدراجه ضمن منظومة دفاع تكون جزءًا من ترتيبات قوى خارجية توظفها لخدمة أهداف استراتيجيتها الكونية ليست صفقة القرن سوى آخرها، وهذه التطورات تمثل أسئلة وتحديات لا بد من وضعها في الحسبان.

كما اتضح أن الدولة القطرية التي أدانها كلٌّ من القوميين والإسلاميين لم تكن مجرد نمر من ورق لكنها ورغم عمرها الطويل نسبيًا لم تتأسس بعد كدولة وطنية بالدرجة نفسها التي لم تصبح فيها «الأمة» على أي مستوى واقعًا قائمًا، فهي لم تتشكل بعد وتعيش تغيرًا واستمرارية في أفق مفتوح على شتى الاحتمالات. وبينما يتراجع المشترك ويفشل في إحداث التأثير الإيجابي أمام قوى تدفع إلى التذرّر نجد المنطقة حبلى بالتصورات والأفكار التي تقدم رؤى

جديدة للمستقبل بعضها ينطلق من موروث ديني أمام موروث قومي، وأخرى تزعم الاستناد إلى حضارة مشرقية وثالثة تنادى بكيان متوسطي ورابعة تحلم باتحاد لأمم المشرق الكبرى متناسية أن واحدة منها على الأقل لم تحقق كيانًا قوميًا بعد، وأن تحقيق الكيان القومي لأخرى يتعارض مع هدف الأولى، أو أن القسم الأعظم من المنتمين إلى واحدة هم خارج هذا الشرق الجغرافي، حيث يستوطنون أفريقيا التي يعيشون فيها مع أمم أخرى شريكة لهم وبعضها تنازعهم هدف الكيان القومي الموحد.

لا ينبغي، وليس ممكنًا، إهمال أو تجاهل الربيع العربي ونتائجه وارتداداته وعدم الانتباه لآثارها السياسية والفكرية بخاصة مع اشتداد الصراع بين التأصيليين والتحديثيين، أو بين قوى التغيير وتلك التي تريد الحفاظ على الوضع الراهن (أو ما يطلق عليها قوى الثورة والثورة المضادة، أو قوى الثورة وقوى الدولة العميقة). عندما انطلقت مساعي بناء المؤسسات الديمقراطية وعملية صوغ الدساتير أصبح الخلاف تناقضًا وحربًا باردة أحيانًا، وحروبًا ساخنة أحايين أخرى، كما تشهد ساحات كثيرة. ولعل ما جرى مؤخرًا في تونس التي تُقدَّم كنموذج ناجح يؤكد أن الأسئلة الأساسية لم تزل ماثلة للعيان تبحث عن إجابات. كما يؤكد أن ما جرى منذ 2010ـ2011 لم يؤدِّ إلا إلى مزيد من الهدر والدم والتدمير والانكشاف أمام الخارج وأنتج صراعًا مقيتًا ينذر بخطر حقيقي في ضياع كل فرص التغيير والنهضة، بل ويهدد البقاء عندما يجري استهداف كل ما تبقى مما كان يعدّ جامعًا على كل المستويات الوطنية أو الاقليمية ويتم نكء جروح غائرة وهدم ما تحقق من توافقات وتحميلها مسؤولية التردي بدل التفكير الجاد في العوائق والتحديات الحقيقية.

بقدر ما تحتل الديمقراطية والمواطنة والتنوع المركز الرئيسي في أي تصور إقليمي في القرن الحادي والعشرين، تكون الفرصة قائمة أمام نهضة تستجيب لحاجات راهنة وجزءًا من أدوات الوصول إلى آمال المستقبل وليست طوطمًا أو مقدسًا ميتافيزيقيًا دوغمائيًا.

لذلك لا بد من وجود مراجعة شاملة، حيث لم يعد يجدي النظر إلى العروبة كاستنساخ للماضي، بل لا بد من إعادة تعريفها وتحديد مقوماتها وضمان ممازجتها لبقية مكونات الهوية في المنطقة التي تمثل إطارها الجغرافي والثقافي. لا بد من إعادة التفكير في مضامين غير تناقضية وتقديمها في صيغة جديدة مشروعًا مستقبليًا تمليه تحديات العصر والحاجات الفعلية، وليس مجرد ركون لهوية ميتافيزيقية أو تاريخ مؤدلج. لا مناص من القبول بأن الهوية والتاريخ والتصورات عن الذات والآخر تخضع اليوم لإعادة نظر وتقف أمام بوابة تحولات شاملة ترتبط باستخلاصات التجربة ومقتضيات العصر. لقد أثبت نموذج الدولة القطرية فشله رغم تضخمه والمبالغة في الأساطير المتصلة بكيانه وجاء الربيع العربي ليكشف عن سطحية

جذوره فيعيد التساؤل حول ما إذا كان أصيلًا أم وافـدًا[14]. كما يتأكد أن الاستمرار في التمسك بالنموذج السابق «التاريخي أو المتصور» للعروبة بعامة وتصورها السياسي بخاصة لن يقود إلا إلى المزيد من التناقض بين بناء الدولة الوطنية اللازمة للنهضة والتكامل الذي لا ينبغي عدّه مؤطرًا في نموذج أو تصور واحد بل يرتبط وتتحدد خصائصه بالتطورات التي حدثت في المنطقة وخصائص النظام العالمي السائد، فيتغير وفقًا للظروف والتحديات والحاجات التي لن تتحدد إلا وفقًا للدولة وطبيعة النظام الدولي الذي تعيش فيه.

وبقدر ما يفرض ذلك تبني الخيار الديمقراطي لتحقيق النهضة التي لا يمكن تحقيقها إلا بمواطنة فاعلة ومشاركة تحمي كيان الدولة ووجودها من التلاشي، فلا بد أن يتضمن نموذج العروبة الجديدة الاستيعاب والتكيّف، وأن يعكس رغبة مدركة لأهمية تحويل الأطروحات الأيديولوجية المتضاربة إلى خلافات مثمرة يمكن من خلالها الخروج بنموذج جديد للعمل المشترك. لا ينبغي لأي نموذج فكري أو خيار أيديولوجي أن يفرض هيمنة، وإن بدا أنه يحوز قبول الأغلبية كون الهيمنة مهما بدت جذابة لأي تيار فكري أو سياسي لن تفلح سوى في تكرار المرارة والإحباط وإجهاض النهضة عندما يرفض ذلك التيار التنوع ويسعى للتغلب على التناقضات بإنكارها ويسعى لإلغاء الاختلافات والخصوصيات كشرط للتجديد والولوج إلى النهضة[15].

وإذا كان بروز الإسلام السياسي والنزعة الإسلاموية عمومًا يجبر الفكر العربي على إعادة النظر في مفاهيمه وأفكاره وأهمية التفكير مجددًا في مفهوم العروبة فإن ذلك لا يعني أن نغفل أن تلك القوى ليست منفردة كما ينبئ التاريخ، وكما أظهرت نتائج الانتخابات والتطورات التي أُجريت في عدد من الأقطار كتونس مؤخرًا. العروبة الجديدة المبتغاة تنقل العلاقة بين تيارات الفكر والسياسة الرئيسية من دائرة التناقض إلى التنافس الديمقراطي وتدخلها في علاقة جدلية تكون فيه قوة وتأثير كل تيار خاضعة لقانون النسبية الذي يعكس التغيير في الوزن النسبي لكل تيار وفقًا لاعتبارات الواقع والتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي. كما يعكس ذلك الحاجة إلى التعاون والتكامل استجابة للتعقيدات والاهتمامات الحالية لسكان المنطقة التي يمكن أن تؤدي إلى سد الثغر وتنشيط الاقتصادات الوطنية كما كشف عنها المؤشر العربي عن اتجاهات السكان حيث أولوياتهم اقتصادية وحياتية رغم استياء أغلبيتهم من الأوضاع السياسية في بلدانهم[16]. يرتبط ذلك ارتباطًا وثيقًا بقضايا التحدي التي تطرحها الطبيعة الاجتماعية من دون أي تمويه أيديولوجي أن تلك الطبيعة ستؤدي بدورها، افتراضيًا، إلى المزيد من التحقق والتأكد من رؤية

---

(14) حول الدولة العربية والجدل بشأن أصولها، انظر: نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 38 و 875ـ882.

(15) في نقد النموذج القديم ومضمون النموذج الناشئ الجديد، انظر: عبد الإله بلقزيز، **نقد الخطاب القومي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، وبخاصة الصفحات من 115 إلى 179.

(16) انظر نتائج المؤشر العربي 2019ـ2020 المتوافرة على الرابط: <https://bit.ly/3chRR6X>.

إقليمية للتكامل والتعاون تعززها الرغبة في سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط في عالم يتسم بالعولمة التنافسية[17].

وبقدر ما تحتل الديمقراطية والمواطنة والتنوع المركز الرئيسي في أي تصور إقليمي في القرن الحادي والعشرين، تكون الفرصة قائمة أمام نهضة تستجيب لحاجات راهنة وجزءًا من أدوات الوصول إلى آمال المستقبل وليست طوطمًا أو مقدسًا ميتافيزيقيًا دوغمائيًا لا يخضع للتغيير والتطوير وتتنوع وتتعدد صيغه وفقًا للظروف والأحوال. هنا يكتسي التكامل الفعال الذي لا يقتصر على نموذج سياسي أو اقتصادي جامد أهمية بخاصة حيث تتسع آفاقه لتصوغ مواطنة متكاملة تيسر امتلاك مقومات النهضة التي لا وجود ولا معنى لها إلا بوجود حر ومستقل للإنسان □

(17) Ziad Abdel Samad and Kinda Mohamadieh, «The Revolutions of the Arab Spring: Socioeconomic Questions at the Heart of Successful Ways Forward,» in: Layla Al-Zubaidi, ed., *People's Power: The Arab World in Revolt* (Berlin: Heinrich Böll Stiftung, 2011), p. 116, <https://lb.boell.org/sites/default/files/perspectives_-_issue_2.pdf>.

عشرة أعوام من التجاهل
نظريات العلاقات الدولية النقدية ودراسة الانتفاضات العربية: أربع مغالطات معرفية

أحمد محمد أبو زيد(*)

كلية العلاقات الدولية، جامعة سانت أندروز.

مقدمة

تحاول هذه الدراسة توضيح أسباب سيادة الاعتبارات الأمنية الواقعية، التي تشدد على متغيرات مثل المصالح والبقاء والاستقرار، على محاولات التحول الديمقراطي والتنمية والتحرر/ الانعتاق في المنطقة[1]، على الرغم من حقيقة أن النظريات الوضعية للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية لا تأخذ ظواهر مثل المقاومة والحركات الاجتماعية في الحسبان. فالواقعية الجديدة، على سبيل المثال، ما لبثت تتجاهل دراسة آثار العناصر غير المادية، مثل المعايير والقيم ومزاعم التحرر والهويات السياسية وتطلعات الشعوب والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية وفشل السياسات الاقتصادية والإرادة السياسية لإرساء سيادة القانون وشبكات التواصل الاجتماعي. وبدلًا من ذلك، وخلافًا للحكمة السائدة في مجال دراسات الشرق الأوسط، ومن خلال تأكيد هذه العناصر وغيرها، تجادل الدراسة بأن النظرية النقدية وتطبيقاتها في مجال العلاقات الدولية يمكنها أن تقدم شرحًا أوسع وأكثر شمولًا ودقة، ليس للسياسات الخارجية للدول الثورية وغير الثورية فقط، ولكن لكيفية بناء وتشكيل السياسة الداخلية وكيف توثر وتحدد توجهات السياسة الخارجية لدول الانتفاضات العربية، والعكس على العكس.

(*) البريد الإلكتروني: aa286@st-andrews.ac.uk

(1) لدواعي توحيد المفاهيم، سوف تستخدم هذه الدراسة وتشير إلى مصطلح (Emancipation) بالإنكليزية بكلمة «التحرر» بالعربية بدلاً من «الانعتاق» التي نراها رغم شمولية دلالاتها وعكسها لجوهر ما يهدف إليه هذا المفهوم، إلا أنها – من وجهة نظرنا – أقل جمالية من الناحية اللغوية، وأكثر غرابة على الآذان العربية. وللتفرقة بين مفهوم (Emancipation) ومفهوم آخر مقارب له وهو (Liberation) فإننا آثرنا ترجمة الأخير خلال سطور الدراسة بكلمة «التحرير» ذات الأصل الليبرالي الذي يشير إلى محاولة تحرير الاقتصاد أو التحول السياسي للنظام الليبرالي الديمقراطي، بينما مصطلح «التحرر» يشير إلى مشروع كلي يهدف إلى تحرير البشر من مختلف أشكال وصور الخوف والعجز.

رغم هذا التفاؤل، وبعد ما يقرب من عقد من اندلاع الانتفاضات العربية، تجادل هذه الدراسة أن معظم منظري العلاقات الدولية الغربيين (الوضعيين والنقديين على حد سواء) ما زالوا يهملون بصورة درامية دراسة هذه الانتفاضات. فبعد ما يقارب العقد من اندلاع ما يسمى الانتفاضات العربية، تزعم الدراسة أن حجم الانخراط العلمي من نظريات العلاقات الدولية الغربية المهيمنة مع هذه الأحداث غير المسبوقة ما يزال بسيطًا ومختزلًا إلى حد كبير. وبالمثل، وبصورة أكثر أهمية، تشير الدراسة أيضًا إلى أن معظم هذه النظريات، بما في ذلك النظرية النقدية للعلاقات الدولية (سواء الجيل الأول من مدرسة فرانكفورت من أتباع غرامشي وروبرت كوكس، أو الجيل الثاني من أتباع هابرماس ولينكليتر)، أما وقد ناقشت الربيع العربي (وهو مصطلح استشراقي وما زال موضع خلاف على حد قول رامي خوري)[1] أو حللته أو فسرته بصورة غير مناسبة وسلبية وتعكس إلى حد بعيد وجهة النظر الغربية، التي تدافع بقوة وتركز على ضرورة وأولوية الحفاظ على الأوضاع الراهنة وضمان مصالح النخب الغربية وحلفائها من النخب البرجوازية النيوليبرالية العربية من جانب، وتقوية النظم الملكية المعادية للثورة من ناحية أخرى. كما تشير الدراسة إلى أن الكتابات والدراسات التي انخرطت وحاولت تقديم وجهات النظر وتمثيل المصالح وآمال الشعوب العربية كانت نادرة جدًا، إن لم تكن مفقودة وغائبة تمامًا في وسط الجدالات الرئيسية الدائرة داخل حقل العلاقات الدولية في الغرب. وهذا أمر الذي تزعم الدراسة أنه أدى إلى فشل الأكاديمية الغربية في فهم أبعاد وانعكاسات الثورات العربية في الديناميات والتفاعلات الدولية والإقليمية، كما أدى إلى استمرار حالة التخبط والفوضى والضبابية في فهم مدى تعقد وتداخل وجذرية التغيرات التي أصابت التفاعلات الإقليمية والمحلية (سواء في ما يتعلق بظواهر مثل انتقال القوة (Power Transition) من مراكزها التقليدية في القلب العربي إلى مراكز بازغة في الشرق، أو تشظيها (Power Diffusion) بصعود فاعلين جدد غير رسميين) في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وبالتالي استشراف مستقبل التوازن الدولي والإقليمي البازغ، الذي ما زالت أطواره الرئيسية قيد التشكل، ناهيك بتدعيمها للمشروع التحرري الذي تزعم النظريات النقدية أنها ما قامت إلا لجعله حقيقة ملموسة.

في سبيل تقييم الإنتاج المعرفي لنظريات العلاقات الدولية بعامة، والنظرية النقدية بخاصة، تطرح هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة حول طبيعة المنتج العلمي الذي قدمته وأنتجته الدوائر الأكاديمية الغربية في حقل العلاقات الدولية في ما يتعلق بالانتفاضات العربية، ورصد ما تم تجاوزه أو تجاهله من جانب هذه الدراسات؟ وكشف الانحيازات (العلنية والخفية) لهذه الدراسات ودلالاتها وعواقبها، فضلًا عن الإشارة إلى ما هي المغالطات وأوجه القصور التي تعانيها هذه الأبحاث؟ وكيف أثرت هذه الانحيازات والمغالطات في فهمنا لظاهرة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي أوجدتها الانتفاضات العربية سواء على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية؟ وأخيرًا وليس آخرًا، استكشاف الأسباب الحقيقية وراء مثل هذه المغالطات والأخطاء المعرفية التي وقعت فيها هذه النظريات بصورة متباينة؟

(1) Rami G. Khouri, «Drop the Orientalist Term «Arab Spring»,» *The Daily Star*, 17/8/2011, <https://bit.ly/2OGmjOh>. [accessed on 5 November 2017].

تفترض هذه الدراسة أن فشل نظريات العلاقات الدولية (الوضعية والنقدية على حد سواء) مرجعه الأساسي للأسس الأوروبية والحداثية والتنويرية والتمركز حول الغرب التي قامت عليها هذه النظريات، حيث تقول الدراسة إن سعي علماء العلاقات الدولية الغربيين الدائم وميلهم إلى تعميم وفرض القيم والمعايير والنماذج الغربية على مختلف مناطق العالم الجغرافية والثقافية والعرقية المختلفة (نموذج واحد يصلح للكل) يعَدّ السبب الحقيقي وراء فشل مثل هذه النظريات في استيعاب الاختلافات والتباينات السوسيولوجية والسياسية والثقافية في الجنوب العالمي، والتغاضي عن كثير من الجوانب المعيارية التي ما زالت سائدة ومؤثرة في تحديد صيرورة ومسار التفاعلات خارج نطاق الغرب.

تحاول هذه الدراسة فك طلاسم لغز فشل هذه النظريات الغربية في التعاطي مع الانتفاضات العربية وظواهر التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الوطن العربي، وبخاصة في ظل تفاخرها الدائم والمستفز بقدرتها التي لا تقبل المساءلة أو التحدي على تقديم تفسيرات وشروحٍ شاملة ودقيقة لظواهر السياسة العالمية المختلفة، حيث تزعم هذه الأدبيات أنها تقدم تفسيراتٍ علمية محكمة ومحددة تساهم في زيادة القدرة الجماعية على بناء تفسيرات علمية مؤكدة لبعض جوانب العالم، وتؤدي إلى تسهيل عملية فهم تعقيدات الظواهر الاجتماعية والعالم الذي نحيا فيه[2]. وقد أكدت ظاهرة الانتفاضات العربية (وغيرها من الظواهر الاجتماعية والسياسية وغيرها) عقم وهشاشة مثل هذه الادعاءات.

تركز هذه الدراسة إلى حد كبير على مراجعة وتقييم أدبيات نظريات العلاقات الدولية المختلفة التي تم إنتاجها خلال العقد الماضي (2010-2020) في ما يتعلق بالانتفاضات العربية، مع التشديد بوجه خاص على تطبيقات النظرية النقدية (مدرسة فرانكفورت) في مجال العلاقات الدولية من أجل الكشف عن أوجه القصور والتشققات والانفصال عن الواقع لهذه النظريات والتصدي لها. كما تسعى الدراسة للكشف عن الأخطاء التي وقعت فيها هذه النظريات، والتي عادة ما يُنظر إليها على أنها تمثل نهجًا نظريًا واعدًا وبديلًا للنظريات الوضعية (حلالة المشاكل (Problem-solving) بتعبير ماكس هوركايمر). عقب ذلك ستتصدى الدراسة بتحليل ونقد الإنتاج المعرفي لنظريات العلاقات الدولية في ما يتعلق بدراسة الانتفاضات العربية، وتم تحديد أربعة مغالطات رئيسية هي: المغالطة المعرفية؛ مغالطة التمركز الرأسمالي الغربي؛ مغالطة التمركز الحداثي الأوروبي؛ ومغالطة أحادية الحوار (المونولج) العالمي. وفي الخاتمة عرضت الدراسة أهم الاستخلاصات والنتائج التي توصلت إليها في ما يتعلق بأوجه القصور والفشل الذي تتسم به نظريات العلاقات الدولية الغربية، وما هي التوصيات والاقتراحات المقدمة للتغلب على مثل هذه المغالطات في المستقبل.

---

(2) Gary King, Robert O. Keohane, and Sidney Verba, *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), p. 15.

أولًا: ضجيج بلا طحين:
تقييم تعاطي نظرية العلاقات الدولية النقدية مع الانتفاضات العربية

أولى علامات تقييم ما إذا كانت النظرية النقدية قد نجحت أم لا هي قياس مدى انغماسها في خضم المناقشات النظرية الرئيسية الجارية في مجال، أو في حقل، بحثي معين. في مجال العلاقات الدولية، خلصت إحدى الدراسات البارزة إلى أن «الأشكال المختلفة للنظرية النقدية أصبحت تمثل البدائل النظرية الرئيسية في هذا المجال (أي العلاقات الدولية)»[3]، حيث لاحظ كل من رينغر وتيركيل ـ وايت أن هناك كثيرًا من عناصر النظرية النقدية المتباينة قد ولجت إلى داخل البرج العاجي للدوائر الأكاديمية الأمريكية ذات الصبغة «العلمية» الصارمة والمترسخة تاريخيًا[4]. علامة أخرى لتقييم أية نظرية هي تحديد إلى أي مدى تعكس هذه النظرية وترتبط وتلتزم بالموضوعات التي تقوم ببحثها ودراستها.

الجماهير [...] التي خرجت وسارت في الشوارع والميادين العامة، لم تخرج للمطالبة أو من أجل غايات مثل الأمن أو الاستقرار أو «التدخل من أجل الحماية» [...] كما تدعي النظريات والاقترابات الوضعية. وإنما خرجوا وصرخوا من أجل المطالبة بالحرية وبالتحرر من كل أشكال الخوف والعوز والاستبعاد.

بالنسبة إلى حالة الانتفاضات العربية، كانت القضية الأساسية وما تزال هي السعي إلى التحرر. فالأعداد المهولة من الجماهير في كل من تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن والبحرين في عام 2011، إلى السودان والجزائر ولبنان في عام 2019، التي خرجت وسارت في الشوارع والميادين العامة، لم تخرج للمطالبة أو من أجل غايات مثل الأمن أو الاستقرار أو «التدخل من أجل الحماية» (R2P) كما تدعي النظريات والاقترابات الوضعية. وإنما خرجوا وصرخوا من أجل المطالبة بالحرية وبالتحرر من كل أشكال الخوف والعوز والاستبعاد. في هذا الصدد، فإن النظرية النقدية، التي تشتمل على مجموعة واسعة من المقاربات والمداخل، تشدد على فكرة التحرر الذي يُعرف في إطار مساعي تحرير الجماهير من براثن الدولة الحديثة وقيود النظام الاقتصادي، والدفع نحو إعادة ترتيب العالم وتغييره، وليس فقط الاكتفاء بشرحه وتفسيره، كما ذكر ماركس.

حققت النظرية النقدية للعلاقات الدولية، بعد ما يقرب من أربعة عقود من ظهورها، الكثير من الأهداف التي ساهمت بلا شك في دفع النقاش النظري إلى الأمام وفتح آفاق جديدة للتنظير

(3) Nicholas John Rengger and Tristram Benedict Thirkell-*White, Critical International Relations Theory* after 25 Years (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), pp. 4-5.

(4) Ibid., p. 9.

ولمناقشة المتغيرات المعيارية وأخذ المشروعات التحررية للعلاقات الدولية على محمل الجد – ولو مؤقتًا. بحسب أندرو لينكليتر[5] يمكن تلخيص الإنجازات الرئيسية للنظرية النقدية في العلاقات الدولية في ما يلي:

(1) ما تزال النظرية النقدية متمسكة وملتزمة بتحدي الإبستيمولوجيا الوضعية (العقلانية): فما زال أنصارها يعتقدون أن المعرفة لا تنشأ عبر الاشتباك المحايد بين موضوع المعرفة (Subject) والحقيقة الموضوعية (Objective Reality)، بل على الضد من ذلك، فالنقديون يؤمنون بأن المعرفة تعكس الأهداف والمصالح الاجتماعية الموجودة مسبقًا كما جادل هابرماس وغيره.

تشدد النظرية النقدية على فكرة التحرر، حيث ما زال تغيير هذه النظم الاجتماعية وإنهاء الأشكال الرئيسية للاستبعاد الاجتماعي يمكن تحقيقه على الرغم من الحالة الإبستيمولوجية (المعرفية) السائدة، التي تدافع وتدعو إلى تبني مواقف أكثر تأملاً وتصالحًا مع مثل هذه الهياكل.

(2) تحدي المواقف التي ترى أن الهياكل الاجتماعية القائمة لا يمكن تغييرها: على النقيض من ذلك تدعم النظرية النقدية الفكرة القائلة بأن التفاوتات الهيكلية في منظومات القوة والثروة قابلة للتغيير من حيث المبدأ. علاوة على ذلك، تشدد النظرية النقدية على فكرة التحرر، حيث ما زال تغيير هذه النظم الاجتماعية وإنهاء الأشكال الرئيسية للاستبعاد الاجتماعي يمكن تحقيقه على الرغم من الحالة الإبستيمولوجية (المعرفية) السائدة، التي تدافع وتدعو إلى تبني مواقف أكثر تأملًا وتصالحًا مع مثل هذه الهياكل.

(3) إن المدرسة النقدية ما فتئت تحاول التغلب على مواطن الضعف الكامنة في النظرية الماركسية؛ فعلى الرغم من اعترافها بحجم التأثير الذي التي لا يمكن إنكاره لكارل ماركس (والماركسية عمومًا) في المدرسة النقدية، التي تشدد على أن الصراع الطبقي هو الشكل الأساسي (الرئيسي) للاستبعاد الاجتماع، إلا أن النقديين، بدلًا من ذلك، ينظرون إلى أنماط الإنتاج ويعدُّونها المحدد الأساسي للنزاعات والصراعات على مر التاريخ.

(4) رفض وتحدي كل أشكال الاستبعاد غير المبررة: ففي مواجهة الكثير من أشكال الإقصاء العالمي (والمحلي) فإن ما يسمى النظرية النقدية الدولية (International Critical Theory) تدعو إلى الحكم على الترتيبات الاجتماعية من خلال تقييم قدراتها على احتضان وتأسيس حوارات حرة مع جميع الفاعلين والوحدات الدولية (الرسمية وغير الرسمية) وطرح تصورات مبتكرة لأشكال جديدة من المجتمعات السياسية أكثر تضامنًا وإدماجًا.

(5) Andrew *Linklater,* «The Achievement of Critical Theory,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1996), pp. 279–298.

يشير باحثون آخرون إلى أن الإنجاز الرئيسي للنظرية النقدية في العلاقات الدولية (ولنظرية العلاقات الدولية النقدية (CIRT) على وجه الخصوص) منذ ظهورها في ثمانينيات القرن الماضي كان الكشف عن التداخل العميق بين المناهج السائدة لنظرية العلاقات الدولية (وتحديدًا نظريات مثل الواقعية الجديدة، الاختيار العقلاني، والمؤسساتية الليبرالية الجديدة) ومنظومة مصالح القوى الدولية المهيمنة التي تخدمها: أي الحفاظ على نظام الثنائية القطبية (خلال الحرب الباردة) والتفوق الأمريكي (الأحادية القطبية) وتعزيز قيم الفردانية الرأسمالية العالمية[6]. كذلك سعت نظرية العلاقات الدولية النقدية، والنظرية النقدية في العلاقات الدولية لاحقًا، للكشف عن أوجه القصور الناتجة من النظريات النظرية التقليدية السائدة من خلال التحدي والاستجواب المتواصل للمفاهيم الأساسية للحقل الوضعي جدًا[7]. على سبيل المثال، فقد استنتج جيم جورج أن أحد الإنجازات الواضحة التي حققتها نظرية العلاقات الدولية النقدية هو نقدها الأنطولوجي والإبستيمولوجي المباشر للاتجاهات الوضعية والعقلانية والبنيوية سويًا، الأمر الذي جعل من الممكن إعادة التفكير في ماهية العلاقات الدولية من خلال إتاحة مجال أوسع للتفكير في مسلمات هذا الحقل، وتعزيز الجهود التي تسعى لتطوير مفاهيم بديلة للعلاقات «الدولية» تكون أكثر حساسية وفهمًا للتاريخ وللفهم الاجتماعي لماهية «الدولية/الأممية the international»[8]. ومع ذلك، فإن كلا التوجهين للنظرية النقدية (النظرية النقدية للعلاقات الدولية ونظرية العلاقات الدولية النقدية) ما يزالان يعانيان الكثير من أوجه القصور والعيوب، التي سوف يتم تسليط الضوء عليها في القسم التالي.

ثانيًا: المغالطات الأربعة

في هذا القسم، سوف تشير الدراسة إلى أكثر الانتقادات والاعتراضات المطولة حول أوجه القصور المزمنة التي تعانيها المشاريع البحثية النقدية في مجال العلاقات الدولية، مع التركيز على دراسة حالة الانتفاضات العربية، وكيف تعاطت معها المدرسة النقدية في العلاقات الدولية. وذلك عبر استجواب مشروعي الغرامشية الجديدة والهابرماسية في العلاقات الدولية، حيث حددت الدراسة أربع مغالطات رئيسية، هي: المغالطة المعرفية (الأنطولوجية والإبستيمولوجية)، مغالطة التمركز الرأسمالي الأوروبي، مغالطة الأسس الحداثية/التنويرية، مغالطة الطبيعة المونولوجية

(6) Shannon Brincat, «Critical International Relations Theory,» in: Chris O'Kane, Werner Bonefeld and Beverley Best, eds., *The Sage Handbook of Frankfurt School Critical Theory* (Berkeley, CA: Sage, 2018), pp.1436-1449.

(7) Marco Antonio de Meneses Silva, «Critical Theory in International Relations,» [In Portuguese], *International Context*, vol. 27, no. 2 (July-December 2005), pp. 249-282, <https://bit.ly/30z0PWn> [accessed on 5 November 2017].

(8) Jim George, «International Relations and the Search for Thinking Space: Another View of the Third Debate,» *International Studies Quarterly*, vol. 33, no. 3 (September 1989), pp. 269–279, and Faruk Yalvaç, «Critical Theory: International Relations' Engagement with the Frankfurt School and Marxism,» *Oxford Research Encyclopedias of International Studies* (2015), <https://bit.ly/3vev17c> [accessed on 5 November 2017].

(وليس الحوارية) للمنعطف المعياري والتواصلي لمشروع هابرماس (وتابعه لينكليتر) في العلاقات الدولية.

1 ـ مغالطات معرفية (The Cognitive Fallacy)

هناك الكثير من الانتقادات الموجهة إلى المشروع النقدي لروبرت كوكس، أحد هذه الانتقادات هو اتهامه بكونه ضعيف الأهمية من الناحية المعرفية. على سبيل المثال، ومن منظور ماركسي، يدعي بينو تاشكه (Teschke) أن كوكس لم يضف أي جديد لمدرسة العلاقات الدولية النقدية، ذلك لأن عددًا من مفاهيمه التأسيسية (مثل هياكل التراكم) لم يقم كوكس بتطويرها بنفسه بل قام باقتباسها واستلهامها من النظرية الماركسية. ادعى تاشكه أيضًا أنه على الرغم من تشديد كوكس على مسألة أصول المعرفة حول العلاقات الدولية، إلا أنه لم يتبع بالكامل الاقتراح الذي قدمه هو نفسه عند تحقيقه في مسألة تطور الرأسمالية في النظام الدولي التي تم تشكيلها مسبقًا، حيث لم يشكك كوكس في ظروف وأوضاع تشكيل الهياكل الرأسمالية، وبخاصة خارج القارة الأوروبية، وهو الأمر الذي منعه من فهم الديناميات الرئيسية لكثير من أنماط النظام الرأسمالي غير الأوروبي[9].

إضافة إلى الانتقادات السابقة، فقد أشار جون هوبسون إلى أن مشروع كوكس يعَدّ بطبيعته متأصلًا في تمركزه الأوروبي (Eurocentric) [10]؛ فإخفاقه في شرح وتفسير التوسع الجغرافي للرأسمالية من الغرب إلى الشرق، يجعل منهجه سجينًا للحداثة الأوروبية وللتجارب التاريخية الغربية، وهو ما يضع مشروع كوكس ضمن برامج أبحاث العلاقات الدولية (الوضعية وما بعد الوضعية) التي تعاني شكلين من المغالطات اللاتاريخية (Ahistoricism) التي أشار إليهما هوبسون، وهي السمة الآنية/الكرونولوجية (Chronofetishism) المقصود بها «افتراض أن الحاضر، الذي يتم إغلاقه بحيث يبدو مستقلًا وطبيعيًا وعفويًا وثابتًا، لا يمكن تفسيره بشكل كاف إلا من خلال دراسة وفحص الحاضر فقط، وهو ما يعني ضمنيًا إما تصحيح وإما تجاهل الماضي جملة وتفصيلًا» وسمة مركزية الإيقاع (Tempocentrism) التي تعني «تقديم التاريخ الدولي ككيان استاتيكي يعمل وفقًا لمنطق ثابت وسرمدي يتجاهل الحقيقة القائلة بأنه لم يكن هناك نظام دولي واحد ولكن العديد من النظم الدولية المتنازعة والمختلفة» أو «هي الطريقة التي يظهر فيها أن التاريخ الدولي يتميز، أو ينظمه إيقاع منتظم يدق وفقًا لإيقاع النظام الحالي. وهو ما يمثل شكلًا معكوسًا من التبعية للمسار الذي يجعل العصور والأنظمة الدولية السابقة تبدو متجانسة ومماثلة للنظام الدولي الحالي»[11].

---

(9) Benno Teschke «Marxism,» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, eds., *The Oxford Handbook of International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 2008), pp. 173–175.

(10) John M. Hobson, «Is Critical Theory Always for the White West and for Western Imperialism? Beyond Westphilian towards a Post-racist Critical IR,» *Review of International Studies*, vol. 33, no. 1 (2007), pp. 91-116.

(11) John M. Hobson, «What's at Stake in «Bringing Historical Sociology back into International Relations?»,» in: Stephen Hobden and John M. Hobson, eds., *Historical Sociology of International Relations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002), pp. 6-15, and John M. Hobson, George Lawson and Justin Rosenberg, «Historical Sociology,» in: Robert A. Denemark and Renée Marlin-Bennett, eds., *The International Studies Encyclopedia* (Oxford: Wiley-Blackwell, 2010), vol. 6, pp. 3361-3363.

كذلك، من منظور ما بعد الاستعمار، عندما يتعلق الأمر بقضية الانتفاضات العربية، فإن المشروع النقدي لأندرو لينكليتر (والمشروع الهابرماسي بوجه عام) يعاني عيوبًا ومغالطات إضافية. على سبيل المثال، بدأ لينكليتر نموذجه من خلفيات إبستيمولوجية (إن لم تكن أنطولوجية) مختلفة، حيث افترض وشدد على الطبيعة الديمقراطية والمدنية للمجتمعات الليبرالية الغربية بوصفها المكونات الأساسية لما سماه المجتمع السياسي العالمي القائم على الحوار والنشاط التواصلي. في المقابل، وعند المقارنة بالمجتمع العربي الذي يتكون من قواعد اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة، فإن النظام والمجتمع السياسي العربي ما زال في جوهره نظامًا قبليًا بطريركيًا استبداديًا. وبعيدًا من وجهات النظر الاستشراقية والاقترابات الوضعية مثل الاستثناء العربي والإسلامي بوجه عام، فإن هذه المنطقة تختلف بصورة بنيوية عن منظومة القيم والمعايير الغربية، كما أن لديها أشكالًا مختلفة من الأفعال التواصلية واللفظية المدنية التواصلية، التي وإن كانت تتباين إلا أنها لا تتعارض بالضرورة أو تناقض القيم والمعايير الليبرالية الغربية، كالتي يعتمد عليها لينكليتر حصريًا في مشروعه النقدي. إن مثل هذه التحيزات الأنطولوجية والإبستيمولوجية تجعل مشروع لينكليتر اختزاليًا ولا يمثل قيم الثقافات الأخرى ومعاييرها كما ينبغي أن يكون عليه المشروع البحثي الذي يدعي عالميته[12]

وبالمثل، فإن المشكلة الرئيسية في نظرية هابرماس للفعل التواصلي وتطبيقاتها في مجال العلاقات الدولية هي أنها تحاول التوفيق والجمع بين المصالح العملية والمصالح التحررية. بسبب ذلك التناقض، فشل مشروع هابرماس في النهاية في تحقيق أي من هذين الهدفين. في الحقيقة، يعكس هذا الفشل مغالطة أنطولوجية وإبستيمولوجية في آن واحد، على الرغم من حقيقة أن هابرماس نفسه يقترح أن المعرفة مرتبطة بفكرة المصالح[13]. وكان هابرماس قد أشار إلى وجود نوعين مختلفين من المصالح: المصالح التقنية/العملية التي تسعى لفهم البيئة والسيطرة عليها، والمصالح التحررية التي تسعى للتغيير وليس لفهم الموضوعات الأخرى[14]. لذلك، فإن الادعاء بأن نظرية معينة تسعى إلى الجمع بين كلتا المصلحتين تحت مظلة واحدة هو طرح زائفٌ ومنافٍ للعقل، كون المصلحتين تتعارضان من الناحية الأنطولوجية (الوجودية) والإبستيمولوجية (المعرفية).

---

(12) Edward Said, *Culture and Imperialism* (New York: Vintage, 1994); Karin M. Fierke and Vivienne Jabri, «Global Conversations: Relationality, Embodiment and Power in the Move towards a Global IR,» *Global Constitutionalism*, vol. 8, no. 3 (2019), pp. 506-535; Amitav Acharya, *Constructing Global Order: Agency and Change in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 2018), and Amitav Acharya and Barry Buzan, *The Making of Global International Relations: Origins and Evolution of IR at its Centenary* (New York: Cambridge University Press, 2019).

(13) Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: Inquiry into a Category of Bourgeois Society* (Cambridge, MA: Polity Press, 1992).

(14) Jürgen Habermas, *The Postnational Constellation: Political Essays* (Cambridge, MA MIT Press, 2001).

2 ـ مغالطات التمركز الرأسمالي الأوروبي (The Eurocentric-Capitalist Fallacy)

لم تكن نظرية العلاقات الدولية النقدية فقط هي التي اتُهمت بكونها أوروبية التمركز (Eurocentric) ولكن منذ الأعمال الأولى لمدرسة فرانكفورت نفسها التي كانت، كما يجادل برينكات، «محصورة أساسًا في دراسة إمكانات التحرر الأوروبي المتمركزة حول الدولة»[15]. في الواقع، وعلى الرغم من أن ما يسمى المشروعات المناهضة للاستعمار، العالمية، التعددية، وأنصار الحوار العالمي تدعي عالميتها وطابعها الكوني أو الكوزموبوليتانية، يعتقد عدد من كبار المنظّرين النقديين مثل جون هوبسون وغيره أن تفسيرات المدرسة النقدية ما تزال تعاني انحيازًا وتمركزًا حول الذات الأوروبية يتوجب الإقلاع عنه[16]. علاوة على ذلك، وللتغلب على هذا القصور، تحتاج المدرسة النقدية إلى إعادة التفكير والسعي لتطوير علاقات دولية عالمية أكثر انفتاحًا (ما بعد غربية) وتأسيس وصوغ نوع مختلف من المشاريع العالمية الكوزموبوليتانية التي تقوم على منظور شامل يركز على تمكين المضطهدين (في الجنوب العالمي) بدلًا من تقوية الشمال الغني والمهيمن[17].

يعاني المشروع الهابرماسي من المغالطة نفسها. فبينما ركز هذا الاتجاه النقدي على توجهاته العالمية والكونية العميقة من أجل تمييز نفسه عن بقية نظريات العلاقات الدولية الغربية الأخرى المهيمنة، فإن أحد الانتقادات الرئيسية «الشائعة» الموجهة لها هو التحيز المتمركز حول أوروبا.

بالمثل، يعاني المشروع الهابرماسي من المغالطة نفسها. فبينما ركز هذا الاتجاه النقدي على توجهاته العالمية والكونية العميقة من أجل تمييز نفسه عن بقية نظريات العلاقات الدولية الغربية الأخرى المهيمنة، فإن أحد الانتقادات الرئيسية «الشائعة» الموجهة إليها هو التحيز المتمركز حول أوروبا. فأغلب المفاهيم والأفكار والمعايير الذي يقوم عليها هذا الاتجاه النظري (وبخاصة مفاهيم مثل التحرر، والحوار، والأفعال التواصلية، وغيرها) أو حتى يدعو إليها ويبشر بها، إما قد

(15) Shannon Brincat, «On the Methods of Critical Theory: Advancing the Project of Emancipation beyond the Early Frankfurt School,» *International Relations*, vol. 26, no. 2 (2012), p. 219.

(16) John M. Hobson: *The Eurocentric Conception of World Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2012), and *The Eurocentric Conception of World Politics: Western International Theory 1760–2010* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2011); Stephen Hobden and John M. Hobson, *Historical Sociology of International Relations* (New York: Cambridge University Press, 2010), and Yalvaç, «Critical Theory: International Relations' Engagement with the Frankfurt School and Marxism».

(17) Vivienne Jabri, *The Postcolonial Subject: Claiming Politics/Governing Others in Late Modernity* (Abingdon: Routledge, 2013), and Fierke and Jabri, «Global Conversations: Relationality, Embodiment and Power in the Move towards a Global IR».

نشأت وإما هي بالفعل نتاج لتجربة الحداثة والتنوير الأوروبية ومحددة ثقافيًا بهذا النطاق. وفقًا لهذا المنظور المتشكك، فإن مثل هذه المغالطات من شأنها أن تنشئ نماذج عالمية إشكالية، تهدد باستيعاب وابتلاع كل أشكال الاختلاف الموجودة في العالم[18].

علاوة على ذلك، وبينما يعتقد الكثير من المنظرين النقديين أن ما يسمى «المشروع الهابرماسي واللينكليتري»، المنغمس والساعي لبناء مجتمع عالمي، يضفي الطابع المؤسسي على احترام مبدأ [منع] الضرر ويمنح البشر كافة الحق في التعبير عن مخاوفهم وقلقهم في شأن التعرض للإصابة، أو للأذى، أو للمعاناة[19] يمثل ويعكس أقرب تصور ممكن حول ما يمكن أن يُطلق عليه نموذج عالمي حقيقي للعلاقات الدولية[20]، فإن الكثير من النقاد لا يتفقون مع مثل هذه الادعاءات، ويجادلون بأنه من المفارقات أنه في حين يدعي النقديون أن هذا النموذج «عالمي» في توجهاته ومبادئه، إلا أنه في جوهره مبني على أفكار ومفاهيم أوروبية حداثية وتنويرية مثل حقوق الإنسان والمؤسسات والقانون الدولي. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن هذا المشروع يحاول تحديد أفضل السبل لإدماج أكبر عدد ممكن من البشر في صنع القرار الدولي والعالمي، إلا أنه لم يوضح كيفية التغلب على أشكال وصور عدم المساواة الهيكلية في القوة/السلطة بين دول الشمال (الديمقراطي) ودول الجنوب العالمي، التي تعدّ المقيدات الأساسية التي تعرقل تجنب الكثير من أوجه المعاناة البشرية وعلاجها، التي ما زالت تمتاز بها منظومة العلاقات العالمية الحالية على نحوٍ مؤسف[21].

3 ـ مغالطات التمركز الحداثي/التنويري (The Modernity-Enlightenment Fallacy)

أحد الانتقادات الرئيسية الموجهة إلى نموذج لينكليتر القائم على التواصل هو إهماله مفهوم الطبيعة الاجتماعية غير المتكافئة، والمتعددة الأوجه، والتفاعلية للتنمية الاجتماعية. وبأن ذلك هو ما أفشل مساعيه لمعالجة أو تحديد ماهية «المتطلبات المادية» (كالمستويات الحقيقية للمساواة السياسية والاقتصادية والعرقية والجنسانية) لمصلحة دعاوي «قوة الحجة الأفضل» لتكون فعَّالة في المجتمع الحواري، والقيام «بفصل» الممارسات التحررية عن العلاقات «المادية والاجتماعية» للرأسمالية. بتجاهل مثل هذه المفاهيم من جانب لينكليتر وغيره، لم يعد ممكنًا تخيل حوار متوازن، وإنما حوار يعكس ويأخذ شكل التطور المتفاوت/غير المتكافئ، ويعكس التحيز المتمركز حول

(18) Stephen Hopgood, «Reading the Small Print in Global Civil Society: The Inexorable Hegemony of the Liberal Self,» *Millennium*, vol. 29, no. 1 (2000), pp. 1-25; Naeem Inayatullah and David L. Blaney, International Relations and the Problem of Difference (Abingdon: Routledge, 2004), and Fierke and Jabri, Ibid.

(19) Andrew Linklater and Hidemi Suganami, *The English School of International Relations: A Contemporary Reassessment* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006), p. 277.

(20) Richard Shapcott, «Critical Theory,» in: Reus-Smit and Snidal, eds., *The Oxford Handbook of International Relations*, pp. 339-340.

(21) Shapcott, Ibid., pp. 340-341.

أوروبا في نموذج لينكليتير[22]. فوفقًا لألكسندر آنييفاس (Anievas) فإن نموذج لينكليتر «يعكس التحيز الأوروبي – قلبًا وقالبًا ـ الذي يعزو ويسند تطور الغرب إلى مستويات أعلى من الترشيد والأخلاق، وقدراته الفريدة على التعلم والاقتراض من الثقافات الأخرى»[23]. وفي الحقيقة، فإن مثل هذه الانتقادات تجعل من مشروع لينكليتير يبدو وكأنه «مشروع سياسي غير نقدي» أو حتى يصعب التمييز بينه وبين التحليلات الوضعية الأخرى في العلاقات الدولية مثل النيوليبرالية والبنائية[24].

مثل هابرماس، يبدأ أندروز لينكليتر مشروعه بناءً على إيمان حقيقي منه بما يسمى «السلام الديمقراطي» الذي نشأ وترسخ في نصف الكرة الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ففي نظام ما يسمى «السلام الطويل» (The Long Peace) لا توجد نزاعات أو مواجهات عسكرية بين القوى الغربية، التي تعتمد «فقط» على وسائل غير إكراهية، وتفاعلية/تواصلية فيما بينها ومع حلفائها «الديمقراطيين» غير الغربيين لتسوية الخلافات التي تنشب فيما بينهم. على صعيد آخر، وعلى النقيض تمامًا من التصور السابق، فقد التزم لينكليتر الصمت المطبق في شأن الخصائص (السياسية تحديدًا) المتضاربة والمتباينة لكثير من مناطق الجنوب، مثل الشرق الأوسط وغيره. كذلك، فقد تغافل عن دور القوى الغربية في إدامة هذه الصراعات وتأجيجها لعقود من الزمن، وكيف ساهم هذا التدخل في إجهاض وإفشال إمكانات خلق ظروف دائمة للحوار والسلام والديمقراطية في المنطقة. بدلًا من ذلك، يلقي لينكليتر، مثله مثل الوضعيين، باللوم على ما يسمى القيم والمعايير غير الديمقراطية، وكيف تتناقض طبيعة هذه المجتمعات مع القواعد والمعايير الغربية، والمشاركة – ولو ضمنيًا – في القول بأن العرب ربما يحتاجون إلى التخلي عن مثل هذه القيم والمعايير التي تُعد العقبة الرئيسية التي تحول دون إنشاء المجتمع الحواري العالمي الذي بشّر به.

مثل هذه التصورات الكرونولوجية (Chronofetishism) والمركزية الإيقاع (Tempocentrism) هذه (باستعارة كلمات هوبسون التي تشير إلى شكل من أشكال التحليل اللاتاريخي الذي يعتقد أن الحاضر يمكن تفسيره فقط من خلال النظر في المتغيرات السببية الحالية) التي تدعي أن المفاهيم والقيم الأوروبية مثل الديمقراطية والحوار تمثل الوضع البنيوي الدائم الذي يجعل من المجال الدولي يبدو كأنه عالم متواصل وجامد، تُظهر لينكليتر ليس فقط بمظهر المُنظر «غير النقدي» ولكن أيضًا كمُنظّر «نيوليبرالي» أو أحد أركان جوقة «المحافظين الجدد» إن لم يكن «مستشرقًا» متواضعًا من الدرجة الثانية[25]. وفقًا لهوبسون، فإن مثل هذه التصورات الكرونولوجية

---

(22) Justin Rosenberg, «Why Is There No Historical Sociology?,» *European Journal of International Relations,* vol. 12, no. 3 (2006), pp. 307–340, and Yalvaç, «Critical Theory: International Relations' Engagement with the Frankfurt School and Marxism».

(23) Alexander Anievas, «On Habermas, Marx and the Critical Theory Tradition: Theoretical Mastery or Drift?,» in: Cerwyn Moore and Chris Farrands, eds., *International Relations Theory and Philosophy:* Interpretive Dialogues (Abingdon: Routledge, 2010), p. 153.

(24) Ibid., p. 155, and Yalvaç, Ibid.

(25) Hobson, «What's at Stake in «Bringing Historical Sociology back into International Relations?», and Hobden and Hobson, Historical Sociology of International Relations.

(Chronofetishist) التي تستند إلى افتراض أن الحاضر لا يمكن تفسيره على نحوٍ كافٍ إلا من خلال دراسة وفحص الحاضر فقط، وهو ما يعني ضمنيًا إما تصحيح الماضي وإما تجاهله جملة وتفصيلًا، تسهم في خلق ثلاثة أوهام أو مغالطات: **أولها**، الوهم المتعلق بإعادة التوحيد (Reification Illusion) حيث «يعُزل» الحاضر فعليًا عن الماضي، مما يظهره ككيان جامد، ذاتي التكوين، مستقل، ومجرد/مجسد، وبالتالي حجب سياقه التاريخي الاجتماعي – الزمني. **ثانيها**، وهم التجنيس (Naturalization Illusion) حيث يتم تجنيس الحاضر بصورة فعّالة على أساس أنه ظهر «على نحوٍ تلقائي» وبالتالي حجب العمليات التاريخية للسلطة الاجتماعية، وللهوية والإقصاء الاجتماعي، والقواعد والمعايير التي تشكل الحاضر. **أخيرًا**، وهم الثبات (Immutability Illusion) أو غير القابلية للتغيير، حيث يتم تقديم الحاضر بصورة أبدية كونه يعدّ «شيئًا» طبيعيًا/فطريًا مقاومًا للتغيير الهيكلي، وبالتالي حجب العمليات التي تعيد تكوين الحاضر كوضع تغيير جوهري (An Immanent Order of Change)[26].

ثاني الانتقادات، مغالطات أحادية الحوار (المونولج) العالمي (The Monologic Nature Fallacy)، إذ يعاني النموذج المعياري لكلٍ من هابرماس (الأفعال التواصلية) ولينكليتر (المجتمع السياسي العالمي) وهما يعتمدان على الحوار والتفاهم (Intersubjective Understanding) بين المجتمعات على أساس ما يسمى المعايير والقيم العالمية المقبولة على نطاق واسع، عددًا من أوجه القصور. على سبيل المثال، فقد أشار فاروق يالفز (Yalvaç) إلى أن نموذج لينكليتر يهمل التفاوت الكبير في حجم القوة في المجتمع الدولي، الذي يجعل من إمكانات التفاوض وتحقيق التوافق أمرًا صعب المنال. كما أن هذا النموذج يتسم بالغموض والتجريد بصورة ملحوظة عندما يتعلق الأمر بما يقصده لينكليتر بنوع الأنشطة السياسية المطلوبة من أجل تكوين مجتمع تواصل عالمي[27]. علاوة على ذلك، ليس واضحًا ما إذا كانت «أخلاقيات الخطاب» تُعد «دائمًا أفضل وسيلة، وربما الوحيدة، لتحقيق هذا التحول، أو التحرر بشكل عام» أم لا[28].

لقد تجاهل لينكليتر دور أوضاع التنمية غير المتكافئة بين الغرب وبقية وحدات النظام العالمي وأثرها، وهو ما أدى إلى خلق ما نسميه النموذج المونولوجي (أو مخاطبة النفس) العالمي للأفعال التواصلية، حيث تقوم المجتمعات الديمقراطية الغربية بالشروع والبدء في الحوار، لكن هذا الحوار يجري ويدور داخل المجتمعات الغربية وفيما بينها فقط، وليس مع الآخرين. بعبارة أخرى، إن ما يسمى الفعل التواصلي الهابرماسي في السياسة العالمية هو محادثة مع الذات، إلى المرآة، وليس مع الآخرين. وفي حقيقة الأمر، فإن مشروع التواصل المعياري والنقدي (على الرغم من الخلفية الماركسية لكل من هابرماس ولينكليتر) لم يأخذ في حسبانه بصورة متعمدة آثار الأوضاع والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتردية في الوطن العربي وبقية بلدان الجنوب.

---

(26) Hobson, «What's at Stake in «Bringing Historical Sociology back into International Relations?»,» p.6.

(27) Yalvaç, «Critical Theory: International Relations' Engagement with the Frankfurt School and Marxism».

(28) obyn Eckersley, «Ethics of Critical Theory,» in: *Oxford Handbook of International Relations*, p. 353.

وبالمثل، فقد أغفل هذا النموذج التجربة التاريخية الطويلة (التي ما زالت مستمرة) لقمع الدولة ما تمارسه مؤسسساتها من العنف والإقصاء المنهجي وانتهاكات حقوق الإنسان وسحق منظمات المجتمع المدني وإغلاق وحجب المجال العام والقضاء على أي إمكانات محتملة للحوار والتفاعلات اللفظية غير القسرية.

بدلاً من الدعوة إلى تغيير الهياكل الدولية لعدم المساواة والظلم التي تحول دون إجراء حوار عالمي صادق وحقيقي، يساند هابرماس دعوات منهج المراجعة الذي يهدف إلى «إصلاح» هذه الهياكل بدلاً من «تغييرها».

بوجه عام، لا يعكس القمع السياسي والتطور الاقتصادي غير المتكافئ فقط العناصر الرئيسية التي سحقت الثقافة المدنية التي تحتضن الحوار والمجتمعات الديمقراطية لتظهر في الوطن العربي ومناطق أخرى في الجنوب، كما فعلت ثقافة الرفاهية والديمقراطية في أوروبا ما بعد الحرب العالمة الثانية، ولكنه أيضًا جعل من آفاق الحوار بين الشمال والجنوب شبه مستحيلة، وذلك بسبب أن لينكليتر وغيره من الباحثين لم يعترفوا بالثقافات والمعايير الأخرى غير الغربية أو حتى بذلوا جهدًا في التعرف إليها أو الاعتراف بها، وتجاهلوا كذلك الظروف الهيكلية غير الحاضرة في نماذجهم الغربية. وبوجه عام، فإن هذه النظرة تعكس منظورًا لاتاريخيًا عميقًا (Ahistorical Perspective) حيث يصبح ما يسمى «العالمي/الكوني» من وجهة نظر لينكليتر وهابرماس وغيرهما يرمز للغرب فقط (أو للمجتمعات الديمقراطية عمومًا) وأن يشير مصطلح آخر كتاريخ الأفكار العالمية بصورة مجردة وحصرية إلى تاريخ الحداثة الغربية ومفاهيم التنوير الأوروبي، وهو ما يجعلهم مثل غيرهم من الباحثين الوضعيين الذين يقومون بنقد مشاريعهم وأجندتهم البحثية[29].

فبدلًا من الدعوة إلى تغيير الهياكل الدولية لعدم المساواة والظلم التي تحول دون إجراء حوار عالمي صادق وحقيقي، يساند هابرماس دعوات منهج المراجعة الذي يهدف إلى «إصلاح» هذه الهياكل بدلًا من «تغييرها». وبقوله هذا، فإن هابرماس لا يسيء فهم الأزمة الأساسية للمجتمع العالمي والنظام العالمي المختل وظيفيًا فحسب، ولكنه أيضا يخطئ في تشخيص المسببات التي أدت إلى إجهاض محاولات إقامة مشروع حوار عالمي ناجح. على سبيل المثال، ومن أجل معالجة مشكلة العجز الديمقراطي للمؤسسات العابرة للحدود الوطنية (مثل الاتحاد الأوروبي) التي لم يتم إشباعها بواسطة شكل من أشكال العملية الديمقراطية عبر الوطنية[30]، أو كانت قادرة على استبدالها ببدائل جذرية أخرى بسبب الضعف المستمر لمشاعر التضامن العالمي، يكون من الصعب على النموذج التقليدي للسيادة الديمقراطية القائم على هيئة جماعية ذاتية التشريع أن «يرتقي» بما

(29) Hobson, «What's at Stake in «Bringing Historical Sociology back into International Relations?»,» pp.3-41.

(30) Jürgen Habermas, *The Lure of Technocracy* (Malden, MA: Polity, 2015), p. 52.

يتجاوز المستوى الوطني أو الإقليمي[31]. حيث دعا هابرماس إلى استبدال النظام العالمي الحالي المختل وظيفيًا بما أسماه نموذجًا أكثر دقة وواقعية لـ «مجتمع عالمي لامركزي كنظام متعدد المستويات» يعتمد على المؤسسات العالمية القائمة ويصلحها[32].

إن التشخيص الخاطئ للأزمة الحقيقية للنظام العالمي المختل وظيفيًا أضل هابرماس وجعله يشير بحماقة إلى أن المجتمع العالمي البديل لهذا النظام العاجز ليس سوى الاتحاد الأوروبي نفسه الفاشل، والمتدهور وغير الكفؤ.

مع ذلك، فإن التشخيص الخاطئ للأزمة الحقيقية للنظام العالمي المختل وظيفيًا أضل هابرماس وجعله يشير بحماقة إلى أن المجتمع العالمي البديل لهذا النظام العاجز ليس سوى الاتحاد الأوروبي نفسه الفاشل، والمتدهور وغير الكفؤ. حيث يعتقد هابرماس أنه على الرغم من الأزمة الوجودية التي يعانيها الاتحاد الأوروبي (ليس فقط بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت) ولكن منذ الأزمة المالية المستفحلة منذ عام 2008) فهو لا يزال يعدّ مثالًا مناسبًا للأنساق السياسية التي تتبع قيادة السوق في بناء وكالات سياسية فوق وطنية[33] حيث ستؤدي الهيئات «الديمقراطية» والهياكل المؤسساتية «دورًا حضاريًا» حقيقيًا يتمثل بتقديم «اختبار» لإرادة وقدرات المواطنين، والنخب السياسية ووسائل الإعلام»[34]. علاوة على ذلك، يدعي هابرماس أن وجود الاتحاد الأوروبي يمثل «نقطة انطلاق لتطوير شبكة عبر وطنية من الأنظمة التي يمكنها معًا اتباع سياسة محلية عالمية (World Domestic Policy) حتى في حالة عدم وجود حكومة عالمية»[35] فمن سخرية القدر، أنه مع اكتمال صفقة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (كانون الثاني/يناير 2020) واستمرار صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل أوروبا وعبر المحيط الأطلسي من جهة، والقوة المتزايدة، محليًا ودوليًا، للأنظمة الفاشية والقومية والشعبوية المتطرفة في بلدان مثل الهند وروسيا والصين وغيرها، بات رهان هابرماس على أوروبا

(31) Robert Fine and Will Smith, «Jürgen Habermas's Theory of Cosmopolitanism,» *Constellations*, vol. 10, no. 4 (2003), pp. 473–475, and David Schmid, «The Poverty of Critical Theory in International Relations: Habermas, Linklater and the Failings of Cosmopolitan Critique,» *European Journal of International Relations,* vol. 24, no. 1 (2018), pp. 198–220.

(32) Jürgen Habermas, *The Divided West* (Cambridge, UK: Polity, 2006), pp.135–136, and Schmid, Ibid.

(33) Jürgen Habermas, *The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory* (Cambridge, MA: MIT Press 1998), p. 123.

(34) *Jürgen Habermas*, *The Crisis of the European Union: A Response* (Cambridge, UK: Polity Press, 2012), pp. 11-12.

(35) Jürgen Habermas, «Toward a Cosmopolitan Europe,» *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 4 (2003), p. 96, and Schmid, «The Poverty of Critical Theory in International Relations: Habermas, Linklater and the Failings of Cosmopolitan Critique».

المقوضة والضعيفة (أوروبا القديمة كما وصفها رامسفيلد من قبل) لإنقاذ العالم يعكس رؤية حداثية وتنويرية سرابية، إن لم تكن كابوسية ومأسوية، أو في أسوأ الاحتمالات مضحكة.

خاتمة

تهدف المشروعات التحررية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية إلى تبني وتأسيس «نموذج محوره البشر (People-centric Model)» وليس الدول. هذا النموذج لا يعترف أو يقوم بالفصل بين المجالين الداخلي والخارجي لعمل الدولة. ووفقًا لويفير فإن الحدود المقننة والمُعرفة إقليميًا للدول القومية لا تنطبق على مجال السياسة الخارجية في عالم اليوم، وعلى السياسة الخارجية التحررية بوجه خاص[36]. فبالنسبة إلى دول مثل ألمانيا، على سبيل المثال، يشير مصطلح التحرر إلى ما عرفه فورسبيرغ بأنه «الشعور الجديد بتقدير الذات والاستقلال ومتابعة المصلحة الذاتية المستنيرة»[37]. وبالنسبة إلى دولة مثل الصين يمثل مصطلح التحرر موقفًا ضد الهيمنة[38]، أما بالنسبة إلى دول مثل مصر، وبقية دول الانتفاضات العربية، فإن التحرر خلال الموجة الأولى من انتفاضة عام 2011 كان يعني خليطًا أو مزيجًا من كلا التصورين، بما في ذلك السعي إلى الاستقلال ومكافحة الهيمنة من جانب، واستعادة احترام الذات على المستوى الوطني. وبما أن التحرر يعني تحرير الناس من القيود الجسدية والبشرية (مثل الحرب والفقر والاضطهاد وغيرها من القيود المادية والمعيارية) التي تمنعهم من تنفيذ ما يختارون القيام به باختيارهم. وعليه، فإن ذلك يعني أنه يجب على علماء العلاقات الدولية وباحثيها التركيز **أولًا** على البشر/الأفراد، وليس الدول، و**ثانيًا** العمل على تحقيق أهداف الشعوب وليس مصالح الحكومات/الأنظمة.

من أجل فهم موجة التحول الديمقراطي في الوطن العربي – بغض النظر عن النكسة التي حدثت منذ عام 2013 وما بعدها – نقترح هنا وجوب الابتعاد من دراسة مثل الظواهر المعقدة (القائمة بالأساس على البشر) من منظور المدارس الوضعية مثل الواقعية والليبرالية الجديدة.

بناءً على ذلك، ومن أجل فهم موجة التحول الديمقراطي في الوطن العربي – بغض النظر عن النكسة التي حدثت منذ عام 2013 وما بعدها – نقترح هنا وجوب الابتعاد من دراسة مثل

(36) Ole Wæver, «Resisting the Temptation of Post-foreign Policy Analysis,» in: Walter Carlsnaes and Steve Smith, eds., *European Foreign Policy: The EC and Changing Perspectives in Europe* (London: Sage, 1994), pp. 238-273.

(37) Tuomas Forsberg, «German Foreign Policy and the War on Iraq: Anti-Americanism, Pacifism or Emancipation?,» *Security Dialogue*, vol. 36, no. 2 (2005), pp. 413-431.

(38) Serafettin Yilmaz, «China's Foreign Policy and Critical Theory of International Relations,» *Journal of Chinese Political Science,* vol. 21, no. 1 (2016), pp. 75–88.

هذه الظواهر المعقدة (القائمة بالأساس على البشر) من منظور المدارس الوضعية مثل الواقعية والليبرالية الجديدة (نموذج مركزية الدولة) الذي يحدد فهمنا للسياسة الدولية من منظور السعي الحثيث لتحقيق المصالح «الوطنية/الرسمية»، التي يتم تعريفها في إطار القوة (كما جادل مورغانثو) وتنفيذها وتشكيلها بالأساس من جانب الدول ذات السيادة (وممثليها الرسميين/الحكوميين). بدلًا من ذلك، تدعو الدراسة إلى تبني منهج نقدي يتمفصل حول البشر، ويجعلهم محورًا للتحليل والمعرفة. ويعنى قبل أي شيء بمساءلة وتحدي هياكل السلطة القائمة. باختصار، فإن هذا المنهج النقدي (أو القائم على فكرة التحرر) يجادل بأن السياسة الخارجية ستصبح أداة/وسيلة لتحقيق غايات الشعوب ومساعيهم لإنهاء الخوف والقمع وتوسيع نطاق الحرية والعدالة خارج إطار الدولة السيادية. المثير للاهتمام، أن هذه الغايات لن يتم تحقيقها من جانب الدولة فقط ولكن، أيضًا، عبر الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل الأفراد والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب وغيرها.

إن التغيير الذي تطالب به النيوليبرالية هو تغيير محدود (أي داخل حدود النظام) وليس موجهًا للتشكيك أو لتحدي النظام الدولي العالمي نفسه (كما تفعل المدرسة النقدية) وهو ما يعني ضمنيًا تبرير الهيمنة الغربية على المجتمعات غير الأوروبية والحفاظ على أوضاع القوة الدولية القائمة.

كما يجب ملاحظة أن النظرية النقدية لا تمثل لوحدها نسيج النهج الذي يركز على فكرة التحرر؛ فالمدرسة الليبرالية (بتفريعاتها الكلاسيكية والجديدة) تأسست أيضًا على أفكار مماثلة. ومع ذلك، ففي حين أن النظرية النقدية تشترك معها في اعتناق وتبجيل تقاليد وممارسات وقيم مثل الحرية والمساواة، إلا أن حدودها وآفاقها أوسع من الليبرالية. بمعنى آخر، بينما تسعى الليبرالية بالأساس لتحقيق الحرية الفردية (الفردانية) فإن النظرية النقدية تسعى لتحقيق التحرر البشري في العموم. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من حقيقة أن الليبرالية (والنيوليبرالية المؤسساتية على وجه الخصوص) لها مصلحة مزعومة في إحداث التغيير، فإن افتراضاتها المسبقة لها أيضًا مصلحة مزعومة في إحداث التغيير[39]. بعبارة أخرى، فإن التغيير الذي تطالب به النيوليبرالية هو تغيير محدود (أي داخل حدود النظام) وليس موجهًا للتشكيك أو لتحدي النظام الدولي العالمي نفسه (كما تفعل المدرسة النقدية) وهو ما يعني ضمنيًا تبرير الهيمنة الغربية على المجتمعات غير الأوروبية والحفاظ على أوضاع القوة الدولية القائمة. ومن ثم، فإن مثل هذه الدعاوي تبطن أيضًا تحيزًا أصيلًا لمصلحة استمرار هياكل الهيمنة العالمية القائمة، وهذا يعني أن هذا النوع من التغيير

(39) Robert O. Keohane, «International Institutions: Two Approaches,» *International Studies Quarterly,* vol. 32, no. 4 (1988), pp. 379-396

ليس جذريًا أو بنيويًا في هيكل النظام. وعليه، يصبح هذا التغيير، كما ذكر شابكوت، وعلى الرغم من القدرة على التنبؤ به، إلا أنه يظل غير خاضع للتفكير النقدي[40].

على النقيض من هذا المنظور التكيفي ـ الوظيفي، الذي يمثل في جوهره إعلانًا كامنًا للحفاظ على الأوضاع الدولية الراهنة القائمة على عدم المساواة والاستبعاد، فإن المقولات الأساسية للمدرسة النقدية تدعو إلى تغيير النظام العالمي نفسه من جذوره. على سبيل المثال، وبالتناقض مع الاتجاه الليبرالي المؤسساتي الجديد، جادل روبرت كوكس على نحو مقنع بأن الطبقة المهيمنة عالميًا تقوم بنشر وتعزيز أيديولوجيتها عبر مختلف المنظمات والهيئات الدولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الثماني وحتى الأمم المتحدة) التي تقوم بدورها بتوسيع وتوطيد هيمنة هذه الطبقات من طريق قيامها بصوغ وإنشاء منظومة المعايير العالمية، السيطرة على هياكل التراكم على الصعيد العالمي، التحكم في آليات تقسيم العمل وتدويل الإنتاج، الذي يعزز من حجم التنمية غير المتكافئة ومنظومة التبعية الهيكلية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب (أو المركز والمحيط باستعارة مقولات نظرية التبعية). في المقابل، سيؤدي ما سبق إلى تمكين القوى عبر الوطنية (مثل الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العابرة للقوميات) التي تسهم في تسريع وتحفيز بناء مجتمع مدني عالمي ناشئ، الذي يمارس بدوره أيضًا ضغوطًا على الدول المهمشة، ويُكرهها على اعتماد وتبني استراتيجيات التراكم الخاصة بدول المركز المهيمنة. في التحليل النهائي، ستمثل الدول الضعيفة ما أطلق عليه كوكس «أحزمة نقل» (Transmission Belts) بين الكتل المهيمنة ومجتمعاتها المحلية، وهو ما قد يؤدي إما إلى تجدد المقاومة وخلق قوى جديدة للنضال ضد هياكل الهيمنة والاستغلال، وإما أن تصبح هذه الدول جزءًا من منظومة الهيمنة العالمية، كالسلام البريطاني (باكس بريتانيكا) الذي ساد في القرن التاسع عشر، أو السلام الأمريكي (باكس أمريكانا) السائد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[41] أو ما سيبزغ في المستقبل القريب أو البعيد.

إن التغيير الذي تطالب به النيوليبرالية هو تغيير محدود (أي داخل حدود النظام) وليس موجهًا للتشكيك أو لتحدي النظام الدولي العالمي نفسه (كما تفعل المدرسة النقدية) وهو ما يعني ضمنيًا تبرير الهيمنة الغربية على المجتمعات غير الأوروبية.

(40) Benno Teschke, «IR Theory, Historical Materialism, and ;333-Shapcott, «Critical Theory,» pp. 332 the False Promise of International Historical Sociology,» *Spectrum: Journal of Global Studies*, vol. 6, no. 1 (2014), p. 28, and Hobson, «Is Critical Theory Always for the White West and for Western Imperialism? Beyond Westphilian towards a Post-racist Critical IR».

(41) Robert Cox, «Production, the State and Change in World Order,» in: Ernst-Otto Czempiel and James N. Rosenau, eds., *Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990s* (Lexington, MA: Lexington Books, 1989), pp. 37–50; Stephen Gill, ed., *Gramsci, Historical Materialism, and International Relations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993), and Stephen Gill and David Law, *The Global Political Economy: Perspectives, Problems and Policies* (New York: Harvester, 1988), and Yalvaç, «Critical Theory: International Relations' Engagement with the Frankfurt School and Marxism».

على الرغم من الانتكاسة الراهنة للانتفاضات العربية فهي كانت بلا جدال محاولة تحررية حقيقية، كما عرفها أندرو لينكليتر، الذي عرَّف التحرر بأنه: «امتلاك قوى وصلاحيات تقرير المصير والقدرة على امتلاك زمام المبادرة في اتخاذ القرارات»[42]. أو كما عرّفه ريتشارد آشلي على أنه «الاهتمام بضمان التحرر من كل أشكال القيود وعلاقات الهيمنة غير المعترف بها، وظروف التواصل والتفاهم المشوهة التي تحرم البشر وتنكر عليهم القدرة على تشكيل مستقبلهم بإرادتهم الحرة ووعيهم الكامل»[43]. أو حتى من منظور الجنوب، الذي عّرف أحد باحثيه التحرر على أنه «الاستقلالية وحرية العمل والأمن، وتحرر الأفراد والدول من الهياكل الاستبدادية والقمعية، والقضاء على الأسس والسياقات الاجتماعية المقيدة لهذه الحريات والمفضية إلى الظلم، وإعادة تعريف وتصميم قيم العدالة والمساواة داخل النظام الدولي»[44]. وفقًا لما سبق، يتضح لنا أن مفهوم التحرر يعدّ مفهومًا ثوريًا، لا يتطلب تغيير هياكل القمع الداخلية/المحلية فقط، ولكن يدعو إلى تغيير هياكل القوة الدولية أيضًا، ومرجع هذا حقيقة أن قواعد وقيم ونسق الهيمنة والقمع التي تنشئها هي منبع الظلم وعدم المساواة والتسلط في العالم.

بناء على ما تقدم، من وجهة نظرنا، تعَدّ مشاريع النظرية النقدية في مجال العلاقات الدولية (من حيث المبدأ) أقرب منهج نظري لفهم الانتفاضات العربية نظرًا إلى حقيقة أنها عُدّت تقليديًا كأداة للعاجزين، ومساعدتهم على إقامة علاقات دولية أكثر إنصافًا مع الآخرين، وذلك عبر إلقاء الضوء والتركيز على إمكانات التحرر. ومع ذلك، فما زالت هذه المدرسة تعاني التهميش في المناقشات والفضاءات الأكاديمية السائدة. لذلك، ومن أجل دفع جدول أعمالها البحثي وتعزيز وجودها واحتلالها لمساحات أكبر في هذه المناقشات والجدالات، تقترح الدراسة ضرورة قيام مؤيدي هذه النظرية بإعادة تقييم الأسس الحداثية، التنويرية، الرأسمالية، والمركزية الأوروبية التي قامت عليها (كبقية النظريات الوضعية) والتي تسببت في وقوعها في الكثير من المغالطات وأوجه القصور المعرفية كما وضحت الدراسة. علاوة على ذلك، يحتاج المنظرون النقديون أيضًا إلى التخلي عن ادعاءاتهم العقائدية وبعض سلوكياتهم المعادية للأكاديميين، وميلهم إلى التعالي المعرفي على نقادهم، وأن يصبحوا أقل ديماغوجية، وسفسطة، ونخبوية، وانعزالية، والأهم من ذلك كله أن يكونوا أكثر إدماجًا وانفتاحًا على المساهمات البحثية لأبناء بلدان الجنوب. في الحقيقة، فإن المغالطات وأوجه القصور التي ذكرناها آنفًا (وغيرها) تسود وتنتشر وتخترق معظم الدوائر الأكاديمية النقدية، وهو ما أدى إلى عزلها وتهميشها وعدم الترحيب بالنظرية النقدية داخل الأوساط الأكاديمية وبين الأجيال الشابة من باحثي وطلاب العلاقات الدولية خارج الدوائر والجزر الأرخبيلية الأكاديمية «الأوروبية» المنعزلة والمتناهية الصغر. أخيرًا وليس آخرًا، حتمية الخروج من أبراجهم

(42) Andrew Linklater, *Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations* (London: MacMillan Press, 1990), p. 135.

(43) Richard Ashley, «Political Realism and Human Interest,» *International Studies Quarterly*, vol. 25, no. 2 (1981), p. 227.

(44) S. J. Abadi, «Emancipating Foreign Policy: Critical Theory and Islamic Republic of Iran's Foreign Policy,» *The Iranian Journal of International Affairs*, vol. 20, no. 3 (2008), pp. 1-26.

العاجية النخبوية، وتحويل المقولات والأطروحات النظرية والبحثية إلى مشاريع وخطط عملية أكثر ارتباطًا بالعالم الحقيقي/الواقعي (Realworld) وليس عالم الحياة/المعاش (Lifeworld) باستخدام لغة هابرماس، وهو ما سيتيح لهم ليس فقط الانخراط والانغماس، ولكن أيضًا الانضمام والالتحام، بالجماهير في نضالهم وكفاحهم من أجل التحرر. عبر القيام بذلك، سوف يتمكن أنصار النظرية النقدية في العلاقات الدولية ليس من تغيير حقل العلاقات الدولية (النظري) فقط ولكن عبر تغيير مخرجات العالم الحقيقي (العملي) أيضًا.

حصيلة القول، كون الهدف الرئيسي من النظرية النقدية يتمحور حول «فهم كيف يمكن الحد من القيود (الواقعية) التي تم تشكيلها اجتماعيًا على حرية الأشخاص، وإزالتها متى أتيحت الفرصة لذلك»[45]، فقد ركزت هذه الدراسة، عبر تصديها بالتحليل ومحاولة تفكيك المشروع النقدي في مجالات العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، والثورات، والارتباطات بين فشل الثورات وعدم القدرة على تحقيق التحرر البشري من جانب، وتركيزها على غاية استكشاف الأسباب الرئيسية وراء فشل مشاريع التحرر في المجتمعات غير الغربية، وذلك عبر شرح وتوضيح كيف قامت الدول المناهضة للثورات (الرجعية/الثوات المضادة) وتوظيفها لفكرة التحرر نفسها كأداة لمنع تحقيقه على الجانب الآخر. كذلك سعت الدراسة للكشف عن مساهمة النظريات الوضعية (حلالة المشاكل بلغة هوركهايمر) في صوغ وتدعيم وتعزيز السياسات والمشاريع المناهضة للثورة وللتحرر. وعليه، فإن الدراسة تشدد على وجوب ترويض مثل هذه النظريات وتحديها والتصدي لها. وهو ما ندعي أن التحليل السابق قد قام به عبر تسليط الضوء على الإمكانات النظرية والعملية التي تتمتع بها النظرية النقدية للعلاقات الدولية وقدراتها على تحقيق هذه المهمة إذا ما تغلب مناصروها على أوجه القصور والعيوب والمغالطات التي أشارت إليها الدراسة □

(45) Linklater, *Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations*, p. 1.

الجزائر منذ حراك فبراير 2019: انتقال سياسي من دون انتقال ديمقراطي

سمير قط(*)

أستاذ محاضر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بسكرة – الجزائر
وباحث في مخبر الحقوق والحريات، جامعة بسكرة.

تمهيد

منذ انتفاضة الشعب الجزائري ضد النظام الحاكم في 22 شباط/فبراير 2019، تعيش الجزائر تحولات سياسية كبرى. وبالرغم مما حققه الحراك من نتائج سياسية مرضية، فقد وضع حدًا لحكم بوتفليقة الذي عمّر 20 سنة كانت مفعمة بالإخفاقات الاقتصادية والفساد الذي استشرى على نحوٍ فظيع في الجزائر التي أضحت تتذيل ترتيب تقارير المنظمات الدولية المتعلقة بالفساد. بالرغم من ذلك، فقد فشلت الجزائر في إنجاز انتقال ديمقراطي حقيقي كفيل بإدخال إصلاحات سياسية بإمكانها إخراج البلاد من حالة الفساد التي تغرق فيها. وإصلاحات اقتصادية فعلية قادرة على جعل الجزائر تقوم بإقلاع اقتصادي يخلصها من نظام ريعي قائم على النفط إلى اقتصاد منتج ومتنوع.

أعطى حراك 22 فبراير أملاً في قدرة الجزائر على تحقيق الانتقال نحو الديمقراطية؛ إذ إن كل الشروط كانت متوافرة لإنجاز هذا المشروع. غير أن عوامل متعددة حالت دون تحقيق انتقال ديمقراطي فعلي في الجزائر. فالسلطة الفعلية، أي الجيش، والمقصود هنا قيادة الأركان ورئيسها السابق أحمد قايد صالح، فرضت «إصلاحات» فوقية وفق إرادتها بما يضمن استمرارها كفاعل رئيسي في النظام السياسي الجديد قيد التكوّن. كما تصرّف قائد الأركان السابق أحمد قايد صالح وفق ثقافته السياسية الشخصية كرجل عسكري، فكان الاستقرار والأمن هما الأولوية بالنسبة إليه على حساب الديمقراطية. لذلك فقد كان همه تنظيم انتخابات رئاسية في أسرع وقت ممكن، كان الهدف الأساسي منها هو وضع سلطة سياسية في الواجهة، وبذلك تتوارى السلطة الفعلية عن الأنظار لإدارة شؤون البلاد من الخلف. هذه الغاية، جعلت قيادة الأركان تنظم انتخابات متسرعة وغير مكتملة الشروط في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، شهدت نسبة مشاركة متدنية، وبالتالي

(*) البريد الإلكتروني: sgatt@yahoo.com.

أفرزت وصول عبد المجيد تبون (كان وزيراً أول في نظام بوتفليقة) الذي لم يحظَ بتوافق واسع في أوساط الشعب الجزائري.

فضلاً عن ذلك، تمر الجزائر منذ بداية الحراك بظروف اقتصادية واجتماعية عسيرة ربما لا تسهل عملية الانتقال الديمقراطي. فاقتصاديًا، تعرف أسعار النفط تراجعاً وتذبذباً كما شهد احتياطي الصرف تقهقراً كبيراً، الأمر الذي سيجعل من وعود السلطة الجديدة في الإصلاح السياسي والاقتصادي صعبة التحقيق. الجبهة الاجتماعية من جهتها لا تزال مشتعلة. فحركات الاحتجاج الفئوية لا تزال مستمرة، والإضرابات في مختلف القطاعات تمثل عبئاً إضافياً على الحكومة، التي لم تعد تملك الموارد الكافية لشراء السلم الاجتماعي كما كان يفعل «النظام البوتفليقي»، الذي كان يستغل الريع النفطي لإسكات الجبهة الاجتماعية.

أولًا: الثورة المضادة وأزمات الحراك

إذا عدنا إلى الوراء، إلى ما قبل انتفاضة فبراير 2019، سنجد أن الجزائر مرت بمحطات تاريخية مثلت منعطفاً في تاريخها السياسي الحديث، وكانت فرصة للتخلص من النظام التسلطي والتأسيس لنظام ديمقراطي شرعي. ولعل انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988، كانت المحطة الأكثر أهمية؛ إذ شهدت احتجاجات شعبية ضخمة قادت في نهاية المطاف إلى تغييرات سياسية دستورية وحتى اقتصادية، رغم أنها كانت شكلية وليست عميقة، حاول من خلالها النظام الالتفاف على مطالب الشعب من خلال إصلاحات لم تمس جوهر النظام برجالاته ومؤسساته ونمط اشتغاله، بل كانت مظهرية فقط أفرزت ما يسمى «ديمقراطية الواجهة». بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988 مباشرة، تبنى النظام تعددية سياسية وفتح المجال أمام تأسيس أحزاب سياسية وتم تعديل الدستور سنة 1989. غير أن كل هذه الإصلاحات لم تقد الجزائر إلى الدخول في مسار ديمقراطي حقيقي[1].

عملت القوى التقليدية المستفيدة من النظام السابق، المؤلفة من الأحزاب الموالية، وبخاصة جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي والجمعيات الوهمية والنقابات التي خلقها النظام السابق لتكون بمنزلة لجان مساندة له، على العودة من جديد إلى الساحة السياسية ولو بأشكال وشخصيات جديدة.

في المقابل، مثَّل حراك فبراير 2019، فرصة ذهبية للانتقال نحو الديمقراطية، مقارنة بأحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988؛ فقد توافرت كل الظروف الموضوعية لذلك، إذ تحققت ما يسميها غرامشي «كتلة تاريخية»؛ فالشعب والنخب بمختلف مشاربها الفكرية والسياسية توحدت في مطلب التغيير الجذري للنظام، بعدما ضاق الشعب ذرعاً بنظام تسلطي حكمه لعقود. فثار سلمياً ضد

(1) انظر: إسماعيل قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مقدمة عامة برهان غليون، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

الفساد المستشري والذي صار بنيوياً ينهش مفاصل الدولة. لذلك كان أمل الشعب أن يعيد بناء الدولة الديمقراطية المنشودة التي فشل في بلوغها منذ الاستقلال عام 1962. حقق الحراك بعض الإنجازات؛ فقد منع تمرير مشروع العهدة الخامسة لبوتفليقة، وقضى على الطبقة الأوليغارشية التي كانت تتحكم في الاقتصاد الوطني. لكن فيما بعد بدأت قوى النظام التقليدية في لمّ شملها، والقيام بثورة مضادة وإعادة التموضع في النظام الجديد. ومن ثمَ، أُجهض مشروع الانتقال نحو الديمقراطية.

إن الانتكاسة التي تعرضت لها تجربة الانتقال الديمقراطي الجزائرية في مهدها، لم تكن بفعل الثورة المضادة التي شنها النظام فحسب، ولكن بسبب الأزمات التي تعرض لها الحراك الشعبي أيضاً الذي وصل إلى حالة من الانسداد.

تمكن النظام من تمزيق وحدة صف الحراك من خلال بث روح الفتنة؛ باللعب على وترَي «الأيديولوجية والهوية»، حيث شن حملة دعائية واسعة ضد من سماهم «الشرذمة»[2]؛ يقصد أن هناك أقلية أيديولوجية علمانية تريد تحريف الحراك عن مساره، من أجل تطبيق أجندة سياسية ـ فكرية تختلف عن تلك التي خرج من أجلها أغلبية الشعب الجزائري، وذلك بالتواطؤ مع قوى خارجية في إشارة إلى تخوين هذه الفئة التي بقيت معارضة للنظام الحاكم. من جهة أخرى، أصابت عمليات الاختراق والتفتيت حتى أحزاب المعارضة التقليدية، وذلك من خلال تهميشهم والتضييق عليهم. كما أدى إصرار الحراك الشعبي على نبذ الأيديولوجيات، ورفض التأطير تحت أي لون من ألوان الطيف السياسي، إلى حرمان أحزاب المعارضة القدرة على احتواء الحراك.

استطاع النظام الحاكم في الجزائر القيام بما يمكن أن نسميه «ثورة مضادة» على الحراك السلمي. فقد عملت القوى التقليدية المستفيدة من النظام السابق، والمؤلفة من الأحزاب الموالية، وبخاصة جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي والجمعيات الوهمية والنقابات التي خلقها النظام السابق لتكون بمنزلة لجان مساندة له، على العودة من جديد إلى الساحة السياسية ولو بأشكال وشخصيات جديدة. وقد بدأت مظاهر الثورة المضادة منذ أن انخرطت هذه القوى في الحراك، وبدأت في محاولة تحريف مساره برفع شعارات مشبوهة تزيد من الفرقة في صفوف الحراك، وتحذِّر من المعارضة التي تعُد أن هدفها الوحيد هو الوصول إلى السلطة من طريق الحراك. كما حاولت أحزاب الموالاة التقليدية ومختلف القوى التي تدور في فلكها، التقرب من المؤسسة العسكرية وقيادتها وبخاصة قايد صالح، من خلال الإشادة به وبأدائه في إدارة المرحلة الانتقالية. وذلك بغية استمالته علَه يعيد الثقة بها ويجعل منها واجهته السياسية من جديد، كما كانت الحال زمن بوتفليقة، فيحكم من خلالها المؤسسات السياسية للدولة، البرلمان والحكومة والإدارات المحلية[3].

(2) مصطلح أطلقه قائد الأركان السابق أحمد قايد صالح على من رفضوا الحل الدستوري والانتخابات التي كانت مقررة في 4 تموز/يوليو 2019. أطلقه للدلالة على القلة العددية لهؤلاء.

(3) انظر: حواس تقية، «الثورة المضادة يمكن أن تتخذ 3 أشكال،» حوار أجرته معه جريدة **الخبر** بتاريخ 8 نيسان/أبريل 2019.

الحقيقة أن الانتكاسة التي تعرضت لها تجربة الانتقال الديمقراطي الجزائرية في مهدها، لم تكن بفعل الثورة المضادة التي شنها النظام فحسب، ولكن بسبب الأزمات التي تعرض لها الحراك الشعبي أيضاً الذي وصل إلى حالة من الانسداد، ودخل وضعاً أشبه ما يكون بالعدمية، بحيث تحول مع الوقت إلى مجرد مسيرات شعبية تجوب الشوارع من دون هدف أو رؤية واضحة. فبعد أن تمكن من القضاء على نظام بوتفليقة، لم يعد الحراك يملك مشروعاً سياسياً واضحاً، وصارت شعاراته لا تعبر عن مطالب دقيقة. فضلاً عن غياب التنسيق في الأهداف؛ وهذا ما جعل الحركة الاحتجاجية تفتقد عنصر التجانس. فهناك من كان يدعو إلى تغيير جذري وإقصاء كامل لأي دور سياسي للمؤسسة العسكرية، في حين أن هناك من طالب بتغيير لكن بمرافقة الجيش[4]، كونه المؤسسة الوحيدة القادرة على أداء هذه المهمة. وقد ظهر غياب التجانس هذا حتى على مستوى الأحزاب السياسية.

من بين العراقيل التي واجهت الحراك لتقديم ممثلين هو أن الحراك الشعبي لا يمثل كتلة فكرية واحدة بل يحوي في جنباته تيارات فكرية وسياسية مختلفة الانتماءات والمشارب، بينها تناقضات وخلافات خاصة بين الإسلاميين والمحافظين عموماً والتيارات العلمانية.

إشكالية تمثيل الحراك، كانت إحدى الأزمات الحادة التي واجهت الحراك أسابيع قليلة بعد انطلاقه. وهذا كان أحد أكبر الذرائع التي تحجج بها النظام، الذي دعا إلى الدخول في مفاوضات مع الحراك للنظر في مطالبه لكن بشرط أن يقدم ممثلين عنه. أما عن أسباب فشل الحراك في تقديم ممثلين فهناك من يرى أن الحراك يمثل الشعب وهو مصدر السلطة، لذلك قدم مطالبه التي على السلطة الفعلية أن تستجيب لها. بل إن البعض ذهب أكثر من ذلك حين أكد أن النظام هو من يجب عليه تقديم ممثلين شرعيين عنه وليس الحراك. من بين العراقيل التي واجهت الحراك لتقديم ممثلين هو أن الحراك الشعبي لا يمثل كتلة فكرية واحدة بل يحوي في جنباته تيارات فكرية وسياسية مختلفة الانتماءات والمشارب، بينها تناقضات وخلافات خاصة بين الإسلاميين والمحافظين عموماً والتيارات العلمانية. فبعدما توافقت هذه التيارات على التخلص من نظام بوتفليقة الفاسد الذي تضرر منه الجميع، سرعان ما تبدد هذا التوافق حين تعلق الأمر بالتأسيس لنظام جديد فبدأت حينها الخلافات تدب في صفوف الحراك.

ومع مرور الأسابيع والأشهر، بدأت الخلافات تتجذر وبخاصة مع الظهور الكثيف لعناصر الحزب الإسلامي المنحل (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) الذي أثار حفيظة البعض وتخوف البعض الآخر. ثم ما فتئت مسألة الهوية الأمازيغية تطفو إلى السطح[5]، وبدأ الكثيرون يحملون الشعارات

(4) عبد القادر بوعرفة، «الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 7 (2019)، ص 23.

(5) Luisa Dris Ait-Hamadouch et Cherif Dris, «Le Face à face hirak-pouvoir: La Crise de la représentation,» *L'Année du Maghreb*, vol. 21 (2019), p. 58.

المتعلقة بالهوية، ويرفعون الرايات الجهوية غير الوطنية. أحد الأسباب الأخرى لفشل التمثيل، هي ذلك الادعاء أن الحراك الشعبي من دون ممثلين يكون أقوى، إذ إنه في حال تمثيله يمكن للنظام احتواؤه بسهولة من طريق شراء ذمم هؤلاء الممثلين بحيث يبيعون قضية الحراك الشعبي خدمة لمصالحهم الخاصة.

لم يفرز حراك 22 فبراير 2019، تنظيمات سياسية من داخله قادرة على تأطير الاحتجاجات الشعبية، بل ظل الشعب يخرج في مسيرات عفوية كل جمعة يردد شعارات عامة عشوائية غير محددة.

وقد كانت هناك محاولات لتمثيل الحراك لعل أهمها ما سمي: التنسيقية الوطنية من أجل التغيير. أصدرت هذه الهيئة المستقلة يوم 15 آذار/مارس 2019 بياناً أطلقت عليه «أرضية التغيير». طالبت فيه بالتغيير الجذري للنظام بناء على أسس جديدة ومن طرف أشخاص جدد. ومن موقّعي البيان نجد شخصيات ذات توجهات ليبرالية، وعلمانية، وإسلامية، وحقوقية[6]. غير أن هذه التنسيقية لم يكتب لها النجاح من جهتها، بسبب حملات التخوين وتشويه السمعة التي أصابت شخصياتها. فمنهم من اتّهم بالجهوية والبعض اتّهم بالعمالة لجهات أجنبية، وبالتالي تمكن النظام من تشتيت صف هذه التنسيقية.

هيكلة الحراك الشعبي وتحوله إلى قوة سياسية معارضة في وجه السلطة أمر لم يحدث، وكان هذا أحد الأزمات الكبيرة التي تعرض لها. فخلافًا للانتفاضة الشعبية التي قامت في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1988، والتي أفرزت أحزاباً جديدةً وبخاصة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذي مثل معارضةً قويةً للنظام الحاكم آنذاك، وقدم نفسه كبديل سياسي التفّ حوله أغلب الرافضين للنظام. على النقيض من ذلك، لم يفرز حراك 22 فبراير 2019 تنظيمات سياسية من داخله قادرة على تأطير الاحتجاجات الشعبية، بل ظل الشعب يخرج في مسيرات عفوية كل جمعة يردد شعارات عامة عشوائية غير محددة.

يعود فشل الانتقال الديمقراطي بعد الحراك الشعبي في الجزائر، لعدة عوامل أهمها عدم وجود معارضة قوية ومنظمة وذات تمثيل قوي في شكل أحزاب، أو تنظيمات نقابية وجمعيات. فما يمكن ملاحظته في الحالة الجزائرية هو أن هذه المؤسسات السياسية والاجتماعية، تجد نفسها في حالة ضعف في مواجهة السلطة. وهذا الضعف يمكن تفسيره بأسباب موضوعية؛ يرتبط جزء منها بسياسة التطويق والاحتواء التي فرضتها السلطة السياسية. فضلاً عن أسباب ذاتية؛ تتعلق بمسؤولية هذه المؤسسات وممارساتها. وإذا ظلت هذه المؤسسات بعيدة من المجتمع ولم تتقارب وتتكتل بعضها مع بعض، بشكل يتجاوز الطموحات الفردية، فإنه يصعب عليها أن تكون في موقف تفاوضي أمام السلطة[7].

---

(6) محمد السبيطلي، «حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح والقطيعة،» **مجلة دراسات** (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، العدد 43 (آذار/مارس 2019)، ص 21.

(7) لويزة دريس آيت حمادوش، «الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي،» مركز الجزيرة للدراسات، 9 آذار/مارس 2019، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190319080407233.html>

إذًا، أسباب فشل هيكلة الحراك وتمثيله هي حملات التخوين الشرسة التي تعرض لها كل من حاول تنظيم وهيكلة الحراك، وبخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. في غياب قوى سياسية جديدة تمثل الحراك، بقي المكان شاغراً أمام القوى التقليدية وبخاصة حزبا الموالاة (جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي) اللذان شرعا في إعادة رسكلة نفسيهما، ومحاولة تحسين صورتهما أمام المجتمع، بإعادة «انتخاب» قيادات جديدة وشخصيات غير تلك التي تشوهت سمعتها لإعطاء الانطباع أن هذه الأحزاب والقوى قد تغيرت وهي قادرة على تأليف طبقة سياسية جدية بإمكانها قيادة المرحلة الجديدة في الجزائر!

ثانيًا: قيادة الأركان: تفكيك نظام بوتفليقة وتشكيل نظام جديد «على المقاس»

منذ الاستقلال كان الجيش الجزائري هو الفاعل الأساسي في الحياة السياسية. فإذا كانت الدولة هي التي تبني الجيش في كل دول العالم، ففي الجزائر الجيش هو الذي بنى الدولة. ويذهب الهواري عدي إلى أبعد من ذلك ليصفه بأنه دولة داخل الدولة. فبالرغم من أن الدستور يعد الجيش مؤسسة مستقلة عن الرئاسة، فالحقيقة أكثر تعقيدًا من ذلك، فرئاسة الجمهورية تعد مجرد ملحقة للمؤسسة العسكرية، والجيش هو من يسيطر على الدولة ويرسم الخطوط العريضة التي يجب أن تسير عليها الحكومة[8]. ظلت مكانة الجيش مركزية في الدولة إلى غاية وصول بوتفليقة إلى الحكم، الذي تمكن من تقليص نفوذ الجيش لمصلحة مؤسسة الرئاسة ورئيس الجمهورية تحديداً، إذ اعترف الدستور السابق بصلاحيات واسعة جداً للرئيس.

مع اندلاع الانتفاضة السلمية في شباط/فبراير 2019، كان موقف الجيش في البداية غامضاً ومتذبذباً، حتى إن قايد صالح وصف المتظاهرين بـ«المغرَّر بهم». لكن فيما بعد بدأ ينحاز شيئًا فشيئًا إلى الخيار الشعبي. يمكن تفسير هذا التردد بعدة اعتبارات. **أولاً**؛ لم تكن قيادة الأركان تتصور أن هذه الانتفاضة ستطول وتتجذر أكثر ويتوسع نطاقها، حتى إنها وصلت إلى القطاعات الأمنية الحساسة كالشرطة والدرك. اعتقد قايد صالح أنها مجرد احتجاجات مؤقتة سيتمكن بوتفليقة بدهائه المعهود من الالتفاف عليها وتهدئتها. **ثانياً**؛ لم يشأ قايد صالح التدخل بالقوة لإطاحة بوتفليقة حتى لا يظهر كـ «انقلابي»، وبالتالي يمكن ملاحقته قضائياً فيما بعد على ذلك. كما حدث مع قيادات الجيش في التسعينيات، حين أوقفت المسار الانتخابي وما انجرّ عنه من عنف دموي دام لسنوات متعددة، وظل ضباط الجيش المتورطون ملاحقين إلى حد الآن. **ثالثاً**، اختلاف وجهات النظر داخل المؤسسة العسكرية بين داع إلى التدخل القسري لإجبار بوتفليقة على الاستقالة، وبين من يريد التريث، وهناك حتى من كان داعماً لبوتفليقة. لذلك فقد فضل قايد صالح الانتظار إلى

(8) Lahouari Addi, «L'armée, La nation et état en Algérie,» *Confluences Méditerranée*, no. 25 (juin 2009), p. 39.

غاية نضج موقف موحد داخل المؤسسة العسكرية حتى لا تكون هناك انقسامات داخلها وتبقى متماسكة.

بعد ذلك، بدأت مواقف الجيش تنحاز إلى مطالب الحراك، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال الخطابات التي عكف قائد الأركان قايد صالح على تقديمها إلى الشعب في كل مناسبة. في هذا الوقت اختفى خطاب السياسيين، ليظهر بوضوح أن الجيش هو السلطة الفعلية[9]. وبعد اتهامات قايد صالح للسعيد بوتفليقة (شقيق الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة) بالتآمر عليه من أجل القيام بانقلاب داخل قيادة الأركان لإطاحته، وذلك بالتعاون مع قائد جهاز الاستخبارات السابق محمد مدين المدعو الجنرال توفيق. بعدها مباشرة، قام قايد صالح باستباق الأحداث وطالب بوتفليقة بالتقديم الفوري لاستقالته وذلك في الخطاب الشهير الذي جمعه بكل القوى العسكرية والأمنية في 2 نيسان/أبريل 2019. بتوقيفه لمشروع العهدة الخامسة ثم الإطاحة بنظام بوتفليقة، كان الجيش قد حقق جزءًا معتبراً من مطالب الحراك. غير أن شروعه في الإشراف ومرافقة الإصلاحات السياسية فيما بعد كانت دون الآمال التي عقدها عليه الشعب.

يعتقد الجيش الجزائري أنه ليس هناك طبقة سياسية أو نخب بإمكانها تحمل مسؤولية المرور بالبلاد إلى مرحلة انتقالية. فالجيش الجزائري عادةً مقتنع بأحقيته في الحكم؛ فهو يعتقد أن الحكم المدني غير جدير بالثقة ولن يكون مؤهلاً لخوض غمار السياسة.

لم تكن عملية بناء النظام الجديد في مستوى تفكيك القديم. تمسك قائد الأركان باحترام المسار الدستوري من طريق الدعوة إلى العمل بالمادة 102 من الدستور، التي تقتضي تولي رئيس مجلس الأمة رئاسة الدولة مع ضمان استمرار سير مؤسسات الدولة وعدم تغييرها لغاية انتخاب رئيس جديد! رفضت الطبقة السياسية وقوى المجتمع المدني هذا الإجراء، وطالبت بتطبيق المادتين 107 و108 اللتين ترجعان السيادة للشعب في اختيار ممثليه. كون الدستور المعدل عام 2016 صيغ من طرف نظام بوتفليقة الذي وضعه على المقاس، بما يضمن استمراره في الحكم، فهو دستور لا يمثل الإرادة الشعبية، ومنه فلا ضرورة إلى العمل به. والمؤسسات المنبثقة منه غير شرعية وهي من مخلفات النظام السابق، ولا يمكنها أن تقود أو تشرف على المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر. وبعض الأحزاب رأت أن الجزائر في حالة ثورة شعبية سلمية، لذلك رأت أنه من الضروري إنشاء مجلس تأسيسي يعيد بناء مؤسسات الدولة من القاعدة وصولاً في النهاية إلى انتخاب رئيس الجمهورية، حتى نضمن عدم العودة إلى التسلطية من جديد، لكن قيادة الأركان رفضت ذلك.

(9) Luis Martinez, «L’armée algérienne à l’épreuve du mouvement citoyen du Hirak,» The Conversation, 18 février 2020, <https://theconversation.com/larmee-algerienne-a-lepreuve-du-mouvement-citoyen-du-hirak-131798>.

التبرير الذي قدمه قايد صالح لرفض المجلس التأسيسي والتمسك بالحل الدستوري هو أن المجلس التأسيسي من شأنه إدخال البلاد في الفوضى، وأن هناك نخباً سياسية يسميها قايد صالح «الشرذمة» مرتبطة بالخارج لديها أجندات خاصة، لذلك ترفض الحل الدستوري وتريد إدخال البلاد في مرحلة انتقالية غير واضحة المعالم قد ينشأ منها صراعات أيديولوجية وسياسية. ومن أجل إرضاء الحراك شن قايد صالح حملة واسعة النطاق على الفساد، حين أمر باعتقال العشرات من السياسيين ورجال الأعمال المقربين من النظام السابق وقدمهم إلى العدالة لمحاكمتهم[10]. فضلاً عن ذلك، يعتقد الجيش الجزائري أنه ليس هناك طبقة سياسية أو نخب بإمكانها تحمل مسؤولية المرور بالبلاد إلى مرحلة انتقالية. فالجيش الجزائري عادةً مقتنع بأحقيته في الحكم؛ فهو يعتقد أن الحكم المدني غير جدير بالثقة ولن يكون مؤهلاً لخوض غمار السياسة. ففي الذهنية العسكرية الجزائرية يؤمن قاداتها أن أي كيان مدني سيكون عرضةً للفساد، وسيعرّض البلاد لاضطرابات اقتصادية وسياسية بسوء الإدارة والمراهقة السياسية، والافتقار إلى الخبرة والحنكة والانضباط التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية[11]. هذا الأمر صحيح في جانب ما، فنظام بوتفليقة قام بتصحير شامل للساحة السياسية، إذ قام بتدجين الأحزاب والمجتمع المدني وشراء الإعلام بالريع.

بيد أن الهدف الأساسي لقيادة الأركان من الالتزام بالحل الدستوري؛ هو – كما سبق وذكرنا ـ ضمان عودة المؤسسة العسكرية بوصفها الفاعل الرئيسي في النظام السياسي الجديد[12]. فبوتفليقة استطاع بدهاء أن يقلص من نفوذ الجيش في الحياة السياسية، مستعيناً بجهاز الاستخبارات بقيادة الجنرال توفيق. وجدت قيادة الأركان في الحراك فرصةً لتتبوأ من جديد مكانتها التاريخية في النظام السياسي والدولة بصفة عامة، هذا من جهة. من جهة أخرى، لا يريد قايد صالح تحمل أعباء مرحلة انتقالية غير واضحة المعالم وقد تقود إلى مآلات غير محمودة في نظره. فبالنسبة إليه الإسراع في تنظيم انتخابات رئاسية بكل سلبياتها أفضل من مرحلة انتقالية فوضوية.

في البداية، حاولت قيادة الأركان تنظيم انتخابات رئاسية في 4 تموز/يوليو 2019، لكنها فشلت في مسعاها بسبب رفض الحراك الشعبي لها، لأنها تقريباً كانت من دون مترشحين. بعدها فرض قايد صالح تاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2019 موعداً لانتخابات رئاسية متسرعة وغير مكتملة الشروط. وهي رُفضت بدورها من طرف الحراك الشعبي؛ لأنها كانت تحت إشراف قيادات مرفوضة شعبياً وهي على وجه التحديد عبد القادر بن صالح (رئيس مجلس الأمة) زمن بوتفليقة، ونور الدين بدوي المتهم بتزوير الانتخابات السابقة. وحتى المترشحون لها كانوا وجوهًا من النظام السابق. لذلك شهدت هذه الانتخابات نسبة مشاركة ضعيفة قدِّرت حسب الأرقام الرسمية بـ 39 بالمئة، مقابل مقاطعة جهة كاملة من جهات الوطن وهي «منطقة القبائل». أجريت هذه الانتخابات في ظروف سيئة سادها صراع سياسي واستقطاب أيديولوجي كبير وأفرزت في نهاية الأمر فوز

---

(10) Ibid.

(11) أحمد علي أوغلو، «الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان ومصر،» مركز الجزيرة للدراسات، 6 حزيران/يونيو 2019. ص 4، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/06/190606120303932.html>.

(12) Luis Martinez, «La Première des urgences en Algérie est de rétablir la confiance entre l’armée et la société», entretien dans: Le Monde, 26/12/2019, <https://bit.ly/3vjmu2R>.

عبد المجيد تبون (وزير أول في عهد بوتفليقة) برئاسة الجمهورية. أعاد وصول تبون إلى سدة الحكم التساؤلات من جديد عن أي تغيير حصل في الجزائر بعد استبدال رئيس برئيس آخر من داخل منظومة الحكم السابقة نفسها؟!

ثالثًا: رئاسيات 12 كانون الأول/ديسمبر 2019: انتخابات غير مكتملة الشروط ورئيس لا يحظى بالتوافق

رغم المعارضة الشعبية الواسعة للانتخابات الرئاسية، إلا أن قيادة الأركان تمكنت من فرضها. أفرزت هذه الانتخابات – كما أسلفنا ـ وصول أحد وجوه النظام البوتفليقي إلى رئاسة الجمهورية وهو عبد المجيد تبون بعدد أصوات غير منتظر 58 بالمئة من نسبة المصوتين. بعد تنصيب تبون رئيساً، توارت السلطة الفعلية، أي قيادة الأركان، عن المسرح السياسي تاركةً الرئيس الجديد في الواجهة. أجريت الانتخابات الرئاسية في ظل استقطاب سياسي حاد، وكانت فيه القوى السياسية المنظمة غير مقتنعة تماماً بالذهاب إلى انتخابات رئاسية وما زالت شروطها السياسية والتنظيمية غير متوافرة. فضلاً عن ذلك، أجريت هذه الانتخابات في ظل غلق تام للفضاء الإعلامي، ولكل الأصوات الرافضة لمشروع القيادة العسكرية. شمل المنع كذلك الأنشطة اليومية لأحزاب المعارضة، كما حصل مع أحزاب «البديل الديمقراطي»[13] التي مُنعت من تنظيم لقاءاتها. ولم يقتصر التضييق على المجالين السياسي والإعلامي فحسب، بل تعداه إلى القيام بحملة اعتقالات واسعة مسّت وجوها سياسية معارضة[14]. تجلى انعدام الشروط التنظيمية للانتخابات الرئاسية في طريقة تعيين ما يسمى «السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات» بموجب القانون العضوي رقم 19ـ07[15]. هذه الأخيرة، وبدلًا من انتخابها من طرف المواطنين قامت قيادة الأركان بتعيينها، وذلك باختيار وجوه معروفة بمسايرتها لمشروع السلطة الجديدة. لذلك فنزاهة وحياد هذه «السلطة» كانت محل تساؤل وتشكيك. فضلاً عن ذلك، فقد جرى تعديل قانون الانتخابات والمصادقة عليه في ظرف زمني قياسي. من طرف البرلمان الحالي المرفوض شعبيًا.

لم يكن الرئيس تبون محظوظاً على الإطلاق؛ فبمجرد تسنّمه سدة السلطة، توفي سنده القوي قائد الأركان السابق أحمد قايد صالح. وفاة الأخير، جعلت المتتبعين، يتداولون عدة فرضيات للتعامل مع نتائجها السياسية. كانت إحداها تتبنى فكرة أن الرئيس الجديد يمكن أن يستغل غياب قائد الأركان القوي، لفرض نفسه على مراكز القرار الأخرى، كرجل قوي جديد، لما يتمتع به عادة أي رئيس جزائري من شرعية، مهما كانت ظروف وصوله إلى المنصب، وبخاصة في هذا الوقت الذي تشهد فيه كل مؤسسات النظام، اضطراباً في الأداء، نتيجة الحراك الشعبي. في حين كانت ترى الفرضية الثانية، التي دافع عنها الكثير من الأوساط، أن الرئيس لا يملك شروط فرض نفسه،

(13) البديل الديمقراطي، وهو تكتل سياسي يضم، كل من حزب جبهة القوى الإشتراكية «الأفافاس»، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية «الأرسيدي»، وحزب العمال زعيمته لويزة، إضافة إلى أحزاب أخرى صغيرة غير معروفة.

(14) ناصر جابي، «هل تتجه الجزائر نحو أسوأ السيناريوهات؟،» **القدس العربي**، 2019/9/15.

(15) انظر: «القانون العضوي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات،» **الجريدة الرسمية**، العدد 55.

لا على مستوى المؤهلات الشخصية ولا على مستوى المجموعات الداعمة له، التي لم تتوضح معالم مشروعها السياسي. وضع سياسي لن يمكن الرئيس الجديد من الاستعانة بقوى شعبية أو حزبية، كان يمكن أن يجندها، بفرض أنه صاحب مشروع إصلاحي، وجد الكثير من الصعوبات، في التعبير عنه وإقناع المواطن به منذ الأيام الأولى من حكمه. مشروع سيجد صعوبات كبيرة في الشروع في تطبيقه، في هذا الوضع الصحي والمالي والسياسي المأزوم، الذي لم يتخيله أي سيناريو[16].

أطلق تبون ما سماها «مشاريع إصلاحات» سياسية واقتصادية واجتماعية، بغرض محاربة الفساد بكل أوجهه. والاستجابة لمطالب الحراك بالتخلص من الإرث السياسي للنظام القديم والتأسيس لنظام جديد يسمح بالانتقال نحو الديمقراطية، وإخراج الاقتصاد الوطني من دائرة الريع إلى مصاف الاقتصادات المنتجة، فضلاً عن وعوده بتحسين الأوضاع الاجتماعية برفع القدرة الشرائية للمواطن، وتحسين الخدمات الاجتماعية. في التقييم جاءت حصيلة أداء الرئيس تبون مخيبة إلى حد الساعة؛ فبمجرد توليه السلطة تنكر لوعوده الإصلاحية المتعلقة بتصفية مخلفات النظام السابق، وأولها البرلمان. فقد تعهد تبون في حملته الانتخابية بحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة إلا أن هذا لم يحصل إلى حد الآن. تفسير ذلك مردّه لكون تبون لا يريد المغامرة بانتخابات تشريعية جديدة قد تقود إلى تغيير الخارطة الحزبية الراهنة بوصول أحزاب سياسية معارضة بإمكانها الوقوف أمام مشاريعه المستقبلية. لذلك فهو – ربما ـ يريد الاحتفاظ بالبرلمان الحالي الذي يهيمن عليه حزبا الموالاة للنظام القديم، وهما جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي الذي بإمكانه تمرير مشاريع الرئيس من دون أدنى تكاليف سياسية.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية محددٌ أساسي في المسار السياسي الذي رسمه الجزائريون بعد الحراك؛ ومن الضروري أن تتحسن هذه الأوضاع وبخاصة أحوال الشباب؛ فأهمية الفئات الشابة في الجزائر تكمن في كونهم يقودون الحراك الاحتجاجي منذ انطلاقته.

من بين تعهدات الرئيس تبون تأليف حكومة كفاءات وبخاصة من الشباب، إذ قال إنه سيعطي فرصة للشباب لإدارة شؤون البلاد، في إطار تسليم المشعل للشباب. غير أن التشكيل الحكومي جاء على عكس ما توعد به تبون، فقد كان أغلب الوزراء من كبار السن. كان الكثير منهم كذلك من منطقة واحدة وهي منطقة القبائل. وذلك ربما من أجل إرضاء جزء كبير من الحراك الذي كان قوياً ونشطاً في هذه المنطقة. غير أن ذلك لم يفلح، فقد استمر الحراك سواء في منطقة القبائل أو في سائر مناطق الوطن. الملاحظ في حكومة تبون، أنه احتفظ بعدد من الوزراء ممن اشتغلوا في حكومة بوتفليقة السابقة والمرفوضة شعبياً. وهذا دليل على استمرارية منطق الحكم السابق وأن لا مؤشر لقطيعة مع النظام السابق كما وعد الرئيس تبون. استمرارية تخبرنا أننا أمام بداية قيام

(16) ناصر جابي، «تبون ليس رئيسًا محظوظًا»، **القدس العربي**، 2020/3/29، <https://bit.ly/2PVsVc5>.

نوع من بيروقراطية الدولة على شكل طبقة حاكمة[17]. كان يفترض أن تكون حكومة تبون الأولى حكومة أزمات تقود مرحلة انتقالية، لكنها جاءت على النقيض من ذلك مؤلفة من 39 وزارة وعادة هذا الحجم الكبير في عدد الوزارات يتم اللجوء إليه في الحالات التي يكون فيها النظام السياسي في أزمة. يصعب فيه التوفيق بين العصب التي تكثر تدخلاتها.

كان تعديل الدستور أحد الورش السياسية الأساسية التي تعهد الرئيس تبون بفتحها. فقد تعرّض الدستور المعدل في 2016، والموروث عن نظام بوتفليقة الذي صاغه على مقاسه، بما يضمن له الاستمرار في السلطة لأطول مدة، للانتهاك مراراً في عهد بوتفليقة حتى صار مبتذلاً لدى المواطن الجزائري. لذلك كان الأجدر أن يكون تعديله أولوية قصوى بالنسبة إلى الرئيس الجديد، غير أن هذا لم يحصل. ثم إن المقاربة التي اعتمدها الرئيس تبون في مشروع تعديل الدستور قائمة على الإصلاحات الفوقية، حيث عين تبون لجنة مكونة من خبراء في القانون الدستوري يرأسها محمد لعرابة الذي يعَد عراب التعديلات الدستورية، وهو نفسه الذي قام بتعديلات للدساتير السابقة بخاصة تعديل 2016 على مقاس بوتفليقة. كما فرض تبون ستة محاور أساسية تشتغل عليها اللجنة ولا يمكن الخروج عليها. تقوم هذه اللجنة بإعداد مسودة الدستور، وهذه الأخيرة تمرر على البرلمان الحالي المرفوض شعبياً للمصادقة عليها ثم تعرض على استفتاء شعبي. هذه المقاربة خاطئة؛ إذ كان يتعين أن يتم الإصلاح من الأسفل، وذلك بفتح نقاش عام بإشراك الطبقة السياسية، أي الأحزاب وقوى المجتمع المدني والنخب بمختلف أوجهها، مثقفة وغيرها، ثم تقوم لجنة متخصصة بجمع مختلف المقترحات والاسهامات، ثم تصوغها في مسودة أولية تمرر على برلمان شرعي ثم إلى استفتاء شعبي. ربما هذه هي المقاربة الصحيحة المفترض اعتمادها في تعديل الدستور المرتقب.

رابعًا: أوضاع اقتصادية خانقة وجبهة اجتماعية ملتهبة: عقبة أخرى أمام الانتقال الديمقراطي

تشير أدبيات الانتقال الديمقراطي إلى العلاقة الوثيقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والانتقال نحو الديمقراطية؛ فالحجة التي تربط بين الأساس المالي والأساس السياسي للدولة لها جذور تاريخية في المسارات التي قادت إلى ثورات في أوروبا وإلى التحرك نحو الديمقراطية فيها[18]. وفي ما يخص الجزائر، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية محدد أساسي في المسار السياسي الذي رسمه الجزائريون بعد الحراك؛ ومن الضروري أن تتحسن هذه الأوضاع وبخاصة أحوال الشباب؛ فأهمية الفئات الشابة في الجزائر تكمن في كونهم يقودون الحراك الاحتجاجي منذ

(17) جابي، «هل تتجه الجزائر نحو أسوأ السيناريوهات؟» (مصدر سابق).

(18) جياكومو لوتشياني، «الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية،» ورقة قدمت إلى: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الإنفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي»**، إعداد غسان سلامة، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 180.

انطلاقته. فإذا لم تتسن لهم فرصة المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية ومساعدة البلاد في خوض انتقال ديمقراطي أمتن، فقد يشتد امتعاضهم حيال قادتهم ويتسبب بتقويض الاستقرار الوطني. فرغم أن الحركة الاحتجاجية قد رفعت مطالب سياسية، لكن يبدو أنها تمددت نحو المطالبة بتحسين الاقتصاد.

بنية الاقتصاد الجزائري هشة جدًا؛ فهو يعتمد على ريع البترول ويعتمد على تصدير المواد الهيدروكربونية، وتحديداً النفط والغاز الطبيعي، التي تشكل ما يزيد على 95 بالمئة من إيرادات الصادرات، و40 بالمئة من عائدات الموازنة و30 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. وحصة المواد الهيدروكربونية من الإيرادات الحكومية شديدة التقلب. وفي الوقت الذي بدأت السلطات الجديدة بعد بوتفليقة، في إقناع المواطنين بأن دولة الرفاه التي توفر لمواطنيها وظائف غير منتجة بالدولة وتضمن رخص المسكن والوقود والغذاء والدواء والرعاية الصحية المجانية لم تعد قابلة للاستمرار، تشهد القدرات الإنتاجية المحلية خارج قطاع الطاقة انخفاضاً بنسبة 50 بالمئة. فقد بينت البيانات الجمركية أن العجز التجاري ارتفع بنسبة 12 بالمئة في عام 2019. ويؤكد الخبراء أن البلاد ستشهد حقبة طويلة من الغموض الاقتصادي[19]. زيادة على ذلك، يشهد احتياطي الصرف تقهقرًا مستمرًا، إذ بلغ 62 مليار دولار بداية سنة 2020، وتتوقع الحكومة استمرار تراجعه ليصل إلى عتبة 51 مليار دولار نهاية السنة أو حتى دون ذلك.

يعدّ الفساد أحد أبرز المشكلات التي تنخر الاقتصاد الوطني الجزائري، والتي كانت من الأسباب الحاسمة في انتفاضة 22 فبراير 2019، وكان من بين الملفات الحساسة التي توعد الرئيس تبون بمكافحتها.

يعدّ الفساد أحد أبرز المشكلات التي تنخر الاقتصاد الوطني الجزائري، التي كانت من الأسباب الحاسمة في انتفاضة 22 شباط/فبراير 2019، وكان من بين الملفات الحساسة التي توعد الرئيس تبون في مكافحتها. فبعد سقوط النظام السابق مباشرة، قامت قيادة الأركان ـ كما ذكرنا ـ بشن حملة واسعة النطاق لمحاربة الفساد وذلك بإلقاء القبض على العشرات من رجال الأعمال الفاسدين وتقديمهم إلى العدالة. فخلال العهدات الأربعة لبوتفليقة سيطرت لوبيات مدنية من رجال أعمال مقربين من السلطة على المشروعات الاستثمارية والتجارية الكبرى. وبعد إطاحة بوتفليقة من طرف قايد صالح بقي الجيش هو السلطة الفعلية في الجزائر، وبالتالي، فنفوذ قياداته في المجال الاقتصادي لا يزال مستمراً. فما يخشى منه أن «فراغ» الساحة الاقتصادية من المتعاملين المدنيين لن يجد أمامه سوى القيادات العسكرية لملئه[20].

(19) انظر: تقرير البنك الدولي، «الجزائر: الآفاق الاقتصادية- نيسان/أبريل 2020،» 14 نيسان/أبريل 2020، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2020>

(20) سهام معطالله، «الاقتصاد الجزائري في مرحلة ما بعد بوتفليقة،» **العربي الجديد**، 9/4/2019.

علاوة على كل الأزمات التي تعترض الاقتصاد الجزائري، فقد زاد الوضع الصحي ضغطاً على الاقتصاد، إذ لم يلبث الأخير أن وقف على قدميه بعد ركود طويل امتد لمدة عام بسبب الحراك الشعبي، حتى تعرض لانهيار أكبر من ذي قبل بسبب تفشي فيروس كورونا وهبوط سعر برميل النفط الذي وصل إلى ما دون 25 دولارًا في آذار/مارس 2020، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية فقررت خفض نفقات ميزانية التسيير بنسبة 30 بالمئة وتقليص فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار. كما قررت الحكومة تجميد المشاريع الجديدة، إذ عادة ما يتم اتِّخاذ مثل هذه التدابير التقشُّفية العاجلة لترشيد النفقات في ظلّ تهاوي أسعار النفط. ولكن يفرض تفشِّي فيروس كورونا اتِّخاذ سلسلة إجراءات تتمشى أيضاً مع واقع تعطُّل العمالة غير المنتظمة التي تعيل أسراً والمتضرِّرة من كورونا، وتنامي احتياجات المواطنين من المواد الغذائية الأساسية والمستلزمات الطبية وضرورة إصلاح المستشفيات الجزائرية غير المستعدّة لمواجهة فيروس كورونا.[21]

يتطلب إصلاح الاقتصاد الجزائري إجراءات مستعجلة حتى يشعر المواطن أن السلطة الجديدة لديها فعلاً إرادة سياسية لتغيير منهجية التفكير والأداء الاقتصادي. لعل أهم هذه الإجراءات المستعجلة تلك التي كان قد وعد بها الرئيس تبون في الحملة الانتخابية وهي استرجاع الأموال المنهوبة من طرف الأوليغارشية.

يتطلب إصلاح الاقتصاد الجزائري إجراءات مستعجلة حتى يشعر المواطن أن السلطة الجديدة لديها فعلاً إرادة سياسية لتغيير منهجية التفكير والأداء الاقتصادي. لعل أهم هذه الإجراءات المستعجلة تلك التي كان قد وعد بها الرئيس تبون في الحملة الانتخابية وهي استرجاع الأموال المنهوبة من طرف الأوليغارشية التي كانت محيطة بالنظام السابق من رجال أعمال وسياسيين، (تقدر هذه الأموال بمليارات الدولارات). غير أن هذه الأموال والممتلكات لم تظهر إلى حد الآن ولم تسترجع. زيادة على ذلك، لا يزال بعض المستوردين والصناعيين يستفيدون من الوضعية الاحتكارية بإنشائهم «كارتيل» يمكنهم من تحديد الكميات التي تدخل إلى السوق وكذلك الأسعار التي تباع بها. فالمستهلك الجزائري لا يدفع السعر الحقيقي للسلع والخدمات بقيمتها الحقيقية. من جهة أخرى، الاقتصاد الموازي يمثل 43 بالمئة من الناتج الإجمالي الخام وبالتالي فنحو نصف مداخيل الجزائر من العملة الصعبة يستحوذ عليها الاقتصاد الموازي. وأخيراً الإجراءات البيروقراطية والقانونية التي عطلت دينامية الاقتصاد، ونفّرت الاستثمار الأجنبي.

الجبهة الاجتماعية من جهتها، لم تهدأ منذ اندلاع الحراك الشعبي. فالحركات الاحتجاجية الفئوية لا تزال مستمرة والاضرابات تشن من حين إلى آخر. ولا يزال الشباب يخرجون في احتجاجات

(21) سهام معطالله، «كورونا والنفط يضغطان على الاقتصاد الجزائري،» **العربي الجديد**، 2019/4/6.

محدودة جغرافياً وعددياً لتقديم الانشغالات نفسها الخاصة بالتشغيل، إذ إن نسبة البطالة عرفت ارتفاعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة. فالأوضاع الاجتماعية في الجزائر تتأزم مع استمرار الانسداد السياسي، بعدما دخلت الاحتجاجات الاجتماعية والمهنية على خط الحراك. فقد سجلت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن البطالة في ارتفاع بين الشباب. ولفتت إلى أن 3109 جزائريين حاولوا ركوب قوارب الموت سنة 2018. وأكد تقرير للرابطة أن أكثر من 670 ألف عائلة تحتاج للسكن في الجزائر. وأكثر من 15 مليونًا من الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر. في حين أن 80 بالمئة من الثروة في يد 10 بالمئة من الجزائريين فقط، وفق الديوان الوطني للإحصاءات. وبلغ عدد العاطلين من العمل 1.462 مليون شخص[22].

خاتمة

صفوة القول، إن الجزائر تمر بتحولات سياسية وسوسيو-اقتصادية عميقة منذ انطلاق الحراك الشعبي في 22 شباط/فبراير 2019. غير أن هذه التحولات لا تبعث على التفاؤل، على الأقل على المستويين القريب والمتوسط. فبالرغم من كل الآمال التي عقدها الشعب الجزائري على الحراك الذي كان بمثابة ثورة سلمية على النظام الذي حكم البلاد منذ الاستقلال، فكان الأمل أن يقدم الحراك على قطيعة تامة مع ممارساته السابقة التي يطبعها الفساد والمحسوبية واللاعدالة الاجتماعية، والتسلطية بكيفية عامة، لكن للأسف، تمكن النظام من إخماد الحراك نفسه والالتفاف عليه، وأعاد النظام إنتاج نفسه من جديد، بعدما تمكن من تمزيق صفوف الحراك وبث روح الفتنة والتفرقة. وذلك ببث الانقسامات الأيديولوجية والهويتية وشن ثورة مضادة قادتها قوى النظام السابق وبخاصة حزبا الموالاة التقليديان (حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي)، التي ركبت موجة الحراك وأعادت رسكلة نفسها وتخندقت من جديد ليكون لها مكانة مهمة في النظام الجديد قيد التأسيس.

الحكم على دور مؤسسة الجيش وقيادة الأركان تحديداً بالسلب أو الإيجاب أمر صعب. فدور الأخيرة في التحولات السياسية التي تشهدها الجزائر منذ شباط/فبراير 2019، يحمل الكثير من المفارقات. فمن جهة قامت بما لم يكن يتصوره أحد في عملية تفكيك النظام السابق والقضاء عليه، فقد أوقف مشروع العهدة الخامسة، وزج بأغلب رموز النظام السابق في السجون وتابع قضائياً كل المتورطين في قضايا فساد من رجال الأعمال. في حين لم يقم بما يجب في عملية بناء النظام الجديد، فانطلاقًا من ثقافة قيادة الأركان العسكرية التي لا يهمها سوى استقرار البلاد، ورغبة منها في استعادة مكانتها التاريخية كفاعل محوري داخل النظام السياسي. لذلك، فقد آثرت التمسك بالحل الدستوري الذي يضمن لها القدرة على إدارة عملية الانتقال بالشكل الذي تريده. وهذا ما يفسر رفضها الدخول في مرحلة انتقالية مجهولة المخاطر. وهذا هو السبب

(22) انظر: تقرير الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، «ربع الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر،» 30 أيار/مايو 2018، <https://laddh-algerie.org/?p=86>.

الرئيسي في فشل عملية الانتقال الديمقراطي، فقيادة الأركان برئاسة أحمد قايد صالح – سابقاً ـ ضمنت انتقالاً سلساً وسلمياً للسلطة ولكنها فشلت في تحقيق انتقال ديمقراطي.

الوضع السياسي الذي أفرزته انتخابات 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان مخيباً للآمال. فقد أعادت إلى الحكم عبد المجيد تبون (وزير أول في عهد بوتفليقة)، الذي قدم الكثير من الوعود الإصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن وعوده تلك لم تترجم على أرض الواقع. فالجزائر ما بعد الحراك كانت بحاجة إلى مشاريع إصلاحية ثورية تحدث قطيعة مع نمط النظام السابق وممارساته. فإلى حد كتابة أسطر هذا المقال لم يدعُ الرئيس إلى انتخابات تشريعية ومحلية جديدة، فلا يزال برلمان بوتفليقة هو من يشرّع القوانين. أما مشروع مسودة الدستور فلم يرقَ إلى مستوى الإصلاحات المطلوبة، فلا يزال الرئيس يحتفظ بصلاحيات واسعة جداً. أما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فالأوضاع في تردٍّ مستمر بسبب الأزمة الناتجة من التراجع المخيف لسعر البترول، لتزيد عليها الأزمة الصحية المترتبة عن انتشار جائحة كورونا التي عقدت أوضاع الجزائر أكثر □

الوقفات الاحتجاجية ومأزق التوفيق بين إكراهات السلطة وانزلاقات الحرية: حالة المغرب

الحبيب استاتي زين الدين(*)

أستاذ القانون الدستوري وعلم السياسة في جامعة عبد المالك السعدي ـ المغرب.

ما عاد الدارسون والمهتمون بالديناميات الاجتماعية يدرجون، في الوقت الراهن، الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ضمن الظواهر غير العادية[1]، بحكم أن أشكالها تكاد تكون في الكثير من بلدان العالم، ومن ضمنها البلدان العربية التي يعد المغرب جزءًا منها، بمنزلة أساليب مهمة للتشديد على المصالح والدفاع عنها في السياسة المعاصرة.[2] ألا تجتاح العالم، اليوم، موجاتٌ من الاحتجاجات، تصيب أكثر فأكثر البلدان السائرة في طريق النمو، ويُتوقع أن تستمر، وتدوم، وتتصاعد وتيرتها، بسبب العوامل الموضوعية المسؤولة عنها، والمُسببة لنشوبها؟ الحق يقال إنها ظاهرة قديمة، بيد أن احتجاجات الألفية الثالثة موسومة بمتغيرات جديدة لم تكن حاضرة خلال القرن الماضي، في مقدمتها ثورة التكنولوجيات الجديدة، وما تتيح لمستخدميها من إمكانات هائلة لربط الاتصال، وتبادل المعلومات، والتواصل من أجل تكثيف الجهود للضغط على الحكومات، وهو ما لم يكن متاحًا نهائيًا خلال القرن العشرين[3]، أو القرون التي سبقته[4]، إلى جانب ما اكتسبته أجيال الحركات الاحتجاجية الجديدة من وعي ملحوظ[5].

(*) البريد الإلكتروني: stati_elhabib@hotmail.fr.

(1) هانك جونستون، **الدول والحركات الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018)، ص 93.

(2) المصدر نفسه، ص 10.

(3) للاستزادة حول هذا الضعف السياسي، انظر: الحبيب استاتي زين الدين، «الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية والنقابية: الشارع بديل عن المؤسسات،» **المستقبل العربي**، السنة 41، العدد 474 (آب/أغسطس 2018).

(4) امحمد مالكي، «هل ثورة الجياع قادمة للبلاد العربية؟،» موقع العربي 21، 15 كانون الثاني/يناير 2018، <https://arabi21.com/story/1064216> (شوهد بتاريخ 20 آذار/مارس 2018).

(5) الحبيب استاتي زين الدين، «الحماية الدولية للحق في حرية الاحتجاج السلمي،» **مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد**، السنة 15، العددان 51ـ52 (أيار/مايو 2018)، ص 130.

بهذا التراكم، تحولت الممارسة الاحتجاجية إلى استراتيجية مهمة يُستعمل فيها الشارع العام للتعبير عن الرفض والاختلاف والصراع الاجتماعي والسياسي القائم داخل المجتمع. لكن ما يستدعي الاهتمام في هذه الاستراتيجية أنه كلما تدخلت قوات الأمن، بعنف أو بغيره، لدفع المشاركين في الاحتجاج بالفضاء العام إلى التراجع عن مطالبهم أو الدعوة إلى عقلنتها، بمن فيهم أحيانًا أولئك الذين سمحت لهم السلطة الإدارية المحلية بالتظاهر، أو نَطق القضاء بأحكام تُدينهم، تعالت الأصوات المستنكرة لتصاعد انتهاك الحق في الاحتجاج السلمي، وما يزيد هذا الاستنكار حدة في الغالب هو التجاهل، أو سوء التقدير أو التهرب من تحمّل المسؤولية. هذا الأمر يقودنا إلى ضرورة ربط واقع ممارسة الحق في الاحتجاج بمسألتين أساسيتين؛ سلوك الإدارة الأمنية وجواب السلطة القضائية. ترتبط المسألة **الأولى** بالمقاربة الأمنية التي تسلكها الإدارة لتدبير الممارسة الاحتجاجية في علاقتها بطريقة إعمالها للنصوص القانونية المنظِّمة لها، وتتعلق **الثانية** بمدى نجاح القضاء في مهمة التوفيق بين السلطة وإكراهاتها والحرية وانزلاقاتها[6].

أولًا: مقاربة الإدارة الأمنية

رغم أن الجهات التي يرغب المحتجون في تبليغ رسائلهم إليها متعددة، وتختلف طبيعتها من إدارة إلى أخرى، فهم يجدون أنفسهم، عادة، أمام مُخاطَب من الضروري أن تمر عبره مختلف رسائل الاعتراض والتنديد والتظلم والشكوى. ليس هذا المخاطب سوى ممثلي وزارة الداخلية، على اختلاف درجاتهم: أمنيون، قياد، باشوات، عمال، ولاة، وصولًا إلى وزير الداخلية الذي تناط به، إلى جانب مهمة الإدارة الترابية للمملكة، وتزويد الحكومة بالمعلومات العامة، وظيفة السهر على الحفاظ على الأمن العام[7]. ولئن كان الفعل الاحتجاجي في جوهره رسالة موجَّهة إلى جهة مَعْنِية بالنظر في موضوعها والجواب عنها، إلا أنها شكلًا تُبعث شفويًا وجماعيًا من فضاء عام، وهو ما يجعلها تمر بالضرورة من بريد جهة مكلفة بحفظ الأمن العام، وهي وزارة الداخلية، التي تكون مَعْنِية بهذا الفعل من زاوية تدبيره[8].

تشتمل وزارة الداخلية، إضافة إلى ديوان الوزير والمصالح الخارجية، على الإدارة المركزية التي تتكون من الكتابة العامة، والمديرية العامة للشؤون الداخلية، والمديرية العامة للأمن الوطني،

---

(6) وزارة العدل المغربية، **الحريات العامة**، سلسلة نصوص قانونية؛ العدد 8 (الرباط: مركز الدراسات والأبحاث الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، 2011)، ص 4.

(7) المرسوم الرقم 2.97.176 الصادر في 14 من شعبان 1418 (15 كانون الأول/ديسمبر 1997) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية كما تم تغييره وتتميمه بموجب المرسوم رقم 2.04.750 بتاريخ 14 ذي القعدة 1425 (27 كانون الأول/ديسمبر 2004) والمرسوم رقم 1585-2-05 بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1428 (28 حزيران/يونيو 2007) والمرسوم رقم 2.08.159 بتاريخ 19 محرم 1430(16 كانون الثاني/يناير 2009).

(8) المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقًا (المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليًا)، **التقرير السنوي حالة حقوق الإنسان وحصيلة عمل المجلس لسنة 2008**، ص 25.

والمديرية العامة للقوات المساعدة، والمفتشية العامة للإدارة الترابية، وقسم الاتصالات، التابعة مباشرة للوزير[9]. وعلى مستوى العمالة أو الإقليم، يكلَّف العامل بالمحافظة على النظام، ويجوز له استعمال القوة المساعدة وقوات الشرطة والاستعانة بالدرك الملكي والقوات المساعدة الملكية طبق الشروط المحددة في القانون. ويُشرِف بالخصوص تحت سلطة وزير الداخلية على أعمال رؤساء الدوائر ورؤساء المقاطعات الحضرية والقروية (الباشا والقائد)، بوصفه ممثل الملك[10] ومندوب الحكومة[11].

بمقتضى الفصل الخامس والأربعين بعد المئة، ينص دستور المملكة على أن ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم يمثلون السلطة المركزية في الجماعات الترابية. ويعمل الولاة والعمال، باسم الحكومة، على تأمين تطبيق القانون، وتنفيذ النصوص التنظيمية للحكومة ومقرَّراتها، كما يمارسون المراقبة الإدارية، ويقومون كذلك تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية، ويسهرون على حسن سيرها. بناء على هذه النصوص القانونية، تبرز بجلاء مهمات وزارة الداخلية، ومن يمثلها على مستوى الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، في إدارة الأمن العام وضبطه والمحافظة عليه. وعلاقة بهذه المهمة، يتبادر إلى الذهن التساؤل حول كيفية تدبير الإدارة الأمنية لفعل الاحتجاج بالفضاء العام؟

1ـ من الحوار الظرفي إلى الإكراهات الميدانية

حَريّ بنا أن نَذْكر أولًا، في معرض جوابنا عن التساؤل السابق، بأن التدبير الأمني للاحتجاج لا ينفصل عن المقاربة الأمنية التي تنهجها الدولة في تعاطيها مع القضايا المجتمعية، وأن هذه المقاربة هي نفسها جزء من عملية التحول الديمقراطي والورش الإصلاحية الجارية[12]. في هذا الاتجاه، يرى عبد الله ساعف أن القضايا الأمنية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بصلاحيات السلطة الملكية وبالإصلاح السياسي في المغرب بصفة عامة[13]، إلا أن التشديد على سلطات الملك في هذا

(9) المادة الثالثة من نفس المرسوم المشار إليه أعلاه.

(10) ينص الفصل الأول، من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.168 بتاريخ 25 صفر 1397 (15 شباط/فبراير 1977) المتعلق باختصاصات العامل كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانون رقم 34.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم1.86.2 بتاريخ 26 من ربيع الآخر 1407 (29 كانون الأول/ديسمبر 1986) وبالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.293 الصادر في 19 من ربيع الآخر (6 تشرين الأول/أكتوبر 1993)، على أن: «العامل هو الممثل لجلالتنا الشريفة في العمالة أو والإقليم الذي يمارس فيه مهامه».

(11) ينص الفصل الثاني من الظهير نفسه المشار إليه أعلاه على أن العامل يُعد: «بمثابة مندوب حكومة جلالتنا الشريفة في العمالة أو الإقليم الذي يمارس فيه مهامه. ويسهر على تطبيق الظهائر الشريفة والقوانين والأنظمة وعلى تنفيذ قرارات وتوجيهات الحكومة في العمالة أو الإقليم».

(12) عبد الله ساعف، «الحوكمة الديمقراطية للأمن في المغرب،» مبادرة الإصلاح العربي، ورقة في مشروعات المبادرة حول «الأمنقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني»، آب/أغسطس 2012، ص 2، منشورة على الرابط .<http://www arab-reform.net/sites/default/files/SSR_Maroc_Saaf_AR_Final.pdf>.

(13) المصدر نفسه.

المجال لا يمكن أن يغطي على تراتبيات قائمة داخل كل جهاز أمني أو عسكري في إطار المهمات والمسؤوليات المنوطة به. وهنا لا بُدَّ أن نلفت الانتباه إلى أن البحث في القضايا الأمنية وكيفية تدبيرها في المغرب لا يزال يكتنفه غموض كبير، يعزى إلى صعوبة الحصول على المعلومات الكافية والضرورية في هذا الشأن، وكذلك الحذر الشديد الذي تتوخاه تقديرات وتحليلات المسؤولين الأمنيين، فضلًا عن وفاء الجهاز الأمني لتقليد التعليمات الشفهية[14]. في الحقيقة، هذا التقليد الذي تغذيه استراتيجية الكتمان والسرية لا يخص هذا الجهاز وحده، بل يميز حتى ردود فعل الطبقة السياسية ببلادنا[15]، وهذا ما يطرح سؤال تداول المعلومة بالنسبة إلى الباحث، لأن النتيجة الحتمية لهذا الانغلاق أن مختلف القراءات التي تهتم بالشأن الأمني في المغرب ظلت تنظر إلى قضاياه وطريقة تدبيره لها «من الخارج»، ما دامت إمكانات الاقتراب من القرار الأمني «من الداخل» شبه منعدمة إن لم نقل مستحيلة. لكن بالرغم من تجذر عادة «التكتم»، وما ينجم عنها من «تعقيدات»، لم يأمن جهاز الأمن بمختلف تلويناته (قوات الشرطة والدرك والجيش والاستخبارات) من جدل دمقرطته والدعوة إلى ضرورة أَنْسَنَتِه، وخصوصًا أنه من الأدوات الحيوية للسلطة السياسية، التي تؤمّن من خلاله حضورها ونفوذها وتواجه به ما يحدث من صراعات، داخلية كانت أو خارجية. تاريخيًا، خضع هذا الجهاز لعدد من التغييرات، انسجامًا مع حركية الدولة والمجتمع. نتذكر كيف أن الدولة واجهت حركات الاحتجاج السياسي في زمن الستينيات والسبعينيات والثمانينيات بالتعبئة الأمنية والعسكرية، وكيف كان الجيش رقمًا مهمًا في معادلة إدارة الصراع السياسي الداخلي. في العقدين الأخيرين، تراجع ظاهريًا الحضور العسكري،

إن مختلف القراءات التي تهتم بالشأن الأمني في المغرب ظلت تنظر إلى قضاياه وطريقة تدبيره لها «من الخارج»، ما دامت إمكانات الاقتراب من القرار الأمني «من الداخل» شبه منعدمة إن لم نقل مستحيلة.

(14) يقول محمد الغالي، في هذا السياق، إن المسؤول بوزارة الداخلية يبادر، و«يعطي تعليمات معينة إلى مرؤوسه بشكل شفهي، وإذا ترتبت عنها نتائج جيدة فإنه يتبناها، ويعلن نفسه الآمر بها، وصاحب الفعل، أما إذا أتت التعليمات بنتائج سلبية، فإنه يحمل المسؤولية لمرؤوسه، ويتركه يواجه العقاب وحده»، على نحو يرجح تغليب المنطق الفج للطاعة العمياء بدل حجية القانون والاختصاصات التي يسمح بها. وبالتالي، لكي تكون هذه العلاقة مقننة، يجب أن تكون مكتوبة، وحين ينفِّذ المرؤوس التعليمات، سيكون لذلك مرجع موثق، وكل ما يمكن أن يترتب عن تنفيذه تعليمات رئيسه، سيتحملها الأخير. أبرز مثال على ضحايا مسؤولي التعليمات الشفهية، تذكر جريدة **الصباح** حالة عامل إقليم خريبكة، محمد صبري، الذي أعفي من مهامه، عقب الأحداث الدامية التي عاشتها مدينة خريبكة الفوسفاطية يوم 15 آذار/مارس 2011. تلقى العامل تعليمات من وزير الداخلية ومدير المديرية العامة للشؤون الداخلية بالوزارة، ولم يتوقف سيل الأوامر بالتدخل العنيف ضد المحتجين عند هذا الحد، بل تلقى المسؤول أيضًا فاكسات من والٍ آخر بالوزارة، وبعدما هدأت عاصفة المواجهات، تنصّل المسؤولون من مسؤولية التدخل الأمني. للمزيد، انظر: ملف جريدة **الصباح** حول التعليمات الشفهية، العدد 3413، بتاريخ 2 و3 نيسان/أبريل 2011، ص 5-8، وتصريحات محمد الغالي، بالملف نفسه، ص 7.

(15) حسن طارق، «التناوب الذي لم يكتب بعد،» **مجلة مسالك**، عدد مزدوج 11ـ 12 (2009)، ص 75.

أو بالأحرى توارى الجيش عن ساحة النقاش السياسي وصراعاته، وعاد إلى مكانه الطبيعي، أي الثكنات العسكرية. في المقابل، تعزز الفضاء العام بقوات الشرطة في العالم الحضري ورجال الدرك الملكي في البوادي. لذلك، فحديثنا عن الجانب الأمني وكيفية تدبيره للحركات الاحتجاجية منذ التسعينيات يستثني المؤسسة العسكرية، ويستدعي أساسًا الجواب الميداني الذي تقدمه الإدارة (السلطة المحلية وقوات الشرطة والدرك الملكي)، بوصفها تجسيدًا عمليًا لواجبات «صاحب الالتزام» بحفظ الأمن في مواجهة «صاحب الحق» في حرية الاحتجاج.

يخضع جواب الإدارة الأمنية وكيفية إعمالها لنصوص القانون، في هذا الإطار، لمتغيرات كثيرة غير قارّة، ترتبط في جوهرها بخصوصيات المكان والزمان والموضوع. فإذا كانت القاعدة أن وزارة الداخلية لا تمنع الاحتجاج إذا ظل محافظًا على سلميته، فهي تأخذ في الحسبان إمكان التهديد الذي يمكن أن يمثله على الأمن العام، بالنظر إلى حجمه، والظروف المحيطة به، في حال خروجه عن إطاره المحدد، وبخاصة إذا تسبب في عرقلة حرية المرور باحتلال شارع عمومي، أو هدد باقتحام مؤسسة عمومية بهدف الاعتصام بها، أو تحوَّل إلى تظاهرة غير مصرح بها[16]، مع ما قد يرافق ذلك من احتمال وقوع مخالفات وتجاوزات تقع تحت طائلة القانون، مثلما حدث في أحدث صفرو وسيدي إفني التي كان منطلقها احتجاجات[17].

في حال خروج الاحتجاج عن طابعه السلمي، تتخذ الإدارة قرار التدخل العنيف لتشتيت المحتجين، ينتج منه في الغالب اصطدامات واعتقالات. لكن قرار الاصطدام قد يزداد تعقيدًا في حال عدم عرقلة المحتجين لحركة المرور بالشارع العام، أو تجنبهم الإخلال بالأمن العام، إذ كيف للإدارة أن تتدخل لمنعه؟ هذا الأمر يجعلها تتريث في اتخاذ قرار التفريق بالقوة، لما قد يسببه من رد فعل عكسي، أخذ يسبب للدولة إحراجًا كبيرًا في إطار الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، ويدفع في اتجاه جعل السلطة بمفهومها الجديد، كما يؤكد الملك محمد السادس، مذهبًا في الحكم، مطبوعًا بالتفعيل المستمر، والالتزام الدائم بروحه ومنطوقه[18]، يقوم على حفظ الحريات وصيانة الحقوق وأداء الواجبات وإتاحة الظروف اللازمة لذلك على النحو الذي تقتضيه دولة الحق والقانون[19].

---

(16) تمس حالات المنع والمواجهات بين المحتجين والقوات الأمنية، بصورة أساسية، تنظيم الاعتصامات ونصب الخيام، وعرقلة حركة السير، واحتلال المباني العمومية، بل الخاصة أيضًا (كنيسة، مقرات أحزاب سياسية). يلجأ كذلك إلى التدخل العنيف لقوات الأمن حينما يتعلق الاحتجاج، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالملك. انظر في هذا الصدد: عبد الرحمن رشيق، «الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر،» ترجمه إلى العربية الحسين سحبان، منتدى بدائل المغرب، مشروع «حريات التجمعات والتظاهرات بالمغرب»، بدعم من الاتحاد الأوروبي، أيار/مايو 2014، ص 86.

(17) **التقرير السنوي حالة حقوق الإنسان وحصيلة عمل المجلس لسنة 2008**، ص 29.

(18) مقتطف من نص خطاب الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الثامنة.

(19) مقتطف من نص الخطاب الذي وجهه الملك محمد السادس إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعملات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين.

لا يُقرأ هذا الاتجاه، كما تذهب بعض الدراسات، من زاوية تأثير المعطى الخارجي فحسب، وإنما من جانب التأثر بالسياق الداخلي أيضًا، بالنظر إلى الدينامية الاجتماعية الجديدة للوسط الحضري التي تمنح للفرد وضعًا جديدًا[20]، داخل علاقات لم تعد تنظر إلى السلطة كمجال للإخضاع والتبعية والاستعباد كما كان في الماضي، سواء تعلق الأمر بعلاقة الأب بابنه، أو الرجل بالمرأة، أو الأستاذ بتلميذه، أو السجين بإدارة السجن أو العامل بمستخدمه أو المواطن بالشرطي أو الإداري... إلخ. هذا التغير مس غاية السلطة وأشكالها، وبدأت تشهد بالتالي نوعًا من الانزياح التدريجي من الزوج المفاهيمي التقليدي «الطاعة والعقاب» إلى «الحوار والتفاهم» كثنائي مفاهيمي جديد، امتد في السنوات الأخيرة من مجاله الاجتماعي إلى المجال السياسي، حيث سمحت دينامية التغيير التي رافقت حركة 20 شباط/فبراير بإعادة النظر في وضع القداسة الدستورية للملكية، وما تحيل عليه وما تختزله من علاقة عريقة في القدم بين الرعية والملك، وهو ما تأكد من خلال دستور تموز/يوليو 2011، الذي اختفت معه عبارة «شخص الملك مقدس»، كما كان ينص الفصل الثالث والعشرون من دستور 1996، واحتفظ فقط بعبارة «شخص الملك لا تنتهك حرمته، وللملك واجب التقدير والاحترام»، وفق ما جاء به الفصل الخامس والأربعون منه. يندرج هذا الانزياح إذًا في سياق التحول الاجتماعي والسياسي الذي يعرفه المجتمع المغربي، ولا سيما أن مسعى التصالح مع الذات يقتضي التعامل مع مختلف أوجه الاحتجاج السلمي على نحوٍ يعزز ثقافة الحوار والقبول بالحق في الاختلاف، ويدين ويجرم بشدة كل عمل عنيف من شأنه أن يسلب أحد أفراد المجتمع كرامته وحريته. في هذا النحو، يمكن الحديث عن مقاربة أمنية تفرض التوجه عند المتظاهرين والتعرف إلى مطلبهم وتنظيم الحوار[21]، وليس فقط الارتكان إلى منطق التصادم، الذي يحصر الأمن في العلاقة التقليدية الضيقة: محتج/ دولة، أي النظر إلى الاحتجاج بوصفه فعلًا معاديًا للدولة، وجب التصدي له بحزم لمنع انتشاره وتكراره.

إن مسعى التصالح مع الذات يقتضي التعامل مع مختلف أوجه الاحتجاج السلمي على نحوٍ يعزز ثقافة الحوار والقبول بالحق في الاختلاف، ويدين ويجرم بشدة كل عمل عنيف من شأنه أن يسلب أحد أفراد المجتمع كرامته وحريته.

في هذا السياق، أصبحت قوات الأمن تتردد، في معظم حالات الاحتجاج السلمي، في تفريق المحتجين بالقوة لإفراغ الفضاء العام أو التخفيف من حدة الاحتقان والتصعيد. وإذا كان من واجب الدولة الحرص على ضمان الحق في التظاهر السلمي والحق في ممارسة حرية التعبير وحرية

(20) رشيق، «الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر،» ص 79 وما بعدها.

(21) حوار أجرته هجر المغلي مع الحبيب حجي، محامي ورئيس جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، حول «الطاعة العمياء في التدخلات الأمنية،» نشر في جريدة **المساء**، العدد 3413، 2ـ3/4/2011، ص 8.

التجمع في إطار القانون، فإنها في المقابل ملزمة دستوريًا وقانونيًا، ومن زاوية حقوق الإنسان، بأن تعمل على فرض سلطة القانون وضمان الاستقرار والأمن والسلم بوسائل التدخل العادية والمباحة دوليًا[22]. لذلك، الملاحظ، كما يشير المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في شأن أحداث الحسيمة وحماية حقوق الإنسان[23]، أن القوات العمومية لم تطلق رصاصة واحدة؛ لأنها باختصار لا تحمل الرصاص، وبالتالي لا يمكنها استعماله مهما كانت الظروف والأحوال. لم يتفاقم العنف، في نظره، إلا عندما أرادت السلطات العمومية القبض على أحد متزعّمي التظاهرات بسبب عرقلته صلاة الجمعة ليوم 26 أيار/مايو 2017، وهو ما مثل مسًّا سافرًا بحرمة المسجد وتعطيل ممارسة العبادة، وهو فعل مُجرَّم بمقتضى الفصل 221 من مجموعة القانون الجنائي كما هو معلوم[24]. من جانب آخر ينظر مدير التنظيم والحريات العامة بوزارة الداخلية، إلى هذا التحول في التعاطي مع الحق في حرية الاحتجاج السلمي من زاوية التغيرات التي شهدها المجال العام، التي تفرض على سلطة الضبط التوفيق بين الحق في التظاهر والتجمع السلمي، واحترام النظام العام. هذه المهمة فرضت على وزارة الداخلية التحول من طرف دائم إلى «وسيط بين طرفين»، وذلك حين تؤثر الاحتجاجات أحيانًا في المصالح الخاصة للأفراد، بحيث يجعل منها «وسيطًا تفاوضيًا»[25]. لذا، تنهج السلطة المحلية في بداية الأمر طريقة الحوار معهم، بعد أن ينتدب المشاركون في الاحتجاج من ينوب عنهم بغية تسهيل عملية التواصل. لكن ما تجدر الإشارة إليه في هذه العملية أن قوات الأمن يحركها الهاجس الأمني المتمثل بتحرير الفضاء العام، ومن ثم فجوابها عن أيّ رسالة احتجاجية لا يحمل استجابة تامة أو حلًا نهائيًا لها، بالقدر الذي يتوخى إيجاد مخرج للمشكلة[26]، واحتواء الخطر المحتمل أو الفعلي لتحركهم فحسب، قبل اتخاذ قرار السماح لهم بنقل مطالبهم مباشرة إلى الجهة المعنية بالاحتجاج، ومن ثم تأدية دور الوسيط الذي يؤمّن سلمية هذا النقل، أو تضطر أحيانًا تحت الضغط وتنامي إمكان انتقال احتمال تهديد الأمن العام إلى تهديد فعلي للدخول كطرف أساسي في الاتفاق بين الطرفين لنزع فتيل التصعيد أو التهديد، في محاولة لربح المزيد من الوقت وإرجاء قرار التدخل العنيف إلى حين التأكد من صعوبة الاستجابة للوعود التي أسفر عنها الحوار. وهناك

(22) للاطلاع على هذه الوسائل، انظر: الحبيب استاتي زين الدين، «الحركات الاحتجاجية في المغرب: حالة حركة 20 فبراير،» (أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، 2016).

(23) تقرير المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان حول أحداث الحسيمة وحماية حقوق الإنسان: معطيات نوعية – استنتاجات– توصيات، تموز/يوليو 2019، ص 15.

(24) المصدر نفسه.

(25) محمد أوزكان، مدير التنظيم والحريات العامة بوزارة الداخلية، مداخلة بعنوان: «احتلال الفضاء العام ومفهوم الأمن العام، مراحل اتخاذ قرارات تدخل الأجهزة الأمنية،» في: اللقاء الدولي الذي نظّمه منتدى بدائل المغرب بشراكة مع المرصد المغربي للحريات العامة، حول: «الحركات الاجتماعية وحرية التجمع والتظاهر بالمغرب»، يومي 14 و15 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، في مدينة بوزنيقة.

(26) عبد الرحيم العطري، «الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي،» **دفاتر وجهة نظر**، العدد 14 (2008)، ص 235.

عدة وقائع تشهد على اضطرار السلطة الإدارية المحلية إلى تحرير محاضر مكتوبة، كطريقة وقائية يكون لها وقع سيكولوجي كبير على نفسية المحتجين، الذين يعدّون هذا المحضر الموقّع بمثابة اتفاق أولي يلزم أطرافه بالتفكير الجدي في صيغ لحل موضوعه، أو اعتراف صريح بمشروعية مطالبهم من جهة، ما دام أنه تمّ تحت رعاية السلطة المحلية، في شخص الوالي أو العامل ممثل الملك في الإقليم. وهذا ما يفرض على هذه العملية التواصلية التقيد بمبدأ الصدقية والشفافية والثقة المتبادلة، والأهم الالتزام بالوعود حتى لا يقود عدم الوفاء بها إلى نتائج عكسية تفتح الباب للتشكيك في حسن النيات حاضرًا ومستقبلًا، وبالتالي الدخول في سلسلة جديدة من الاحتجاج، ترى أنه لا سبيل لتحقيق المطالب غير التصعيد، مع ما يستتبع ذلك من عنف وعنف مضاد.

يذكِّرنا هذا الأمر بسكان قرية إميضر، التي تبعد من تنغير نحو 30 كم، الذين ما زالوا منذ سنوات يعتصمون سلميًا فوق جبل ألبان، أعلى قمة في القرية، احتجاجًا على عدم استفادة السكان من المنجم، بالرغم من كونهم يحصدون النتائج الوخيمة المترتبة عنه[27]. كثيرة هي الوعود التي قُدمت من جانب الشركة وعامل الإقليم بالاستجابة لمطالبهم وحل مشاكلهم[28]، غير أن القليل منها فقط تحقق[29]، بدعوى أنها مطالب تبقى تعجيزية، في الوقت الذي يراها أبناء المنطقة المتضررين معقولة ومنطقية[30]. هذا إضافة إلى معاناة سكان حي الكوشة الشعبي، المجاور لعمالة تازة، الذين نظموا وقفات احتجاجية طوال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من سنة 2011، واستمرت إلى بداية السنة الموالية، تطالب العامل بالالتزام بما وعدهم به: التدخل لدى المكتب الوطني للكهرباء لإرغامه على القيام بالمراقبة الشهرية لعدادات الكهرباء[31]، والاستفادة من ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، رفقة أحياء المدينة القديمة. بيد أن الأمور سرعان ما اتخذت منحى مغايرًا، ولا سيما أن وقفتهم أمام

(27) رشيق، «الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر،» ص 79.

(28) منها توفير النقل المدرسي مجانًا لأبناء ساكنة الجماعة من وإلى تنغير، وتأهيل المؤسسات التعليمية وتجهيزها بالوسائل التعليمية وبناء مكتبة بالثانوية الإعدادية، وإحداث قاعة الإعلاميات بجميع المدارس، ودمج أطفال المنطقة في البرنامج السنوي للتخييم، مع الالتزام السنوي بتوفير منحة جامعية لطلبة التعليم الجامعي المنحدرين من إميضر وتشجيع المتفوقين. يضاف إليها مطلب التشغيل ومحاربة البطالة وتمكين أبناء جماعة إميضر من نسبة 20 بالمئة من المناصب المستقبلية للشركة.

(29) تدّعي الشركة أنها ملتزمة باتفاقاتها، والشاهد على ذلك، حسبها، أن أكثر من نصف العمال من أبناء المنطقة، وأنها قامت ببناء مركز ثقافي في مدينة تنغير القريبة من إميضر، ليستفيد منه سكان المنطقة، وأيضًا ملاعب رياضية، كما موّلت شراء حافلات نقل مدرسي يستفيد منها 150 تلميذًا، إلى جانب اعتماد السومة الكرائية المعمول بها وطنيًا على مستوى المساحة التي تستغلها في محيط المنجم، لتمكين المجلس الجماعي من هذه المداخيل كما ينص على ذلك القانون .

(30) يؤكدون أن ما تقوم به الشركة لا يستجيب لطموحاتهم، والدليل على ذلك استمرار التأثيرات السلبية لأشغال المنجم على المساحات المزروعة التي تتقلص سنة بعد أخرى، بفعل الضرر الذي تلحقه أشغال الشركة على الفرشة المائية للمنطقة، كما بيّنت الدراسة التي أجراها مكتب «أنوفار» المختص بالدراسات الجيولوجية، بطلب من الجماعة القروية لإميضر والسكان، حيث أكدت التأثير السلبي للاستخدام المكثف للمياه في أنشطة المنجم على مخزون المياه بالمنطقة.

(31) بدل مراقبتها مرة كل ثلاثة أشهر، الشيء الذي يجعل استهلاكهم للكهرباء يدخل في الشطر الثالث، وبالتالي ارتفاع مبلغ الفواتير.

العمالة تزامنت مع محاولة رجال الأمن والقوات المساعدة ثنْي المعطلين على الدخول إلى مقر العمالة، لتتطور الاحتجاجات إلى عنف متبادل.

وقبل هذين الحدثين، لا بُدَّ أن نستحضر المسارات المتشعبة التي عرفتها قضية المعطلين الحاملين للشواهد العليا التي اشتهرت باسم محضر 20 تموز/يوليو 2011، الذي تحوّل من مطلب اجتماعي يمتد إلى عقود من الزمن، إلى قضية سياسية، ثم إلى ملف قضائي، استقر إلى حدود نهاية 2015 بيد محكمة النقض، بعد أن أبطلت محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط الحكم الابتدائي الخاص بالمحضر المتعلق بملف المعطلين، والقاضي بتسوية الوضع الإداري والمالي للأطر العليا المعطلة عبر مسلك التوظيف المباشر. ليس المثير في هذا الملف فقط هو سياق نشأته، أي تداعيات الحراك العربي، وميلاد حركة 20 فبراير في الحالة المغربية، أو النقاشات والتعليقات القانونية التي أعقبت اجتهاد القضاء الإداري، أو حتى ردود فعل المعنيين به بصورة مباشرة، وباقي مجموعات المعطلين بعامة، وإنما توقيع محمد الركراكة العامل الملحق بولاية جهة الرباط ـسلاـ زمورـ زعير آنذاك المحضر، إلى جانب مستشار الوزير الأول وممثل وزارة تحديث القطاعات العامة. وبالرغم من اختلاف القراءات حول أحقية هذا التوقيع من عدمه، لا ينبغي أن نغفل الرهان الأساسي الذي يتحكم في قرارات ممثلي السلطة المحلية، والذي يتعلق بضرورة احتواء كل حدث طارئ من شأنه أن يعصف بانتظامية الفضاء والأمن العام، وإن تطلّب الأمر عقد اتفاقات ظرفية، تبدو في الظاهر مُلزمة، لكنها في العمق مناورة استباقية، تدخل في صميم المهمات المنوطة بها، المحكومة بانتزاع «سلم» أمني مؤقت، يسهم في امتصاص غضب وتهديد محتمل أو قائم غير متحكم فيه. أما مسألة الوفاء بالالتزام، فهي تدخل في إطار مرحلة لاحقة قد يتغير الفاعلون فيها، كما قد تختلف الدوافع المحرِّكة لها. ولعل هذا الرهان هو ما يجعل مقاربة الدولة لمطالب الحركات الاحتجاجية لا تخرج عن نطاق الهاجس الأمني، الذي يختار قسرًا آلية الحوار لتهدئة الأوضاع[32]، وقد يجنح من داخل الغاية نفسها، تبعًا للظروف والسياقات، إلى قمع المحتجين لإفراغ الفضاء العام.

2 ـ تجليات المساس بحرية الاحتجاج السلمي

بالرغم من الحصيلة العامة الإيجابية للوضع الحقوقي في المغرب، ما زالت هناك تحديات وخصاصات تجعل المنجز يعرف في بعض الحالات نوعًا من البطء والاستقرار في عدد من المجالات[33]، من بينها تسجيل استمرار فرض تقييدات على التجمعات العامة وحرية الرأي،

(32) من أصل 865 فعلًا احتجاجيًا، لم تتعدّ الحالات التي دخلت فيها السلطات الأمنية في حوار مع المحتجين 31 حالة، بنسبة 4 بالمئة. انظر: رشيق، «الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر،» ص 79.

(33) تقرير الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، مصطفى الرميد، «التطور المؤسساتي والتشريعي وحصيلة تنفيذ السياسات العمومية بعد دستور 2011،» **الصحراء**، 19 تموز/يوليو 2019، <https://assahraa.ma/web/2019/145807> (شوهد بتاريخ 24 تموز/يوليو 2019).

إضافة إلى استعمال قوات الأمن أحيانًا للقوة إزاء بعض الحركات الاحتجاجية[34]. نقرأ صور هذا التسجيل سنويًا بمختلف التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية التي تُعنى بهذا الوضع ببلادنا، بالنظر إلى إكراهات سلطة الضبط الأمني الذي لا يخلو من خروقات وانزلاقات، تكاد تجعل السلطات العمومية، أحيانًا، في موقع المتناقض مع قيم حقوق الإنسان، التي تسعى للتظاهر باحترامها والنهوض بها[35]. وإلى جانب ما ترسمه التقارير الحقوقية غير الحكومية من تجليات لهذا التناقض، لا تُخفي المؤسسات المغربية الرسمية، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تسجيل أفعال تعسّفية مرتكَبة باسم الدولة في حق المحتجين والمتظاهرين. ولا يفوت المتتبِّع لِما يصدر عن الهيئات الحقوقية، وخصوصًا الدولية، من تقارير سنوية، تكرار سيناريو اتخاذ الدولة المغربية لموقف «الدفاع» غالبًا، بنحوٍ يجعل تقارير هذه الهيئات في موضع «الهجوم».

في جل الحالات، يأتي رد الحكومة المغربية، على لسان وزير الاتصال أو وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، باعتبار الأول ناطقها الرسمي والثانية هي الإطار المؤسساتي الوطني الحديث المسؤول عن تنفيذ السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان، تعقيبًا على مضامين هذه التقارير التي تكشف سوء تدبير السلطات العمومية لملف حقوق الإنسان. في السنوات الأخيرة، لا يكاد يمر تقرير سنوي صادر عن منظمة حقوقية دولية، على رأسها منظمة العفو الدولية ومنظمة «هيومن رايتس ووتش»، من دون أن تُعقب عليه الحكومة، منتقدة عدم الحيادية والحرفية التي تقتضي الحذر في شأن عرض الاختلالات من دون التحقق من مدى صدقها من جهة، وداعية إلى الأخذ في الحسبان المكتسبات والمجهودات التي بُذلت من جهة ثانية، والتي انعكست إيجابًا على تقليص عدد حالات منع الأفعال الاحتجاجية الجماعية وتفريقها من دون حوادث[36]. عن سؤال حول تقرير الخارجية الأمريكية الأخير، يجيب وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان قائلًا: «بالطبع فالواقع الحقوقي في المغرب، كما يحفل بمجموعة من التراكمات الإيجابية، تخترقه ممارسات سلبية (...) حين تصدر مجموعة من التقارير داخليًا وخارجيًا تُسائل هذا الواقع وتنتقده فليس ذلك بدعًا، بحكم أن جميع الدول تخضع للمساءلة، لأن الفاعل السياسي يشتغل على الممكن، أما الفاعل الحقوقي فيشتغل على ما ينبغي أن يكون»، ويضيف: «ليس كل ما تأتي به التقارير خاطئ في التوصيف والتقييم، ولا يمكن القول في المقابل إن كل ما تأتي به التقارير يعكس الحقيقة، لذلك فإن السلطات المغربية تعمد كلما كان هناك تقرير

(34) كمال لحبيب، في تقديمه للمصدر السابق، ص 11.

(35) رشيق، «الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر،» ص 84.

(36) تؤكد وزارة الداخلية أنه من أصل 20141 فعلًا احتجاجيًا بين 2008 و2010، كان هناك فقط 162 حالة منع، أي 0.8 بالمئة، ويكشف عبد الرحمن رشيق من خلال قاعدة بيانات شخصية أن منحى عدم اللجوء إلى منع الأفعال الاحتجاجية الجماعية في تراجع، لأن أغلبية الأفعال الاحتجاجية التي جرت في المرحلة نفسها من دون أي اصطدام، من أصل 865 فعلًا احتجاجيًا، تمثل 76 بالمئة، بينما بلغت حالات منع هذه المظاهرات وتفريقها 5 بالمئة، وبلغت نسبة المواجهات مع قوات الأمن 16 بالمئة. انظر: المصدر نفسه، ص 79.

صادر عن جهة حقوقية وازنة إلى عقد اجتماعات للسلطات المعنية لتقييمه والتعقيب عليه، ويبقى للمتتبع أن يقارن بين التقارير المختلفة سواء تلك التي تنتقد الواقع الحقوقي الوطني أو تلك التي تدافع عنه»[37]. ضمن هذا التوجه الأخير، نستحضر أيضًا، على سبيل المثال لا الحصر، وجهة نظر المندوب الوزاري ـ بالاستناد إلى آراء وحوارات بعض الباحثين ـ، سلمية الحركات الاحتجاجية، بما فيها حراك الريف[38]، وخير مثال على ذلك تسجيل سلمية القوات الأمنية على الرغم من الانفلاتات التي تقع من حين إلى آخر من طرف بعض رجال الشرطة، وكذلك من طرف بعض المحتجين. يمكن القول إن الطابع العام هو السلمية التي طبعت هذا الحراك. في العقدين الأخيرين من تولي الملك محمد السادس حكم المغرب، أصبح التدبير السياسي للصراعات الاجتماعية يبتعد من المعالجة القمعية كوسيلة وحيدة للحفاظ على الأمن العام.

في الواقع، لا يعدم الصواب في دُفوعات الحكومة المغربية وممثليها، كما ربما لا تخلو التقارير الحقوقية الأجنبية من خلفيات سياسية تُحرِّك رؤيتها للوضع الحقوقي، لكن هل هذا ينفي «شبهة» وجود اختلالات أمنية تحد من تمتُّع المغاربة بحرياتهم العامة، وفي مقدمها حرية التجمع العمومي؟ يلاحَظ، في هذا الجانب، أن التقارير الدولية لا تنفرد لوحدها بذكر بعض الاختلالات أو التجاوزات، بل هي، في الوقت نفسه، موضوع تقارير سنوية تُصدرها جمعيات حقوقية ومؤسسات دستورية وطنية.

على المستوى الدولي، يسجل تقرير منظمة العفو الدولي السنة الفارطة أن السلطات حاكمت وسجنت المئات من النشطاء الذين شاركوا في احتجاجات تتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية أو البيئية، وذلك بتهم تتعلق بالتجمع[39]. الملاحظة نفسها وردت في تقرير المنظمة لسنة 2015 الذي أشار وقتها إلى مواصلة السلطات تقييد حرية التجمع[40]، حيث ضيّقت على الآراء المخالفة، وسجنت بعض النشطاء، وفرقت بالقوة احتجاجات سلمية واحتجاجات أخرى[41]. يضاف إلى ذلك أن الشرطة وغيرها من قوات الأمن فرقت تظاهرات سلمية وأخرى نظمها خريجون عاطلون من

---

(37) «السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان يعرض في حوار مع «القدس العربي» إنجازات حقوق الإنسان بالمغرب،» المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، 2 نيسان/أبريل 2019، <https://bit.ly/3vkofN9> (شوهد بتاريخ 27 تموز/يوليو 2019).

(38) تقرير الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، مصطفى الرميد، مرجع سابق، ص 50.

(39) **تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2018 : حالة حقوق الإنسان في العالم**، ص 303.

(40) منذ ثلاث سنوات، ورد بالتقرير السنوي للمنظمة بأنه على الرغم من أن التظاهرات المطالبة بالإصلاح كانت سلميةً بوجه عام، فقد اعتدت عليها قوات الأمن في كثير من الحالات، مما أسفر عن وفاة شخص واحد على الأقل وإصابة كثيرين، كما قبض على المئات من المتظاهرين، وأُفرج عن معظمهم فيما بعد، إلا أن بعضهم قُدموا للمحاكمة وصدرت ضدهم أحكام بالسجن. وذكرت الأنباء أن أقارب النشطاء في «حركة 20 فبراير» تعرضوا لمضايقات على أيدي قوات الأمن، التي استدعت للاستجواب عشرات من الداعين إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية. انظر: **تقرير سنة 2012 لمنظمة العفو الدولية**، ص 308.

(41) **تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2015: حالة حقوق الإنسان في العالم**، ص 314.

العمل، وعمال، وطلاب، ونشطاء من دعاة العدالة الاجتماعية ومؤيدو «حركة 20 فبراير» التي تدعو إلى الإصلاح السياسي.

إن تقارير الهيئات الحقوقية المغربية سارت في نفس منحى تسجيل مجموعة من الاختلالات التي أصابت الحق في حرية الاحتجاج السلمي، إما لعدم تطبيق السلطات العمومية القانون بوجه سليم من جهة، وإما لوجود ثغر قانونية في النص المعمول به من جهة أخرى.

أما بالرجوع إلى تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» لسنة 2019، نقرأ أن السلطات المغربية برهنت عن تناقص تسامحها مع المعارضة العلنية من خلال ردها في آذار/مارس على احتجاجات في مدينة جرادة المنجمية بأسابيع من القمع. استخدمت القوة المفرطة ضد المتظاهرين واعتقلت قادة الاحتجاج، الذين حُكم عليهم فيما بعد بأشهر في السجن. في حزيران/يونيو، حكمت محكمة في الدار البيضاء على قادة «الحراك»[42]. بخصوص هذا الحراك، ورد بتقرير سنة 2018 ـ لنفس المنظمة ـ أن المغرب رد على التظاهرات في منطقة الريف المضطربة خلال عام 2017 بطريقته الخاصة، التي راوحت بين التسامح والقمع. سمحت قوات الأمن بعدد من الاحتجاجات في الشوارع ضد تهميش الحكومة المركزية المزعوم لاحتياجات هذه المنطقة. لكنها، ابتداءً من أيار/مايو، انتقلت إلى اعتقال نشطاء ما يُسمى «حراك الريف»[43]. وبالرغم من إشارة منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تقريرها لسنة 2012، إلى تسامح الشرطة مع بعض التظاهرات التي شهدها المغرب[44]، وتسامح السلطات مع عدد من المسيرات والتجمعات التي تطالب بإصلاحات سياسية وتحتج على القرارات الحكومية، كما جاء في تقرير سنة 2015[45]، فهي تسجل في التقريرين معًا مواجهة قوات الشرطة للمحتجين بعنف أحيانًا، وخصوصًا في مدينة الدار البيضاء والقنيطرة والرباط، في خضم الأسابيع التي سبقت الخطاب الملكي في شهر حزيران/يونيو 2011[46]، ومباشرة عملية توقيف واعتقال ومتابعة الكثير من المشاركين في بعض المسيرات السلمية[47].

(42) منظمة هيومن رايتس ووتش، **التقرير العالمي لسنة 2019**، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325878> (شوهد بتاريخ 12 تموز/يوليو 2019).

(43) منظمة هيومن رايتس ووتش، **التقرير العالمي لسنة 2018**، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313428> (شوهد بتاريخ 12 تموز/يوليو 2019).

(44) منظمة هيومن رايتس ووتش، **التقرير العالمي لسنة 2012**، ص 136.

(45) منظمة هيومن رايتس ووتش، ملخص التقرير العالمي لسنة 2015، النسخة الفرنسية، ص 120.

(46) منظمة هيومن رايتس ووتش، **التقرير العالمي لسنة 2012**، ص 136.

(47) منظمة هيومن رايتس ووتش، ملخص التقرير العالمي لسنة 2015، النسخة الفرنسية، ص 120.

على الصعيد الوطني، يلاحظ أن تقارير الهيئات الحقوقية المغربية سارت في نفس منحى تسجيل مجموعة من الاختلالات التي أصابت الحق في حرية الاحتجاج السلمي، إما لعدم تطبيق السلطات العمومية القانون بوجه سليم من جهة، وإما لوجود ثغر قانونية في النص المعمول به من جهة أخرى. في هذا الإطار، يشير المرصد المغربي للحريات العامة إلى أن مدينة الرباط تأتي على رأس المدن التي سُجل بها أكثر عدد من الخروق المرتبطة في الحق في التجمعات العمومية[48]. ويحتل تدخّل القوات العمومية لتفريق المتظاهرين والمحتجين بالعنف الحيز الأكبر من هذه الانتهاكات[49]، في خرق للمدونة الخاصة بقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون[50]، الصادرة عن الجمعية العامة، في كانون الأول/ديسمبر 1979.

تنص المادة الثانية من هذه المدوّنة على أن يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين[51]، أثناء قيامهم بواجباتهم، الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها، وتُلزمهم المادة الموالية بـ«عدم استعمال القوة إلا عند الضرورة القصوى»[52]، وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم.

---

(48) التقرير السنوي للمرصد المغربي للحريات العامة، الذي انطلق منذ سنة 2004 بمدينة الرباط، وشمل سنوات 2005 و2006، ثم 2007، وهي سنة صدور هذا التقرير في شهر كانون الأول/ديسمبر، ص 25.

(49) المصدر نفسه.

(50) اعتمدت ونشرت على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 34/169 المؤرخ في 17 كانون الأول/ديسمبر 1979.

(51) تنص المادة الأولى من هذه المدونة على أنه «على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، في جميع الأوقات، أن يؤدوا الواجب الذي يلقيه القانون على عاتقهم، وذلك بخدمة المجتمع وبحماية جميع الأشخاص من الأعمال غير القانونية، على نحو يتفق مع علو درجة المسؤولية التي تتطلبها مهنتهم». ولمعرفة المزيد حول الواجبات الملقاة على عاتق هؤلاء الموظفين، يمكن الرجوع إلى التعليق المرفق بهذه المادة داخل المدونة.

(52) ورد في التعليق المرفق بهذه المادة ما يلي:

(أ) يشدد هذا الحكم على أن استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ينبغي أن يكون أمرًا استثنائيًا، ومع أنه يوحي بأنه قد يكون من المأذون به للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يستخدموا من القوة ما تجعله الظروف معقولًا الضرورة من أجل تفادي وقوع الجرائم أو في تنفيذ الاعتقال القانوني للمجرمين أو المشتبه بأنهم مجرمون، أو المساعدة على ذلك، فهو لا يجيز استخدام القوة بشكل يتعدى هذا الحد.

(ب) يقيد القانون الوطني، في العادة، استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وفقًا لمبدأ التناسبية. ويجب أن يفهم أنه يتعين احترام مبادئ التناسبية المعمول بها على الصعيد الوطني في تفسير هذا الحكم. ولا يجوز بأية حال تفسير هذا الحكم بما يسمح باستعمال القوة بشكل لا يتناسب مع الهدف المشروع المطلوب تحقيقه.

(ج) يُعد استعمال الأسلحة النارية تدبيرًا أقصى. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتلافي استعمال الأسلحة النارية، ولا سيَّما ضد الأطفال. وبوجه عام، لا ينبغي استعمال الأسلحة النارية إلا عندما يبدي الشخص المشتبه في ارتكابه جرمًا مقاومة مسلحة أو يعرض حياة الآخرين للخطر بطريقة أخرى وتكون التدابير الأقل تطرفًا غير كافية لكبح المشتبه به أو لإلقاء القبض عليه. وفى كل حالة يطلق فيها سلاح ناري ينبغي تقديم تقرير إلى السلطات المختصة دون إبطاء.

ولعل هذا الانتهاك ما دفع الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان[53] إلى المطالبة بوقف التجاوزات التي تصيب الحق في الاحتجاج والتظاهر السلميين، ومتابعة المسؤولين عن الانتهاكات التي تمس المواطنات والمواطنين بسب تعبيرهم السلمي عن مطالبهم أو آرائهم[54].

عرف اجتهاد القضاء الإداري المغربي تحولات مهمة، تسير في اتجاه تعزيز مراقبة القضاء للإدارة لدفعها إلى تعليل أعمالها من جهة، والتخفيف من غلوها في التقدير، من جهة ثانية.

على الصعيد الرسمي، اعترف الرئيس السابق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بدوره، في تقريره أمام مجلسَي البرلمان بأن الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانًا تسبب في بعض الحالات في المسّ بالحق في الحياة، والمس بالسلامة البدنية لبعض المحتجين، وبخاصة في صفوف النساء والقاصرين ودهم بعض المنازل خارج القانون، بفعل قصور الإطار القانوني الحالي (الظهير المتعلق بالتجمعات العمومية) عن استيعاب أوجه جديدة من التعبيرات والممارسات ذات العلاقة بالحق في التظاهر السلمي، التي تزايد اللجوء إليها (مثال الأشكال الاحتجاجية الثابتة كالاعتصامات، اقتحام المرافق العمومية وتعطيلها، إقامة خيام... إلخ)[55].

يُرجع المرصد المغربي للحريات العامة هذا القصور إلى محدودية التعديلات المُدخلة على ظهير 1958، بمقتضى القانون رقم 00ـ76[56]، وإلى عدم انسجامها مع روح القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما المادة الخامسة والعشرين من العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخصوصًا أن النص الحالي حافظ في بعض مقتضياته على التقييدات التي تضمنها تعديل 10 نيسان/أبريل 1973 التي طغى عليها الحس الزجري، وكذلك على مجموعة من الصيغ العامة والملتبسة مثل: «التي من شأنها الإخلال

(53) يضم 18 هيئة حقوقية، وهي: العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمرصد المغربي للحريات العامة، ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والمرصد المغربي للسجون، ومنتدى المواطنين، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية ـ فرع المغرب، وجمعية عدالة، والهيئة المغربية لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية للدفاع عن استقلال القضاء، والمركز المغربي لحقوق الإنسان، وجمعية هيئات المحامين بالمغرب، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، ومنظمة حريات الإعلام والتعبير، والهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب، ومرصد العدالة بالمغرب.

(54) بلاغ الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان يدعو للمشاركة في اليوم الوطني النضالي ضد تصاعد الانتهاكات التي تطاول الحق في التظاهر والاحتجاج السلميين يوم 11 آب/أغسطس 2012.

(55) مقتطف من التقرير الذي قدمه السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان سابقًا، بتاريخ 16 حزيران/يونيو 2014 بمجلس المستشارين، أمام مجلسي البرلمان، وبحضور السيد رئيس الحكومة وعدد من الوزراء. هذا التقرير من منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2014، ص 34.

(56) مذكرة مطلبية بشأن تعديل قانون الجمعيات والتجمعات بالمغرب، صادرة عن المرصد المغربي للحريات العامة، بتاريخ 30 نيسان/أبريل 2007.

بالأمن العام»[57]. يضاف إلى ذلك أن القانون 00ـ76 حَصَر حق التجمع والتظاهر بالطرق العمومية على المؤسسات المكونة قانونيًا – الأحزاب والنقابات والجمعيات ـ دون الأفراد، وهو ما يُعد مسًّا بحرية الأفراد في الاحتجاج والتجمع السلميين، كما أن المشرع المغربي لم يحدِّد بالشكل الكافي مفهوم التجمهر، ولم يشر كذلك، حسب ما ذكرنا سلفًا، إلى مختلف أشكال التجمع والتظاهر الأخرى كالاعتصام والوقفات الاحتجاجية، إضافة إلى كونه أبقى على العقوبات السالبة للحريات، على الرغم من خفضها بالنسبة إلى ما كان الوضع عليه في ظهير 1973[58]. يكفي أن نلقي نظرة على أحكام القضاء الإداري لنلمس أوجه الغموض والخلط القانوني الذي يؤثر سلبًا في التمتع بالحق في حرية الاحتجاج بشكل سلمي.

ثانيًا: ممارسة الاحتجاج من خلال أحكام القضاء

في دولة الحق والقانون تكون كل تصرفات الإدارة في الظروف العادية خاضعة لمراقبة القاضي الذي يسهر على احترام الشرعية[59]. وإذا كانت الإدارة تتمتع بصلاحيات واسعة وبسلطة تقديرية تسمح لها باختيار القرار المناسب أمام ظروف واقعية معينة، فللقضاء أن ينظر في مدى احترام الأعمال الإدارية للقانون وإلا كان مصيرها الإلغاء من قبل القاضي إذا عُرض عليه الأمر، كما أنه من حق المتضرر من هذا العمل أن يطلب ويحصل على تعويض[60]. وفي مجال ولو أنه محدود جدًا، لارتباطه الوثيق بميدان التجمعات العمومية الذي تنتعش فيه السلطة التقديرية للإدارة المكلفة بحفظ الأمن العام، عرف اجتهاد القضاء الإداري المغربي تحولات مهمة، تسير في اتجاه تعزيز مراقبة القضاء للإدارة لدفعها إلى تعليل أعمالها من جهة، والتخفيف من غلوها في التقدير، من جهة ثانية. وللإشارة، لم تكن هذه التحولات حكرًا على القضاء الإداري لوحده، بل كانت كذلك من نصيب القضاء الجنائي، الذي وجد نفسه مضطرًا إلى الاجتهاد لملء الفراغ القانوني الذي تركه المشرّع المغربي في بعض النصوص، من أبرزها غياب نص قانوني صريح ينظم الوقفات الاحتجاجية في ظهير 1958 في شأن التجمعات العمومية، كما تمت مراجعته سنة 2002، بمقتضى القانون الرقم 00ـ76. غير أن اللافت للانتباه في ما يخص هذه الاجتهادات، على الرغم من أهميتها، من جانب القاضي الإداري أو القاضي الجنائي في الحالات المعروضة عليهما، ليس هو الاختلاف القائم بينها في بعض الحالات فحسب، وإنما ما يوجد بينها من تناقض أيضًا، وهو ما يقلل من درجات الثقة في إمكان ضمان القضاء للحق في حرية الاحتجاج السلمي.

---

(57) المذكرة المطلبية للمرصد المغربي للحريات العامة.

(58) المصدر نفسه.

(59) أحمد أزغاري، «السلطة التقديرية ودورها في إنشاء القرار الإداري،» **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، العدد المزدوج 8ـ7 (1994)، ص 9، والحسين سيمو، «السلطة التقديرية للإدارة ورقابة القضاء الإدارة عليها،» **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، العدد 13 (1995)، ص 31.

(60) محمد عنتري، «تحول الاجتهاد القضائي في مراقبة الملاءمة بين الأفعال والعقوبات التأديبية،» **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، العدد المزدوج 20ـ21 (كانون الأول/ديسمبر 1997)، ص 101.

يَظهر ذلك من خلال نتائج بحث ميداني شمل عيِّنة تتكون من ثلاثمئة فرد، بهدف معرفة تصورهم حول حماية القضاء الإداري لحرية الاجتماع، حيث تبين أن مستوى هذه الحماية ضعيف جدًا، بنسبة بلغت 53,33 بالمئة من المبحوثين[61]، بينما لم يتجاوز عدد من يرى أن مستوى الحماية جيد 36 شخصًا، أي بنسبة 12 بالمئة، في حين يرى 104 من عدد المشاركين في الاستمارة أن مستوى حماية القضاء الإداري المغربي لحرية الاجتماع متوسط، وهو ما يمثل نسبة 36,66 بالمئة[62]، الأمر الذي قد يؤدي بالفئات الأخرى إلى عدم اللجوء إلى القضاء لممارسة حقهم في التقاضي إذا تم المساس بهذه الحرية[63]. إذا كانت هذه حال ما يتصوره المغاربة بخصوص حماية القضاء للحق في حرية الاجتماع، الذي تعده مختلف التقارير الوطنية والدولية أقل انتهاكًا من الحق في حرية التجمع، فهل يمكن أن نتصور ارتفاع نسبة ثقة المغاربة في حمايته قضائيًا، ولا سيما إذا استحضرنا أن واقع ممارسته لا يزال محاطًا بتضييق أمني وخلط قانوني كبير؟

يمكن استخلاص عناصر الجواب عن هذا التساؤل من بعض أحكام القضاء المغربي، حول أحد أكثر الأشكال الاحتجاجية تفضيلًا من قبل المغاربة، ويتعلق الأمر بالوقفة الاحتجاجية، وما تثيره من إشكالات قانونية. يلاحظ في هذا الإطار أن الاجتهاد القضائي سعى إلى ملء ثغر القانون 00ـ76 في شأن التجمعات العمومية، وذهب عمومًا إلى تكييف الوقفات الاحتجاجية، غير المدرجة ضمن هذه التجمعات، على أساس أنها تظاهرة بالطريق العام، وإن كانت ثابتة، لأن التظاهر، كما سبق الذكر، قد يتخذ أحيانًا شكلًا ثابتًا غير متحرِّك. في حكم عدد 115 غ/2006، قضت المحكمة الإدارية في فاس بقبول طلب إحدى الجمعيات من حيث الشكل ورفضه من حيث الموضوع الداعي إلى إلغاء قرار منع السلطة المحلية لوقفة احتجاجية كانت تعتزم القيام بها، عادّة إياها لم تحترم المقتضيات التي تخضع لها التظاهرة، إذ إنه بالرجوع إلى واقع النزاع ومستنداته تبين للمحكمة أن الطاعنة لم تحترم أجل تقديم التصريح إلى السلطة الإدارية المحلية، المتمثل بثلاثة أيام على الأقل، كونها أَشعرت هذه السلطة بالوقفة قبل يوم واحد من تاريخ تنظيمها، الأمر الذي يبقى معه القرار الإداري القاضي بمنعها لهذه العلة قائمًا على أساس من القانون والطلب الرامي إلى إلغائه حليف الرفض[64].

وفي قضية الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ومن معها ضد والي جهة الرباط ـ سلا زمور زعير الذي قرر منع تنظيم مسيرة شعبية يعبر من خلالها الشعب المغربي عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني، بدعوى أن ثلاث جمعيات فقط قدَّمت التصريح إلى السلطة المحلية، قررت

---

(61) عبد الواحد القريشي، «دور القضاء الإداري المغربي في بناء دولة الحق مقاربة سوسيوـقانونية من خلال دعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة،» (أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء، 2008)، نقلًا عن: عبد الواحد القريشي، **حرية تأسيس الجمعيات بين القانون والممارسة**، ص 98.

(62) المصدر نفسه، ص 99.

(63) المصدر نفسه.

(64) محمد الأعرج، «الطبيعة القانونية للوقفة الاحتجاجية،» **المجلة المغربية للسياسات العمومية**، العدد 11 (ربيع 2014)، ص 101 وما بعدها.

المحكمة الإدارية بالرباط بقبول الطلب شكلًا ورفضه موضوعًا مع إبقاء الصائر على رافعيه، بحجة أن إيقاف تنفيذ مقرر إداري محل طعن بالإلغاء منوط بتوافر حالة الاستعجال وكون الضرر الذي قد ينتج من جراء تنفيذه لا يمكن تداركه ووجود ظروف استثنائية، ومن ثمة إذا كان الضرر الذي قد ينجم عن تنفيذ قرار بمنع مسيرة تضامنية مع الشعب الفلسطيني ضرر يمكن تداركه في حالة الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه، مما تكون معه حالة الاستعجال غير قائمة[65].

لكن الجدير ذكره أنه حتى في حال وجود الطابع الاستعجالي، فالمسيرة أو التظاهرة لا يمكن أن تُقام بعد الحكم بأكثر من خمسة عشر يومًا على تسلّم الوصل بالتصريح، معنى ذلك أنه، ولو صدر الحكم بالإلغاء، فإن إقامتهما بعد صدوره هي بمثابة العودة إلى الصفر، والحاجة من جديد إلى تصريح آخر، يمكن أن يشمله المنع، بالمبرر نفسه، لاحتكار الإدارة للسلطة التقديرية، وهنا مكمن الصعوبة. وبهذا تكون التظاهرة أو المسيرة متموقعة بين الحرية المتصلة بمجرد تقديم تصريح ونظام الترخيص[66]. وفي حال إصرار المنظمين على النزول إلى الشارع رغم قرار المنع، يجدون أنفسهم في إطار التجمهر، الذي يبيح للسلطة تفريقه بالقوة، لأن سبب منع التظاهرة هو نفسه السبب الذي يجيز تفريق التجمهر بالقوة، وهو تقدير السلطة أن من شأنه الإخلال بالنظام العام[67].

تبرز الحاجة الماسة إلى ضرورة التفكير في مراجعة شاملة لقانون التجمعات العمومية بالمغرب، بهدف تجويد النص من جهة، لأنه يبقى مدخلاً أساسيًا لتعزيز الشرعية، وترشيد الحكامة الأمنية سواء في الظروف العادية أو عند حدوث أزمات من جهة ثانية.

من جانب آخر، قضى المجلس الأعلى، في قراره عدد 4/1781، بتاريخ 7 تموز/يوليو 1999، ملف جنحي عدد 96/4446، بنقض وإبطال القرار المطعون فيه، لأن الفعل المادي للمساهمة في تظاهرة لا يتحقق إلا بالمرور الجماعي للمساهمين فيها بالطرق والشوارع، وأن مجرد احتشاد الناس في مكان محدد إنما يُعَد تجمعًا فقط، «حيث إنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يتبين أن المحكمة عندما أيدت القرار المطعون فيه القاضي بإدانة الأظنّاء من أجل جُنحتَي المساهمة في تظاهرة والتجمهر في الشارع العمومي دون ترخيص لم تعلل ما قضت به تعليلًا كافيًا بإبراز كون الأظناء غير المرخص لهم بالتظاهرة تنقّلوا بصفة جماعية بالطريق العمومي وبإبراز كون تجمهرهم غير المرخص به أيضًا من شأنه الإخلال بالأمن العام ... وأن دفاع الأظناء ركز تبريرات استئنافهم على كون ساحة البلدية لا تعد شارعًا عموميًا، وأن محرر المحضر لم

(65) المحكمة الإدارية بالرباط، حكم عدد 81، بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2002.

(66) عبد الجليل بودربالة، «التجمعات العمومية بالمغرب: ممارستها في ضوء القانون والقضاء،» **مجلة الإشعاع**، العدد المزدوج 41ـ42 (حزيران/يونيو 2004)، ص 169.

(67) علي كريمي، **حقوق الإنسان والحريات العامة بالمغرب بين طموح التغيير وإكراه الظروف السياسية**، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية؛ العدد 37 (الرباط: منشورات المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2002)، ص 151.

يحترم مقتضيات الفصل 21 الذي تؤكد توافر الإنذارين الأول والثاني، وأن التشتيت بالقوة يقع عند الإنذار الثالث»[68]. في الوقت نفسه، رأت الغرفة الجنحية، في محكمة الاستئناف بالرباط، أن مجرد تجمّع الأشخاص في مكان محدد في إطار وقفة من دون تحركهم لا يعد تظاهرة، وأن تحقق الركن المادي لجريمة تنظيم تظاهرة غير مصرح بها يقتضي تحرك المتجمهرين ومرورهم بشكل جماعي بالطرق العمومية[69]، كما قضت الغرفة نفسها في محكمة الاستئناف في الجديدة بأن القيام بوقفة احتجاجية سلمية طلبًا للحق في الشغل عمل مشروع، إذا لم يثبت للمحكمة قيام الأظنّاء بصفة جماعية بالمرور بالطريق العمومي وعلى نحو يخلّ بالأمن العام تعيّن التصريح ببراءتهم، لكن عدم حضور الظنين المستأنف لبسط أوجه استئنافه أمام محكمة الاستئناف يستوجب التصريح بتأييد الحكم المستأنف[70].

عودًا على بدء، يُستشف من خلال ما تقدم حجم الخلط الموجود بين الوقفة الاحتجاجية وباقي أشكال التجمعات العمومية الثلاثة، والشاهد على ذلك أنه في الوقت الذي تتفق القرارات القضائية المشار إليها أعلاه لكل من المجلس الأعلى ومحكمة الاستئناف بالرباط ومحكمة الاستئناف في الجديدة على أن الوقفة الاحتجاجية الثابتة ليست من قبيل التظاهرة بالطرق العمومية، تؤيد المحكمة الإدارية في فاس ما حكمت به المحكمة الإدارية بالرباط، وترى أن الوقفة من باب التظاهرات العمومية، وإن كانت غير متحركة، لشغلها مكانًا عموميًا، هو الطريق العام. انقسم الاجتهاد القضائي، إذًا، في خصوص قضايا التجمعات الوقفات الاحتجاجية إلى فريقين، أحدهما يُخرج هذا الشكل الاحتجاجي من دائرة أشكال التجمعات العمومية التي تحدّث عنها القانون 00ـ76، وهو بذلك لا يعد المشاركين في وقفة احتجاجية حافظت على سلميتها، وظلت ثابتة في مكان معين في الفضاء العام، وغير متحركة في الطريق العام، متظاهرين أو متجمهرين، ومن ثم ذهب اجتهاد الفريق الأول من القضاة، في هذه الحالات، إلى عدم تجريم هذا الفعل الاحتجاجي في ظل الشروط السابقة، بيد أن الفريق الثاني، ومن داخل هذه الشروط نفسها، سار في اتجاه التكييف القانوني للوقفة الاحتجاجية على أنها تظاهرة، وهي بذلك شكل من أشكال التجمعات العمومية، وجب التصريح المسبق بها لدى السلطات المحلية، لتجنب قرار المنع. هذا التناقض بين الفريقين لا يترتب عنه استمرار أوجه الغموض وعدم الحسم في الطبيعة القانونية للوقفة الاحتجاجية فحسب، بل يترك الباب مفتوحًا أمام الإدارة الأمنية لتأويله دائمًا لمصلحتها، على نحو لا يخدم الحق في حرية الاحتجاج السلمي. وعليه، تبرز الحاجة الماسة إلى ضرورة التفكير في مراجعة شاملة لقانون التجمعات العمومية بالمغرب، بهدف

(68) القاعدة أنه لا يتحقق الفعل المادي للمساهمة في المظاهرة إلا بالمرور الجماعي للمساهمين فيها بالطرق والشوارع، وأن مجرد احتشاد الناس في مكان عمومي محدد إنما يعتبر تجمعا فقط. انظر: محمد الأزهر، **الحريات العامة في القضاء المغربي** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2012)، ص 22.

(69) قرار رقم 6997، صادر بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفبر 2001.

(70) حكم رقم 01/1236، بتاريخ 21 آذار/مارس 2001، ملف جنحي عدد 00/2854. انظر: الأزهر، المصدر نفسه، ص67.

تجويد النص من جهة، لأنه يبقى مدخلًا أساسيًا لتعزيز الشرعية، وترشيد الحكامة الأمنية سواء في الظروف العادية أو عند حدوث أزمات من جهة ثانية[71].

وفي انتظار أن يساهم إحداث مجلس أعلى للأمن في السهر على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة، بوصفه، كما ينص الفصل الرابع والخمسون، هيئة استشارية للتشاور في شأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للمملكة، نجد من اللازم لفت الانتباه إلى ضرورة توضيح ونشر الإطار القانوني والنصوص التنظيمية المتعلقة بصلاحيات وتنظيم مسلسل اتخاذ القرار الأمني وطرائق التدخل والمراقبة والتقييم[72]، فضلًا عن المراقبة الوطنية للسياسات والممارسات الأمنية عبر توصيف وتصنيف حالات الأزمة الأمنية وجعل الإشراف السياسي على عمليات الأمن وحفظ النظام العام فوريًا وشفافًا، وتوفير المزيد من الضمانات القانونية لحماية ممارسة حرية التجمع والتظاهر والاحتجاج السلمي بكل حرية ومن دون قيود، والتنصيص على إلزامية التسليم الفوري لوصل إيداع الإشعار بتنظيم التجمع أو التظاهر واشتراط إجبارية التعليل الكتابي القاضي برفض تنظيمها، والنص صراحة على حق الطعن في القرار أمام القضاء الاستعجالي، الذي يبث داخل أجل 24 ساعة من تاريخ وساعة وضع الطعن لديه، وأيضًا إلغاء جميع العقوبات السالبة للحرية من هذا القانون ما دام التشريع الجنائي هو المكان الطبيعي للعقوبات الزجرية، إلى جانب الاقتصار على الغرامات المالية فقط بعد تحفيظها، وحذف المفاهيم العامة الموظفة بالنص الحالي واستبدالها بمفاهيم واضحة ومعروفة كالنظام العام والأخلاق الحميدة والأمن العام، فضلًا عن أنه من الضروري وضع تعريف واضح للتجمهر في الطرق العمومية، بوصفه تجمهراً لمجموعة من الأفراد بصورة عفوية، ومن دون سابق تنسيق أو إشعار ولا سابق جدول أعمال للمناقشة، كما هو شأن الاجتماعات العمومية، تفاديًا للخلط القائم لدى سلطة الاتهام، التي تخلط فيه بين التجمهر والأشكال الأخرى المبتدعة كالوقفة والاعتصام، ثم حث الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على اتباع المبادئ والمعايير الدولية بشأن استخدام القوة وقواعد السلوك □

(71) التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، الكتاب الأول، ص 118.

(72) المصدر نفسه، ص 123.

لماذا يربط السلفيون بين الكوارث والعقاب الإلهي؟

عبد الله البريدي(*)

كاتب وباحث سعودي.

مدخل

هذا السؤال[1] يُدحرج كُرةَ العقاب الإلهي على السفح السلفي وحده. أليس ثمة هضبة أو جبل أكبر وربما أسبق؟ هل هم السلفيون وحدهم أولئك الذين يربطون الكوارث بالعقوبات الإلهية، أم أن الموضوع أكبر وأعقد من ذلك؟ للإجابة عن هذه الأسئلة الوعرة، نحتاج إلى التوسل بثلاث سرديات متداخلة، كبرى ووسطى وصغرى؛ إذ سنحرك في أول الأمر سردية الدين بعامة، ثم نتوسل بسردية الإسلام بخاصة، ثم نُقعِد سرديتَنا داخل تخوم السلفية فنفصِّل فيها القول. وهذا يعني أننا سنُقسِّم مقالَتنا أثلاثًا متحاشدة، لا نفهم الحبكة كاملة إلا بها جميعًا.

أولًا: سردية الدين

لا يمكن أن نتصور أي دين إلا وهو يتوافر على إله قوي و/أو متحكم بمقاليد الأمور بطريقة ما، مع فرضه لشريعة أو لنمط للحياة والسلوك والأخلاق، وكل ذلك يوجب فكرة «الثواب» و«العقاب»، ويجعلها ضمن القبليات الضرورية في الدين بوجه عام. ومن المنطقي أن يكون الثواب خاصًا بأولئك «الأتقياء» الذي يَنقادون للأوامر ويتجنبون النواهي، والعقاب مُكرّس لـ «العُصاة». ما يهمنا في هذه السردية هو فكرة «العقاب»، أي أنها حاضرة في الخريطة الذهنية الدينية، أيًا كان الدين. وهنا نكون إزاء فرضيتين محتملتين من حيث المبدأ:

(*) البريد الإلكتروني: beraidi2@yahoo.com.

(1) يُطرِح هذا السؤال في الساحة الفكرية العربية من قبل كثيرين لأسباب متعددة، ويطرح البعض إجابات تتفاوت في دقتها ونجاعتها، لهذا أقدم هذا النص إسهاماً في مقاربة الإجابة عنه. في هذا النص سنلوذ بتحليل منطقي في القضايا المنطقية، وتحليل لبعض الأطر المرجعية في قضايا الأديان والأيديولوجيات مما له صلة مباشرة بسؤالنا الرئيس، أي أن النص يسعى لأن يجعل النتائج تعطى لنا من تلقاء نفسها وفق المنطق الداخلي للأشياء، وهذا مفاده أننا لا نمارس إكراهاً أو قسراً لها لتبدو كما نريد أو نشتهي، تحقيقاً لأغراض أيديولوجية أو غيرها. هذا زعم، أرجو أن أكون موفقاً في تحقيقه.

الأولى، كون العقاب محصورًا فقط في يوم الحساب، فهو يوم الثواب والعقاب، وفق مفهوم الحساب الأخروي في كل دين.

الثانية، كون العقاب شاملًا للحياة الدنيا والحياة الآخرة معًا، على نحو ما يقتضيه الحال المحقق للحكمة والعدالة الإلهيتين.

التحليل المنطقي يجعلنا نقبل الثانية ونرد الأولى، لكون الثانية هي وحدها التي تضمن قوة الإله وتحكّمه بمقاليد الأمور، فإله لا يُعاقِب مَن يخالفه في الدنيا هو ليس بشيء في جوهر الألوهية. ويتقوّى استنتاجنا هذا بمواقف مختلف أتباع الديانات المتنوعة تجاه الأمراض الفتاكة والأوبئة والكوارث، حيث نجد رجال دين يتبعون أديانًا متنوعة يشددون في مناسبات متعددة على أنها «عقوبات إلهية»، بغض النظر عند مدى دقة عزوهم وفق الأطر الحاكمة في أديانهم[1]. هنا نكون قد أمسكنا بطرف الخيط، وهذه بداية مشجعة لنا. سردية الدين تجسد دور الجنس أي جنس الدين، وننتقل إلى السردية الوسطى التي تعكس النوع (الإسلام ضمن بقية الأديان).

ثانيًا: سردية الإسلام

منطقي إذًا، أن يرث الإسلام (=النوع) فكرة «العقاب» من الدين (=الجنس). إذًا حتمًا ثمة عقاب. وقد مال منطقُنا أيضًا إلى تأمين إمكان العقاب دنيويًا وأخرويًا، حيث نرى بأنه من مقتضيات اكتمال قوة الإله وتحكمه وفرضه لنظامه، لهذا نجد في القرآن الكريم على سبيل المثال: ﴿**أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللهُ بِهِمُ الأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ العَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ**﴾ (النحل: 45)، إذ من الجلي أنه تهديد بعقاب دنيوي مُعجَّل.

أرجو أن يكون التحليل متماسكًا في أذهانكم حتى الآن، لكي تكملوا معنا بقية السردية. في النص المقدس للمسلمين، نجد نصوصًا كثيرة تدل على إحداث العقوبة الإلهية في الدنيا قبل الآخرة. ولكي نحسم مسألة التسمية أو تصنيف ما حدث على أنه عقاب، سنورد آية كريمة تحمل تسمية مباشرة من مُنزل النص القرآني تقطع بأن ما حدث إنما هو «عقاب»: ﴿**كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِن بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ**﴾ (غافر: 5). وثمة آيات كثيرة تحكي صنوفًا من العقاب وقع في

---

(1) وجود الربط السريع والحاسم بين: الكوارث والعقاب الإلهي في مختلف الأديان يعكس ما يمكن أن نسميه «النسقية السلفية الدينية»، الموجودة في كل دين من الأديان، سماوية كانت أم وثنية. للتدليل على ذلك انظر مثلاً: محمد إسماعيل وأحمد عرفة، «الإسلام: ياسر برهامي يشمت فى الصين: كورونا عقوبة إلهية.. وأحمد كريمة يرد: ديننا رحمة،» **اليوم السابع**، 2020/2/11 <https://bit.ly/3l3n6EU>؛ «المسيحية: كيف ظهر فيروس كورونا؟ قسّ أمريكي عرف السبب: «عقاب ربّاني سببُه الفسق والإلحاد،» يورو نيوز بالعربي، 29 كانون الثاني/يناير 2020، <https://bit.ly/3cgUzYK> و«اليهود: حاخام إسرائيلي: انتشار كورونا عقاب بسبب الشذوذ الجنسي،» الجزيرة مباشر، 9 آذار/مارس 2020، <https://bit.ly/3clK1aE> وللمزيد انظر أيضاً: «مسلمون ومسيحيون ويهود وهندوس.. رجال دين يصرون: كورونا «غضب إلهي»،» موقع ارفع صوتك، 28 شباط/فبراير 2020، <https://bit.ly/2OfQKuI>.

الدنيا، ومن ذلك مثلًا قوله تعالى: ﴿**قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ. فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ، مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ**﴾ (هود: 81ـ83).

لعل من العوامل التي تجعلنا نستبين المسألة جيدًا في أبعادها الرئيسة ما يتعلق بمعنى العقاب في المفهوم الإسلامي. في العقاب معنى الاستحقاق، أي استحقاق من وقع عليهم العقابُ، نظير أعمالهم «السيئة»، التي تمتاز عادة بأنها: «عامة» و«مؤثرة»، أي أنها «متعدية»، فتُحدِث بذلك ضررًا على السياق العام، متجسدًا ذلك بتهديد جوهري لـ «المقاصد الكبرى» التي يسعى الإسلام لتحقيقها وضمان عدم المساس بها بشكل ملموس. وأما إن كانت المسألة متوجهة للكافة، أي للمستحقين ولغير المستحقين، فالإسلام لا يَعدّها عقابًا بل ابتلاءً. وثمة فرق كبير بينهما، فالابتلاء في المفهوم الإسلامي إنما هو اختبار للإيمان والصبر والتخلق بما يجب والعمل به والبعد مما لا يجوز، تفكيرًا وقولًا وعملًا، نية وتوجهًا وسلوكًا. والابتلاء يكون بالمحبوبات والمكروهات على حد سواء، ومن ذلك: الأموال والقوة والصحة من جهة، والفقر والضعف والمرض من جهة ثانية[2].

إذًا، ها هو الإسلام بنصوصه القطعية يُقرُّ العقوبةَ، وأنها ممكنة الحدوث في الدنيا قبل الآخرة، ويسرد لنا قصصًا كثيرة في هذا المسار. هل نقصد بذلك إمكان إصدار حكم تركيبي من جانب الفكر الإسلامي نفسه حيال العقاب الإلهي؟ في رأيي القاصر، نعم؛ ولكن ضمن ضوابط منهجية صارمة، ومن بينها مبدأ استحقاق العقاب لفئة مخصوصة من الناس صدر منها علانية ما يهدد مقصدًا من المقاصد الكبرى، على أن يكون ذلك واضحًا جليًا لا غبار حوله، ووفق قالب الاجتهاد الجماعي لا الفردي. وهذا ما يجعلنا نتوقف عن دحرجة الكرة على سفح السلفيين وحدهم. وهذا لا يعني البتة تبرئة الممارسة السلفية بعامة في هذا المجال، من جهتي النوع والكمّ. إذًا، المسألة معقدة متشابكة، ولا بديل من فك الاشتباك، كما في إكمال مقاربتنا في السردية الثالثة.

ثالثًا: سردية السلفية

عبر هذا التمييز بين «العقاب» و«الابتلاء» نُحكِم الإمساك بالخيط الذي سيقودنا إلى جانب من الإشكالية التي يتورط فيها السلفيون «النصوصيون» في ربط الكوارث بالعقاب الإلهي[3]. وجانب

---

(2) هنالك نصوص كثيرة تثبت ذلك ومنها قوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ. وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً. وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ**﴾ (الأنبياء: 35)، وثمة مبدأ عقدي راسخ يقول: «**إن الله لا يخلق شراً محضاً**». ومن ذلك أن الكوارث الطبيعية مثلاً لها آثار إيجابية حيث يعيد بعضها التوزان للبيئة ونحو ذلك من المنافع البينة والغامضة، المباشرة وغير المباشرة، الراهنة والمستقبلة.

(3) نقول هنا **النصوصيون**، من أجل تمييزهم عن السلفيين «**المقاصديين**»، فالسلفية في حقيقة الأمر مدارس متعددة، ومن عدم الدقة وقلة الإنصاف وربما ضعف الحكمة أن نحشرهم في سلة واحدة، وقد يحدث الخلط بينهما لضعف الإحاطة بالفكر السلفي، أو لأغراض أيديولوجية، وفي كل ذلك تنكب للمنهجية العلمية. السلفية النصوصية تنبثق من النسقية =

آخر من الإشكالية سيتضح لنا إذا نقلنا زاوية التحليل إلى حقيقة أن هذه السلفية تلوذ بالفهم النصوصي في كل شيء، ولا تصدر في أحكامها إلا عن نص ثابث بفهم «السلف الصالح»[4]، فكيف تتجرأ هذه السلفية في وصف واقعة مستجدة على أنها عقاب إلهي من دون نص؟! هذا خروج عن النسق السلفي ذاته وتمرد عليه وهدم له. ولا يمكن أن يُقال بسهولة إن ذلك داخل في باب إدراج الواقعة تحت قاعدة عامة، أي تحقيق أو تنقيح المَناط كما يقول الأصوليون، وذلك لعدة أمور منهجية، ومنها:

1 ـ العقاب الإلهي تمت معرفته من جانبنا عبر السردية القرآنية وما ورد في خُطاطتها المكمّلة لها أي السردية النبوية الحديثية الصحيحة. وبعد انقطاع هاتين السرديتين نواجه صعوبات بالغة حيال نعت واقعة كارثية بعينها بأنها عقوبة إلهية، أي صعوبة توليد أحكام «تركيبية» خطيرة كهذه، إذ ليس ثمة نص قاطع. وهذا ما يوجب على السردية السلفية أن تقف عند تخوم النص، فلا تتورط بإصدار أحكام مستعجلة لا نصَ فيها.

2 ـ العقاب الإلهي مرتبط بالإرادة والحكمة الإلهيتين؛ في دائرة العلم والعدل المطلقين له، فكيف يجرؤ إنسان على أن يُحققَ مناط ذلك؟ هذا مناط «متجاوز»، أي متعالٍ على جميع قدراتنا الذهنية، ومتعالٍ على حدود المكان والزمان. هذا «مناط إلهي» بامتياز، وليس ثمة أحد سواه يحققه. قد يقول السلفيون أو بعضهم بأنه شُرِع لنا الاجتهادُ وتحقيقُ المناط، فنقول لهم، بأن ذلك مكفول فقط للاجتهاد الجماعي المنهجي الذي يميز بشكل دقيق بين: العقاب والابتلاء، ومواضعهما والحكمة التي تقف وراءهما. وفي هذا إسكات ثان للسردية السلفية، بأن تكف عن إدعاءاتها العارية من «الدليل النصوصي» و«البرهان المنهجي».

آفة السلفية ـ بالدرجة الأولى في مثل هذه المسائل ـ الضعف لا في ملكة الفهم، بل في ملكة الحكم (أي إنزال الموضوعات تحت القواعد بقالب منهجي دقيق)[5]. هذا جانب منهجي من الإشكالية، وقد وضّحنا طرفًا منها، وقد بدا لنا فيها أن السلفي لا يكون سلفيًا حينما يقرر

= الحديثية (أي المنتمين لمدرسة الحديث) أو العقدية (المنتمين للمدرسة العقيدية)، في حين نجد أن السلفية المنبثقة من الفقه وأصول الفقه أقرب إلى النهج المقاصدي، الذي يؤمن بضرورة وجود فهم مقاصدي معاصر للنصوص، وداخل السلفية النصوصية والمقاصدية تيارات وأنساق فرعية، فالمشهد الراهن يتضمن سلفيات متعددة، لا سلفية واحدة. وتمييزي هذا لا يفهم منه الإدانة أو التزكية، وإنما نشداناً للدقة التصنيفية والمفاهيمية في الممارسة البحثية، وأما الأبعاد النقدية لكل فئة أو مدرسة سلفية فإنه مفتقر إلى دراسات بحثية متخصصة. انظر على سبيل المثال: عبد الله البريدي، **السلفية والليبرالية: اغتيال الإبداع في ثقافتنا العربية** (الرباط: المركز الثقافي العربي، 2008)؛ فتحي ملكاوي، محرر، **الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور وقضايا الإصلاح والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر: رؤية منهجية معرفية** (عمّان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011)، ففي هذا المرجع نجد أن الشيخ **محمد الطاهر ابن عاشور** – التونسي ـ ضمن **السلفية المقاصدية**؛ وللمزيد حول مسألة تشظي السلفية، انظر: أحمد زغلول شلاطة [وآخرون]، **بين السلفية وإرهاب التكفير: أفكار في التفسير**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 73 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).

(4) يعد هذا ضرباً من «الفنائية النموذجية»، أي إفناء الذات في نموذج ماضوي، انظر: البريدي، المصدر نفسه، ص44.

(5) يميز كانط بين ملكة الفهم (الفاهمة)، وملكة الحكم (الحاكمة) بالقول: إن **الأولى** هي ملكة القواعد و**الثانية** ملكة إدراج الموضوعات تحت هذه القواعد، مقرراً بأن الغبي هو من يفتقد للحاكمة، انظر: عمانوئيل كانط، **نقد العقل المحض**، ترجمة موسى وهبة، ط 2 (بيروت: دار التنوير، 2017)، ص 145.

بأن أي واقعة كارثية أو أكثر الوقائع الكارثية هي عقوبات إلهية[6]. ولا يكتمل عملنا إلا حينما نكشف عن سر تورط «العقل السلفي» بهذا اللون من الأحكام التركيبية المتعذرة أو العسيرة من جهة المنهج السلفي ذاته، لعوامل عدّدنا بعضها. هذا السر يجب أن يكون من طبيعة ذهنية نفسية، لنضع بعد ذلك القطعة الذهنية النفسية بجانب المنهجية، من أجل اكتمال الصورة المركبة المُلغَّزة.

العقل السلفي النصوصي يتسم بعدة سمات تدفعه لأن يتورط كثيرًا في إلصاق واقعة كارثية بفكرة العقاب الإلهي، ومن أهمها في ما يخص هذه المسألة السمات الثلاث الآتية:

1 ـ عقل مثالوي

يتسم العقل السلفي بدرجة عالية جدًا من «المثالية المعيارية» متمركزًا حول «المفترض»، فهو منجذب دومًا إلى مجموعة من المبادئ الدينية والقيم الأخلاقية ويتخذها نقاطًا ارتكازية في التحليل والتشخيص والتفكير والسلوك، فعلًا وكفًّا، لهذا نرى السلفي يُكثر من استخدام بعض الجمل من قبيل: «ما يتوجب علينا هو....»، «أخلاقنا وقيمنا تفرض علينا....». الجانب المعياري مهم وجيد أيضًا، ولكن ثمة إشكاليات في هذا التوجه المثالي المعياري المفرط، فمن ذلك أنه يجتهد لأن يحقق المثال أو الأنموذج السلفي في الواقع المعيش بـ «معايير عالية» وتوقعات مرتفعة من دون مراعاة للظروف والملابسات في كثير من الأحيان، إذً، هو ليس عقلًا مثاليًا، بل إنه «مثالوي».

2 ـ عقل ماضوي

العقل السلفي يستجلب حلول الراهن من قوالب سلفية ماضوية، فالفكر السلفي يفصّل ثوبًا بمقاسات وألوان سلفية ثم يطالب الجميع بارتدائه، من دون مراعاة تغير الحجوم والخامات والحاجات. هذا اللون من التفكير يؤدي إلى تشكل بعض «الأقفال الذهنية»؛ ومن أهمها ما يسمى – في أدبيات الإبداع – قفل «الإجابة الصحيحة» الذي يتمثل بأن لكل شيء إجابة صحيحة واحدة فقط، الأمر الذي يفقد الأذهان القدرة على تغيير زوايا التفكير (أي المرونة)؛ ومن ثم عدم قدرته على توليد أكبر قدر ممكن من الأفكار (أي الطلاقة)؛ والطلاقة الفكرية هي التي تزيد من احتمالية الظفر بالأفكار غير المألوفة (أي الأصالة)، وهذه السمات الثلاث هي البانية للذهنية الإبداعية، التي تمكّن الإنسان من الانعتاق من قول اجتهادي أو رأي شخصي قال به عالم أو مفتٍ ما حول مسألة ربط كارثة ما بفكرة العقاب الإلهي، فالسلفية تدور مع الفتوى الماضوية وجودًا وعدمًا.

---

(6) تومئ هذه المسألة إلى ما سمّيته «فنائية المصطلح» – بكون السلفية مصطلحا يحمل بذور فنائه. للمزيد حول هذه المسألة، انظر: **السلفية والليبرالية**، ص 25ـ42.

3 ـ عقل تزكوي

تتعضد المثالية المعيارية وتتغول بنزعة انطوائية منبثقة من «التزكوية» المطلقة أو شبه المطلقة للذات بالصلاح والاستقامة والعقيدة «الصافية» ونحو ذلك، بجانب رمي «الآخر غير السلفي» بنقائص معيارية، سواء أكان ذلك مُعلنًا أو مُضمرًا، على أن الإضمار هو الأكثر خطورة، لكونه بعيدًا من النقد والتفحص.

هذه السمات الذهنية النفسية الثلاث تتضافر فيما بينها، لتولد لنا «**نسقية الكوارثية العقابية**»، ويمكن لنا أن نصطاد ثلاثًا من التوصيفات لهذه النسقية:

1 ـ المثالوية تتضافر مع التزكوية لتصنع ذهنية نصوصية متشددة، وهو ما يدفع العقل السلفي لأن يُبرز الوجه «العقابي» عند الإله، فالعقاب يعمل لديه كما لو كان ميكانيزمًا نسقيًا تنفيسيًا انتقاميًا من «مجتمع العُصاة» والمتمردين على النصوص. لهذا نجد من يبتسم وربما يطيل الابتسام وهو يتحدث عن العقاب الإلهي!

2 ـ المثالوية تتضافر مع الماضوية لتصنع ذهنية مُثبّتة لـ «المتغير»، فيستجلب العقل السلفي أقوالًا ماضوية تربط الوقائع الكارثية بالعقاب الإلهي (فتاوى سابقة)، وتستحيل هذه الأقوال إلى أنساق مترسخة متناسلة.

3 ـ الماضوية تتضافر مع التزكوية لتصنع ذهنية قاطعة بصحة آرائها، فتشيعه بين الناس بقوالب وعظية عاطفية، مستغلة إطارها التزكوي الذي يجد مكانه لدى فئات معينة في المجتمعات المتدينة.

تفقد السلفيةُ من جرّاء ما سبق كله أيَ قدرة حقيقية على التفاعل مع اللحظة الراهنة وتجهز عليها بنظراتها المثالوية الماضوية التزكوية الضيقة في كثير من المسائل والقضايا. ويعجز العقل السلفي عن استغلال الاستنارة الذهنية المترتبة على القول بالرأي الآخر الذي تغفله أو تتغافل عنه السلفية، الذي يتمثل في فكرة الابتلاء (عوض فكرة العقاب). تخيلوا معي لو أن العقل «المسلم» (لا السلفي ولا غيره) تصور الأمراض والأوبئة وعموم الكوارث على أنها محض ابتلاء، وكيف يمكن لهذا الابتلاء أن يستحيل إلى وقود مجتمعي حضاري مُلهم، كيف ذلك؟ سوف نعرض لثلاثة مسارات ممكنة لاستغلال هذا الوقود، وذلك بقالب مختصر كما يلي:

أ ـ القول بفكرة الابتلاء سيجعلنا ندقق في مسائل العدالة الاجتماعية ومدى تحققها، وبخاصة أن جملة من الكوارث تصيب الفقراء والمحاويج على نحو أعنف. هل قُسِّمت الثرواتُ بعدالة مقبولة أو معقولة بين أفراد المجتمع؟

ب ـ القول بهذه الفكرة، سيدفعنا إلى تفكير مقاصدي يعزز العدالة والكرامة والحريات العامة، حيث نتساءل: هل مُكِّنتْ الفئاتُ الضعيفة من أن تُحافظَ على نفسها ودينها ومالها وعرضها وعقلها، وذلك بعدم لجوئها إلى بيع أي من مقدراتها بسبب الحاجة والفاقة؟

ج ـ هذه الفكرة ستجعلنا نعيد النظر في منظومة العلم لدينا من حيث المنهجية والجماعات العلمية والبيئة والممارسات البحثية، فهل نحن بصدد التوسل بالعلم الحديث لمواجهة هذه الكوارث وفق منظور علمي مؤسسي طويل الأجل؟ وغير ذلك من المسارات الابتلائية الملهمة.

ختامًا، نقول إن فكرة العقاب الإلهي حاضرة في السردية الدينية من باب القوة، ولها شواهد مُطّردة مُعلّلة (=مقيّدة) في السردية الإسلامية من باب الفعل، بيد أنها تعرّضت لتشوه كبير في السردية السلفية النصوصية، مع ما تخلفه هذه الأخيرة من آثار سلبية، وما تتسبب به من تفويت فرص ذهبية للتشخيص والإقلاع الحضاريين في مستقبلنا القريب. ويبقى السؤال الأعسر: كيف نُحصّن استنارتَنا الحضارية الآخذة في التشكل والنمو من هذه النسقية الكوارثية العقابية وبقية أخواتها (=أنساق السلفية النصوصية)؟ □

الهوية والصراع الرمزي في فلسطين: التربية والتعليم خلال انتفاضة الحجارة 1987

زياد حميدان(*)

باحث سوسيولوجي فلسطيني.

تقديم

ارتبط الصراع المادي العنيف على أرض فلسطين، بصراعٍ رمزي آخر لا يقل أهمية عنه؛ مثّلت فيه صورة الأنا وصورة الآخر، ميدانًا لصراع رمزي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بوتيرة الصراع المحتدم على الأرض. عمل «الصهيوني» أو «الإسرائيلي» خلال ذلك الصراع على فرض صورته على الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه عمل على تقديم صورة هندسها عن الفلسطينيين ليتمثلوها. قام الفلسطينيون بدورهم بعملية نضالية كبيرة في سياق عملية تركيم كبرى لرأسمال رمزي وظفوه في إعادة إنتاج هوية جمعية، وبناء صورة عن ذواتهم وعن آخرهم لدحر الصُور المفروضة عليهم.

صاغ الصراع على أرض الواقع ـ إذًا ـ الصور وساهم في عملية تمثلها، لتقوم تلك التمثلات الاجتماعية بإعادة إنتاج الصور، التي أثرت، بدورها، في الصراع ومساره. فوفق تلك العلاقة الجدلية التي تنهض بين الصراع على الأرض والأيديولوجيا، يحتدِم الصراع وتُنتَج الصور والتمثلات.

ستحلل هذه الورقة الصراعَ الرمزيَّ المبنيَّ على صناعة الصور وتمثلها بالأرض المحتلة عام 1967، من خلال تحليل عملية التربية والتعليم تحت الاحتلال «الإسرائيلي»، وسياساته التي مارسها في سياق إنتاج الصور واستراتيجية فرضها، وذلك خلال انتفاضة الحجارة التي انطلقت عام 1987، من أجل معرفة الكيفية التي صاغ بها الفلسطينيون في المقابل تمثلاتهم الاجتماعية.

ستعتمد المقالة في تحليل السياسات التي مورست إسرائيليًا بعد احتلال 1967، وصولًا إلى حقبة الانتفاضة، في سياق فبركة وتقديم الصور، على تصورات كل من ميشيل فوكو وحنا أرنت

(*) البريد الإلكتروني: altib739@gmail.com.

وجورجيو أغامبين[1]، في تفكيكهم لآليات سلطة الدولة عمومًا، وضبطها ومراقبتها لمعسكرات الاعتقال.

ستعمل الدراسة في المقابل، على معرفة الكيفية التي نجح بها الفلسطينيون خلال انتفاضة الحجارة في إعادة بناء وتكريس الهوية وصورة الأنا، وصناعة صورة الآخر «الإسرائيلي» كما يَرَوْنَه، وفقًا لحقائق الواقع وتاريخ الصراع، وكيف أثر ذلك في عملية خوضهم للصراع. وكذا معرفة ماهية آليات المواجهة التي استخدمها الفلسطينيون. وذلك وبالاستناد إلى الجهاز النظري المفاهيمي، لكل من بيير بورديو حول التمثل[2] والهابيتوس ورأس المال الرمزي، وميشال كروزييه حول التحليل الاستراتيجي للصراع[3].

ستعمل المقالة بصورة أساسية على تحليل فضاء ومَيْدانَ التربية والتعليم كفضاءين لتجلّي الصراع الرمزي، وكمُولِّدَيْن أساسيين لبناء الصورة. إضافة إلى ما سبق، ستحاول المقالة الإجابة عن التساؤل التالي: هل نجحت السياسات الإسرائيلية في جعل الفلسطينيين يتمثلون الصور المفروضة عليهم؟ وهل نجح الفلسطينيون ـ في المقابل ـ في دحر تلك الصورة وجعل «الإسرائيلي» يواجه الصور التي بناها الفلسطينيون؟

ستحلل الورقة أيضًا حقبة الانتفاضة الأولى من سنة 1987 حتى 1990، كفضاء للصراع على الرأسمال الرمزي، حيث كان الفلسطينيون يسيّرون حياتهم ذاتيًا تحت هيمنة احتلال عسكري مباشر، إذ ستركز على معرفة: كيف نجحت العملية التعليمية والتربوية «البديلة» المرتكزة على المجتمع خلال الانتفاضة، في مواجهة احتلال عسكري قمعي، يمارس حصارًا وحربًا معلنة على الأرض والإنسان؟ وتنهض على عنف مادي ورمزي هائل.

سنركز في تحليلنا على سبعة نماذج أساسية، لبناء الهوية والصورة خلال سنوات الانتفاضة. وهي فضاء الانتفاضة العام، البنى التقليدية والحداثية، العمل التطوعي، الخطاب الإعلامي، فصائل

---

(1) للاستزادة يمكن الرجوع إلى ما كتبه فوكو حول آليات الضبط والمراقبة والسياسات البيولوجية، كذلك لما كتبه أغامبين حول «حالة الاستثناء» ونتاج أرنت حول معسكرات الاعتقال التي تشبه آلياتُ تسييرِها وضبطها ومراقبتِها ـ إلى حد كبير ـ الآلياتُ التي تَخضَع لها مخيماتُ اللاجئين وحالات الحَجر وما خضع له الفلسطينيون في قراهم وبلداتهم ومخيماتهم تحت نظام الحكم العسكري.

(2) يقول بيير بورديو: إن التمثل الذي يكون لدى الأفراد عن وضعهم في الفضاء الاجتماعي يتولد عن منظومة من رسوم الإدراك والتقدير (الهابيتوس)، الذي هو نسق من الاستعدادات المكتسبة التي تحدد سلوك الفرد ونظرته إلى نفسه وإلى العالم الذي يكتنفه، وهو أشبه ما يكون بطبع الفرد أو بالعقلية التي تسود في الجماعة لتشكل منطق رؤيتها للكون والعالم. انظر: أسعد أبو وطفة، «الهابيتوس في سوسيولوجيا بورديو،» مصر المدنية (2012)، <http://www.civicegypt.org>.

(3) يهتم التحليل الاستراتيجي بفهم كيفية بناء الأفعال الجماعية انطلاقًا من السلوكيات الفردية، كما ويعاين سلوك الفاعلين المتعلق بالأهداف الواضحة والواعية التي يضعونها، وهو ما يجعل التحليل الاستراتيجي بمنزلة فحص داخلي وجوهر للفحص الخارجي الذي يتناول متغيرات البيئة ومتقلباتها في أنماطها الخمسة التي يتفاعل معها الفاعل الاستراتيجي كما حددها كروزييه: بيئة مستقرة، متضخمة، نصف مستمرة، منفصلة، غير متوقعة. إلى ذلك يحدد كروزييه الركائز القاعدية للتحليل الاستراتيجي وهي: اختيار الأهداف، الحرية النسبية للفاعلين، العقلانية المحدودة والنباء. انظر: سفيان البطل، «قراءة في كتاب: «مدخل إلى نظرية التحليل الاستراتيجي،» ميشال كروزييه للكاتب إدريس أيتحلو،» <http://nama-center.com/Articles/Details/30725>.

العمل الوطني والإسلامي، التعليم البديل والشعبي، والمعتقلات والحركة الأسيرة. وذلك بهدف إبراز الكيفية التي نجحت بها تلك العملية التربوية والتعليمية في بناء صورة الأنا والهوية الفلسطينية، وكرست تمثُّل الرواية الفلسطينية لدى أبناء شعبها. ناهيك بتقديم صورة الآخر «الإسرائيلي» كما يراه الفلسطيني وفقًا لحقائق الواقع والتاريخ خلال الصراع. وأخيرًا، كيف استطاعت بنى تقدمية وأخرى تقليدية إنجاح تلك العملية؟

أولًا: جدلية العلاقة بين الصراع على الأرض وصورة الآخر

1 ـ كرونولوجيا الصراع المادي والرمزي في فلسطين

تجلت «صورة الآخر الإسرائيلي» أو هويته، مع انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، بكونه «العدو الإسرائيلي» أو «الصهيوني الغاصب». غير أن الأحداث والتحولات الكبرى التي حصلت طوال الأعوام من 1967 إلى 1987، والتي بدأت بهزيمة النظام العربي الرسمي أمام «إسرائيل»، ثم تبلورِ فكرة الحل المرحلي أوائل السبعينيات، إلى جانب انكسارات الثورة الفلسطينية التي انتهت بخروجها من بيروت، أسست بصورة جنينية لتغيير ذلك المخيال نحو قبول وخضوع. غير أن اندلاع انتفاضة عام 1987 كشفت للعالم عن وَهن ذلك الآخر ومدى غطرسته أمام أطفال الحجارة، وعملت على تكريس واستمرار «الصورة السلبية» القائمة على العداء لحقبة أخرى.

2 ـ الاحتلال «الإسرائيلي» ونظام الحكم العسكري

في إثر هزيمة 1967 خضع الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة لنظام حكم عسكري «إسرائيلي»[4] عمل كأداة تنفيذية لسياسات «إسرائيل» الأمنية ظاهريًا، ولتحقيق أهداف كولونيالية أخرى غير معلنة. حيث حولت سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى «فضاء معلق» أو «حالة استثناء»[5]. بدأت سلطات الاحتلال تطبيق سياساتها من خلال توظيفها للقوانين السارية التي تتمشى مع مخططاتها الكولونيالية، وتعليق ما يتناقض معها من بين تلك القوانين:

---

(4) أنشأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سنة 1981ما عرف بـ «الإدارة المدنية» بهدف مُعلن هو «الاهتمام بالشؤون اليومية للسكان» والواقع أنها هدفت لتحسين صورة «اسرائيل» أمام العالم ولتبعد الأنظار عن حقيقة وجود احتلال. نالت الإدارة المدنية كل الصلاحيات المدنية التي كانت إلى ذلك الوقت تحت سيطرة الجيش الاحتلال الإسرائيلي مباشرة، حيث يخضع رئيس الإدارة المدنية بدوره لسلطة وزير الدفاع. انظر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، الإدارة المدنية (2018)، <https://www.madarcenter.org>.

(5) يقول المفكر الإيطالي جورجيو أغامبين: «حالة الاستثناء هي الحالة التي تقوم فيها السلطة الحاكمة ـ بصفتها صاحبة السيادة ـ بتعليق القانون لفترة ما، لأسباب ظرفية أو استثنائية، بحيث يتيح هذا التعليق للسلطة إمكان ممارسة سلطتها من غير رقابة قانونية، أو أن توسع من حدود سلطتها التي يعمل القانون على تضييقها». توظيفنا هنا لمفهوم «الاستثناء» لا يرتبط بالقانون فحسب، وإنما بمعنى أوسع يشير إلى مجال استثناء مُركب خضعت له مدن وقرى ومخيمات الفلسطينيين، في صورة استثناء قانوني وهندسي وحيوي وثقافي وسياسي. انظر: جورجيو أغامبين، «نحن اللاجئون،» ترجمة نايف الهنداس (2015)، <http://www.hekmah.org>.

قوانين الانتداب البريطاني، القوانين الأردنية، القوانين المصرية، القوانين الفلسطينية التي شُرعت بعد قيام السلطة الفلسطينية، إلى جانب إصدار أوامر عسكرية «إسرائيلية»، وذلك بهدف تيسير وشرعنة تنفيذ مخططاتها بنفي وجود الشعب الفلسطيني والسيطرة على الأرض، فحذفت منذ البداية كلمة فلسطين من قاموس اللغة، واستبدلت ما بقي منها بمصطلح: «المناطق» الذي يطلق على الضفة الغربية ـ بما فيها القدس ـ قطاع غزة.

3 ـ حالة الاستثناء ونظم الضبط والمراقبة في السياسات البيولوجية

أخضع نظام الحكم العسكري، المدن والقرى والمخيمات والبادية لنظم «الضبط والمراقبة والسياسة الحيوية»[6]. بهدف نفي وجود الشعب الفلسطيني ماديًا ورمزيًا، مستندة إلى شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

ثانيًا: التعليم رأسمال رمزي في الصراع بين الصور والواقع

خاض «الآخر الإسرائيلي» خلال الصراع على الرأسمال المادي ـ أرض فلسطين ـ عملية صراع موازية على الرأسمال الرمزي بالاعتماد على عدة ديناميات، منها اختراع صورته وبثها ليتمثلها الفلسطينيون بالتوازي مع عملية زعزعة أسس المخيال الفلسطيني، التاريخية والثقافية والوطنية والقومية، وطمس الهوية بما تمثله من بنيان متعدد ومركب.

احتدم ذلك الصراع بشقيه المادي والرمزي وما يزال، في ظل وجود «الدولة الإسرائيلية» على الأرض، في مقابل عدم وجود الدولة الفلسطينية. وذلك من أجل ترسيخ الهوية والصورة والرواية الصهيونية. مقابل نبذ أيّ رواية فلسطينية أو عربية، في محاولة لإيجاد مخيال جديد لدى الأجيال الفلسطينية التي تعيش تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. مخيال يستبطن نفي الوجود الفلسطيني رمزيًا وماديًا.

1 ـ هيمنة «الإسرائيلي» على نظام التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967

كان قطاع التربية والتعليم في الضفة الغربية قبل هزيمة عام 1967 ملحقًا بالأردن، بينما كان قطاع التربية والتعليم في قطاع غزة مُلحقًا بجمهورية مصر العربية. بعد هزيمة 1967، «فرض

(6) ترتبط السياسة البيولوجية بولادة مجموعة من المعارف والممارسات مثل (الديمغرافيا، الصحة، التخطيط الحضري، الصحة العامة... إلخ) ومهمتها رعاية الأجساد، ليس فقط لحمايتها، وليس فقط لضمان العقاب أو انتزاع الرسوم والضرائب، ولكن لمساعدة هذه الأجساد على ضمان صحتها. ووفقًا لفوكو فإن ذلك سيؤدي لتطوير نظام سيطرة مزدوج: تطوير انضباط يمارس على جسم الإنسان مثل زيادة قدراته، والتحكم في قواه وزيادة طاعته. انظر: ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة**، ترجمة علي مقلد (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).

الاحتلال العسكري الاسرائيلي» مباشرةً كامل سيطرته على النظام التربوي والتعليمي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى المستويات كافة: المناهج والكتب المدرسية؛ نظام التوظيف وقبول الطلبة؛ البنية التحتية للمؤسسة التعليمية؛ التجهيزات المساعدة للتعليم[7].

مارست سلطات الاحتلال العسكري «الاسرائيلي» منذ اللحظة الأولى للاحتلال سياسات متعددة[8]، في سياق عملية بناء صورة لدى الفلسطينيين عن أنفسهم، وأخرى عن الآخر «الإسرائيلي» المحتل. ارتكزت تلك العملية على ثلاثة أقانيم: تَأسّس اثنان منها على الاستحضار، أما الثالث فتأسس على التغييب. فاستُحضِرت صورة «الآخر الإسرائيلي» كما يريدها هو أن تكون، وأن تُستبطن من قبل الفلسطينيين. ثم استحضرت صورة الفلسطيني «كعربي مُتخلف فقط»، لا وجود له على أرض فلسطين ـ وهو عربي وليس فلسطيني ـ حيث لا وجود لفلسطين كأرض ووطن، ولا وجود للفلسطينيين كشعب. وقد جرى تغييب صورة الفلسطيني الحقيقية عبر نفي وجودها.

من خلال سياسة «الامتناع عن العمل»، بترك الأمور تجري على غواربها، أبقت سلطات الاحتلال العسكري «الإسرائيلي»، على كثير من الأنظمة والقوانين التي كانت مرعية الإجراء في الضفة الغربية في الإدارة والتعليم (القوانين والمناهج الأردنية) وفي غزة (القوانين والمناهج المصرية). أدى هذا الإجراء إلى خلق ثنائية في التعليم أفقدته توازنه واندفاعه، إذ إنه أبقى على البنية أو الهيكلية القديمة، بينما وضِعت المدارس والميزانيات وماجريات الأمور تحت سلطة الاحتلال.

يقول أستاذ التربية صلاح الدين حماد: «إن شعبنا الفلسطيني تعرَّض لسياسات تجهيل منذ بداية الاحتلال، حيث عمدت سلطات الاحتلال الى إحكام قبضتها على هذا القطاع عن طريق السيطرة على العملية التعليمية وإفراغها من محتواها، حيث استهدفت العملية التعليمية بمفهومها الشمولي وعناصرها الكلية عبر استهداف المنهاج والمدرسة والمعلم والطالب. لذلك شكل الاحتلال معيقا بنيويًا للعملية التعليمية الفلسطينية»[9].

في الوقت نفسه مارست سلطات الاحتلال سياسات قائمة على «الردع» بحزم وتشّدد. من هذا القبيل ما يُذكر عن أن عدد الأوامر الصادرة عن الحكم العسكري الإسرائيلي بلغ نحو 1100 أمر

---

(7) مركز إبداع المعلم، «انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للحق في التعليم،» (2018)، <http://www.teachercc.org/index.php?action=show_page&ID=184&page=&lang=ar>.

(8) من تلك السياسات: عدم توفير ميزانيات لإنشاء مدارس جديدة، عدم توظيف طواقم تعليمية كافية، التلاعب بالمناهج التعليمية، هدم المدارس ومنع بنائها واستهداف الطواقم التعليمية والتربوية بسياسات تعسفية متعددة، كالنقل والفصل التعسفي والاعتقال والاغتيال، تحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية، اقتحام المدارس وإغلاقها لمدة طويلة تمتد لشهور، منع التجول واعتبار محيط المؤسسات التعليمية مناطق عسكرية مغلقة، إغلاق الحواجز العسكرية وتقييد حرية التنقل للطلبة والطواقم التعليمية، وترحيل الأساتذة الجامعيين إلى خارج الأرض المحتلة بحجج أمنية وعدم السماح بتجديد التأشيرات لهم. في حين تم استهداف الطلبة جسديًا بالقتل أو الاصابة بجروح أو الضرب والتنكيل والاعتقال، وكذلك منع وصولهم للمدارس، وذلك لدفعهم إلى مغادرة الدراسة كي يتسنى لها فتح باب العمل لهم كأيدٍ عاملة رخيصة تشتغل في بناء مستوطناته.

(9) محمد أبو فياض، «التربية والتعليم بعد النكسة وقبل قدوم السلطة الوطنية: حالة شكلية بلا مضمون، 2016، <http://www.alhaya.ps/ar_page.php?id=15ef736y23000886Y15ef736>.

عسكري[10]. جاءت هذه الأوامر لتضيف أو تُدخل بعض التعديلات على القوانين السابقة السارية المفعول في مختلف الميادين ومنها ميدان التربية والتعليم[11]. شملت «الإجراءات الرادعة» جميع مجالات التربية والتعليم. ولم تقدم سلطات الاحتلال على عمل تطويري، وكان فعلها دائمًا مسبوقًا بالفعل النابع من واقع شعبي متحرك، فكان عليها أن تستجيب برد الفعل الرادع، بمحاولتها تنقية الكتب المدرسية والمناهج من كل ما وجدته ضارًا بمصلحتها[12]. يضاف إلى ذلك إغلاق المدارس والجامعات واعتقال الطلاب والمعلمين، وحجب الترفيع والترقية عن المعلمين، والحؤول دون مساعي تحسين نوعية التعليم وانتشاره، وحصر الدخول إلى الجامعات[13].

خلف ذلك الواقع الاحتلالي المرير، خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، وقع عبء رعاية التعليم والعملية التربوية على كاهل البنى «التقليدية» الفلسطينية، ممثلة بالعائلات والعشائر والإرساليات الدينية، إلى جانب البنى المعاصرة «الحداثية» ممثلة ببنى المجتمع المدني الناشئة كواجهات جماهيرية لفصائل منظمة التحرير والفصائل الإسلامية، بسبب ظروف العمل السري (النقابات والاتحادات والمؤسسات غير الحكومية المتعددة الاختصاصات والمدارس الخاصة والجامعات)، حتى إذا اندلعت الانتفاضة عام 1987 حدث تغيير نوعي على تلك العملية.

2 ـ فضاء انتفاضة 1987 تكريس للهوية الفلسطينية

يعدّ التعليم بالنسبة إلى الفلسطينيين إحدى حلبات الصراع ضد العدو «الصهيوني»، بتأكيده للهوية الثقافية الفلسطينية أمام محاولات النفي والطمس. وذلك لوعيهم بكون التعليم أداةَ تحرّرٍ ليس من المعيقات التطورية فحسب، بل من السيطرة والهيمنة الإمبريالية على الشعوب والأمم. لذلك يعَدّ التعليم في الحالة الفلسطينية، جزءًا من الأرض التي يدور عليها الصراع التناحري الوجودي، بين الاحتلال «الإسرائيلي» والشعب الفلسطيني، وشكلًا من أشكال المقاومة لمواجهة السيطرة الصهيونية رغم التشتت والقمع والتهجير وفقدان الأرض[14]. لذلك، مثلت الانتفاضة فضاء

(10) بلغ عدد الأوامر العسكرية الإسرائيلية حتى شهر نيسان/أبريل 2018، 1772 أمرًا عسكريًا (مؤسسة الحق، رام الله، www.alhaq.org)

(11) نعيم إبراهيم، «واقع التعليم الفلسطيني تحت الاحتلال،» **دنيا الوطن**، 2005/3/31، <https://pul pit. alwatanvoice.com/content/print/19464.html>.

(12) حذفت كلمة الوطن العربي من جميع الكتب واستبدلت بـ «البلاد العربية»، وحذفت جميع الجمل المتعلقة بالاحتلال الاستعماري ومقاومة العرب للصليبيين، ودفاع صلاح الدين عن فلسطين، واستبدل السؤال «أين يقع قبر صلاح الدين؟» بـ «أين يقع البحر الأبيض المتوسط»»، كما استبدلت العبارة «دافع أجدادنا عن البلاد دفاعا مجيدًا» بـ «حافظ أجدادنا على القيم الخلقية وسنحافظ عليها كذلك» و«الوطنية أن تعمل لا أن تقول» بـ «العزم أن تعمل لا أن تقول» و«حافظ على وطنك فإن من لا وطن له لا كرامة له» بـ «حافظ على صحتك فإن من لا صحة له لا عقل له»، و«كم رجل قدم نفسه فداء لوطنه» بـ «كم رجل تسرع في كلامه فندم» و«المجاهدون في سبيل الوطن مخلدون» بـ «المتمسكون بحبل الله فائزون»، و«هؤلاء الجنود هم الذين أنقذوا الوطن» بـ «هؤلاء الأصنام هم الذين عبدهم العرب في جاهليتهم». انظر: وكالة وفا، «التعليم تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب 1967،» وكالة وفا (2011)، <http://info.wafa.ps/atemplate. aspx?id=2820>.

(13) إبراهيم، المصدر نفسه.

(14) المصدر نفسه.

تربويًا وتعليميًا بديلًا بامتياز في مواجهة الهيمنة «الإسرائيلية» على منظومة التعليم الحكومي بعد الاحتلال.

أعادت الانتفاضة، بالصراع المحتدم على أرض الواقع، عملية ترميم وتكريس هوية الأنا الفلسطينية بشكل غير متوقع. وهي العملية التي كانت قد انطلقت قبل عقود، كما أعادت تشكيل صور الآخر المتنوعة، بتعدّد تمثلاتها وفضاءاتها المكانية والزمانية. وبذلك أعاد الصراع رسم وتركيب هندسة معمار المخيال الجمعي الفلسطيني.

استحضرت انتفاضة 1987 تمثلات وخطابًا أكثر فتوة وثورية عن الأنا والهوية الفلسطينية وصورة الآخر المُحتل. وهو ما أثبت فشل الكثير من المخططات والسياسات «الإسرائيلية». يقول شفيق الغبرا: «إن الهوية الفلسطينية تمثل واحدة من أكثر الهويات المثيرة للمشاعر والتفاعلات. وذلك لأنها نمت عبر الضدية المباشرة مع المشروع الصهيوني، واختبرت على مر العقود الاقتلاع وفقدان الأرض والاحتلال والشتات. لقد تعايشت الهوية الفلسطينية مع خطوط التّماس وولدت من فوهة التحديات المصيرية دون أن تعرف ما الذي ينتظرها في اليوم التالي»[15] لذلك يمكن اعتبار الهوية الفلسطينية نتاج جهد جماعي وعملية بناء مكثفة لوعي وذاكرة جماعيتين، من دون إغفال دور الآخر في تلك العملية، حيث يقول إدوارد سعيد: «من النادر أن اعتمدت الهوية لدى أيّ شعب على مثل هذه العملية الجماعية»[16].

أُطلقت خلال الانتفاضة عملية تربوية مجتمعية شاملة، اعتمدت على وسائل وطرائق شعبية، قدمت خطابًا وتمثلات قديمة جديدة عن الأنا والآخر، بسبب هيمنة سلطات الاحتلال على المنظومة التعليمية ـ تحديدًا المدرسية، في حين تمتع التعليم الجامعي باستقلالية أكبر وأوسع ـ في محاولة شاملة لتكريس تعليم تربوي وطني.

جاءت الانتفاضة لتعيد تركيب وهندسة خطاب[17] ومخيال وهوية أجيال الشعب الفلسطيني كافة، ودحر رواية وصورة الآخر عن نفسه وعن الفلسطينيين. حيث مَثّل فضاء الانتفاضة بحد ذاته خطابًا يخوض ـ بحد ذاته ـ صراعًا من أجل الحرية والحق والأرض. كان فضاء الانتفاضة تجليًا ماديًا ورمزيًا في آن واحد. رغم كل التجليات ـ الحجر واللثام والمقلاع والمولوتوف والأعلام

---

(15) شفيق ناظم الغبرا، «تحديات الهويّة الفلسطينيّة في عالم متغيّر،» ورقة قدمت إلى: **مؤتمر التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية**، سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني؛ 1 (رام الله: مسارات، 2013)، ص 17.

(16) إدوارد سعيد، «تجربة الاستلاب،» **الكرمل** (بيروت)، العدد 3 (1981)، ص 31 ـ 32.

(17) يصف ميشيل فوكو الخطاب بكونه: «موضوع الرغبة، وما دام الخطاب والتاريخ ما فتئ يعلمنا ذلك ليس فقط ما يترجم الصراعات أو أنظمة السيطرة، لكنه هو ما نصارع من أجله، وما نصارع به، وهو السلطة التي نحاول الاستيلاء عليها». انظر: ميشيل فوكو، **نظام الخطاب**، ترجمة محمد سبيلا (بيروت: دار التنوير، 1984)، ص 10. إلى جانب ما سبق، يربط فوكو الخطاب بالمعرفة حيث يقول: «هنالك علاقة حميمة بين المعرفة والسلطة، فالمعرفة وسيلة لتعريف الآخرين وتصنيفهم، وعوض أن تحررنا من الجهل نجدها تؤدي إلى المراقبة والانضباط». انظر: ميشيل فوكو، **حفريات المعرفة**، ترجمة سالم يفوت، ط 2 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1987)، ص 97. وفقًا لما سبق، فإن الخطاب يخرج من سياق اللغة ليتموقع في قلب الصراع المادي والرمزي على أرض فلسطين.

والرايات والبيانات وشعارات الجدران والمتاريس وإطارات السيارات المشتعلة ـ التي تحيل لكون الانتفاضة صراعًا ماديًّا، رغم أنها مظاهر في غاية الرمزية. فاستشهد كثيرون من أجل رمي حجر على دورية عسكرية، أو من أجل رفع علم فلسطين على عمود كهرباء، وهم على يقين أن هذه الأفعال الفردية الآنية لن تحرر فلسطين، لكن تراكمها سيحيل إلى ذلك في لحظة ما. إنه رهان على أن الصراع الرمزي سيحيل إلى انتصار مادي. لذلك كان ميدان الصراع، بتجلياته المادية، يظهر أيضًا في صراع معرفي فكري ثقافي، من أجل تملُّك التاريخ والآثار وروايات الأديان والأماكن المقدسة.

تبنت الانتفاضة خطابًا وطنيًا قوميًا ثوريًا، أعاد هندسة التاريخ والجغرافيا على مستوى الوعي الجمعي الفلسطيني. وقد مثلت تفاصيل العمل النضالي الشعبي اليومي، أعمدة خطابها الممتد من اللغة والرموز إلى الممارسة على الأرض. كما تحولت أيام الانتفاضة إلى مدرسة في الهواء الطلق، هندست ممارسات وطقوسًا أصبحت تقاليد فلسطينية راسخة، يلتزم الناس بها بحب وشغف، وإن تعارضت مع مصالحهم الفردية. قدمت الانتفاضة إلى الناس، تفاصيل يعرفونها ويدركونها كأنها أضحت إنجيلًا أو قرآنا يُحفَظ عن ظهر قلب، مثل مراسيم وداع الشهداء بالهتافات، والغناء وإطلاق الزغاريد المختلطة بالدموع؛ الفرح لرؤية علم فلسطين يرفرف على مبنى أو عمود إنارة؛ المخاطرة بصورة كبيرة من أجل إلقاء زجاجات المولوتوف، أو إلقاء الحجارة على الجيبات العسكرية، وإن لم يُصب أيّ جندي بأذى؛ وضع متاريس الحجارة وإطارات السيارات المشتعلة في الشوارع تمهيدًا لتظاهرة؛ تمجيد دور الأطفال والنساء الفاعل كما الرجال والشبان؛ التحقيق واستجواب «العملاء» المتعاونين مع استخبارات الاحتلال، ثُم جلبهم للاعتراف وإعلان التوبة عبر سمّاعات المساجد؛ الالتزام الحديدي بأيام الإضراب، والكثير الكثير.

مثلت أيقونات صور الشهداء والجرحى والمعتقلين والأسرى، نماذج تربوية يحتذى بها، ومصدر فخر وكبرياء. كذلك كانت التظاهرات الجماعية والمسيرات وكل أوجه الاحتفالات ـ حتى الأعراس ـ وسيلة للبناء والتربية. كما أعيد الاعتبار للأغنية الوطنية، والتراث والفولكلور الشعبي، والأغاني الملتزمة وجميع أشكال الفنون على رأسها الفن التشكيلي، لتقدم الرواية الفلسطينية عن الذات وعن الآخر العدو المحتل، وهو ما دفع بسلطات الاحتلال لاستهداف الفنانين بالاعتقال والمطاردة.

ثالثًا: التشكيلات التقليدية والحداثية

يضم المجتمع الفلسطيني تشكيلتين من المؤسسات الاجتماعية، التشكيلة الأولى هي «التقليدية ما قبل المدنية» مثل العشائر والعائلات والحمائل والروابط المدينية والقروية والعائلية والطائفية والمؤسسات الدينية، أما المجموعة الثانية، وهي التشكيلة الحداثية ـ المجتمع المدني ـ التي تتشكل على نحو ما، من الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والأهلية والاتحادات النقابية والروابط النسوية والمنظمات غير الحكومية التنموية والإعلام ومنظمات خدمية أخرى[18].

(18) برنامج دراسات التنمية، **تقرير التنمية البشرية، 2004** (بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2004).

بعد احتلال عام 1967 باشرت روابط خيرية وأندية وروابط طائفية، ودواوين العائلات والحمائل والعشائر، الخدمة والإغاثة وتلبية حاجات مجتمعية. وتمثلت إسهامات التشكيلات التقليدية في جوانب منها: التكافل الاجتماعي والقضاء العشائري والعونة ـ أسلوب للعمل الطوعي ـ والعرف والعادة. إلى جانب ذلك باشرت أحزاب وطنية ويسارية وإسلامية في إدارة كثير من المؤسسات التنموية المؤثرة اجتماعيًا، مثل أطر الإغاثة والرعاية. كما نشأت منظمات تنموية تتجاوز العمل الإغاثي نحو تنمية وتعزيز وبناء قدرات المجتمع الفلسطيني في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية. وإضافة إلى تفاعلها مع محيطها المحلي فهي تسهم في مواجهة الاحتلال من خلال شبكات علاقات إقليمية ودولية للضغط والمناصرة، وخصوصًا منظمات حقوق الإنسان.

رابعًا: المجتمع والتعليم العالي في فلسطين

قامت عائلات فلسطينية «تقليدية» ببناء المدارس، في الحقبة ما بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. استمرت بنى المجتمع الفلسطيني التقليدية بعد الاحتلال في عملية بناء المدارس، وفق الحد الأدنى من المواصفات بسبب فقر الإمكانات. كما ساهمت إرساليات مسيحية ومؤسسات وقفية إسلامية بدور واسع مشابه.

حاول الفلسطينيون إنشاء جامعة خاصة بهم خلال حقبة الانتداب البريطاني، إلا أن ضغط الحركة الصهيونية ومعارضة حكومة الانتداب البريطاني حالت دون تأسيس جامعة في فلسطين، تحت ذريعة أن إنشاء هذه الجامعة سيلحق الضرر بالتعليم العالي العبري في البلاد[19].

نشأ قطاع التعليم العالي فعليًا في فلسطين في أوائل السبعينيات. إذ أنشِئت أول جامعة فلسطينية عام 1972 ثم تمّ إنشاء خمس جامعات على التوالي خلال سبع سنوات. كان إنشاء تلك الجامعات على أساس كونها جامعات عامة غير ربحية، وذلك لإخفاء حقيقة تمويلها من منظمة التحرير الفلسطينية أمام الاحتلال «الإسرائيلي».

أنشئ مجلس التعليم العالي الفلسطيني عام 1979 ليكون عاملًا منسقًا بين الجامعات ولتوفير التمويل اللازم لها[20]. ولا شك أن الجامعات في تلك الحقبة قد أدت واجبها الوطني الكامل لتوفير التعليم العالي لأبناء الشعب الفلسطيني وإبقائهم على أرض وطنهم ليقارعوا الاحتلال ويدعموا النضال ضد الاحتلال[21]. بدورها، دعمت منظمة التحرير الفلسطينية، العملية التربوية والتعليمية

---

(19) سلوى شرف، «التعليم العالي في فلسطين،» مؤسسة القدس للثقافة والتراث 2010، <http://alqudslana.com/index.php?action=article&id=195>.

(20) مكّن هذا الأمر المجلس من الإشراف على الجامعات والتداول فيما بينها، فمثلًا، واجهت الجامعات مجتمعة الأمر العسكري 854 عام 1980 الذي كان يهدف إلى إلحاق الجامعات بضابط التربية والتعليم ـ في الإدارة المدنية الإسرائيلية ـ وفسح المجال أمامه للتدخل في قبول الطلبة وتوظيف الأساتذة والإشراف على البرامج والمناهج. وبعد عام من المواجهة تخلله التضييق على الجامعات وإبعاد بعض العاملين الأجانب، وعدم تجديد تصاريح البعض ممن كان يحمل جنسيات أخرى، اضطر الحاكم العسكري أن يجمد الأمر العسكري المذكور كأول سابقة على هذا المستوى. انظر: المصدر نفسه.

(21) المصدر نفسه.

على المستوى المادي، كما على مستوى الوعي والمضمون، وذلك من خلال خلق نظام تعليم تربوي مواز يأخذ على عاتقه مسؤولية تربوية في تأطير جيل كامل على رأسه تلاميذ وطلبة المدارس والجامعات، وتعزيز وعيهم بهويتهم وحقوقهم الوطنية والقومية والإنسانية. ما جعل صيرورة التعليم والعملية التربوية تصمد تحت أقسى الظروف التي بلغت ذروتها خلال الانتفاضة الأولى في عام 1987.

خامسًا: الخطاب الإعلامي

بعد هزيمة 1967، توقفت الصحف العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن الصدور. فأصدرت سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» جريدة **اليوم** لسد الفراغ الإعلامي العربي في الضفة والقطاع، إلا أن محاولتها باءت بالفشل. ثم عادت فأصدرت صحيفتها الثانية **الأنباء** في 1968/10/24. ورغم أنها كانت أكثر قدرة على المناورة من سابقتها، إلا أنها ووجهت بالمقاطعة الفلسطينية. في إثر ذلك سمحت سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» بإصدار الصحف الفلسطينية، ومنها **القدس** و**الفجر** و**الشعب**. خضعت تلك الصحف للقوانين «الإسرائيلية» التعسفية. كما واجه الصحافيون الكثير من العراقيل والقيود المشدَّدة، كالقتل والإبعاد، أو إغلاق الصحف ومنع توزيعها أو تفعيل مقص الرقيب العسكري، أو الاعتقال وفرض الإقامة الجبرية على العاملين في المؤسسات الإعلامية. رغم الإكراهات كافة، نجحت الصحافة الفلسطينية إلى حد بعيد، في إيصال صوت الشعب الفلسطيني وهمومه والمحافظة على هويته، وعرض قضيته أمام العالم، مساهمة في تغيير الصورة الزائفة التي رسمها الاحتلال «الإسرائيلي» عن الشعب الفلسطيني وعن نفسه[22].

بعد انطلاق الانتفاضة 1987، أصبح الخطاب الإعلامي المقاوم ـ إذاعة القدس التي كانت تبث من دمشق مثلًا ـ خلال تلك الحقبة، مصدرَ تعبئةٍ وبناء وعي وتحريض على نحو واسع. كما نجح في هدم «الثقة» التي بناها الاحتلال ما بين وسائل إعلامه وبين الفلسطينيين، الذين توجهوا بعد الانتفاضة إلى الإعلام الفلسطيني، إضافة إلى الإعلام العربي المتاح ـ لم يكن الفضاء الإعلامي منفتحًا كما هو الآن.

تحولت الجدران في المدن والقرى والمخيمات، إلى وسائل إعلام وتواصل لا يمكن لقوة الاحتلال إغلاقها، أو التحكم فيها، كانت الكتابة على الجداران من أهم إنتاجات الانتفاضة، فهي قادرة على الوصول إلى أي كان، لتبث الوعي الجديد، وتربّي أطفال الحجارة. إضافة إلى الجدران التي حملت الشعارات والجداريات[23]، أتت بيانات القيادة الوطنية الموحدة ـ قيادة سرية شُكلت

(22) أحمد شاهين، «دور الإعلام تجاه القضية الفلسطينية وآليات تعزيز التضامن العالمي إعلاميًا مع الشعب الفلسطيني،» **دنيا الوطن**، 2015/12/18، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/12/18/834281html>.

(23) من تلك الشعارات: «الانتفاضة مقبرة الاحتلال»، «الانتفاضة مستمرة حتى الدولة... حتى الحرية والعودة»، «نعم للوحدة الوطنية»، «يسقط الاحتلال وعاشت فلسطين»، «لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة»، «أنا إن سقطت فخذ... مكاني يا رفيقي في الكفاح»، ومقولة غسان كنفاني الأبديّة: «ليس المهم أن يموت أحدنا، المهم أن تستمروا» و«الاعتراف خيانة».

من فصائل منظمة التحرير ـ لتعطي المواقف وخطط العمل التي كان ينتظرها الشارع، مطلع كل شهر أو حينما يستلزم الأمر.

سادسًا: العمل التطوعي

في مواجهة عنف وصلف سلطات الاحتلال «الإسرائيلي»، تكرَّس التكافل والتضامن الاجتماعي، كما «اقتصاد شعبي مقاوم» ليكون ركيزة أساسية من ركائز التصدي والمقاومة. وانطلاقًا منه تم تعزيز نهج العمل التطوعي، كممارسة وكقيمة أخلاقية متبعة في ثقافة المجتمع الفلسطيني التقليدية، حيث جرى تحديثها من جانب التشكيلات الاجتماعية الحداثية. حيث كان هذا النهج إحدى طرائق العمل الوطني في تأطير الشارع أمام أعين أجهزة أمن الاحتلال. إلى درجة أن الجامعات الفلسطينية فرضت العمل التطوعي كمتطلب للتخرج[24].

1 ـ فصائل العمل الوطني والإسلامي

قامت الفصائل الوطنية والإسلامية، بتكثيف عملية استقطاب الشبان في الانتفاضة. كانت عملية تنظيم الأعضاء، تبدأ في سن مبكرة لتلاميذ المدارس، ثم في الجامعات، ولتستمر بعد تخرجهم منها. كانت العملية تبدأ من خلال المرور باختبار مدة الترشُّح لنيل العضوية التي قد تمتد لعدة شهور. يخضع فيها العضو المرشح أو المرشحة، لبرنامج تربوي وتعليمي ونظري وعملي مكثف، يتوجب اجتيازه لنيل العضوية التنظيمية، ثم ممارسة العمل التنظيمي وتقلد مناصب ومراتب حزبية، وتحمّل مهمّات ومسؤوليات نضالية. يمكن القول إن هذه العملية، مثلت البديل الوطني على مستوى بناء الوعي الفكري والسياسي والأخلاقي لنظام التعليم المهيمَن عليه من قبل سلطات الاحتلال.

من خلال الجلسات التعبوية السياسية والفكرية والأمنية، كانت الفصائل تقوم ببناء الوعي. مقدمة نموذجًا تربويًا أخلاقيًا لمواجهة الاستهداف من قبل الأمن «الإسرائيلي» لجيل الشباب، حيث كانت تتم محاولات «إسقاط» الشبان والشابات من قِبل الأمن «الإسرائيلي» ليكونوا «عملاء» له، من خلال توريطهم في علاقات جنسية يتم تصويرها سرًا، ثم ابتزازهم، أو منعهم من السفر للدراسة، لمساومتهم من أجل القبول بالتعاون، أو تهديدهم بالاعتقال والقتل.

مثلت المواد الحزبية التنظيمية لمجمل الفصائل الفلسطينية مناهج تعليمية وتربوية بديلة تستوجب دراستها، مثل النظام الداخلي ووثائق المؤتمرات والتنظيم والنشرات الداخلية والبيانات. إلى جانب ذلك، شكلت عملية المطالعة وسيلة أساسية من أجل تحقيق تلك الغاية، حيث تنوعت تلك الكتب على النحو التالي:

---

(24) جهاد البطش، «العمل التطوعي في فكر التنظيمات الجماهيرية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1981 ـ 1994،» **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، العدد 5 (2013).

ـ **الكتب الأمنية:** وهي كتب قام بكتابتها أسرى ومعتقلون سابقون خلال خضوعهم للتحقيق والتعذيب من قبل سلطات الاحتلال[25]. تهدف إلى التوعية بعملية الاعتقال، وخصوصًا في مرحلة التحقيق، والتعريف بأساليب التعذيب والخداع المستخدمة من قبل الأمن «الإسرائيلي» وسبل مواجهتها.

ـ **كتب التاريخ:** تعيد كتابة الرواية الفلسطينية أمام الرواية الصهيونية الكولونيالية، ومقاومة الشعب الفلسطيني وهبّاته وعلى رأسها هبّة البراق وثورة 36 في فلسطين.

ـ **الشعر:** النتاج الشعري المقاوم للكثير من شعراء فلسطين المعاصرين.

ـ **الأدب:** تصدرت أعمال غسان كنفاني والأدب الروسي قائمة تلك الكتب. لتكون أداة تعليمية وتربوية هائلة. لقد كان من المهم، لأي شاب أو مراهق أن يقرأ رواية «رجال في الشمس» و«عائد إلى حيفا».

ـ **الكتب الدينية** التي تعتمدها الفصائل «الإسلامية» والتي تحث على الأخلاق النبيلة والجهاد.

ـ **كتب حول الثّوَرات التحررية الإنسانية،** شملت الثورات العربية ضد الاستعمار في الجزائر والمغرب وليبيا وسورية والعراق ومصر والسودان. وكذلك كتب المد القومي العربي الناصري واليساري العالمي، والثورات التحررية العالمية مثل الثورة الكوبية، والحرب الفيتنامية، والثورة السوفياتية، والمقاومة السوفياتية للنازية خلال الحرب العالمية الثانية، والثورة الصينية.

2 ـ الحركة الأسيرة والمعتقلات

ترى حنا أرنت ـ في هذا السياق ـ أن الهدف الجوهري من إقامة معسكرات الاعتقال هو خلق مواطنين خاضعين للسلطة. ويعتقد أغامبين بدوره «المعسكرات» فضاء لممارسة السياسة الحيوية المطلقة التي تحوِّل الإنسان إلى كبش فداء[26].

واجه جيش الاحتلال وقوات الأمن «الإسرائيلي» الانتفاضة، بحملات اعتقال واسعة شملت الآلاف[27]، حيث كانت عمليات الاعتقال تتم على خلفية اتهام المعتقل/ة بارتكاب أفعال تعدها المحاكم العسكرية «الإسرائيلية» أعمالًا تخريبية. ليُحكم على المعتقل/ة بعقوبة قاسية لا تتناسب مع «الجُرم المرتكب»، فمثلًا، كان يُحكم على طفل أو شاب أو شابة، بالسجن لستة شهور أو سنة، بسبب إلقاء حجر على جيب عسكري إسرائيلي لم يُصب فيه أيّ جندي بأذى، أو بسبب المشاركة

---

(25) نذكر منها على سبيل المثال كتاب «**فلسفة المواجهة خلف القضبان** وكتاب **بطولات في أقبية التحقيق**. كما تم استجلاب تجارب إنسانية كثيرة منها كتاب «تحت أعواد المشانق»، الذي يتحدث عن بطولات المناضل يوليوس فوتشيك الذي استشهد تحت التعذيب بعد اعتقاله على يد قوات الأمن النازي. يذكر أن سلطات الاحتلال كانت تحكم بالسجن لستة شهور على من يعثر لديه على كتب من تلك النوعية خلال الانتفاضة.

(26) أغامبين، «نحن اللاجئون».

(27) **عدد المعتقلين الفلسطينيين** في معتقل أنصار ـ النقب «كتسيعوت» وحده، وصل إلى 15 ألف معتقل يعيشون في خيام على رمال الصحراء. إلى درجة أن الأغاني كتبت فيه كرمز للصمود ومنها أغنية «يا نقب كوني إرادة». وهو معتقل واحد ضمن عشرات المعتقلات ومراكز التحقيق المنتشرة في **بقاع** فلسطين التاريخية كافة.

في تظاهرة. إضافة إلى ما سبق، تم اللجوء إلى الاعتقال على خلفية الرأي، في إطار ما يسمى «الاعتقال الإداري»، حيث كان المعتقل يقضي مراحل طويلة في السجن من دون محاكمة، بسبب آرائه المناوئة للاحتلال، أو وفقًا لملف سري. هكذا، كانت عمليات الاعتقال. بوجه عام، حاول نشطاء الانتفاضة تلافى عملية الاعتقال، فكانوا يصبحون «مطلوبين أو مطاردين» لقوات الاحتلال لشهور أو سنوات، ليتحولوا لأيقونات حية تتحرك بين الجماهير.

بدورها، حولت فصائل العمل الوطني المعتقلات والسجون «الإسرائيلية»، إلى معسكرات وجامعات من أجل صقل وتربية جيل كامل خلال الانتفاضة. وعوض أن تكون المعتقلات والسجون، فضاءات لكسر الإرادة والإخضاع والعقاب، تحولت إلى أداة وفضاءات تعليم وتربية، إلى درجة أن قادة الاحتلال اعترفوا بخطئهم لاحقًا، مقرّين أن المعتقَل الفلسطيني، كان بالغًا أو مراهقًا، ذكرًا أو أنثى، منتميًا لتنظيم أو غير منتمٍ، كان يدخل إلى المعتقل مُبتدئًا، ويتخرج فيه مناضلًا محترفًا ومعبأً.

كانت المعتقلات فضاء يسيطر عليه الاحتلال من الخارج، أما من الداخل فكان يخضع تمامًا للفصائل الوطنية والإسلامية، التي كانت تؤلف «حكومة» تُنظم سير الحياة اليومية، وتقرّ برامج تعليم وتثقيف وتربية صارمة. حتى إن كثيرًا من المعتقلين دخلوا المعتقلات أُمِّيين، ليطلق سراحهم بعد شهور أو سنوات، قادرين على القراءة والكتابة، بل وعلى مستوى عال من الثقافة. فقد كانت المعتقلات تزخر بالطاقات البشرية الفلسطينية المتنوعة، من قادة أحزاب وفصائل وأكاديميين ومهندسين وأطباء... إلخ.

3 ـ التعليم الشعبي في مواجهة سياسة إغلاق الجامعات والمدارس

اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة إغلاق الجامعات والمدارس على نحو متكرر قبل انتفاضة 1987 وأثناءها، حيث شكل إغلاق المدارس أحد الأعمدة الرئيسية لسياسات الاحتلال المستهدفة تدمير العملية التعليمية. بلغت ذروة تلك السياسة كأداة قمعية في محاولة لإنهاء الانتفاضة، لفرض مزيد من التجهيل على جيل فلسطيني بأكمله. فمورس إغلاق المدارس كعقاب جماعي وفردي بصورة تختلف بين منطقة وأخرى، وذلك لتعطيل وإرباك المسيرة التعليمية في المناطق المحتلة[28].

باستثناء مدارس القدس، امتد أحد الإغلاقات الجماعية ـ وهو الأول ـ إلى 107 أيام للمرحلة الابتدائية و118 يومًا للمرحلة الإعدادية، أما الثانوية فقد امتد الإغلاق حتى 121 يومًا. وقد تمت

(28) استخدم الاحتلال الأمر العسكري الرقم (378) لسنة 1970 الصادر عن جابي أوفير ـ القائد العسكري لمنطقة يهودا والسامرة ـ كمرجعية «قانونية» مزعومة لسياسته. ويعد هذا الأمر استجابة لما سموه «ضرورة وجود نظام عسكري صارم ومن أجل قوات الجيش». لذلك تقرر إغلاق كل المؤسسات التعليمية. هذه المرجعية «القانونية» العسكرية مثلت البداية لسلسلة من الإغلاقات بدأت في القرار الصادر عن مدير التعليم التابع للإدارة المدنية رقم 118/81/49 بتاريخ 3 شباط/ فبراير 1988. لقد مس القرار بحقوق ومصالح زهاء 310 آلاف طالب وطالبة يدرسون في المدارس الحكومية ومدارس الوكالة والمدارس الخاصة، كذلك جاء كالحبة الأولى من سبحة طويلة في سلسلة الإغلاقات المتواصلة أحيانًا، والمتقطعة أحيانًا أخرى على مدى عمر الانتفاضة الأولى. انظر: مركز إبداع المعلم، «انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحق في التعليم».

إعادة فتح وإغلاق جماعي متقطع حتى تاريخ 1989/1/20 حيث تم إغلاق المدارس إلى إشعار آخر. وفي الحصيلة فإن عدد أيام الدوام المدرسي في عام 1988/1987 ـ الذي بدأ في مطلع أيلول/سبتمبر وانتهى في 21 تموز/يوليو 1989 ـ بلغ 147 يومًا في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فقد كانت الإغلاقات الجماعية أقل منها في الضفة، مع ذلك وصلت نسبة الأيام الدراسية المفقودة لفصل الربيع عام 1988 إلى 35 بالمئة من إجمالي أيام الدراسة. بلغ عدد المدارس التي تم إغلاقها جزئيًّا للعام الدراسي 1988/1987 قرابة 132 مدرسة حكومية. وقد هدفت الإغلاقات الجزئية إلى إرباك العملية التعليمية بحيث لا تتمكن إدارة المدارس من وضع خطط تعويضية للطلاب أو للفصل الدراسي وإنهاء المنهاج المقرر[29].

تسببت سياسة منع التجوال بدورها في إغلاق المدارس قسرًا، ولِمُدَدٍ مختلفة مسّت الفلسطينيين كافة. وأدَّى هذا إلى شلل في النشاط التعليمي بصورة كاملة. وقد بلغت نسبة تعطيل العملية التعليمية في العام الدراسي1988/1987 بين 35 و50 بالمئة معظمها بسبب فرض حظر التجوال. صرح جون بولوك رئيس وفد الكونفدرالية العالمية لمنظمات المهن التعليمية، أثناء مؤتمر صحفي نقلت وقائعه صحيفة **الجيروساليم بوست** في 1988/12/13 بـ «أن وفد الكونفدرالية يرفض المزاعم الإسرائيلية أن الإغلاق ليس عقابًا جماعيًا، وأن الوفد الذي ولمدة تسعة أيام تقصى الحقائق حول ما يحدث في الأراضي المحتلة، توصل إلى خلاصة مفادها أن الإغلاق قد أصاب التعليم بتأثيرات خطيرة»[30].

في مواجهة ذلك، نشأ ما عرِف آنذاك «بالتدريس البديل» أو «التعليم الشعبي»، فنشأت في الأحياء والحارات لجان شعبية من المدرسين وطلاب الجامعات، من أجل مواصلة التعليم وإنهاء المنهاج المقرر للطلبة، في البيوت ورياض الأطفال. وقامت أيضًا بعض المدارس بتوزيع برنامج تعويضي وإرشادات على الطلبة ليقوموا بالدراسة في بيوتهم أثناء الإغلاقات. يمكن القول إن التعليم الجامعي لم يتأثر كثيرًا ولم يتراجع كما هو معتقد بصورة كبيرة، بينما كان الضرر الأكبر من نصيب التعليم الثانوي من جراء ترفيع الطلبة أثناء الانتفاضة دون إنهاء المنهاج المقرر[31].

هاجمت قوات الاحتلال، بدورها، الأحياء التي نشط فيها نظام التعليم الشعبي، وفتشت بيوتها بيتًا بيتًا، بحثًا عن المدارس الشعبية. واعتقلت كل من يشارك بها، واستدعت مديري المدارس ومنعتهم من توزيع البرامج، ومنهم مديرون من مدارس رام الله الخاصة (الفرندز، الكلية الأهلية، اللوثرية والإنجيلية). أوقفتهم وهددتهم بالاعتقال إذا استمر توزيع البرامج التعويضية للطلبة. وأعلنت وكالة الغوث الدولية التي تشرف على نحو 100 مدرسة في الضفة في 1989/3/21 أنها ستوفر نوعًا من التعليم البيتي لطلبتها. فقامت وزارة الخارجية «الإسرائيلية» بإشعارها بعدم تطبيق القرار لأسباب أمنية[32].

---

(29) المصدر نفسه.

(30) المصدر نفسه.

(31) شرف، «التعليم العالي في فلسطين».

(32) مركز إبداع المعلم، المصدر نفسه.

خلاصة

دفعت السياسات «الإسرائيلية» الفلسطينيين إلى تمثُّل الصور التي تمت صناعتها خلال الصراع. غير أن سبل المواجهة الفلسطينية خلال الانتفاضة، عملت بدورها على صوغ الهوية وصورها الخاصة عن الأنا وعن الآخر بشكل جمعي، أفرغ النجاحات اللحظية التي حققها الاحتلال «الإسرائيلي» من تأثيرها. والدليل على ذلك، ما جرى على أرض الواقع، حين أتت الانتفاضة لتجُب قرابة عقدين من «الهدوء النسبي» الذي جعل «الإسرائيلي» يظن أنه قد نجح في مهمة تدجين الفلسطينيين وإخضاعهم.

شكلت الانتفاضة أزمة كبرى لكيان الاحتلال «الإسرائيلي»، إلى جانب التغيرات السياسية الإقليمية والدولية، تجلى أثرها في إظهار عدم «اقتناع الإسرائيلي نفسِه» بتصوُّرِه لذاته. فأصبح يُقِرّ بمصطلحات مثل: الاحتلال، والشعب الفلسطيني. حيث سيتحدث رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين ـ صاحب سياسة تكسير العظام خلال الانتفاضة ـ عن وجوب انهاء الاحتلال.

مثلت الانتفاضة لحظة تاريخية أخرى، في سلسلة الكشف عن أكذوبة عدم وجود الفلسطيني، ثم تحطيم صورة الفلسطيني «المخرب والإرهابي» الذي يقتل «الضحية الإسرائيلي». نجحت الانتفاضة في حيْد سياسات وممارسات الاحتلال، وحسمت الصراع حول رأس المال الرمزي ـ بحسم فضاء التربية والتعليم لمصلحتها ـ من خلال التمسك بالأرض والنضال بأدوات المقاومة الشعبية، والتمسك بالهوية وإحياء التراث والفولكلور، وبناء تظام تربوي وتعليمي بديل لنظام تعليمي مُهَيْمَنٍ عليه، وتقديم خطاب إعلامي وحقوقي فلسطيني، يعكس الحقائق على الأرض، وتحشيد حركة تضامن عالمية مع الشعب الفلسطيني .

كان بناء الصور واستبطان التمثلات عن الذات وعن الآخر خلال الانتفاضة، يتم وفق معادلة وجودية لا تقبل القسمة على اثنين. ففي غياب الدولة الفلسطينية ـ التي أُعلن عن قيامها رمزيًا خلال الانتفاضة في الجزائر ـ تجلت مسؤولية مجتمعية شاملة تعتمد على الذات، تجاه التعليم وصيرورة العملية التربوية، حيث ارتكزت تلك المسؤولية على بنى المجتمع التقليدية والمعاصرة بصورة تقدمية وثورية، قائم على المسؤولية المجتمعية «الثورية»، وهي ظاهرة ترافق أي مجتمع يتعرض لهجوم أو حصار □

Noureddine Boukrouh et Said Branine

Islam la dernière chance: Pourquoi, comment, que réformer dans l'islam?

(Paris: Entrelacs, 2018). 285 p.

الإسلام، الفرصة الأخيرة: لماذا؟ وكيف؟ وماذا نصلح في الإسلام؟

نور الدين ثنيو(*)

أكاديمي وباحث جزائري.

أولًا: نور الدين بوكروح المثقف الأخير

يقدم نور الدين بوكروح في مؤلفه الأخير، شهادته الفكرية عن الجيل الذي ينتمي إليه وعن عصره في لحظة مواراة تاريخ الجيل الذي امتلك اللغة الفرنسية وفكَّر وكتب بها قضايا الجزائر والوطن العربي في سياق بناء الدول الوطنية ونهاية الاستعمار كظاهرة عالمية وتاريخية. في هذا الكتاب الذي جمعه مع الكاتب الصحافي السعيد برانين يروي الكاتب المثقف قضايا الإسلام، كما يراها لاعتقاده أن ما يُعْرف بالإسلام الحديث والمعاصر، يتمثل بنصيب كل واحد منّا في النظرة العامة التي يجب أن تعيد للإسلام وجوده في مجتمع ودولة وعالم.

في هذا الكتاب/الحديث، يعرض المؤلف جملة من القضايا والإشكاليات والمسائل، يجمعها كلها خيط رفيع هو الإسلام وكيف يمكنه أن يؤدي دوره الحضاري والمدني الجديد في عالم الدول القومية والمجتمعات المتطورة وأنظمة عربية وإسلامية متهرّئة؟ وجاءت القضايا التي تعرض لها المؤلف بالحديث على النحو التالي: فكر إصلاحي؛ لماذا نصلح الإسلام؟؛ ماذا نصلح في الإسلام؟؛ كيف نصلح الإسلام؟

(*) البريد الإلكتروني: teniounour1@yahoo.fr.

واضح تمامًا أن الهاجس المركز في تفكير بوكروح هو الإسلام كنمط حياة وروح وعقل، لأن الإصلاح يجب أن يصيب كل شيء بالمعنى الذي يشير إلى أن الدين الإسلامي ضرورة وجودية، لكن كيف يمكن أن نصله بحياة الناس جميعاً في عالم آيل إلى أن يصير مجتمعاً واحداً، لأن أصل الإسلام جاء لكل الناس، وكلهم لهم الحق والواجب طَرْق قضاياه، أي بتعبير آخر يفيد ذات المعنى، أن الإسلام الذي يُراد إصلاحه هو الذي يجب أن يتخطى العرب ويتجاوز طريقة فهمهم له ونمط الحياة الذي هم عليه، لأنهم في الغالب يَضُرُّون بالإسلام في ماهيته ورسالته (نمط الإسلام السعودي).

الإسلام الفرصة الأخيرة، هو وثيقة أو بيان فكري عن الإسلام المعاصر وكيف يمكن أن نصلحه ليس من الداخل فحسب، بإعادة التراث الكلاسيكي كما ذهب البعض، بل بوصله وتواصله مع بقية العالم، وبخاصة في المجتمعات التي تتوافر على فضاءات علمانية يظهر فيها الدين وتظهر فيها الدولة، ويتم التفكير فيهما معاً دونما افتئات طرف على آخر، كما يفعل المتطرفون من العلمانيين والمتشددون من الأصوليين الدينيين. الحقيقة أن ما يشفع للمؤلف أن يطرق الإسلام في تعبيراته المدنية والثقافية والحضارية هو تواصله الأمين مع فكر أستاذه مالك بن نبي (1905ـ1973) الذي يعدّ الرائد الأول في طرق قضايا الإسلام من وجهة نظر حضارية ورسالة إلى الإنسانية جمعاء، في سياق كانت المجتمعات الإسلامية تعيش على نحوٍ محايث وضعية استعمارية تشهد على حضارة المستعمِر في البلاد المستعمَرة.

ثمة ما يستوجب القول إن حالة بوكروح كمثقف وفاعل في الشأن السياسي تكشف من جملة ما تكشف عن قيمة وأهمية فكر مالك بن نبي الذي أعاد تلميذه ترتيب مؤلفاته بالقدر الذي يَسّر إمكان قراءته لجيل يلي جيل الأستاذ. وهكذا فقيمة فكر مالك بن نبي من قيمة عمل تلميذه نور الدين بوكروح. كما أن هذا الأخير استمد مكانته وشهرته من فكر بن نبي ذاته، وبخاصة استخدامه للغة الفرنسية التي تجردت وتنزهت عن الطائفية والوثنية والعبودية، بحيث صار خطابها عالميًا على ما جاء في فكرها السياسي وخطاباتها الثورية بداية من عصر التنوير، لا بل يعد فكر بن نبي من هذه الناحية امتدادًا لعصر التنوير الأوروبي الذي اجترح عصر الأممية الدولية والنزعة العالمية فضلًا على انطوائه منذ عصر النهضة الأوروبية على النزعة الإنسانية.

نور الدين بوكروح مثقف وسياسي يمتلك اللغة الفرنسية، بها يفكر ويحلل ويكتب، ساعدته على التعبير عن جيل من رجال الفكر والثقافة في الجزائر الذي آل في الآونة الأخيرة إلى الزوال والتواري من خلف المشهد الثقافي العام. فالمثقف بوكروح حالة لازمت عصر ما بعد الاستقلال في الجزائر، امتدت بشكل أمين مع خطاب الحركة الوطنية الاستقلالية الصادر باللغة الفرنسية. لغة بوكروح لغة سلسة بالقدر الذي يعبّر بها عن قضايا وجوانب الإسلام والمسلمين بأسلوب قلّما يظهر في الكتابات العربية. يستطيع أن يضيف مصطلحات ومفردات جديدة تساعد على توضيح الفكرة وتقريبها من الفهم العام. فالوضع العربي والإسلامي المتخلف، ومنه بطبيعة الحال الجزائر لا يمكن الإفصاح عنه باللغة العربية فحسب، بل باللغة الفرنسية أيضًا على ما فعل

قبله مالك بن نبي الذي يعدّ أستاذه الروحي، وآخرون قلّما نَحْفَل ونَحْتفي بهم.

أبرز ما تناوله بوكروح في كتابه **الحوار**، هو القرآن الكريم وكيف يمكن أن يفهم في سياق حديث ومعاصر. والخوض في موضوع القرآن بوصفه كلام الله وليس كلام البشر، يبرر إمكان تناوله بلغة غير العربية لبحث مكنوناته وما ينطوي عليه من معاني وعمق ومستويات في الفهم والدِّراية والعلم به، حقائق بلاغية وحقائق كونية أيضًا. وليس بعيدًا منّا حضارات وثقافات إسلامية غير عربية، لا بل اليوم، وأكثر من أي وقت مضى يمكن أن نستأنس بلغات غير عربية لسهولة تعلمها والكتابة بها والتعريف بالموضوع من خلالها. والقرآن الكريم، كما صرنا نفهمه اليوم قد نزل بلسان واضح وبيّن، تستطيع لغات أخرى غير العربية أن تساهم في هذا التوضيح والتبيين. ولا تعوزنا الشواهد الجديدة على ذلك، منها على سبيل المثال الكتاب القيم للمفكر مالك بن نبي **الظاهرة القرآنية** *(Le Phénomène coranique)* عام 1944، والترجمات المتتالية والمتوالية المتعددة للقرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية ناهيك بالترجمات إلى اللغات الأخرى ومنها على وجه الخصوص اللغات الحية العالمية.

ثانيًا: مسلمون وإسلام سياسي

يرى المؤلف أن الحديث عن الإسلام السياسي بدأ لحظة إخفاق الأحزاب القومية العربية مع نهاية سبعينيات القرن العشرين. فقد جاءت هذه الأحزاب الوطنية على أنقاض الأوضاع التي خلّفها الاستعمار الأوروبي في الديار الإسلامية، حيث كان المسلمون مجرد كتلة مُهْمَلة تؤشر إلى حالة من التخلف المزمن، عمل النظام الاستعماري على إبقاء الإسلام على ما هو عليه كأفضل إجراء لمواصلة الاحتلال والاستغلال. فقد كان الإسلام يرادف التخلف ويعادله، كما إن الإسلام في وعي شعوبه وعلمائه هو أيضًا تراث مرجعي ومحدد لهوية شعوبه، أي أن الإسلام في الحالة الاستعمارية كان ملاذًا للشخصية الإسلامية ضدًا على الوجود الغربي في البلدان العربية والإسلامية، فلم يكن الإسلام مقَوِّمًا ذاتيًا على رأي ابن باديس بقدر ما كان مجرد إرث من التقاليد والعادات والأعراف التي تؤبد النكوص والجمود والرتابة التاريخية.

وعليه، فقد ظهرت الحركات الإسلامية، أو ما أَطْلق عليه المستشار المصري محمد سعيد العشماوي الإسلام السياسي، نتيجة فشل الأنظمة العربية السلطوية في تجاوز الوضع الاستعماري، لتعيد تأهيل الدين الإسلامي في لحظة زمنية عرفت بمرحلة ما بعد الاستعمار. من هنا اقتران الأنظمة العربية السلطوية، في رأي جماعات الإسلام السياسي، بالأنظمة الاستعمارية، لأنها أرادت أن تواصل نفس معنى ومدلول الإسلام الذي يجب أن يبعد من السياسة، وشلّ دوره المدني وتعطيل فقهه الديني. فالربط بين النظام الاستعماري والنظام الوطني هو الذي مثّل وعي الجماعات الإسلامية ومن ثم صاغ الدور الذي يجب أن يضطلع به الدين الإسلامي في مواجهة أنظمة الحكم العربية في الداخل ومن يقف من ورائها في الخارج.

على خلاف الجماعات الإسلامية، لا بل ضدها، يرى بوكروح أن فرصة الإسلام الأخير لا تمثلها تيارات الإسلام السياسي، بل فكر إسلامي ليبرالي متفتح على الآخر، تنويري على ما ساهم فيه المفكر مالك بن نبي الذي

عرض قضايا الإسلام والمسلمين في لحظة عالمية لم تدرك قيادة الدولة الجزائرية محاسنها ومزايا وفضائلها إلا بعد وفاة صاحب «الظاهرة القرآنية» و«وجهة العالم الإسلامي».. فقد كان مالك بن نبي، على ما يشرح ويوضّح بوكروح، «المستغرب» الذي خبر ودرس الغرب من الداخل لديه الشعور والوعي بروحه ونمط حياته، ومن هذه الخبرة أتى على الإسلام يبحثه في آخر حضارة الغرب وليس من آخر تخلف العرب فقط، كما فعل المفكرون الإسلاميون بداية من عصر ما عرف بالحركات الإصلاحية في الوطن العربي مطلع القرن العشرين. فـ«الاستغراب» في حالة بن نبي ليست بالمعنى الذي أراده حسن حنفي في كتابه **مدخل إلى الاستغراب** أي المناقض والمناهض للاستشراق، بل معالجة قضايا الشرق برصيد الفكر الغربي وعدته المفاهيمية ونمط حضارته الإنسانية. ففكر بن نبي، مثله مثل فكر بوكروح لا يقطع مع الاستشراق، بل يتواصل معه على صعيد الحوار الخصب والتكامل المعرفي والعلمي.

فالذي صار يتَطَلَّع إليه الإسلام المعاصر ليس فقه العبادات بقدر ما يرنو إلى حياة العمل وأسلوب إدارة وتسيير شؤون العباد ضمن مؤسسات تحترم آليات جديدة لتمثيل الشعوب وليس الرعايا. فقد تطورت جوانب من الحياة، وبخاصة السياسة والاقتصاد والفلسفة والعلوم والبيئة، بحيث صارت تلح على ضرورة بت قضايا من داخل تاريخها الخاص ومدلولاتها الجوانية، لأنها استقلت ولو نوع من الاستقلال، فلم تعد بحاجة إلى فتاوى فقهية، لا بل جرى التعتيم على حقائقها بخطاب ديني مقحم في ما لا يعنيه.

حديث بوكروح عن الإسلام وحوله يقتصر على القرآن الكريم بوصفه رسالة إلى الناس كافة، يفلت من الاحتكار العربي، أي من التصور العربي واللغة العربية، يتعامل مع الإسلام كذروة عليا وأخلاق متفتحة على الإنسانية كافة، مؤهلة للظفر بحكمته حيثما كانت. فالسياق العالمي الذي نعيشه اليوم هو سياق مهم لرسالة الإسلام إلى الناس جميعًا في لحظة تاريخية صنعها الغرب. فالإسلام، كما يتعامل معه بوكروح، هو آخر الديانات التوحيدية، ويجب أن يفهم ويدرس كذلك أي في سمت تاريخي يستوعب الديانات السابقة عليه ولا يستبعدها ولا يَجّبُّهَا، على خلاف ما يفعل الأصوليون الوهّابيون على وجه الخصوص.

ثالثًا: بوكروح.. ماسينيون وبن نبي

اهتمام الكاتب والمثقف بوكروح بالمستعرب والمستشرق الفرنسي بماسينيون، ليس كاهتمام سائر المثقفين والباحثين في شأن الفكر الغربي وخصوصًا منه الاستشراق. فنقده لماسينيون من الطراز الذي يكون قد تبنى مسبقًا ثقافته وفكره. لكن المشكلة التي تفاعل وتعامل معها بوكروح هو كيف يمكن التوفيق بين ماسينيون كمفكر إنساني وما جاء عنه في كتابات بن نبي. فقد سارع بوكروح إلى محاصرة شخصية لويس ماسينيون كعميل للاستعمار الفرنسي، مخبر لدى المصالح الأمنية والعسكرية ومنَظّر أيديولوجي للمشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، من دون أن يترك له أي صفة يتحلّى بها كعالم ومفكر ورجل دين وإنساني عظيم، على ما عرف عنه، في الأوساط العلمية والدينية

والأكاديمية وحتى الإنسانية. ولعلّ عدم اختصاص بوكروح في علوم القرآن والشريعة والأصول والديانات بصورة عامة هي التي حَرَمت ماسينيون من التنويه به ومنحه المقام «الحقيقي» له في الجزائر والوطن العربي، وهذا ما يَعْتَرف به بوكروح في متن الكتاب. فماسنيون، يُذكر في الأوساط العلمية إلى جانب كبار جهابذة الاستشراق والعلوم الدينية والاجتماعية وبخاصة التاريخ، كما يذكر في الأوساط الأكاديمية كصاحب مناهج ومقاربات ومؤسس للحقول العلم والمعرفة، وليس أخيرًا، يرِدُ أسمه في سجّل كبار الإنسانيين الذين تفتحت أخلاقهم على الإنسانية جمعاء: غاندي، مارتن لوثر كينغ، الأب بيير، غاندي، الأم تيريزا..

في مقال حول ماسينيون وبن نبي، يورد بوكروح الفقرة التالية: «عندما التقى بن نبي، لأول مرة عام 1931، بلويس ماسينيون، كان هذا الأخير يستند إلى خبرة طويلة في النشاط المخابرتي والاستعلامي والكفاح الأيديولوجي. ففي بعض الأحيان، عندما كان ابن نبي يريد أن يقصد «الاستعمار» ويوضح معناه يشير إلى ماسينيون، لأنه كان يجسده وحده في أدق تفاصيل أعماله وأفكاره. فقد جسّد ماسينيون، طوال حياته، النزعة الاستعمارية في صورتها العنصرية والتبشيرية عبر العصا والجزرة»[1]. والحقيقة، أن كل مقال بوكروح ينهض للدفاع عن أستاذه الروحي مالك بن نبي ضد ماسينيون. ولعل هنا مربط الخطيئة التي ارتكبها ليس في حق ماسينيون فحسب، بل في حق بن نبي أيضًا، الذي يجب ألّا يبعد في تكوينه وتفكيره من عالم الاستشراق وبخاصة ماسينيون نفسه. لا بل إن بوكروح نفسه لا يبتعد من عالم الفكر الذي تغذّى منه مالك بن نبي.

مقال بوكروح يفتقر إلى التحديد التاريخي، ليس إلى إعادة شخصية ماسينيون إلى السياق التاريخي، ويجب أن يفعل الأمر نفسه مع مالك بن نبي، بل إلى الاحتكام إلى المراجع المعرفية وروح العصر الذي انتمى إليه كل من بن نبي وماسينيون، ناهيك بالوضعية الاستعمارية التي عاشا فيها كلاهما. ولعلّ العصر الاستعماري يكفي ليشفع لماسينيون قراره المصيري بتصفية الاستعمار (النزعة الاستعمارية)، من مؤسسات الدولة الحديثة، كما تشفع لبن نبي النأي بفكره عن التطرف والوطنية الضيقة والشعوبية الدينية والذهنية المتكلسة.

ما يجب تأكيده في مدخل الرد على فكر بوكروح هو أن الحالة الاستعمارية كانت موجودة كوضع قائم يجب التعامل معه، نوع من التعامل، ولا بد من خيار مصيري، ويصعب، في حالة ماسينيون الفرنسي وبن نبي الجزائري، أن يطيحا بالنظام القائم لمجرد أنه استعماري، لا بل بتبني الموقف الذي يليق بتكوينه داخل المنظومة الاستعمارية ذاتها. فلم يتح لكل واحد منهما أن يختار الولادة في فرنسا أو في الجزائر المستعمرة. وعليه أو بناء عليه، فإن النشاط الاستعلامي والاستخباري الأمني منه والإداري والعسكري الذي اضطلع به ماسينيون يندرج ضمن مؤسسات الدولة ومرافقها سواء في المتروبول أو في بلاد

(1) Nourredine Boukrouh, «Pensée de Malek Bennabi: L'énigme Massignon,» *Le Soir d'Algérie*, 22/11/2015.

المستعمرات كما كانت تعرف إلى غاية الحرب العالمية الأولى.

لا يحتاج منّا المقام هنا، لكي ننوه بالقيمة العلمية والمكانة الإنسانية لماسينيون، بل نحاول أن نعيد رأي بوكروح إلى الحقيقة التاريخية، أي قراءة التاريخ بعد حدوثه وليس متابعة قضاياه بفرض أسبابه ولو كانت وهمية، أي وكأن الاستعمار ما يزال قائمًا، ومن ثم تأبيد محاربته، على ما فعل بوكروح دفاعًا عن بن نبي ومناهضًا لماسينيون. فعندما يقترح ماسينيون «اعتماد اللغة العربية كلغة وطنية ثانية في الجزائر إذا ما أردنا أن البقاء فيها مع من يتكلمونها، وتشييد معهم مستقبل مشترك»، يرى بوكروح أن هذا نوع من الخِتَال الاستيطاني يندرج في منطق الاستغلال والاحتلال في صورتيهما المطلقة التي لا تقيم وزنًا ولا اعتبارًا لأية إنسانية أو مدنية حديثة أو رأي سديد موضوعي. ففي وضع استعماري قائم يُرجى منه الزوال، يعد اقتراح ماسينيون الفرنسي، ذروة الرأي الراجح الذي يساعد على تخطي التخلف التاريخي للمسلمين الجزائريين والتعالي الحضاري للفرنسيين.

والمتابعة المتأنية والقراءة الحصيفة لما كتب ماسينيون، توقفنا على المنهج الثابت الذي سلكه في تعامله مع الإدارة الفرنسية وسياستها حيال المسلمين الجزائريين. فهو رجل دين وعالم وإنساني، خاض غمار السياسة على خلفيته الشخصية القائم على الدين والعلم والإنسانية. فكونه قام بدراسات وبحوث مَسْحية إحصائية تكشف حالة الأهالي المسلمين في الجزائر والعمّال الجزائيين في فرنسا، لا يندرج في العمل الاستخباري الاستعلامي بمعناه المستهجن، بل في « دولنة» الرعية المهمَّشة في مؤسسات الدولة وإدراجهم في المجال العام الشرط اللازب لاستحقاق المواطنة والمركز القانوني المحترم، وهذا ما كانت تدعو إليه الحركة الوطنية والحركة الإصلاحية على تباين تياراتهما ومواقفهما.

إن ماسينيون كموظف إداري ومستشار وخبير في قضايا الإسلام والمسلمين لا يعفيه من مسؤولياته الفرنسية، بأن يُولي عنايته للواجب الذي لا تضيع فيه إنسانيته وفكره اللاهوتي السياسي. فقد جاء إلى الوظيفة ليس كمستطلع عسكري يقف على عموميات الأشياء الأهلية، بل من داخل التجربة الدينية الإبراهيمية التوحيدية التي أطرته وصنع بها مفاهيمه وأفكاره وخطابه الفكري.

رابعًا: بوكروح.. في انتظار الإصلاح الكبير

الحقيقة أن المشكلة ليست في النزعة الإسلامية أو الإسلام السياسي، عندما يقصد الحركات الإسلامية على اختلاف توجهاتها داخل «الحل الإسلامي»، بل المشكلة كلّها في النظام الحاكم الذي امتلك كل ما في جعبته وما في عدّته من أجهزة وأدوات السلطة لكي يؤبد سياسة الحكم المطلق. وظاهرة الإسلام السياسي والحركات الجهادية على تفاوتها هي وليدة الحكم الفاسد الذي لم يفسح المجال للمعارضة على تعددها وتنوعها من أجل التفكير في قضايا العباد والدولة والمجتمع من داخل فضاء المعارضة الشرعية وليس في زنزانات السجون والمحتشدات والمساجد وفي الهوامش الضائعة والمناطق العشوائية التي لا تعني السلطة ولا تحفل بها إطلاقًا.

مشكلة تخَلّف الإسلام والمسلمين، يجب ألّا تفترض في الأغلبية الساحقة من

المجتمع الذي يمتلك إمكاناته الحقيقية وأنه لم يصوّت للنظام، لا بل حصوله على الأغلبية بيان واضح على فساد السلطة الحاكمة التي لم تكن تعي حقيقة ما يجري في البلد... وإلا ما ذهبت الأغلبية الساحقة من المجتمع إلى خيار الإسلاميين المؤجل دائمًا، لا بل المقصي إطلاقًا. لكن هذه الحقيقة هي حقيقية إلى حين ينظم طرف آخر نفسه ليخوض انتخابات ديمقراطية قد تصله إلى تحقيق الأغلبية، وهذا وارد جدًّا في اللعبة الديمقراطية التي تعني في ماهيتها التناوب على الحكم وتجديد تدبير الشأن العام. بتعبير آخر، يفيد المعنى نفسه، أن الحكم المطلق يعني من جملة ما يعني أن العَسْكر يمارس السياسة بدل المدنيين، وأن مجال المعارضة معدم، وأن إمكان التصحيح والتعديل والتَّغَلب على الأزمات غير وارد، وأن الوسيلة الوحيدة لتخطي نظام الحكم بانهياره والانقلاب عليه، إن من الداخل أو من الخارج. فالنظام السلطوي لا يقدم أية أدوات إسعاف وإجراءات تلطيف الحكم وترشيده، لأنه قام على مصادرة، في لحظة واحدة، الأزمنة الثلاث ماضٍ وحاضر ومستقبل، وقبض على الحكم والمعارضة في آن واحد أيضًا، من هنا قوة النظام في تفريخ وإنتاج قوة مناهضة له بالضرورة، لأن خطابها تستمده من خارج سياسة النظام وما يشبهه في أنظمة أخرى أي النظام السلطوي العربي وثقافته الغربية.

ما نريد أن نخلص إليه، على خلاف ما يرى بوكروح، هو أن النزعة الإسلامية كظاهرة في المجتمعات العربية، ومنها على وجه الخصوص الجزائر، ليس لها محلٌّ من شرعية الوجود إلا في مقابل النظام السلطوي الحاكم الذي سوّغ أبدية وجوده بمحاربة الحركات الإسلامية كعدو جديد لعدو قديم كان اسمه الاستعمار، ولا يزال كذلك كحالة افتراضية في الوقت الراهن. من هنا يبدأ كل شيء في إشكالية الديمقراطية ونظام الحكم الراشد، أي أن البداية هي في السؤال التالي: هل فعلًا يمكن أن تصل المعارضة الفعلية إلى الحكم وتعمل ببرنامج غير برنامج سلطة الموالاة ؟ ذلك هو السؤال الذي يجب أن يقدم للبحث والنقاش والجدل العام، إذا ما أُريد حل مسألة الإسلام والنظام السلطوي، وإلا ضاعت الرؤية وبقي الأمر كله متروك للهزات العنيفة للمصادفات وللارتجال الأعمى وللأقدار الغيبية. وعليه، وفي نهاية المطاف والتحليل، فمسؤولية النظام في إفراز ظاهرة الإسلام السياسي لا مشاحة فيها ولا غبار، لأنه الوحيد الذي يملك الأداة السياسية ذات القوة الفاعلة. إن الحركات الإسلامية على تفاوتها في استخدام العنف لم تكن تملك من السياسة شيئًا. ونسبة «السياسي» إلى الإسلام هو خطيئة تاريخية كبرى تبناها النظام السلطوي لنزع الشرعية عن الحركات الإسلامية وغيرها، على اعتبار أن الخاصية السياسية تُسْتَمد من داخل جهاز السلطة، وكل استناد على ما هو خارج السلطة فغير شرعي يجب تصفيته.

لا يوجد، حتى الوقت الرّاهن، أي إمكان لمواجه النظام السلطوي المستبد سوى الدين الذي يفلت من زمام نظام الحكم، ولا يمكن احتكاره أو مصادرته، لأن هامشًا كبيرًا من الدين مبني على العقيدة التي تعني الشخص بخالقه، أي كامنة في ضمائر الناس. أما الجانب الذي تتدخل فيه السلطة فهو نظام العبادات (culte) عندما يأخذ مظاهر معينة مثل المساجد والزوايا وشعائر الحج ورمضان والأوقاف.. التي تأخذ الطابع الموسمي التقليدي ولا تؤثر في وعي المجتمع السياسي

والمدني. ولعّلنا لا نجانب الصواب إذا قدّمنا كمثال تجربة حزب النهضة التونسية الذي راح، في مؤتمره العاشر الأخير إلى فصل الدَّعوي عن السياسي، على خلفية أن النظام السلطوي الشمولي للرئيس زين الدين بن علي هو الذي استدعى ضرورة الربط الحتمي بين ما هو ديني وما هو سياسي في لحظة استؤصلت فيها المعارضة من الساحة السياسية. والمثال التونسي، ينسحب أيضًا على حالات عربية أخرى مثل الإخوان المسلمين في مصر عقب ثورة 25 يناير، عندما راحوا إلى تأسيس حزب الحرية والتنمية كشرط لازب للدخول إلى الانتخابات في زمن تحرير الديمقراطية من قبل الجماهير الشعبية، وقد انتصر فيها الإخوان، إلا أن فلول الدولة السابقة وقواها العميقة قلبت الطاولة وعمدت إلى انقلاب مخزٍ، أعاد مصر كلها إلى عهد ما قبل الدولة المستقلة بذاتها وليست فقط ملكية العساكر.

للوقوف على حقيقة الوضع العربي، ومنه الجزائري بطبيعة الحال، يجب أن نتمثل في لحظة واحدة، المشهد كاملًا الذي يعطي صورة النظام وصورة المعارضة المتمثلة بالحركات الإسلامية. أما أن نكتفي بما يقوله الخطاب الإعلامي الموالي للنظام، فمعناه إرجاء معرفة الحقيقة ومن ثم تأجيل الحل الحقيقي لحالة الإسلام والمسلمين ولمشكلة الحكم الراشد أيضًا. فتحرير المجالات وفصل السلطات هو الذي حرّر حزب العدالة والتنمية في تركيا، وساعده على الانتقال من المعارضة إلى السلطة وتحقيق النجاح الباهر الذي قلّما حققه حزب أو تنظيم تركي سابق. لا بل إن هذا النجاح هو الذي تحالفت ضده القوى الغربية وحرمت الشعوب العربية من إمكان تعميم تجربة العدالة والتنمية في البلدان العربية، وصار الجميع يدرك أن الغرب لا يرغب فعلًا في الديمقراطيات العربية لأن أوّل ضحاياها هي إسرائيل التي تعيش على اختلاف وتَخَلّف العرب والمسلمين، وأن بناء الدولة العربية التامة والكاملة ينغص عليها ويهدد وجودها أصلًا.

وما أفرزته التجربة السياسية للأحزاب ذات التوجه الإسلامي هي أنها امتثلت للُّعبة الديمقراطية وفق شروطها وقواعدها الحديثة والمعاصرة، واحتلت مكانتها ضمن أطراف أخرى ولم تُـعْـدِم الديمقراطية كما يزعم خصومها الألـدّاء، وصارت صوتًا من جملة أصوات أخرى وجهة تقترح الإصلاح كما تقترح سائر التنظيمات السياسية والاجتماعية في البلد، وأبداً حاولت أو تمكنت من مصادرة الدولة والمجتمع كليهما. لا بل ما تبينّ أن التيار الإسلامي يخبو مع الوقت وتتراجع أرقامه بفعل مشاركاته السياسية وبسبب مشاركته في الحكم، لأن من طبيعة السلطة أنها تَحُدُّ من الزوائد غير السياسية والتَّخَلّص من غير ما هو موضوعي ونزيه وقانون وضعي. الإصلاح الذي غفل عنه بوكروح، هو أن الإسلام السياسي يحتاج إلى الحكم لكي يتحرر ليس من الطغمة العسكرية الحاكمة فقط بل ويتحرر الحزب نفسه من نفوذه الدعوي الديني ومن رصيد التخلف الذي يحمله من التراث العتيق ومن التصورات المبهمة والغريبة عن الوعي السياسي والحضاري المعاصر. منطق السلطة غير ذلك ومنطق المعارضة كذلك.

وبالعودة إلى الحالة الجزائرية التي شهدت عشرية سوداء ساد فيها الدم والدمار، لم تلتقط عينا بوكروح إلا ما كان يسجله إعلام الدولة من عنف وإرهاب الجماعات الجهادية المحسوبة على الإسلام والمسلمين،

اللذين يجب ألّا يحاسب الإسلام والمسلمين عليهما، وأن الإصلاح، كل الإصلاح، يجب أن يأخذ مجراه بتخطي وتجاوز تلك الأفعال والمشاهد. وهذا نوع من انخراط الكاتب في الكتابة السياقية التي تنتصر من دون وجه حق لطرف على آخر، مع أن المطلوب منه كمثقف، أن يفكر في قضايا بلده والبلاد العربية على خلفية الفكر الإصلاحي ذاته الذي لا يتنكر للواقع ولا يرفضه بصورة مطلقة لأن عناصر وجوده وأسبابه التي صنعته ليست بعيدة منه بل تكمن في صلبه، ونقصد أن جريمة الجرائم ومدلولها المطلق هو الانقلاب الذي وضع حدّا للعملية الانتخابية وأعدم الحياة الديمقراطية بصورة نهائية فاسحًا المجال أمام العنف اليومي والإرهاب التداولي الذي يغذّي الإعلام ويخدّر ويزيف الوعي المجتمعي، صارفًا أنظار الجميع عن حقيقة المشكلة. فالوضع المدلهم الذي جاء في ما بعد هو من جوف وصلب فعل ضرب الدولة ومؤسساتها.

إن الإصلاح الكبير الذي تنتظره الشعوب العربية والإسلامية وأنظمتها هي الإصلاح العالمي، ليس كما حدث في أوروبا في القرن السادس عشر على يد النزعة البروتستانتية وفكرها السياسي العلماني الآيل دائمًا إلى تواري المقدس وزيادة فائض القيمة الاقتصادية. الإصلاح العالمي في سياق عولمي طافح، يعني التفكر في قضايا العالم كلها على خلفية التوحيد كما جاءت في رسالة الإسلام إلى الناس جميعًا، لأن معنى «الجميع» أبرز وأقوى ما تظهر في الزمن الراهن، الذي صار يؤشر فعلًا إلى بداية العهد المعاصر لرسالة التوحيد، بعد العهدين القديم والحديث. وأعتقد أن هذا ما يصب في توجه الكاتب والمثقف نور الدين بوكروح في كتابه **الفرصة الأخيرة للإسلام** □

في قضايا اللغة والفكر وكيفيات اشتغال الذّهن: فصول مختارة من مؤلفات ستيفن بنكر

ترجمها وراجع عبارتها ومعانيها وصححها وقدّم لها المختار كريّم وشاركه ثلة من طلبته بترجمة فصول في إطار رسائل ماجستير بحث.
(تونس: جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعيّة وحدة البحث البنية والجمال، 2020).
575 ص.

يوسف رحايمي(*)
باحث في اللسانيات، جامعة تونس.

على سبيل التقديم

هذا الكتابُ كما يقول مقدّمه ومترجم بعض فصوله أستاذ التعليم العالي في الجامعة التونسيّة المختار كريّم، هو ثمرة مشروع بحث في إطار نشاط وحدة البحث «البنية والجمال» في رحاب كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس، جامعة تونس، وقد صدر في تونس سنة 2020، يتعلّق أساسًا بترجمة جملة من فصول ضمن أعمال اللغويّ الكندي الأمريكي ستيفن بنكر (Steven Pinker) التي تتوزع في مؤلفاته المتعدّدة من قبيل كتاب **الغريزة اللغوية** وكتاب **مادّة الفكر** *(The Stuff of Thought)* وكتاب **كيف يشتغل الذّهن** *(How the Mind Works)* وكتاب **معنى الأسلوب**. وقد شارك في تأثيث هذا الكتاب ثلة من الطلبة الذين عملوا على ترجمة فصول مختارة حكمت فلسفة هذا الكتاب الذي نراه مهمًا في قضايا اللغة والفكر، ولا سيَّما في سياق ما يشهده الدرس اللساني اليوم من تطوّر معرفيّ يرتبط أساسًا بعلوم العرفان وكيفية اشتغال الذهن البشري. وعلى هذا الأساس فإنّ وعي صاحب هذا المشروع يأتي في إطار وضع لبنة ضمن هذا السياق المعرفيّ الذي يسير بخطى سريعة، ويحاول أن يفتح طريقًا يسلكه الباحثون من أجل بناء صرح علمي طريف يشيّد معرفة جديدة في الدرس اللسانيّ العربيّ في رحاب كلياته ومؤسساته البحثية.

أولًا: معمارُ الكتاب

يقوم معمار هذا الكتاب على مقدّمة عامّة بُسِط في رحابها مشروع هذا البحث الذي يعود على حدّ قول مقدّمه إلى تسعينيات

(*) البريد الإلكتروني: rhaimi.yousef@gmail.com.

القرن الماضي، وتحديدًا في إطار انشغاله بكتاب **غريزة اللغة** والأفكار التي طرحها هذا المؤلف في تلك المرحلة، المتعلّقة أساسًا بعلوم اللغة والذهن، وهو مبحث يمثّل فتحًا مبكرًا بالنسبة إلى المكتبة العربية آنذاك، التي تظلّ المعرفة تصلها متأخرة نظرًا إلى ظروف وأسباب متعدّدة. وإن تجاوزنا عتبة التقديم سنجد هندسة الكتاب قد شُكّلت وفق إثني عشر فصلًا انسحبت على كتب بنكر (Pinker) المتنوعة غير أنّ هذا لم يمنع من وجود خيط رابط يعزّز متانة التصوّر، فالكتاب يحوم حول الذهن وكيفيات نشاطه، إذ إنه موزّع حسب كتب الباحث لنجد فيه تباعًا **غريزة اللغة**؛ **مادة الفكر**؛ **كيف يشتغل الذهن؟**، **معنى الأسلوب؛ التنوير الآن**، وضمن هذه العناوين تأتي الفصول الاثني عشر لتشكّل تفريعًا لهذه المسائل.

1 ـ غريزة اللغة

عتبة الكتاب هي ترجمة للتمهيد والفصول الأربعة متعلّقة بمؤلّف **غريزة اللغة**، وقد قام بها المختار كرّيم. نعثر بين دفتيه على قضايا مهمة اختزلها الكاتب في عناوين موسومة بـ «غريزة كسب الفنّ»، العلب الثرثارة، الذهنويّة، كيف تشتغل اللغة؟ ولعلّ الطّريف في هذه الفصول أنّها تطرق أبوابًا على غير عادة مشتغل اللغة، فهي تنزع إلى البحث عن اللغة في علاقة بالتجربة الإنسانية في جميع تمظهراتها، وهي علاقة ليس كما صورتها علوم اللغة التقليدية بكونها منفصلة عن باقي أعضاء الجسد، وإنّما هي «قطعة متميزة من مكونات دماغنا البيولوجية»، وهذا ما اقترح «بنكر» تسميته «الغريزة»، وحاول التدليل عليه من خلال النظر في كيفية اكتساب اللغة منذ النشأة وما يمكن أن يصيب الدماغ البشري من عاهات تساهم في خلل في إنتاج اللغة والأصوات، وقد تعرّض أيضًا إلى لغة الإشارات عند الصمّ والبكم لتنصيص على الطبيعة البيولوجية للغة سواء أكانت منطوقة أو مؤشّرة.

2 ـ مادة الفكر

تمضي بنا أوراق هذا الكتاب نحو أفق أرحب، حيث نجد ترجمة أخرى للفصل الأوّل من كتاب بنكر **مادّة الفكر**، الموسوم بـ **كلِمٌ وعوالم** *(Words and Rules)*، وقد سهر على هذه الترجمة الباحث محمد الغانمي. تحوم فكرة هذا الفصل حول وحدات اللغة وكيفية تخزينها في الذاكرة بحيث يقع استثمارها فيما بعد ضمن توليفات متعدّدة، وهو ما يسمح بالقول بأنّ اللغة ذات طاقة تعبيرية عالية. ويظهر لنا مع ستيفن بنكر أنّ هذه العملية تتوزّع على محاور، يتفاعل فيها الكلم تباعًا مع عوالم والأفكار والواقع، هذا فضلًا عن الدور الذي تؤديه الجماعة اللغويّة في توجيه الفعل اللغويّ الفرديّ. ولم يكتف الكاتب في هذا الفصل بقراءة ظاهرة وجدات اللغة قراءة كلاسلكية بل انزاح للنظر في علاقة الكلم بالمشاعر، وهو نظرٌ يكشف عن سيكولوجية سحر الكلام بوصفها مكونًا من مكونات انفعالاتنا اللغوية، فالكلام يخضع إلى نشاط عرفانيّ تؤدي فيه المشاعر دورًا في عملية الإنتاج والتلقي.

3ـ كيف يشتغل الذهن؟

أما الركيزة الثالثة لهذا المعمار اللغوي، فتتعلق بفصل من كتاب **كيف يشتغل الذهنُ** المعنوَن **التجهيزُ المعياريُّ** (The Standard Equipment) ترجمه الباحث الطاهر العش. مدار هذا الفصل على بنية

الذهن التي تبدو معقّدة في طرائق اشتغالها، فهو (الذهن) ـ على حدّ قول الكاتب ـ «نظام مكوّن من أعضاء حسابية صممها الانتقاء الطبيعي لحلّ تلك الأصناف من المشاكل التي واجهها أسلافنا وهم يمضون في طرائق حياتهم وبخاصة في فهم الأشياء والحيوان والنبات». وبناء على ذلك فهذا التصور يتوغّل بنا إلى البيوت الخلفية للذهن البشري والتي يرها ستيفن بنكر خاضعة لتصميم الانتقاء الطبيعي، وهو تصميمٌ يحتكم إلى حوسبة دقيقة تجعل المعلومات والمعتقدات مجسّدة كما لو كانت تشكلات رموزًا. وعلى رأي ستيفن هذا هو الذي يمهّد إلى التفاعل، ويطرح هنا فكرة الحدس في علم النفس، ذلك أنّنا نستطيع بفعل نشاط الدماغ أن نستقرئ معتقدات الأشخاص وأفعالهم، وقد نصل إلى التنبؤ بما سيفعلون في المستقبل. وهذه الطرائق هي ضرب من العمليات الحسابية التي يقوم بها الذهن في قراءة الأشياء من حوله ومنها اللغة.

في رحاب الكتاب نفسه **كيف يشتغل الذهن** عمِل الباحث سامي الملّوكي على ترجمة الفصل الثاني المعنون **آلات التفكير**. تدور الفكرة الرئيسية للفصل حول مفهوم الذكاء، وفي ما نفهمه وما لا نفهمه عن الوعي. في هذا الفصل حاول الباحث أن يعرض لنا الخطوط الكبرى عارضًا قراءته في الفصل، ولعلّ ما يشدّ انتباه القارئ في هذا الفصل هو تأسيسه على العلوم العرفانية الحديثة التي ترى أنّ الذكاء أصبح متاحًا، وهذا على غير الوعي أو الإحساس الذي يظل لغزًا. ينطلق بنكر في التأسيس لأطروحته حول الذكاء، من استعارة «البحث عن حياة ذكية في هذا الكون» ليصوّر لنا أنّ الذكاء كونٌ يمكن أن نصل إليه. ولإثبات أطروحته داخل هذه الرحلة يضع الكاتب شروطًا اكتساب الذكاء، يختزلها أساس في بلوغ الأهداف والغايات، «فالذكاء هو القدرة على بلوغ الأهداف على الرغم من العراقيل». ولتقريب الفكرة مع قضايا اللغة يحاول أن يفسّر الذكاء في كيفية التعاطي مع المعلومة المقدّمة، من خلال الملاحظة والتحليل، وقد استنجد هنا بما توصّل إليه علماء الأعصاب في طرائق معالجة المعلومة. ويمضي بتسلسل عجيب إلى ما قيل في علوم العرفان وبخاصة مقْولة الأشياء وردّها إلى طراز نظرية الطراز (Théorie de Catégorisation) من أجل القبض عليها وتصنيفها وضبط الفوضى من حولنا، وهذه التصورات الحديثة في التّعامل مع اللغة مهمة في تصوير كيفيات اشتغال الذهن، وتبعًا لذلك نرى بنكر في هذا الفصل وفيًا لعنوان كتابه حول مسارات اشتغال الذهن.

4 ـ معنى الأسلوب

تنعطف بنا الباحثتان حياة سعودي وهيبة النيفر إلى كتاب **معنى الأسلوب**، ليكون نصيب الأولى الفصل الثالث الموسوم **لعنة المعرفة**، أما الثانية فقد حازت ترجمة الفصل الثاني **أنماط الانسجام**. وقد يكون من باب الجمع أن نطرح أفكار الفصلين ضمن تصوّر واحد، فهذا الكتاب يُعَدّ حديث العهد مقارنة بما أوردناه، فهو كتاب صادر في سنة 2014. وكما يظهر من عنوان الكتاب تبدو فلسفته قائمة على الأسلوب ودوره في تمثّل المعرفة، وهذا ما حاز توجّه فصل، حيث تطرّق إلى لعنة الأسلوب عند الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة ولا يستطيعون تبسيطها للآخرين، وهو ما جعل ستيفن بنكر ينحو نحو تقديم بدائل وحلول للخروج من هذا المأزق. وقد انطلق بنكر في تحديد هذه الإشكالية من

جملة من التساؤلات مفادها: «لماذا تعصوا الكثير من الكلمات على الفهم؟»

تكمن طرافة هذا التصوّر أنّه يرى أنّ التعقيد في نسج خيوط الكلام خيارٌ متعمّدٌ، وهذا الطرح يكشف لنا وجهة نظر الكاتب الذي يذهب في كون اللغة بهذه الشاكلة هي أداة تغطية عند من يستعملها، وقدّ صرح قائلًا إنّ «البيروقراطيين ورجال الأعمال يصرون على الرطانة للتغطية على مخططاتهم». ويواصل بنكر في مقاله وعلى امتداد ورقاته المئة تأكيد هذه الفكرة ومحاولة فضح نقائصها العائدة أساسًا إلى ركاكة الأسلوب، وهو ما عدّه «لعنة المعرفة» ونظنّ أنّه وصفٌ دقيقٌ ولا سيما في الأدوار التي تؤديها اللغة في التمويه والإخفاء. ولعل وجه الطرافة الآخر أنّ صاحب المقال يقدّم إلينا ترياقًا لهذه المعضلة معتبرًا أنّنا لكي نفلت من لعنة المعرفة يجب أن نشرك القارئ في تحديد المحتوى ونتجاوز ذلك التعالي المفرط في الكتابة، فضلًا عن ذلك إعادة قراءة ما تكتبه وتصحيحه، وهذا كلّه لا يتم في نظره إلاّ بتوافر صبغة أخلاقية لدى الكاتب، لهذا يقول بنكر: «حاول دائمًا أن تضع نفسك خارج أفكارك المحدودة واعرف كيف يفكّر الآخرون وكيف يشعرون».

وقد غامرت بنا النيفر في ترجمتها للفصل الخامس الموسوم **أنماط الانسجام** إلى قضايا اللغة ومستوياتها، ودور الانسجام في عملية الفهم التي تبدو دائما معقّدة. فمتى كان الانسجام موجودًا بين عناصر الكلم من أسماء وأفعال ومركبات تحقّق حلم الفهم ومنه التفاعل، ونضمن فهم القراء لموضوع ما وإصابة الهدف. ينخرط هذا المقال أيضًا في التأسيس لفكرة الأسلوب غير أنّه انخراط من نوع آخر يتجاوز فكرة الوضوح التي أشرنا إليه في المقال السّابق إلى فكرة الانسجام بين الجمل والمقاطع داخل النص، حيث يرى ستيفن أنّ وضوح العبارة ودقتها غير كافية بل لا بدّ من وجود طابع الانسجام حتى يتحقّق التماسك النصيّ. هنا يحضرني تشبيه له لتبسيط هذه القضية، إذ يرى أنّ بنية الخطاب بمثابة شجرة، وذلك بوجود مقاطع لغوية مدمجة في مقاطع لغوية أخرى أطول منها. وليس هذا الفصل من الكتاب مجرّد توصيف ظاهر لمشاكل الانسجام بل يتعدّى ذلك إلى هندسة النص الداخلية بدءًا من توزّع عناوينه وترتيب تخطيطه ومواده حتى يتحوّل إلى نظام كامل مؤتلف تصعب زعزعة كيانه، وهذا كلّه يتحقق ببراعة الانسجام.

5 ـ التنوير الآن...

في ختام هذا الكتاب، تأتي ترجمة الباحثة ميساء الشعري للفصول الثلاثة الأولى من كتاب ستيفن بنكر **التنوير الآن، قضية الدفاع عن العقل والعلم والإنسانية والتقدّم** الصادر سنة 2018، وهو أحدث إصدارات هذا الكاتب. والملاحظ من خلال العنوان أنّ بنكر يُفاجئ الجميع بتوجّه جديد، فهو يتناول مسألة جديدة مقارنة بأعماله السّابقة. للكتاب فكرة عامة مدارها حول دور التنوير في بناء حياة أفضل للبشر. وقد سمت الباحثة في ترجمتها للفصل الأوّل منه **تجرّأ على الفهم**، وهذا العنوان هو بمثابة تحديد للمبادئ التي تؤسس للتنوير. فيه انطلق بنكر في تحديد ماهية التنوير عند الفلاسفة، وقد حاول عرض المبادئ الأساسية التي تمحورت حول العقل والعلم والإنسانية التي تحقّق المبدأ الرابع هو التقدّم.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان **الإنتروبيا والتطوّر والمعلومة**، وهو مقال ينقلنا إلى حقل الفيزياء ودورها في كشف عن قوانين الطبيعة رغم تعرّض بنكر في جزء منه إلى اللغة ودور التجريد في تصوّر الأشياء والقياس عليها. في حين وسم الفصل الثالث **مناهضو التنوير**، وفيه يعالج الكاتب الحركات الشعبويّة التي تقف صدًا منيعًا ضد التنوير، وهذا في اعتقاده عائد إلى عدم الثقة في مؤسسات الحداثة منذ ستينيات القرن الماضي. في هذا المقال كشف بنكر براعته في ميدان الفكر والسياسة والأديان والقوميات، وحاول طوال المقال ردّ الادعاءات التي تهشم فكرة التنوير معتبرًا إياه (التنوير) ملاذ الإنسانية إلى الرخاء.

على سبيل التأليف

لقد حاول هذا الكتاب الذي وُسِم بـ **في قضايا اللغة والفكر وكيفيات اشتغال الذهن** أن يسلّط الضوء على أفكار ستيفن بنكر في اللغة والفكر ضمن مشاريعه الفكريّة المتنوعة. ونعتقد أنّ الحاجة إليه ملحة لكلّ مشتغل في هذا المجال ولا سيما أنّ صاحبه يطرح قضايا ما يزال العمل عليه جاريًا في الحقول اللغويّة والفكريّة عامّة. وبناءً على ذلك سعينا إلى مراجعته ومحاولة التطرّق إلى مسائله المتعدّدة، وقد يجد القارئ في هذه المراجعة ضربًا من الاقتضاب الذي قد يخلّ بما قيل بتدقيق في فصول الكتاب، ونُرجع ذلك إلى تشعّب المسائل من ناحية، وهو ما يجعل محاصرتها أمرا صعبًا، وتنوّع المواضيع وتعدّدها، وهو ما يحتم علينا اقتناص ما يفيد منهجية تقديم الكتب تحت تصور عام يرى ضرورة التلخيص من دون التوسّع.

وقد يكون من المفيد في هذا السياق أن ننوّه إلى دور الترجمة في صوغ تثاقف فكريّ وتقريب وجهات النّظر، فهي في اللحظة الراهنة نافذة الباحث لكي يطلّ على أعمال الآخر. ولعل ترجمة هذا الكتاب بهذه الصيغة ضمن أعمال امتزجت فيه أقلام الأساتذة والباحثين في مشاريع بحث الماجستير تمثّل في نظرنا نقلة نوعيّة نرجو أن تسير على خطاها محاولات أخرى تدفع نحو الانفتاح عما يُنتج في العلوم □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

عبد الإله بلقزيز. **ما قبل الاستشراق: الإسلام في الفكر الديني المسيحي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 208 ص.

يتناول هذا الكتاب – كما يأتي في مقدمته ـ الجذور الفكرية العميقة للرؤى الغربية الحديثة والمعاصرة للإسلام، ولعالمه الاجتماعي والسياسي والثقافي، وعلى نحو خاص تلك الرؤى التي عبّر عنها الاستشراق. وهذه الجذور تضرب عميقًا في تاريخ الفكر الديني المسيحي، وتفصح معطياتها عن نفسها في نصوص اللاهوتيين والمؤرخين حول الإسلام، وهي تعود إلى العهد الوسيط ونهايته.

وقد بقي الكثير من الأفكار والصور مما كتبه اللاهوتيون المسيحيون، مشرقيون أو لاتين، التي أعاد الاستشراق تدويرها أو أعاد إنتاجها، استنادًا إلى موارد في بعض الفكر الديني السابق لوجوده، ذلك أن قطيعة الاستشراق الحديث والمعاصر مع التراث الديني (المسيحي) الوسيط لم تكن نهائية أو كاملة.

ولا يعني ذلك أن الاستشراق مجرد امتداد للفكر اللاهوتي الوسيط واستئناف لطرائقه في النظر إلى الإسلام وتراثه ونقل الصور السلبية النمطية التي تكونت عن الإسلام في الوعي المسيحي الوسيط؛ ذلك أن الدين ليس إلا عاملًا من عوامل عديدة في منظومة الاستشراق التي تعد منظومة فكرية غربية يشغل عامل الوعي بالانتماء إلى الغرب موقعًا مركزيًا فيها. كما لا يعني ذلك أن المؤلف يسعى إلى دراسة أصول الاستشراق. ولذلك أطلق على ذلك الموروث الثقافي والديني، الناظر إلى الإسلام، والذي ينهل منه الاستشراق، عنوانًا مطابقًا: **ما قبل الاستشراق**.

وإذ يسعى الكتاب إلى تحليل الصور المتكونة في الوعي المسيحي الوسيط عن الإسلام، يتناول السياقات التاريخية التي تكونت فيها من دون الانسياق وراء إطلاق أحكام عامة حول الفكر الديني المسيحي في تلك الحقبة بوجه عام. لذلك يتحدث الكتاب عن صور للإسلام في الوعي المسيحي في خريطته الإجمالية شرقًا وغربًا وليس عن «صورة الإسلام». وتتفاوت هذه الصور وتتباين نظرًا إلى تفاوت صلات كل مسيحية

بالإسلام، وبعلاقة اختلاف رؤاها إلى الإسلام بما بينها والإسلام من مشتركات أو تمايزات في لاهوتها و«مسيحلوجيتها».

يقع الكتاب في قسمين، يضم القسم **الأول** فصلين يتناولان على التوالي نصارى الجزيرة العربية: «الهرطقات» المسيحية والإسلام، والمسيحية المشرقية والإسلام. وفي هذين الفصلين يتناول المؤلف صورة الإسلام في مرآة النصارى و«الهرطقات» المسيحية، والمسيحية المشرقية في دولة الإسلام، والمسيحيين المشرقيين وتعاليم الإسلام. أما القسم **الثاني**، فيتناول المسيحية البيزنطية والإسلام، وصورة الإسلام في المسيحية اللاتينية.

ـ 2 ـ

هبة جمال الدين محمد العزب. **الدبلوماسية الروحية والمشترَك الإبراهيمي: المخطط الاستعماري للقرن الجديد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 256 ص.

طُرحت تساؤلات عديدة في السنوات الأخيرة مع تزايد الحديث عن «المشترك الإبراهيمي» كمدخل للسلام الديني العالمي ومطية للقضاء على التطرف والعنف، وحتى للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وبات البحث والتقصي حول مفهوم «المشترك الإبراهيمي» وأهدافه ملحًّا بعدما أضحت الأديان السماوية تُنعت بالأديان الإبراهيمية كخطوة لاستثمار القواسم المشتركة بين الأديان السماوية وإقحام مصطلح الإبراهيمية في الحياة السياسية من جانب دوائر أمريكية وصهيونية في إطار أكبر يطلق عليه «الدبلوماسية الروحية»، ويوظف في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية والمطامع الاستعمارية الأمريكية الغربية والمشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري في المنطقة، بهدف تعزيز الهيمنة على مواردها وطمس الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني تحت شعار الأُخوة الإنسانية التي تقوم على الاحترام المتبادل وتنحية النزاعات المتوارثة بسبب الأسلاف نتيجة للخلاف الديني.

وقد ظهرت مؤشرات «المشترك الإبراهيمي» كمرتكز أساسي للدبلوماسية الروحية وكمدخل فكري مهم في أروقة الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 1990 مع خطاب الرئيس الأمريكي بوش الأب عن النظام العالمي الجديد عقب انهيار الاتحاد السوفياتي السابق والحرب الأمريكية ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية، والحديث عن البعد الديني للغزو الأمريكي للعراق مع إدارة جورج بوش الابن عام 2003 التي سعت إلى تبرير الغزو في سياق مواجهة الشر. وترجم التوجه الأمريكي نحو «المشترك الإبراهيمي» بوضوح مع «صفقة القرن» التي أعلن عن ملامحها جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في شباط/فبراير 2019 والتي تروج لإزالة الحدود عبر مراعاة حرية العبادة والمعتقد وإزالة الكراهية وخلافات الأسلاف المستمدة من الأديان، وذلك بعد أن أمعنت إدارة ترامب ـ التي جددت الحديث عن الخير والشر في مواجهة ما تصفه بـ«أزمة التطرف الإسلامي» ـ في انتهاكاتها لقرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة بعد إعلان اعترافها بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل في كانون الأول/ديسمبر 2017، ومن ثم إعلان اعترافها بضم الجولان السوري المحتل

لإسرائيل في آذار/مارس 2019 ، أي بعد فترة قصيرة من إعلان «صفقة القرن»، وصولًا إلى إعلان «اتفاق إبراهام» بين إسرائيل والإمارات والبحرين في أيلول/سبتمبر 2020 الذي أعلن كخطوة لتطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل ولتعايش أتباع «الأديان الإبراهيمية» (الإسلام، المسيحية، اليهودية) بسلام في سياق مشروع الولايات المتحدة الإبراهيمية الذي يتجاهل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، لا بل يسعى إلى تشريعه تحت غطاء تعايش الأديان الإبراهيمية، ويشرع الأبواب أمام الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة.

ولا يهدف المشترك الإبراهيمي إلى نزع القدسية عن الأديان السماوية من خلال توظيف مصطلح «الأديان الإبراهيمية» لأهداف سياسية فحسب، بل إلى القبول بالتشارك في الموارد النادرة في المنطقة التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة لا تتوافر حاليًا إلا لدى إسرائيل، ثم تركيا. وعليه، سيؤدي قبول التشارك في الموارد إلى إقامة اتحاد فدرالي إبراهيمي يضم دول المنطقة بما في ذلك إيران وتتحكم بموارده إسرائيل ثم تركيا. ويترافق ذلك مع انهيار للدولة القومية وتحويلها إلى ولايات فرعية تحت شعار إزالة الحدود من أجل إضعاف الولاء للأرض وتحويله إلى المشترك الروحي. وبذلك يتم تصوير القضية الفلسطينية بوصفها مشكلة دينية يتم تسويتها في إطار الأسرة الدينية أو الروحية الواحدة من دون التطرق إلى حق الشعب الفلسطيني في أرضه. ويتوافق هذا المخطط مع مشروع إقامة الولايات المتحدة الإبراهيمية الذي تروج له مراكز بحثية أمريكية تعمل في مجال البيئة بحجة أن تغيير المناخ سينتج منه تحديات جمة تتطلب التزامًا بتكامل فدرالي إقليمي قائم على المشترك الإبراهيمي وتقوده إسرائيل ثم تركيا بحكم امتلاكهما للتكنولوجيا وبتمويل خليجي. وهنا يكمن جوهر الدبلوماسية الروحية التي يتوجب مواجهتها من خلال التمسك بالأرض ورفض الفتن المذهبية في المنطقة التي تؤججها التنظيمات الإرهابية أمثال «تنظيم داعش» بدعم ورعاية دوائر أمريكية وغربية وصهيونية تدعي مكافحة الإرهاب كغطاء لتشريع احتلالها واستعمارها لدول المنطقة.

ـ 3 ـ

أديب نعمه. **التنمية والفقر: مراجعة نقدية للمفاهيم وأدوات القياس**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، 540 ص.

يقدم هذا الكتاب مراجعة نقدية مفصلة لـ 35 تقريرًا ودراسة عن الفقر صادرة في الحقبة الممتدة من التسعينيات إلى عام 2019، ومن ضمنها أحدث الدراسات التي صدرت عن مؤسسات دولية، أو عن دول عربية. ويُعنى الكتاب بتطور مفهوم التنمية البشرية، وصولًا إلى الأجندة التنموية العالمية (أجندة 2030 للتنمية المستدامة) التي جعلت القضاء على الفقر هدفًا أولًا لها. ويسعى إلى تقديم جوانب نظرية في مقاربة الفقر وتعريفه وقياسه، من أجل تحريرها من هيمنة المقاربة الاقتصادية والنقدية والكمية والقياسية، وإدراجها في إطار أوسع يشمل في أقل تقدير الفلسفة والأخلاق والاجتماع. ويستدعي ذلك التحول من النظر إلى الفقر بما هو تجريد رقمي كمي/مادي، إلى كونه يتعلق بالناس والفقراء وبديناميات الإفقار،

وحالة نوعية وانتهاكًا لحقوق الإنسان، ويرتبط باللامساواة والسياسات المولدة للاستقطاب والتفاوت وغياب العدالة الاجتماعية.

تطبق هذه المقاربة الشاملة لمفهوم الفقر على مفهوم التنمية المحسن للتنمية البشرية المستدامة، إذ يوضح الكتاب أن أبعاد التنمية خمسة (لا ثلاثة) بإضافة البعدين السياسي والمعرفي/ الثقافي إلى الأبعاد الثلاثة التقليدية، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما يُضاف إلى أبعاد التنمية أربعة مبادئ، هي: الإنتاجية والإنصاف، والاستدامة، والتمكين.

يضم الكتاب ستة أقسام، يتناول القسم **الأول** البعد النظري للتنمية والإطار النظري لدراسة الفقر، بينما يُعنى القسم **الثاني** بمراجعة نقدية لتقارير دولية، أبرزها تقارير أوكسفورد والبنك الدولي، واليونسيف.

ويقدم القسم **الثالث** مراجعة لتقارير إقليمية وعربية تتناول قضايا منهجية، ثم نتائج المنطقة العربية في تقرير أوكسفورد، ثم تقرير الإسكوا، وتقرير اليونسيف، بينما خُصص القسم الرابع لمراجعة التقارير الوطنية المتأثرة بمنهجية أوكسفورد وتشمل سورية، المغرب، العراق، فلسطين، ليبيا والسودان، وفق منهجيتَي أوكسفورد واليونيسف، إضافة إلى تجربة فلسطين من منظور الحقوق.

ويُعنى القسم الخامس بمراجعة التقارير الوطنية التي اعتمدت منهجية الحاجات الأساسية غير المشبعة والتي شملت لبنان والعراق والأردن، إضافة الى التقرير الإقليمي لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتجارب العربية للقياس الذاتي للفقر والدراسة التشاركية (مصر، لبنان، المغرب، العراق، الجزائر، فلسطين).

أما القسم **السادس**، فيعرض لبعض المقترحات الفنية في قياس الفقر، ويضم ملحقًا يتضمن مراجعة نقدية لدراسة الفقر في فلسطين أصدرها البنك الدولي عام 2011.

يبقى أن الكتاب بما يتضمنه من تقارير ومقاربات للتنمية المستدامة والفقر يقدم فائدة مباشرة للطلاب والأساتذة وصانعي السياسات والعاملين في مجال التنمية والفقر والسياسات الاجتماعية، سواء في المنظمات الدولية أو المؤسسات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني.

ـ 4 ـ

محمد نور الدين. **مئة عام من تاريخ تركيا الحديث.. سيرة سياسية واجتماعية، 1920 – 2020**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2020. 512 ص.

يعرض هذا الكتاب لأبرز الصراعات التي عاشتها تركيا خلال مئة عام، على المستويين الداخلي والخارجي، متناولًا الأزمات التي رافقت تحديد الهوية الثقافية والاجتماعية والسياسية لتركيا منذ أن أصبحت دولة قومية، وذلك في ظل الاعتقاد السائد بأن الكثير من المشكلات التي ظن مؤسس الدولة التركية مصطفى كمال أتاتورك أنه استطاع معالجتها في وقتها عادت لتشغل اليوم المجتمع التركي من جديد وتنفي أي قطع نهائي مع الماضي.

وفي هذا السياق يرى مؤلف الكتاب أن أبرز الصراعات التي عاشتها تركيا على المستوى الداخلي، تتمثل بالصراع

العلماني – الإسلامي المفتوح الذي رافق تاريخ الجمهورية منذ نشأتها، ولم يغلق حتى الآن. وهناك أيضًا الصراع الداخلي المتعلق بمسألة الديمقراطية والصدام بين المدنيين والعسكريين في المرحلة اللاحقة لحزب الشعب الجمهوري الحاكم ، ولا سيما الانقلاب على عدنان مندريس رئيس الحزب الديمقراطي ورئيس مجلس الوزراء عام 1960، وما تلا ذلك من صراعات حول الديمقراطية وانقلابات عسكرية ومحاولات للانقلاب. ويتناول الصراع الداخلي أيضًا ما يُعرف بـ«المسألة القومية»، التي مثلت عاملًا بارزًا من عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في تركيا، نتيجة عدم الاعتراف بوجود هويات على أسس عرقية. وتندرج المسألة الكردية كمثال في هذا السياق.

أما الصراعات على المستوى الخارجي، فتتعلق بوضع تركيا كعضو في حلف الناتو وبعلاقات تركيا بالبلدان العربية، ولا سيما مع وصول «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي إلى الحكم، وانفتاحه على الوطن العربي بعد قطيعة استمرت لعقود، وبعد انتفاضات «الربيع العربي»، ومحاولات تركيا استثمارها لإعادة الروابط التاريخية والثقافية بين تركيا والدول التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية، في ما يعرف بـ«العثمانية الجديدة»، وبالتالي توسيع تمددها وتعزيز نفوذها في المنطقة.

وتدخل علاقات تركيا بإسرائيل في إطار علاقات تركيا الخارجية الاستراتيجية منذ اعترافها بالكيان الإسرائيلي عام 1949 والسماح لليهود بالهجرة إلى إسرائيل في الخمسينيات. لكن الثقة اهتزت بين الجانبين، بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر عام 2008، وحتى قبل ذلك مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002. وقد أدى الاعتداء الإسرائيلي على سفينة «مافي مرمرة التركية» التي انضمت إلى أسطول الحرية والتي كانت متوجهة لفك الحصار عن قطاع غزة عام 2010 إلى مقتل 10 نشطاء أتراك على متنها، وإلى تأزُّم العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، لكنها لم تصل إلى حد القطيعة بينهما بالكامل.

وعلى المستوى الوطني، تعرضت إصلاحات أتاتورك لهزة قوية في انتخابات عام 1950 حين أخفق حزب أتاتورك بقيادة إينونو في الاحتفاظ بالسلطة، بينما فاز حزب مندريس بأغلبية ساحقة. وشهدت الستينيات بعد الانقلاب العسكري على مندريس وإعدامه عام 1961، عودة المسألة الكردية والعلوية إلى الواجهة.

وبينما مثّل عام 1970 ظهورًا لافتًا للإسلام السياسي، مع نجم الدين أربكان مؤسس حزب «النظام الوطني»، تصاعدت أنشطة الحركات اليسارية التركية التي انطلقت مع حراك الطلاب عام 1968. وشهدت تركيا بعد انقلاب 1971 العسكري تصاعدًا للعنف الأهلي بين اليمين واليسار، استمر حتى الانقلاب العسكري عام 1980.

أما سيطرة الإسلام السياسي على المشهد التركي، فلم يتحقق بشكل كامل إلا مع «حزب العدالة والتنمية» برئاسة أردوغان الذي بات يُعد الرئيس الأبرز بعد الرئيس المؤسس أتاتورك.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Naom Chomesky and Marv Waterstone
Consequences of Capitalism: Manufacturing Discontent and Resistance
Chicago, IL: Haymarket Books, 2021.
400 p.

هل هناك بديل للرأسمالية التي غالبًا ما تُحمل مسؤولية الحروب والفقر وعدم المساواة والكوارث البيئية؟ كيف تشكل السياسة عالمنا وحياتنا وتصوراتنا؟ ما مقدار «الحس السليم» الذي تحركه فعليًا احتياجات ومصالح الطبقات السائدة؟ وكيف لنا أن نتحدى الهياكل الرأسمالية التي تهدد الآن كل أشكال الحياة على هذا الكوكب؟

يثير المفكر نعوم تشومسكي والأكاديمي مارف ووترستون هذه الأسئلة في هذا الكتاب ويسعيان إلى الإجابة عنها، وبخاصة بعدما كشفت جائحة كوفيد- 19 عن إخفاقات صارخة ووحشية في النظام الرأسمالي الحالي.

وعليه، يبحث المؤلفان في الروابط العميقة وغير المرئية في كثير من الأحيان بين «الحس السليم» للنيوليبرالية، والقوة البنيوية. ومن خلال إقامة هذه الروابط المهيمنة يسلطان الضوء على كيفية إبقاء حركات العدالة الاجتماعية في حالة من التقسيم والتهميش. والأهم من ذلك يذكران كيف يمكن للشعوب أن تكافح للتغلب على هذه الانقسامات، وذلك من أجل العدالة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية في عالم تسوده الحروب المستمرة والكوارث البيئية التي تهدد العالم بالفناء.

يوضح المؤلفان أن الطرق التي نفهم بها العالم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالطرق التي نتفاعل بها مع العالم. ويطلقان على مصطلح «الحس السليم» تسمية «الواقعية الرأسمالية» ليس لوصف الإطار الاقتصادي السياسي الرأسمالي السائد فحسب، بل للإشارة أيضًا إلى الاعتقاد السائد بأنه لا يوجد في الواقع بديل مفيد لتنظيم المجتمع – كالمجتمع الأمريكي والعديد من المجتمعات الأخرى ـ على غرار المرحلة المتأخرة من رأسمالية الدولة الصناعية.

من هنا يعرض المؤلفان للعواقب الناجمة عن الرأسمالية، فيتناولان العلاقات بين الرأسمالية والآليات التاريخية والمعاصرة المختلفة التي استخدمها الرأسماليون لنشر نموذج الاقتصاد السياسي الرأسمالي في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال الاستعمار أو الإمبريالية المصحوبة بالعمليات العسكرية وتنقل رأس المال بهدف زيادة عائد الاستثمار وتحقيق الربح السريع، من دون اعتبار يذكر للكوارث التي تهدد البشرية بالفقر والمجاعات ناهيك بالكوارث البيئية.

وفي مقابل هذه العواقب، يبحث المؤلفان في أهمية دور الحركات الاجتماعية في مواجهة عواقب الرأسمالية من أجل العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبما يعزز حقوق الإنسان. ويؤكدان أهمية تماسك هذه الحركات لإحداث تغيير تدريجي في وقت تسعى القوى الحاكمة والنخب المهيمنة على إبقاء هذه الحركات منفصلة عن بعضها البعض بهدف إضعافها وتشتيت نضالها من أجل عالم أكثر إنسانية وسلامًا ومساواة.

ـ 2 ـ

Sten Rynning, Olivier Schmitt, and Amelie Theussen (eds.)
War Time: Temporality and the Decline of Western Military Power
Washington, DC: Brookings Institution Press, 2021. 334 p.

يجدد هذا الكتاب الذي أعده ثلاثة خبراء عسكريين دنماركيين الحديث عن التكهنات والتصورات حول أسباب تراجع الفعالية العسكرية للغرب وإخفاقاته العسكرية الأخيرة، وذلك في ضوء الحروب الغربية المطولة وغير الناجحة كتلك التي شنتها الولايات المتحدة في العقود الأخيرة في أفغانستان وإلى حد بعيد في العراق.

ويرى الخبراء أن القوة العسكرية الغربية تعتبر ساحقة في تكنولوجياها لكنها هشة من الناحية الاستراتيجية. ويعود هذا التقييم إلى تأثير عامل الزمن في السياسات والإجراءات التي تتخذها القوى الغربية في الاعتبار في شن الحروب وتقييمها. ويتصل عامل الزمن بمسارات الحروب وكيفية النظرة إليها والوتيرة التي تسير فيها. وفي هذا السياق، تميل المجتمعات الغربية إلى النظر إلى مسار الحروب والوقت الذي تستغرقه على أنه مسار خطي، له نقطة بداية ونقطة نهاية، مع التركيز في الغالب على الأحداث الأخيرة. ويُعتبر أي تغيير مخالف لمسار الحروب الخطي خللًا غير مرحب به في مسارات الحروب ونتائجها.

أما النظرة إلى الحروب المتصلة بالزمن أيضًا فتتعلق بنظرة الغرب إلى «العدو»، إذ «يمكن أن ينظر الغرب إليه على أنه ينتمي إلى زمن آخر («متخلف» أو «بربري»). ويمكن اعتبار الحرب إما دورية وإما استثنائية وهو ما يساعد على تأطير رغبة الجمهور في قبول عواقب الحرب العنيفة والمأسوية. وبذلك تساعد كيفية النظر إلى العدو والتصورات حوله، صانع القرار على اتخاذ القرار المناسب بشأن الحرب وأهدافها ومدى نطاقها.

وفي ما يتعلق بوتيرة الحرب، فهي تعد عاملًا آخر في صوغ السياسات والإجراءات المتعلقة بقرار الحرب، وذلك نظرًا إلى أهمية عامل السرعة بالنسبة إلى المجتمعات الغربية؛ فكلما كانت الحرب أقصر بالنسبة إلى هذه المجتمعات كان ذلك أفضل. وفي هذا السياق وعلى سبيل المثال، توجه الانتقادات للحرب الأمريكية على أفغانستان التي تعَدّ الأطول وواحدة من أقل الحروب نجاحًا في العالم الغربي.

ـ 3 ـ

Jonathan Allen and Amie Parnes
Lucky: How Joe Biden Barely Won the Presidency
New York City: The Crown Publishing Group, 2021. 528 p.

يفيد هذا الكتاب أن أحدًا لم يكن يظن تقريبًا أن جو بايدن يمكنه الفوز على دونالد ترامب، أو على أكثر من عشرين من المرشحين الديمقراطيين خلال انتخابات الحزب الديمقراطي التمهيدية لاختيار المرشح الأوفر حظًا للمنافسة على الرئاسة. صحيح أن بايدن فاز على ترامب بفارق يصل إلى نحو 7 ملايين صوت، لكن ذلك لم يكن كافيًا ليضمن فوزه لو أن آلافًا قليلة من الأصوات صبت لمصلحة ترامب في ولايات أريزونا وجورجيا وويسكونسين. وعليه يرى مؤلفا الكتاب أن الحظّ حالف بايدن في الانتخابات التمهيدية وفي الفوز على ترامب بعدما تغلبت مخاوف الناخبين بشأن جائحة كوفيد-19 على قائمة

بايدن الطويلة من الالتزامات السياسية، وبعدما ركز الحزب الديمقراطي على هدف وحيد هو إزاحة دونالد ترامب.

ووفقًا للمقابلات والمعلومات التي يضمها الكتاب، فقد كان ترامب يتجه نحو النصر لكن كتلة حرجة من الناخبين البيض والأقليات في عدد من الولايات انقلبت ضده. ويثير الكتاب تساؤلات حول سلوك ترامب غير المتوازن بما في ذلك الأكاذيب والسخرية العنصرية، والاحتجاجات التي عمّت المدن الأمريكية عقب مقتل الرجل الأسود جورج فلويد على يد الشرطة، في وقت كان الناخبون في أغلبيتهم في الولايات الرئيسية متحمسين للتصويت للمرشح الذي يتعامل بجدية مع أزمة فيروس كورونا ويشدد على خدمة الشعب وتعزيز العلاقات مع منظمات حقوق الإنسان.

يقدم الكتاب تقريرًا حول الحملات الانتخابية للديمقراطيين والجمهوريين. ويسعى بذلك إلى تقديم قراءة لفهم الانتخابات الأخيرة بوصفها من أهم الانتخابات في التاريخ الأمريكي والمستقبل الذي سيأتي منها.

- 4 -

Ezra Ozdenerol (ed.)

Gender Inequalities: GIS Approaches to Gender Analysis

Boca Raton, Florida: CRC Press Taylor and Francis Group, 2021, 272 p.

يبحث هذا الكتاب في موضوع عدم المساواة بين الجنسين باعتباره من الموضوعات المترسخة في الأنظمة الثقافية والسياسية وأنظمة السوق التي تعمل على المستويات الأسرية والمجتمعية والوطنية. ويتناول التغيرات العالمية الشاملة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق والظروف المناخية وتوافر الموارد الطبيعية التي أدت إلى تكثيف التفاوتات في الدخل والأصول والسلطة بين الجنسين. ويسعى إلى شرح ديناميات النوع الاجتماعي على المستويين الكلي والجزئي من خلال نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والتحليل المكاني.

يضم الكتاب عشرة فصول، يقدم الفصل **الأول** نظرة عامة حول الدور الحالي لنظم المعلومات الجغرافية في سياق عدم المساواة بين الجنسين، واستمرار ذلك على الصعيد العالمي على الرغم من التدابير الوطنية والدولية الكبيرة التي تم اتخاذها لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويتناول الخرائط العالمية والوطنية لمقاييس عدم المساواة بين الجنسين، مثل مؤشر المساواة بين الجنسين، والوصول إلى التعليم الأساسي، والصحة ومتوسط العمر المتوقع، وتكافؤ الفرص الاقتصادية، والتمكين السياسي.

ويبحث الفصل **الثاني** في كيفية تكييف نظم المعلومات الجغرافية لاستجابة العدالة الجنائية للعنف المنزلي وللقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويناقش الفصل **الثالث** تطبيق نظم المعلومات الجغرافية والتحليل المكاني لانتشار وتخطيط حالات العنف الأسري والعوامل الجغرافية المكانية التي تؤثر في طلب المساعدة وتوافر الموارد.

أما الفصل **الرابع**، فيناقش التباين المكاني لتمثيل الجنسين عبر أنواع الصناعة في الولايات المتحدة، بينما يستكشف الفصل **الخامس** الظلم الاجتماعي والبيئي الذي تعانيه العاملات المهاجرات في بلدة جويو في

شيانغتان بمقاطعة هونان وسط الصين، في سياق كل من التلوث البيئي والحوكمة.

ويقدم الفصل **السادس** مؤشر الضعف الاجتماعي في مواجهة الضغوط وحالة عدم المساواة بين الجنسين بين الأسر المكسيكية، في حين يعرض الفصل **السابع** لأزمة المواد الأفيونية في الولايات المتحدة على مدى العقدين الماضيين وتحليل الوفيات بحسب الجنس والعرق والعمر والحضرية.

ويناقش الفصل **الثامن** الالتزام بـ «عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب» بوصفه جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويحدد أوجه عدم المساواة بين النساء والفتيات من خلال تحديد أوجه الحرمان المتعددة في باكستان، أما الفصل التاسع فيناقش التحديات طويلة الأمد في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في القوى العاملة في مجال النقل في الولايات المتحدة، ويبحث الفصل العاشر والأخير في عدم المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم العالي في نيجيريا.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Anna Borshchevskaya,
"How Should Joe Biden Respond to Russia's Middle East Strategy?,"
The Washington Institute for Near East Policy (8 March 2021).
Also published in 19FortyFive

ترى الباحثة في الشؤون الروسية آنا بورشفسكايا في هذا التحليل السياسي أن واشنطن أعطت الأولوية لمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط لسنوات، لكن موسكو لم تغفل عن السياسة الجغرافية، وينبغي النظر إلى أفعالها في المنطقة من خلال تلك العدسة.

وتوضح الباحثة أنه يتعيّن على إدارة بايدن النظر إلى أهداف موسكو الكبرى في المنطقة وكيفية توافقها مع أنشطتها في أوروبا، فضلًا عن علاقة روسيا مع الصين، تلك الدولة التي تمثل، وفقًا لوزير الخارجية الأمريكي لبلينكن، أكبر اختبار جيوسياسي للقرن الحادي والعشرين بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

ولطالما كان الشرق الأوسط جزءًا من المنطقة الجنوبية الضعيفة لروسيا، وهي منطقة سعت روسيا إلى تأمينها في الوقت الذي دفعت فيه إلى أداء دور رئيسي في السياسة الأوروبية واكتساب اعتراف بمكانتها كقوة عظمى. وتمثل سورية بموقعها الاستراتيجي جزءًا أساسيًا لتعزيز الدور الروسي في المنطقة. فالبحث عن موانئ المياه الدافئة، بما فيها موانئ شرق البحر الأبيض المتوسط، بقي أولوية ثابتة لدى الحكام الروس منذ عهد بطرس الأكبر على أقل تقدير. وليس فلاديمير بوتين مختلفًا من هذه الناحية، إذ سمح له تدخله في سورية بالنجاح حيث فشل أسلافه القيصريون والسوفيات ـ أي إقامة وجود عسكري دائم يمكنه من خلاله إبراز قوته في اتجاهات متعددة. ولا تزال سورية المسرح الرئيسي لمصالح الكرملين.

وإذا تُركت روسيا تتصرف من دون عراقيل في الشرق الأوسط، فسوف تواصل تقاربها العميق بالفعل مع إيران وستكون لها في النهاية الكلمة الأخيرة بشأن مستقبل سورية، وهو ما سيؤدي إلى ظهور تحالف بين روسيا وإيران وسورية. من هنا، تعتبر الباحثة أنه ينبغي على إدارة بايدن التعامل مع

المنطقة من هذا المنظور الأوسع. وستساعد هذه الرؤية الأوسع أيضًا على فهم السبب الذي يدفع موسكو إلى تعقيد الأمور بدلًا من التعاون بشأن أولوية رئيسية لدى بايدن في المنطقة ـ وهي العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني. وقد يؤدي التقارب بين روسيا وإيران إلى منح روسيا، بمرور الوقت، قدرة أكبر على الوصول إلى موانئ المياه الدافئة في الخليج العربي، الذي هو أحد الممرات المائية الأكثر استراتيجية في العالم ـ وتحقيق حلم آخر بعيد المنال من أحلام بطرس الأكبر الذي كانت رؤيته للتوسع الروسي تمتد إلى حدود بعيدة تصل إلى المحيط الهندي. وسيؤدي أي خط مفتوح لروسيا إلى الخليج العربي إلى إضعاف النفوذ الأمريكي إلى حد كبير.

وعليه، ترى بورشفسكايا أنه يمكن لبايدن التصدي لروسيا من دون إرسال وحدة عسكرية كبيرة إلى سورية، وذلك من خلال تقديم المزيد من الدعم لـ «قوات سوريا الديمقراطية» في شرق سورية وعرقلة الجهود الروسية في سورية. وإضافة إلى ذلك، يمكن لفريق بايدن أيضًا مواصلة الضغط على الحلفاء العرب لعدم الاعتراف بالرئيس السوري بشار الأسد كما فعل ترامب، وكذلك الاستمرار بسياسة العقوبات.

كما ترى بورشفسكايا أنه ينبغي على إدارة بايدن تخطي النطاق السوري وأن تبقى منخرطة في المنطقة ضمن إطار المنافسة الاستراتيجية الكبرى بين القوى العظمى. ويمكنها أن تفعل المزيد لمواجهة موسكو بمجرد تعزيز وجودها. كما ينبغي على إدارة بايدن أن تدرك أن اتجاه روسيا والصين للعمل جنبًا إلى جنب في الشرق الأوسط والعمل سويًا مع إيران، سيعني أن الحدود الجنوبية والشرقية لروسيا ستكون مستقرة بوجه عام، الأمر الذي يساعد روسيا على التركيز على أوروبا، حيث لا تزال روسيا قوة انتقامية تسعى إلى تحقيق ما يدور في خلدها. وعليه، لا بد أن تكون مواجهة التحدي الروسي من منظار الرؤية الجغرافية الاستراتيجية الأوسع نطاقًا.

ـ 2 ـ

International Crisis Group [ICG],
"The Case for More Inclusive - and More Effective - Peacemaking in Yemen,"
Middle East and North Africa, Report no. 221 (18 March 2021)

يعَدّ هذا التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية أن الأمم المتحدة وبدعم من إدارة بايدن تدفع حاليًا باتجاه التوصل إلى وقف للإطلاق النار في اليمن والعودة إلى المفاوضات السياسية بين الخصمين المتحاربين الرئيسيين: الحكومة والحوثيين (أنصار الله)، أملًا في الوصول إلى تسوية تنهي حرب اليمن التي دخلت عامها السابع. ويرى التقرير أن الحوثيين باتوا على أبواب مأرب آخر معاقل القوات المتحالفة مع حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وأن منع حدوث معركة للسيطرة على مدينة مأرب يتطلب بصورة عاجلة وقفًا لإطلاق النار على مستوى البلاد. ولكن بصرف النظر عما سيحدث في مأرب، فإن واشنطن والأمم المتحدة بحاجة إلى إعادة التفكير بالمقاربة الدولية لإنهاء الحرب، وخصوصًا المسألة الإشكالية المتعلقة بمن ينبغي أن يشارك في وقف إطلاق النار على مستوى البلاد وفي المفاوضات السياسية على المستوى الوطني

أيضًا. ومن أجل تحسين آفاق التوصل إلى هدنة وإلى تسوية نهائية، ينبغي على الأمم المتحدة أن تسعى إلى توسيع دائرة المشاركة في مفاوضات وقف إطلاق النار بحيث تشمل ـ إضافة إلى الخصمين الرئيسيين ـ مجموعات النساء ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب والقبائل التي لا تزال مستبعدة عن المفاوضات، وذلك لما لهذه المنظمات من دور محوري وتجارب عملية في عمليات الوساطة على المستوى المحلي للتوصل إلى هدنات محلية، وإعادة فتح الطرقات وتحرير السجناء، إضافة إلى أهمية مشاركتها في جهود وقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية لبناء السلام على المستوى الوطني.

وبغضّ النظر عن التطورات العسكرية في مأرب، يرى التقرير أن ترك المجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني خارج المفاوضات يقلص بشدة احتمالات تحقيق السلام على المدى البعيد، حتى لو اتفقت الأطراف المتحاربة على وقف لإطلاق النار في البلاد. ويوضح التقرير أن الحوثيين وحكومة هادي لا يمتلكون احتكارًا للسلطة في البلاد، ولا للسيطرة على الأرض ولا للشرعية السياسية في أوساط اليمنيين، كما توحي القراءات السائدة لقرار مجلس الأمن 2216؛ إذ إن حكومة هادي ما تزال تفتقر إلى الشعبية التي يمكن التجاهر بها حتى بعد أن تم إدخال المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب بالاستقلال تحت مظلتها في كانون الأول/ ديسمبر2020 بضغط سعودي، في حين أن مكانة الحوثيين في المفاوضات تمثل منتجًا جانبيًا لحقيقة أنهم سيطروا على الأرض بالقوة □

خير الدين حسيب... وداعاً

ينعى مركز دراسات الوحدة العربية الدكتور خير الدين حسيب، الرئيس الأسبق لمجلس أمناء المركز، والذي وافته المنية يوم الجمعة 2021/3/12 في بيروت.

الراحل من مواليد الموصل في العراق في العام 1929 وقد درس الاقتصاد وعمل محاضراً في جامعة بغداد في الستينيات والسبعينيات وشغل منصب محافظ البنك المركزي العراقي في الفترة 1964ـ1968 كما ساهم في سن القوانين الاشتراكية في العراق.

غادر العراق في العام 1974 الى بيروت التي استقر فيها حتى وفاته وعمل لفترة وجيزة مع الأمم المتحدة في لبنان قبل أن ينتقل لإدارة مركز دراسات الوحدة العربية والذي ساهم في تأسيسه مع نخبة من السياسيين والمفكرين العرب في العام 1975 في بيروت. وقد ترأس الراحل مجلس أمناء المركز وأداره لأكثر من ثلاثين عاماً حتى استقالته في منتصف العام 2017.

كان الراحل عضواً في تنظيم الطليعة العربية الناصري ولعب دوراً محورياً ومؤثراً في تأسيس المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي- الاسلامي وجمعية الاقتصاديين العرب والمنظمة العربية لمكافحة الفساد والمنظمة العربية للترجمة.

وقد ساهم الراحل في تبني المشروع النهضوي العربي واطلاقه من خلال مركز دراسات الوحدة العربية الذي ساهم حسيب في تطويره ليصبح صرحاً علمياً وثقافياً رائداً على الساحة العربية ومساهماً في تعزيز الوعي القومي العربي وفي اغناء الثقافة والمعرفة العربيتين.

رحم الله الفقيد وغفر له وألهم ذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

يصدر قريبًا
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

- **الهوامل والشوامل: الحرب وأسئلة الهوية في سورية**

  عقيل سعيد محفوض

- **دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي**

  هشام صفي الدين

- **جيوبولتيك الطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط**

  زهراء عباس هادي